المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

3 ـ دار منظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
100 $ للنسخة الورقية.	150 $ للنسخة الورقية.
10 $ للنسخة الإلكترونية.	40 $ للنسخة الإلكترونية.
105 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180 $ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **سبعة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثانية والأربعون | الثاني والتسعون والأربعمئة | شباط/فبراير 2020

المحتويات

■ **افتتاحية العدد**

□ **مَن المُحاصَر؟** ..... علي القادري 7

■ **حروب الخنق: الوجه الإمبريالي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية (ملف ـ 1)**

□ **حصار العراق: الوجه الإجرامي لحروب الخنق** ..... أشرف البيومي 17

تتعدَّد ألوان الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة وحلفاؤها في العالم ضد الدول والأطراف المناهضة، أو حتى غير التابعة لها كحد أدنى، أو التي تعترض بطريقة أو بأخرى على سياسات الهيمنة والنهب والترويض التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في شتى بقاع الأرض. ومن ضمن هذه الأنماط من الحروب هي حروب الخنق الاقتصادي، التي تتنوع وسائلها وأبعادها وتترك آثاراً لا تقل خطورة أحياناً عن الآثار التي تتركها الحروب العسكرية. وهذا ما حصل في العراق بعد حرب الخليج الثانية (1991)، مع الحصار الاقتصادي الذي مورس عليه حارماً الشعب العراقي الحصول على أبسط شروط الحياة، بما في ذلك الغذاء والصحة والتعليم. تقدم هذه الدراسة عرضاً لأبعاد هذا الحصار وآثاره المدمرة والإجرامية في حق العراق وشعبه، وتشرح آليات الخنق التي مارستها الولايات المتحدة ضد العراق تحت غطاء برنامج النفط مقابل الغذاء.

يصدر هذا العدد بدعم من
مؤسسة علي خليفة الكواري للدراسات العربية
وتعزيز المساعي الديمقراطية (قيد التأسيس)

رئيسة التحرير: لونا أبو سويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **الوجه الإمبريالي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية ـ حصار سورية** ..... منير الحمش 41

تتناول هذه الدراسة تاريخ نشوء نظام الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على العالم، وآليات الهيمنة الاقتصادية وأدواتها المنظومية والمؤسسية الدولية التي تتحكم الولايات المتحدة فيها وتفرض سيطرتها على العالم من خلالها، منذ الحرب العالمية الثانية، ثم بعد انتهاء الحرب الباردة، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة الأمم المتحدة إلى حدّ ما. كما تتطرق الدراسة إلى سياسة الإرغام التي تمارسها الولايات المتحدة على الدول الأخرى، من خلال أدوات مختلفة من العقوبات الاقتصادية والإجـراءات السياسية العقابية والعمليات الإلكترونية الاستخبارية السرية والحملات الدعائية واستخدام موارد الطاقة. تركز هذه الدراسة على الحالة السورية في حروب الخنق التي تمارسها الولايات المتحدة، وسياسات الحصار الاقتصادي والعقوبات التي تتعرض لها سورية لإخضاعها سياسياً للإرادة الأمريكية.

□ **العقوبات المالية الأمريكية على حزب الله مقاربة متعددة الغايات** ..... حسام مطر 59

تعالج هذه الدراسة آليات الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وحزب الله في لبنان، بعدما صُنِّف حزب الله منظمة إرهابية من جانب الولايات المتحدة منذ عام 1997، التي راحت تفرض عليه عقوبات اقتصادية وسياسية متنوعة تندرج ضمن استراتيجيات استخبارية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية وثقافية متكاملة راحت واشنطن تنفذها ضده؛ ثم ما لبثت هذه العقوبات أن تصاعدت بشدة بعد وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية. تسعى هذه

الدراسة إلى تقصّي العقوبات الاقتصادية والمالية ضد حزب الله، وتطور هذه العقوبات وأهم الآليات التي تُعتمد فيها، وأبعادها الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية، وتأثيرها في حزب الله ودوره وإمكاناته، وفي البيئة الحاضنة للحزب، وأهم التحديات التي يواجهها الحزب من جرائها.

■ دراسات

□ **سيناريوهات القضية الفلسطينية** ..... لورد حبش 82

يحتم استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، البحث عن مستقبل الفلسطينيين. لذا تحاول هذه الدراسة تحديد الخيارات الممكنة أمام الفلسطينيين في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. تطرح الدراسة سؤالاً محورياً اليوم: ما هو مستقبل الفلسطينيين؟ معتمدة منهج بناء السيناريو، بحيث تم تحديد المتغيرات الرئيسة التي تؤدي دوراً في تشكيل السيناريوهات المتوقعة. واستناداً إلى ذلك تعرض الدراسة سيناريوهين رئيسيين هما: الفرض والتسوية، ومنهما تتفرع خمسة سيناريوهات. وتخلص الدراسة إلى سيناريو أكثر احتمالاً في مسار هذا الصراع، فهل سيكون لمصلحة الفلسطينيين أم لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي، وأي دولة سيحصل الفلسطينيون عليها في ضوء هذا السيناريو؟

□ **دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي:**
حالة المجتمع الليبي ..... مصطفى عمر التير 103

تعد ليبيا واحداً من البلدان العربية التي اتخذت انتفاضات الربيع العربي فيها منحى عنفياً، دموياً وتدميرياً، لم يكن أحد من أبنائه يتوقعه أو يرغب فيه. ومن ضمن الآثار السلبية والمشكلات الاجتماعية التي حصلت في ليبيا بعد انتفاضة 2011 حالة الهجرة القسرية الواسعة وتشظي النسيج الاجتماعي التي تعرض المجتمع الليبي لها، وهو أمر بات يطرح مجموعة أسئلة حول مستقبل ليبيا وسبل الخروج من أزمتها، وما تأثير هذه الظاهرة في ظروف

العيش المشترك بين الليبيين؟ وهل أن العداوات والانتقامات الدموية التي حصلت وسط المجتمعات المحلية الليبية قابلة للحل على الطريقة القبلية التقليدية، أم أنها عداوات من نوع جديد، وستستمر زمناً طويلاً، وتقود إلى حالة من حالات تشظي النسيج الاجتماعي، بل حتى إلى تمزق وحدة المجتمع الليبي؟ تحاول هذه الدراسة تقديم أجوبة ولو محدودة عن هذه الأسئلة، من طريق عرض عدد من حالات تهجير السكان بالقوة وبعض تداعياتها.

■ أعلام

□ **التسامح والتعايش الديني في تجربة ابن باديس الإصلاحية** نور الدين ثنيو 120

تلقي هذه الدراسة الضوء على تجربة أحد أعلام النهضة العربية، عبد الحميد بن باديس، الذي عُرف مثقفاً ومصلحاً، في سياق حركة النهضة العربية الأولى في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، خاض تجربته الإصلاحية متشبّعاً بمفهوم التسامح لا بمعناه النظري والأخلاقي فحسب، بل بمعنى الممارسة على أرض الواقع، في ظل تعدد ديني واختلاف سياسي وتنوع إثني قائم في المجتمع الجزائري. تتوقف هذه الدراسة عند تجربة ابن باديس الإصلاحية وما تحمله من سمات التسامح والتعايش الديني، وتلقي الضوء على شخصية ابن باديس كمصلح إنساني، تَعَلَّق بالتسامح كسلوك أخلاقي وإجراء عملي سياسي واجتماعي.

■ مقالات وآراء

□ **اتحاد المغرب العربي أم الاتحاد المغاربي (اتحاد المغرب الكبير): أي تكامل استراتيجي لمنطقة شمال أفريقيا؟** ..... محمد الإدريسي 136

□ **المثقف العربي في مواجهة التحديات** ..... يوسف مكي 145

■ كتب وقراءات

□ **عندما يبدأ التاريخ** (بارتران بادي) ..... ميلود عامر حاج 152

□ **خطاب السلطة الأبوية: دراسة في بعض النماذج الروائية السعودية** ..... نورة فرج المساعد علياء عبد الله العمري 157

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... كابي الخوري 169

.....

الكتب العربية: الفساد والحراك الشعبي في المنطقة العربية؛ تحليل الخطاب السياسي: البلاغة، السلطة، المقاومة؛ سردية الجرح الفلسطيني: تحليل للسياسة الحيوية الإسرائيلية.

الكتب الأجنبية: Is Europe Christian?; Migration and Integration: The Case for Liberalism with Borders; Profiles in Corruption: Abuse of Power by America's Progressive Elite.

التقارير البحثية: Evaluating the Trump Administration's Iran Policy; A Decade of U.S. and Iranian Policy Towards Iraq Will Shape 2020; Ten Key Elements of a U.S. Strategy for the Gulf.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: أمين قمُّورية

صورة الغلاف: لوحة «نحت الاختناق» للفنان التشكيلي البرازيلي هنريك أوليفييرا.

مَن المُحاصَر؟

علي القادري(*)

باحث في جامعة سنغافورة الوطنية.

غالباً ما يتردد على أسماعنا أن أمريكا تحاصر هذا البلد أو ذاك أو هذه الشركة الكبرى أو حتى شخصيات رسمية وغير رسمية. تردد مؤخراً الكلام على تزايد الحصارات. أمريكا فعلياً تحاصر الاتحاد الروسي وحتى الصين. كبرى شركات الصين هواوي محاصرة، دع عنك سورية وفنزويلاً وكوبا وإيران ومؤخراً إعادة تهديد العراق بحصار جديد. وفي حربها التجارية مع الصين، عطلت الولايات المتحدة أعمال منظمة التجارة العالمية بإبطالها تعيين قضاة جدد في المنظمة. وبما أن الولايات المتحدة تهدد بالحصار أو تحاصر كل من يتعامل مع من تحاصره اقتصادياً، فهي فعلياً تحاصر الشطر الأكبر من الاقتصادات الدولية، إن بتضييق الخناق أو بالانتهاك. هذه الإجراءات لا هي عقلانية ولا هي معوّلة على سوابق تاريخية مثيلة. عادة ما تحاصر قوة عظمى دولاً صغيرة تقتنص منها بالحصار مبتغاها، لكن أن تحاصر الشطر الأكبر من النشاط الاقتصادي الدولي بدرجات متفاوتة من القسوة طبعاً، فما هذا بحصار، إنما هو تمظهر لحرب كونية غير قادرة على أخذ مجراها الطبيعي ربما لأسباب تعود للردع النووي.

لسنا في وارد استشراف الحرب الكبرى في زمن محفوف باللايقين، لكننا على إدراك أن أزمة التراكم الدولي تتفاقم ولا تجد سبلاً للحل إلّا بتفاقم العلاقات الدولية التناحرية.

آخر الدراسات الجدية في هذا الموضوع تعود للمفكر الثوري توركل لوسن (Torkil Lauesen) في كتابه الأخير **المشهد العالمي: تأملات في الإمبريالية والمقاومة**، حيث يجادل بأن أهم التناقضات الدولية انتقلت إلى تناقض بين صينٍ معولمة ومنفتحة على الأسواق العالمية وبين ولايات متحدة منغلقة على ذاتها تمارس كل الضغوط لإفقار الآخرين وإثراء نفسها. لكن بين هذا أو ذاك، نَفَذَ ما لم يكن في الحسبان والتحقت الصين في ركاب التنمية بجهودها

(*) البريد الإلكتروني: rc4ak@nus.edu.sg.

الذاتية. كان الترقي بالتنمية حكراً على الدول التي تمثل المعسكرات المتقدمة لأمريكا، كتايوان والكيان الصهيوني، وقلة هي الدول التي ارتقت إلى صفوف الأثرياء، تكاد تحتسب على أصابع يد واحدة، وكلها على أي حال تنتمي إلى المعسكر الأمريكي أو تشكل قواعد عسكرية إمبريالية، تكمن ماهيتها في كونها حزاماً وقائياً لكبح تمدد القوى المناهضة لمنظومة رأس المال الأورو ـ أمريكية.

نحن إذا أمام ثقلٍ مختلف، فمن حيث الحجم الحقيقي بحسب أسعار تعادل القوة الشرائية، تتخطى الصين الولايات المتحدة، وبحسب حجم السوق التبادلية تتخطى الصين الولايات المتحدة (15 إلى 20 بالمئة)؛ بالطبع، بالأسعار الاسمية تأتي الصين بالمرتبة الثانية، لكننا إذا أخذنا في الحسبان حجم السوق الآسيوية المرتبطة بالاقتصاد الصيني، تصبح آسيا أكثر من نصف الاقتصاد الدولي حسبما وضح دايفيد هارفي (David Harvey) في سنة 2019[1]. للتذكير أصبح لدى الصين أكبر مخزون للذهب، وبنكها الدولي للتنمية، ومركزها المقابل لمنظومة سويفت (SWIFT)، وكذلك أكبر أربع بنوك من حيث الأصول. تغير العالم؛ صارت أمريكا تختبئ والصين تتقدم. لم يبق لأمريكا إلا دولارها، فصارت تهاجم به يساراً ويميناً. لكن دولارها هذا ليس ذا شأن ضئيل. فقبل أن يكون عملة التداول الدولية، هو حافظ للمدخرات أو القيمة، سواء تدنى أو ارتفع، وسواء هبطت معدلات الثراء الدولية أو ارتفعت. إذا ما انخفض الدولار مقابل العملات الأخرى انخفضت القوة الشرائية لكل حاملي الدولار أو العملات المثبتة مقابل الدولار. كما تنخفض قيمة كل الأصول المدولرة إذا لم تُقيَّم بعملات سيادية أخرى مستقلة عن الدولار. والدولار كذلك حزام ناقل للقيمة بشكلها النقدي، أي أنه الآلية الرئيسة للريع الإمبريالي. يستند الدولار إلى قدرات الإمبراطورية الأمريكية على التحكم في مصادر السلع الاستراتيجية، أولها النفط. قصة النقد القانوني (Fiat Money) هذه، المبنية على الثقة بقدرات الدولة على الدفع بالوعد ليست إلا هراءً؛ الوعد هذا ليس إلا قدرة الدولة على التحكم والتنكيل، وقدرات أمريكا في هذين المجالين همايونية[2].

إذاً الدولار ينكل بإفقاره للمُحاصَرين ويَستقوي بالتنكيل وبقدرته على التحكم في السلع الاستراتيجية. وبما أن معدل الأرباح صار مرتبطاً أكثر بالشركات المالية التي تَثْرَى بتوسع النقد، وبما أن المؤسسات المالية هي التي تنتج النقد بتحكمها في الإرادة السياسية والمصارف المركزية، يضع التوسعُ غيرُ المُحكم اجتماعياً للنقد الإمبراطوريةَ أمام خيار واحد أساسي، ألا وهو التوسع بالعسكرة والهدر، بما في ذلك هدر البيئة والإنسان. الفائض النقدي يُمتصُ بائتمان أمريكي جديد، وعملية العسكرة والهدر تعيد جدولة القاعدة التي تنبثق منها القيمة. والهدر هذا سلعة مستهلكة تُباع وتُتَبادل في السوق، مثلها مثل السلع الأخرى. وهي كذلك بمدى تمظهر الحرب والتلوث أكثر السلع تداولاً في السوق. الهدر هو المُقرِّر الرئيس في علاقة رأس المال، لكن العلم يعتني بدراسة

---

(1) انظر نقاش دايفيد هارفي مع جون سميث على موقع Review of African Political Economy

(2) انظر: Prabhat Patnaik, *The Value of Money* (New Delhi: Tulika Books; New York: Columbia University Press 2008).

يناقش باتنايك بهذا الكتاب انعدام الثوابت لنظرية النقد القانوني. ويتواصل إلى نتيجة فحواها أن النقد لم يتخلَّ ابداً عن أسسه وضماناته السلعية.

درجات التغيير، ونحن هنا أمام موألة تزيد من نهم رأس المال للهدر؛ وللتنويه، العسكرة هي الهدر الصافي.

التنكيل هنا هو وسيلة الإنتاج وغرضها في آن معاً. هو عملية إنتاجية تكمل وتتكامل مع عمليات الإنتاج الأخرى، أي هو أداة تحديد الاتجاه (Gyroscope) لسيرورة التاريخ الرأسمالي وليس بمفردة مجازية. وللتنكيل بالدولار حسابان:

الحساب الأول والأهم هو الاضطهاد الذي يفرزه ويتماثل به قانون القيمة من أجل إنتاج فائض القيمة. على سبيل المثال، كصنم لقوة رأس المال تفرض المديونيةُ بالدولار، أو توزيعُ الدخل من خلال التحكم في سعر الصرف بالدولار، مستوياتٍ معيشيةً أدنى، أي تكلفةً أقل لإعادة إنتاج الطبقة العاملة. حينئذ ينخفض العمل الضروري، أي حصص الأجور لما تحت خطوط الكفاف، ويزيد العمل الفائض، القاعدة التي يُبنى عليها، فائض القيمة؛ ومن خلال توسيط القوى في السوق وفي زمن اجتماعي، على عكس كرونولوجي تزيد الأرباح؛ فالأرباح تتزايد مع عملية نقل التكاليف الإنتاجية إلى كاهل المجتمع. كلّما ضعفت قدرة المجتمع على إنتاج ذاته، زادت الأرباح.. من الخطأ أن يُختزل التاريخ الذي يمثل تاريخ القيمة التي تعيد إنتاج المجتمع إلى لحظة شراء وبيع.

أما عن التنكيل الأكثر عنفاً، لما كان ليوبولد الثاني يقطع أيادي العاملين في الكونغو أوائل القرن، كانت فرنسا وبريطانيا صامتتين عنه لأنه سمح لهما بالتجارة الحرة، فقتله لعشرة ملايين كونغولي كان ثمناً لبقاء الكونغو تحت سيطرة البلجيك؛ هكذا رواها إيمانويل أرغيري في كتابه **التبادل غير المتكافئ: دراسة في إمبريالية التجارة**؛ فتكوين القيمة بأبخس الأسعار لا يعني فقط دفع أقل تكلفة لمكونات القيمة في لحظة بيع وشراء، أنما تعني إنفاقاً أقل على إعادة إنتاج المجتمع في دورته الحياتية، بما في ذلك خفض فائض العمل بسياسة إفراغ سكاني. الاضطهاد مقرون بالاستغلال والمكون الاجتماعي لفائض القيمة[3]. وفائض القيمة فئة اجتماعية تختلف عن القيمة المضافة أو الفئة الحسابية. القيمة هذه علاقة اجتماعية لذات بغرض، علاقة قوى، علاقة تاريخية، علاقة تناقض بين العمل الضروري والقيمة الاستعمالية، وعلاقة تناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية موسَّطة بالقيمة الكونية، أي النقد. هي كل هذه سوية، وهي الحاكم الآمر بتطور الحياة الاجتماعية، لأنها السلعة، والسلعة هذه بموضوعيتها هي رأس المال. كلما ضعُف العملُ مقابل رأس المال في الذات المُتحكِمة في السلعة حَكم عقلُ السلعة المتوسعة من ذاتها المجتمع. السلعة في البرهة هذه، برهة انهيار العمل كبديل تاريخي، تُمدي (Reification) رأس المال، أي يصبح الرأسمالي مادةً أو شيئاً. إنتاج فائض القيمة يتخذ حينئذ أشكالاً هدرية أكثر أو يمتثل للتراكم بالعسكرة وبهدر الإنسان والبيئة بأقل التكاليف.

أما **الحساب الثاني** فهو حساب اقتناص القيمة من خلال الدولرة، لكون الدولار هو العملة المتداولة في التجارة الدولية. حسابنا الأول كان حساب خلق القيمة، وحسابنا الثاني هو

---

(3) الاضطهاد فئة اجتماعية تشكل الحالة الأولية لعملية التراكم المبنية على الاستغلال، الاستغلال هو الفئة الاقتصادية، التي تعني معدلات فائض العمل من رأس المال الاجتماعي الإجمالي.

حساب اقتناص قيمة خلقها آخرون. هذا الحساب مترابط مع الحساب السابق لأنه منوط بالقوة المتأتية من ممارسة الاضطهاد أو حروب الانتهاك. على سبيل المثال، خلال الأزمة الكبرى عامي 2007 ـ 2008 هرعت رؤوس الأموال الدولية إلى المرتع الأمريكي رغم أن أمريكا هي التي أسست للأزمة بخلقها فائضاً ائتمانياً أو نقدياً من دون ضمانات، تم تعويضه لاحقاً بأصول الاحتياطي الفدرالي المغطاة بدورها بالضرائب المفروضة على الطبقة العاملة الأمريكية، أو بقدرة أمريكا على البطش بثروات بلدان العالم النامي. حين تكون قوياً تفعل ما تشاء إلى أن تحكم الضرورة التاريخية بغير ذلك.

منذ عام 2008 إلى تاريخ كتابة هذا النص في بداية عام 2020، مضت أكثر المراحل ثباتاً في تاريخ الرأسمالية الحديثة من دون أزمة. الأزمة دورية آتية لا محالة. ما من صحيفة أو مصدر اقتصادي إلا ويتكلم على انتهاء حقبة الرخاء والإقبال على الانتكاس، حتى إن المحاسبين المثريين الأغنياء في الوطن العربي يتبجحون في استشراف ما هو مؤكد؛ كبصارات القرى يتبوّقون عن أزمة مالية في الغرب بينما الأزمة الاجتماعية في العالم الثالث، أزمة الجوع والحرب، لا تبرح المكان والزمان. أزمة العالم الثالث لا تُحل برخاء العالم الأول، فما مساعدات العالم الأول في العالم الثالث إلا استثمار في هدر البيئة الاجتماعية. لكن منذ أن خرجت الصين غير متأثرة بالأزمة الكبرى سنة 2008، تغيَّر العالم ولم تتغير عملة العالم، وعملة العالم هذه (الدولار) تقبع ككابوس على رؤوس كثرٍ، فإلى متى؟

والسؤال اليوم هو ماذا سيحصل إذا ما حلت الأزمة الاقتصادية المنتظرة وذهبت الفقاعات؟ إلى أي سوق مالية ستلجأ رؤوس الأموال، فهل ستكون أمريكا المرجع الآمن مرة أخرى؟ كل الأسئلة ذات الصلة متعلقة بمتغير رئيس ألا وهو اقتصاد الصين العظيم، ذو القدرة الشرائية الهائلة، الاقتصاد الذي انتشل العالم عام 2008. تنامت أجور القطاع الصناعي الصيني ثلاثة أضعاف في العقد الأخير وقدرة الصين الإنتاجية والمالية تخطت القارات عبر طريق الحرير، لكن رغم هذا كله ليست للصين المرونة والسيولة والطاقة المالية الكبرى لتغطية التعاملات المالية الدولية، فسوق المال الأمريكية تستحوذ على ريع سك (Global Seigniorage) العملة الكونية، وهذا بدوره كفيل بضمان الائتمان والسيولة. أدوات الصين المالية لها من الإرث الاشتراكي ما يُضفي عليها صفة «الجمود». فوفق مُعطى الفكر الاشتراكي، العلاقات المالية والسياسة المالية هي وسيلة للتنمية وليست غاية في حد ذاتها كما في الرأسمالية. لكننا كذلك أمام أزمة أخرى رأسمالية ألا وهي استنفاد قدرات السياسة النقدية[4]، تلك المتعلقة بخفض مُعدل الفوائد لحفز الاستثمار والدورة الاقتصادية التي تجلت مؤخراً في هبوط أسعار الفائدة على اليورو إلى السلبي أولَ مرة في تاريخه؛ ورغم ذلك، أي رغم خفض سعر الفائدة، لم تنشط الدورة الاقتصادية، أي أننا أمام عقبة وازنة، ألا وهي انعدام جدوى السياسة النقدية وفاعليتها. وبما أن النيوليبرالية تستثني السياسة المالية والإنفاق العام لأسباب راسخة في عقل السلعة المسيطرة على عقل الرأسمالي

(4) Mark Carney, «The Growing Challenges for Monetary Policy in the Current International Monetary and Financial System,» (Speech by Governor of the bank of England at Jackson Hole Symposium 23 August 2019).

جُلّها إعادة تأهيل الطبقة العاملة كي لا تكون شريكاً في عملية الإنتاج الاجتماعية، فإننا أمام ظرف من نوع آخر، ألا وهو نفاد السياسات التقليدية وتضخم الفقاعات. وباستثناء عملية إفقار تسيَّلُ فيها حيوات الإنسان، والموارد الوطنية، سواء بحرب أو بحصار أو بؤس، وبسرعة أكبر، أي بخصخصة الموارد وتنقيدها، فالأزمة القادمة ربما باقية وعاتية.

لكن على المحمل الآخر، لدينا الصين التي تتوقع الأسوأ وتحتاط له. سيدخل قانون الاستثمار الأجنبي الجديد حيّز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020. زد هذا الإجراء على احتياطي الذهب والسعة الهائلة الداخلية، ولدينا البديل للدولار بشكله الجنيني. نظرياً كذلك، لا يمكن أن تتمكن الصين بالدورة الاستعمالية، أي دورة إنتاج وتبادل السلع، وألّا يتطور هذا التمكن إلى التحكم في الدورة المالية أو النقدية، أي الدورة التبادلية. حصة الصين في التبادل التجاري الدولي اليوم ارتفعت إلى ما فوق الـ 20 بالمئة. في 23 آب/أغسطس 2019[5] قالها رئيس مصرف بريطانيا مارك كارني، لقد أصبح الدولار عبئاً ومن الأفضل أن نستبدله بعملة إلكترونية مكفولة بعدة بلدان بما في ذلك الصين. ما من دخان بلا نار، لقد كان تعليق كارني هذا في اجتماع لرؤساء المصارف الرئيسية كافة، فما من اقتصادي عاقل إلا ولديه الحَدس بأن زمن خفض الفوائد ولّى. لكن هؤلاء اقتصاديون وهم ليسوا باقتصاديين سياسيين؛ فالاقتصادي يُكَمِم ويرى ضعف الدولار من توافر سيولة زائدة تحفز على الاحتفاظ بالنقد بدلاً من الاستثمار في ظروف مضطربة. لكن من منظور الاقتصاد السياسي، أي من منظور المنظومة الموسّطة بالأداء الفردي والمستقلة، فامتداد التدفق المالي ليس إلا تراكماً لرأس مال خيالي يحتاج إلى ضمانات أو إلى ما يُرتهن به، وهو بذلك ـ أي بثقل الثراء النقدي الخيالي غير المضمون ـ يُعجل بدورة التبادل غير المنتج، أي التبادل المبني على التجارة الذي لا يولد فائض قيمة ذا فائدة اجتماعية، أو الهدر الذي يولد قيمة تقلِلُ من العمل الضروري أو ما يعيد إنتاج الطبقة العاملة. فمن البديهي أن يبادر الفرد بسلوكه إلى الحذر وتفضيل النقد على الائتمان الطويل الأمد في زمن محفوف بالمخاطر. لكن كم السيولة الهائل، كم الأرباح الاحتكارية، يضغط على المنظومة لإيجاد غطاء لها بالدولار وفي سلع حقيقية، وبخاصة مقابل طاقات العمل الاجتماعية التي عادة ما يُرتهن مستقبلها لخدمة الدين ـ الإنفاق الحربي المدعوم بسندات خزينة طويلة الأمد، هو المحرك للكم الفائض من رأس المال النقدي. وبما أن الإنفاق الحربي يتطلب الحروب، فإن الحروب تُفتَعل لامتصاص رأس المال الخيالي، وكعملية هدر غير منتجة اجتماعياً، وهي كذلك عملية صناعية مرتبطة بمستوى عالٍ من فائض القيمة؛ فالقتل الصناعي (Industrial Scale Killing) هو صناعة. إن منتوج صناعة الحرب هو الدمار والموت طبعاً. وحلقة الدمار في الدورة الاقتصادية هي ما تهيئ له السلعة بعقلها ذي النزعة التوسعية. والسلعة هذه تتحكم بمقدار ما يتقمصها عقل الرأسمالي المشيَّأ. وفي ظل الأزمة الاشتراكية وأزمة العمل المرحلية تحكم السلعةُ التاريخَ، وإلا ما الذي يفسر الأزمة الوجودية، فما من عقل إنساني يأتي على وجوده بهذه الهمجية. السلعة تبحث عن حرب أو حرب استنزاف جديدة كي تسلخ العام من الخاص، وكي تخصص الموارد وتُسيِّلها أي تُنَقِّدها. لذا التخبط في دور الإمبراطورية والهجوم بالدولار ما هما إلا عارضان للأزمة التراكمية الاجتماعية. استعمال الدولار في إركاع الدول هو

(5) انظر: المصدر نفسه.

التجلي لمنطق السلعة عندما تمثّل القوة المطلقة. منطق السلعة هذا المبني على العنف، لأن العام لا يُسلخ إلا بإخضاع الطبقة العاملة إلى حدود خارجة عن السيطرة كما في حالة الاستلاب الشاملة المتمثلة بالأزمة البيئية والاجتماعية، فهذه الظاهرة الكارثة ما هي إلّا الدليل على تلقائية المنظومة الرأسمالية، أي أنها الدليل على أن المنظومة غير قادرة على إصلاح نفسها بنفسها من دون فعلٍ ثوري.

وبما أن عقل السلعة هذه هو عقل التاريخ، أي المُحصّل لموازين القوى الاجتماعية والسياسية التي تمثل الأولوية في علاقة التراكم، وبما أن القوة سبّاقة على سيرورة التراكم، تبحث الإمبراطورية عن حروب تنهك الصين، القوة العظمى الصاعدة، فهي تُكثفُ حصارها لمنطقتين، المنطقة الموازية للصين أي كوريا الشمالية، ومنطقتنا العربية. وللتذكير، بالرغم من طغيان النمط الصناعي على الإنتاجية في الطور الرأسمالي، فإن حافز التراكم لدى القوة الإمبريالية ما زال «مركنتيلياً»، أي مُحفزّ بجمع الفائض المالي. وعودة إلى الحسابين، فما بين خلق القيمة بالصناعة أو اقتناص القيمة بالدولرة والحرب، الإمبريالية تفضل الأخيرة.

هاتان المنطقتان هما الأكثر محاصرة رغم أن الحصار يصيب الشطر الأكبر من الاقتصاد الدولي. هذه الحصارات تُبدِّد القدرات الوطنية وتهدرها؛ ففي العراق آخر هذه الحصارات حصد أرواح مئات الآلاف، فكانت كسلاح دمار شامل تدور ببطء سينمائي. لكننا، كما ذكرت في مطلع هذه المقدمة، نواجه اليوم إمبراطورية آفلة تحاصر كل شيء حتى ذاتها؛ فآخر تقارير الفقر في أمريكا تشير إلى أن ما يقارب نصف السكان يعيشون دون خط الفقر الوطني. إن سياسة إفقار الآخر لإثراء الذات تُفقر السواد الأعظم لاستخراج القيمة المضافة عن طريق تسليع الموارد وتخصيصها وتنقيدها وتسييلها. هذه السياسة ليست بحديثه أو مستحدثة، إنما هي على درجة أعلى من الحدة في المرحلة النيوليبرالية أو مرحلة غياب البديل الأيديولوجي. فبدلاً من ناتج إضافي ذي صيغة استعمالية مفيدة، تنصاع سياسة الإفقار لحكم السلعة فتُسيّل الأصول، بما في ذلك الموارد البشرية، في عملية صناعية مسَعَّرة، أي أنها موسّطة في السوق وتخضع لإملاءات قانون القيمة[6]. وهي بذلك، أي صناعة التسييل والتبديد هذه، تخلق فائض القيمة، فهي كذلك عملية إنتاجية صناعية تكثف ساعات العمل الضروري في إنتاج سلع ليست ذي فائدة اجتماعية، لكنها مركبة أيديولوجياً وكأنها ذي فائدة. ولكن رغم إفقار الكل بالتسييل، ورغم تدني القيمة المضافة، وبالذات تلك التي ترسُملُ الطبقة العاملة والتي تنعكس في معدلات نمو أقل، تزداد حصة رأس المال من الناتج الاجتماعي وتزداد أرباحه. إن سياسة إفقار الآخر لا تفقر الكل بل تثري بصفة استثنائية الشريحة المالكة للأصول والمتحكمة في الموارد. نحن إذا أمام درجة أعلى من التراكم وربما حالة نوعية جديدة من التراكم: حصة أكبر للطبقة الممولة من الناتج الاجتماعي الكوني ومنتوج هدري أكبر يتجلى بتبديد الإنسان والبيئة. النقطة الجديدة في هذا الطرح هي فهم اقتصادي سياسي لمفهوم القيمة، على أنها علاقة تناقض بين الخاص والعام مفترضة مسبقاً بتمظهرها الفيزيائي؛ وهي بذلك لا ينطلي عليها الإسقاط الأتيقي؛ معنى القيمة هنا لا هو شيء

(6) الحيز الذي نذكره هنا في قانون القيمة هو التهذيب الاجتماعي غالباً بالعنف الذي يكثف العمل الضروري لإملاءات الزمن الاجتماعي.

ولا شخص ذي قيمة أو قِيِّم، إنما معناها منتوج من ساعات العمل الضروري يعيد إنتاج أو استهلاك المجتمع في زمن اجتماعي[7] ما. القيمة هنا هي المنتج فقط، والمنتج هذا يُقرَرَ هدراً؛ بما أن الأزمة البيئية الاجتماعية اكتسبت شكل المسألة الوجودية تصبح هذه القيمة بشكلها الفيزيولوجي بالضرورة سمّاً اجتماعياً وبيئياً مقررةً مسبقاً بضعف العمل مقابل رأس المال في الذات أو الفاعل في علاقة إنتاج القيمة. وضعف العمل هذا موازٍ للهزيمة الأيديولوجية الاشتراكية. طبعاً كان من الممكن أن نصل إلى هذه النتيجة بقراءة ظواهر الواقع كما هو، لكن قراءة الظواهر من دون البعد النظري غالباً ما تنتقص للعلمية من الطرح، فلا تفسير للظاهرة بالظاهرة.

عملية صد الحصار الأمريكي هي عملية بناء قدرات الشعب من أجل تمكين الأسس التي تُبنى عليها حرب الشعب. قالها لين بياو (Lin Biao) في عام 1965: قدرات الأوطان ليست بقنابلها الذرية إنما بوعي شعوبها.

تأكيداً لذلك، استطاعت دولتان صغيرتان أن تصدا أصعب الحصارات، هما كوبا وكوريا الشمالية، ما هذا إلا الدليل القاطع على قدرة الشعوب، إذا ما اصطفت خلف قيادة سليمة، على أن تتخطى الحصار وتبني قدرات إنتاجية ذاتية ذات شأن. تجربة العراق في إعادة بناء البنية التحتية عقب حرب الخليج الثانية هي بدورها مثال آخر ما زال في الذاكرة لحداثته. أينما بُنِيَت القدرات الإنتاجية بفك ارتباط مع الدورة الاقتصادية الرأسمالية ودورتها المالية فهي تؤمن السلع الأساسية للطبقة العاملة وأمنها المعيشي. هذا بدوره مرتبط بتركيبة العلاقات الطبقية الوطنية، فكلما تموألت الطبقات الحاكمة مالت المنظومة الاجتماعية إلى الارتباط بالمحيط الدولي. كل هذا ليس غريباً عن أدبيات اليسار، لكن المُغيَّب هو التكوين الجديد لماكينة الفرم التي تُسمى رأس المال. فكما ذكرت سابقاً، القتل الصناعي صناعة. هذه العلاقة التجريدية غير المشخصنة القابعة ما وراء الخير والشر، التي لا تبقي على شيء، حتى على فلذات أكبادها والموالين لها من الطبقات الحاكمة في الدول المكشوفة أمنياً، لا تفعل ما تفعل لسبب هو شر مطلق يكمن في جوهرها، وإنما تفعل ذلك لأن عملية الإنتاج الاجتماعي، اجتماعية عضوية أولاً، أي أن عملية التراكم الأيضية تتطلب استهلال مداخيل بشرية وبيئية على نحو تصاعدي لتكوين فائض القيمة. وكما ذكرت، فائض القيمة علاقة اجتماعية بينما القيمة المضافة فئة حسابية. القيمة المضافة، أي كم السلع المنتجة، تكثر بالمكننة لكن المكننة تؤسس للربحية من خلال علاقة تاريخية يُختزل فيها العمل الحي بالعمل الميت. وهذا الاختزال ليس صورياً، إنما هو في صلب العلاقة الاجتماعية التي سميناها فائض القيمة. والعلاقة هذه هي الذات بالجوهر، Subject in Substance. الأشياء بذاتها تُفهم بالعلاقات الاجتماعية التي كونتها. تحجيم الأمور وتمديتها يبسط التفكير لكنه يلغي التاريخ، وبذا يلغي الواقع المُعطى في الظاهرة «Actuality». أسس الربحية تكمن في قدرة رأس المال على تشييء العمل، وهذه قدرة بأولوية سياسية تعني التوحش في تنفيذ قرارات السلعة المصنَّمة والمتبادلة في السوق. الإشارات السلعية المنبثقة من الأسعار الكلية، أسعار الصرف، أسعار الفائدة، أسعار الأجور، كل هذه هي

(7) في العلاقة الجدلية المُحدّد هو النوع الاجتماعي المنوط بقوانين اجتماعية ـ والهدر مؤسِّس لعلاقة رأس المال.

لغة السلعة المُصنّمة، وكلها ليست بمؤنسنة. كلها تُخفض العمل الضروري أو حصة الشعب من الناتج القومي كي يعيد إنتاج نفسه بأوضاع أسوأ مما سبق.

الحصار والخنق والحرب هي كذلك من إشارات وتعليمات السلعة المصنَّمة، كما أنها ممارسات إنتاجية تخضع لقانون القيمة وفائض القيمة التاريخي. تخيَّل هنا إنتاجية عكسية أو سلبية لها سوقها وتدر الربحية بصناعة التبديد، لكن في الواقع علاقة القيمة هي أولياً علاقة تبديد. دورة رأس المال هي اقتصادية في ظاهرها فقط، أما في مضمونها فهي اجتماعية، وهي منوطة بقدرة رأس المال الدورية على إلغاء الذات بالعمل (De–Subjectification). وفي ظل أزمات فائض الإنتاج الدائمة يعني إلغاء الموارد الإضافية حرفياً حذف الإنسان في متوسط عمر متوقع أقل.

الحرب والحصار والخنق هي هذه العلاقة نظرياً. أما سياسياً فالحلول مستبانة من التجارب وناضجة في الظروف. تمثل كوبا وكوريا الشمالية أنموذجين للتكيف مع الحصارات، بما في ذلك سياسات الاكتفاء الذاتي والانفصال عن دورة الدولار. الأزمة الأيديولوجية لن تطول، ليس فقط لمصلحة العمل باستبطان الوعي الثوري بل كذلك لمصلحة رأس المال؛ لكن عن غير قصد، وذلك بزرعه البذور لإنتاج وعي ثوري من خلال تلقائيته وتحكم السلعة فيه. ترتكز دورة رأس المال على دورة إلغاء الذات في العمل، وهذه الدورة تقتضي إعادة بناء الفكر الثوري كي يُهدم. إلغاء الذات في العمل هو المُفعل لدورة إنتاج فائض القيمة.

لقد حالفنا الحظ نحن العالمثالثيين بأن شراهة رأس المال أتت على العالم في خضرته ويباسه، وبات من المحالة استمرار الحياة البيئية والاجتماعية من دون دحر قانون القيمة والقيمة وفائضها التاريخي الذي يعيد إنتاج علاقة رأس المال ليعيد إنتاج التدهور. لمدة خمسة قرون كانت أوروبا البنية الممثلة لرأس المال والمسلحة بفائض القيمة التاريخي، بما في ذلك تراكمها العلمي والأيديولوجي في آن، الذي أودى بالبيئة والبشر. منذ القرن السادس عشر، أتت أوروبا على حياة ما يقارب المليار نسمة. خلال خمسمائة سنة، اقتات رأس مالها على تبديد البيئة كي يبدد الإنسان في دورة إنتاجية يُرمز لها بربحية مُسعَّرة يحددها الإنسان الاجتماعي الذي يعيش في عالم رمزي. أي أن البيئة تُدمَّر لتدمير الإنسان. إلى أن أتت أوروبا على البيئة وبدأ الرجل الأبيض يقتات من نفسه بتلويثه هواءه. هذه النقطة الوجودية التي نعيشها اليوم هي العامل المؤثر في قلب الأيديولوجيا الغربية. لم يعد في إمكان أوروبا أن تبعث السم والتلوث للعالم الثالث من دون أن تتأذى هي. وبالرغم من قدرة أوروبا على نقل ثِقل الأعباء الإنتاجية إلى العالم الثالث وأن يكون تضرُّرها أقل من تضرُّر العالم الثالث، فهي اليوم تدرك أن الإخلال بالتوازن البيئي يعني أزمة وجودية.

التلوث البيئي لا يعترف بالحدود الجغرافية السياسية، والنضال ضد رأس المال يجب ألا يعترف بهذه الحدود أيضاً. آلية الهوية في الصراع الطبقي تتطابق مع التصدي للدمار البيئي والاجتماعي بمدى تصديها للإمبريالية؛ فالإمبريالية تهتك البيئة لتهتك الإنسان. هويات مشبوهة في العالم الثالث تنظر إلى القومية كغاية في ذاتها وتحتمي بأمريكا، هي عدو طبقي كما الإمبريالية.

إضافة إلى الأزمة الوجودية، العامل الآخر غير الوجودي المؤثر في التحول الأيديولوجي المُرتقب، هو الصين. الصين شكلت الردع بفعل زخمها وعظمتها، فحتى لو لم تشِع الصين شيئاً عن نموذجها، فهي فقط لأنها كبرت، أصبحت اليوم دعامة رئيسية في العلاقات الدولية، فهي التي كسرت الحصار عن روسيا أولاً ثم عن فنزويلا وإيران.

مع هذا من دون الحرب النظرية تخسر الطبقة العاملة الحرب. حرب الفكر المعادي للمنظومة الرأسمالية هي حجر الأساس في الحرب الطبقية. من دون إعادة التاريخ إلى العلوم الاجتماعية وسلخ التشييء والتصنيم لا تُنفَضُ الغيبوية. كلما رُكِّز على فاعلية الآلة خارج تاريخ الآلة الاجتماعي انتصرت النيوليبرالية. الآلات ليست بفاعل تاريخي، وكلما قامت الأنجزة الليبرالية بالتحكم في انتفاضات الشعوب ووضعت نصب عينيها تقليد ديمقراطية غريبة تستلب إرادة الشعوب لتقتات على حيواتها، هُزمت الانتفاضات. ما هي هذه الديمقراطية الغربية التي يصوت بها أناس مشيّؤون لأناسٍ مشيّئين كي يقصفوا شعوباً عُزّل؟ كيف للصين التي ترفع مستوى المعيشة 3 أضعاف في عقد ألا تكون «ديمقراطية»، ولا تحترم حقوق الإنسان، بينما الرجل الأبيض ينتخب بديمقراطية ليقتل في عالم يعاني فائض الإنتاج؛ أيهما ديمقراطي أكثر؟ الديمقراطية ليست إلا شكلاً من أشكال استعمال القوة، والقوة هذه هي تلك المتعلقة بالصراع الطبقي.

كانت فلسطين ولا تزال تعاني نكبة وتخوض حرب وجود، صار العالم كله يعاني نكبة ويخوض حرفياً حرب وجود. العلاقة الاجتماعية نفسها التي كونت الفاعل التاريخي لنكبتنا هي التي كونت نكبة الكون برؤوس متعددة، بما في ذلك رؤوس الرجعية العربية. العلاقة الاجتماعية هذه هي رأس المال؛ وكأي علاقة اجتماعية هي تاريخية، غير مشخصنة، موضوعية، تمتثل لموازين قوى، وتُمثل الثقل الأيديولوجي المتوارث لإعادة إنتاج موازين القوى. وليست مصادفة أن الموألة وشركات الموألة تحظى اليوم بأكثر من نصف مستوى الأرباح الدولية، وتتنكرُ لكل ما هو له علاقة بعمليات إنتاجية تُرسمل الطبقة العاملة. الموأله درجة أعلى من دورة الريع، وربحيتها تُحَفِز سرعة ترداد التداول (Speeds Up the Frequency of Exchange) لتختصر المكان بالزمان. اجتنابها للإنتاج هو كذلك عامل في الحصارات التي تقزم الإنتاج في المحيط، فالحصار يحاصر القدرات الإنتاجية التي تفرضها أزمة فائض الإنتاج كما سبق الذكر.

السببية التاريخية واضحة، لكن زمنها اجتماعي. الزمن الاجتماعي أو المجرد، هو الزمن الذي يُكثَّف به العمل الاجتماعي الضروري. التحكم في الزمن أهم من التحكم في المكان، لأنه نتاج الصراع الأيديولوجي بأولوية.

حربا تحرير الزمن والمكان متوازيتان، لكن حرب تحرير الزمن هي حرب تحرير الإنسان من المفاهيم السائدة، فهي حرب على الأنا الغربية المنتفخة التي تجرد الإنسان من بيئته. وبهذا، أي بانتصار الحرب على التحكم في الزمن، يعود الإنسان إلى مجتمعه، وتُدحض التمدية التي كُوِّنَت كفكرة ثم أخذت شكلاً بشرياً بقوة رأس المال.

ولفك الحصارات لنا في فلسطين عدة دروس. للعالم اليوم أن يتعلم من تجربة فلسطين في الإخفاق والنجاح، كما قالها جورج حبش، وأن ينطلقوا بوعي ثوري وأن يحاصروا حصارهم، كما أتى بها محمود درويش. كانت حرب الوجود عربية. صارت حرب الوجود كونية تتطلب إعادة

ترسيخ أسس حرب الشعب التي لا تعني أولاً بالسلاح الحربي إنما بالسلاح الأيديولوجي. لدينا من قرائن الأزمة قرائن ما بعد الحدث، أي الأدلة المعطاة في الظاهرة. لذا بما أن الفاعل التاريخي المُكون لفائض القيمة التاريخي هو أيديولوجي الأرضية، وبما أن الأيديولوجيا هي المُفعِّل للعلوم، فإن كل المفاهيم التي بنت الظاهرة مغلوطة بحجم الأزمة الوجودية. الحرب الطبقية حرب فك الحصار هي حرب ضد المفاهيم السائدة ومناهج التفكير السائدة، بما في ذلك المعارضة الزائفة التي يبنيها رأس المال ليسقطها، فلا يزال السلاح منذ لين بياو هو الوعي الثوري.

في هذا المفترق التاريخي مع الأزمة الوجودية، وصعود الصين، تصبح الهجمة على زيف الأيديولوجيا الغربية هي المدخل إلى تكوين وعي ثوري يحاصر الحصار. لو لم تكن أفكار الغرب خاطئة لأنها مُفرزة أيديولوجياً لخدمة رأس المال، لما آلت الكرة الأرضية إلى هذه الأزمة.

في العودة إلى سؤالنا الأولي، من المُحاصَر؟ عادة ما يكون المُحاصَر منغلقاً على نفسه يرفع رسومه الجمركية يتلاعب بسعر عملته ويفعّل استثماراته الوطنية ليذود عن نفسه. ها هي أمريكا اليوم تُفعّل هذه الإجراءات. قانون الصين الاستثماري الجديد (دخل قيد التنفيذ في كانون الثاني/ يناير 2020) إجراء استباقي يحضر للتحول إلى سوق مالية مستقلة عن الدولار، أي كي لا تهرع رؤوس الأموال إلى السوق الأمريكية بكثافة في حال الأزمة الدولية المرتقبة. تاريخياً كانت نزعة الدولار إلى الانخفاض ترمز إلى معدلات انخفاض الثراء الكوني بمدى هبوط الدولار. كلما هبط الدولار يستملك حاملو الدولار بأقل من ذي قبل. هذه النزعة لها أسسها السياسية والاقتصادية، انحسار أمريكا واضمحلال مضارباتها الصناعية، وها هما يتبلوران اليوم.

الحصارات لا تنفع لولا ميل الطبقات العاملة في الدول الرأسمالية إلى الفاشية، تلك التي كانت تصوت لأوباما كي يقصف ويبكي على ضحاياه، تصوت اليوم للذي يشمت بضحايا الجوع والحصار. هذه الطبقة «الشيء» هي الهم الأعظم والهول الأكبر الذي لا يُهزم إلا بإخلال موازين القوى كمثيلاتها في الكيان الصهيوني وجنوب أفريقيا البيضاء. حرب فك الحصار ترابطت مع حرب الوجود الكونية والانتصار فيها متعلق بتفعيل سبل النضال الكونية كذلك □

حصار العراق:
الوجه الإجرامي لحروب الخنق

أشرف البيومي(*)

أستاذ الكيمياء الفيزيائية، جامعة الإسكندرية
وجامعة ولاية ميشيغان سابقاً.

أولاً: المنهج الشامل يفضح الأهداف الحقيقية لقوى الهيمنة

عند تناول قضية معقدة مثل حصار العراق ثم احتلاله، يتحتّم معالجة الأمر بمنهج متكامل ووضع المشكلة في سياقها الأوسع تاريخياً وجغرافياً. فعرض القضية من خلال نافذة ضيقة من حيث الزمن والمكان يؤدي ببساطة إلى استنتاجات خاطئة أو، في أحسن الأحوال، إلى تصور غير مكتمل. لا شك في أن الجوانب التاريخية والجغرافية ـ السياسية للمشكلة ضرورية لفهمها على نحو أفضل من أجل فضح جداول الأعمال والأهداف الخفية ذات الصلة. تحاول القوى المهيمنة على العالم (في هذه الحالة الولايات الأمريكية)، اختزال القضية وتصويرها وكأنها مواجهة مع «الدكتاتور الذي يقتل شعبه». وهكذا تبرر المعاناة التي تعرّض لها الشعب العراقي لسنين طويلة، بما في ذلك وفاة مئات آلاف من الأطفال العراقيين، بل واعتبار ذلك أمراً «يستحق العناء» كما حكمت عليه وزيره الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في تصريح تلفزيوني. كما يجعل العقوبات والضربات العسكرية والخسائر (أكثر من مليون قتيل عراقي) مبرراً من أجل تحقيق هدف نبيل» وهو القضاء على الدكتاتور.

يؤدي التجزيء المتعمَّد للمسألة إلى عناصر مختلفة، وإلغاء ربط تلك العناصر، وأخيراً التركيز على واحد أو اثنين من هذه العناصر، إلى التغطية على الأهداف الحقيقية، وإلى تبرير الإبادة الجماعية ضد شعب العراق. علاوة على ذلك، فإن هذا النهج يمثل إرهاباً لأولئك الذين يعارضون السياسات الأمريكية ووصفهم كمؤيدين للرئيس صدّام. كما استخدم الهدف المعلن «القضاء على

(*) البريد الإلكتروني: elbayoumi@hotmail.com.

أسلحة الدمار الشامل» في العراق كوسيلة لاستمرار العقوبات وإطالة أمدها، والمساس بسيادة العراق. وحسب المنهج القائم على التفتيت والاختزال وعدم الربط. ووفقاً لأوامر بوش الأب بـ «عدم الربط» (No Linkage) أي لا يجوز الربط بالحقائق الإقليمية، ولا سيما امتلاك إسرائيل لترسانة كبيرة من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ووفقاً لهذا النهج المخادع فإن الحد الأعلى من المعارضة المبررة للجزاءات يتركز على الأبعاد الإنسانية للمأساة. وبصورة ملائمة، أصبحت المسألة مجرد تحسين إدارة البرنامج الإنساني في العراق، النفط مقابل الغذاء وتسميته بعناوين خادعة: «العقوبات الذكية» أو «العقوبات الإنسانية». وعلى الرغم من الغطاء الإنساني الذي يستخدمه المسؤولون الأمريكيون وحلفاؤهم الإعلاميون العالميون، فإن أغلبية الناس العاديين في العالم أدركوا تماماً كذب الحكومة الأمريكية.

إن وسيلة الخنق الاقتصادي والمالي تبرز كأسلوب لإخضاع دول مختلفة لإملاءات دول الهيمنة رغم تناقضها الصارخ مع القانون الدولي بوصفها عقوبة جماعية للشعوب تقضي على حياة الملايين.

لقد انتهزت الإدارة الأمريكية سقوط الاتحاد السوفياتي، وتفردها كقوة عالمية لاتباع سياسة أكثر عدوانية بحصار العراق ثم احتلاله.

لقد أثار الحصار الاقتصادي للعراق والضربات العسكرية الأمريكية ـ البريطانية في كانون الأول/ديسمبر 1998 تظاهرات حاشدة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الوطن العربي، رغم جهود الأنظمة القمعية لاحتوائها. أدركت القوى التقدمية جيداً منذ البداية الأهداف الحقيقية للجزاءات والضربات العسكرية على العراق. كما أتاح التحليل الشامل للربط بين ما يحدث في العراق والعقوبات والضربات العسكرية ضد يوغسلافيا من أجل تفتيتها وفرض الهيمنة عليها، والحصار المفروض على كوبا منذ عقود طويلة، ومعاقبة ليبيا والسودان وغيرهما من البلدان غير الممتثلة للإرادة الأمريكية. إن وضع حالة العراق في سياقها التاريخي والإقليمي الأوسع يضيء الصلة بين التدمير الهادف المتعمد لهذا البلد العربي ومشروع الشرق الأوسط الذي يجعل الكيان الصهيوني المهيمن الإقليمي.

ثانياً: أساليب الهيمنة

إن أسلوب الخنق الاقتصادي والسياسي هو أحد الوسائل المتعددة والمتداخلة التي تستخدمها الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها (الناتو والكيان الصهيوني). تشمل هذه الوسائل الحرب المباشرة لتغيير النظام بالقوة، وبث الخلافات الإثنية والدينية من أجل تفتيت المجتمعات وإثارة نزاعات مسلحة، والعمليات القذرة التي تشمل الاغتيالات والتخريب الإلكتروني. كما تشمل سياسة العدوان والتخريب حروباً إرهابية من طريق عشرات الألوف من العملاء المحليين والوافدين من الخارج الذين تمولهم وتدربهم قوى إقليمية ودولية.

هناك أيضاً وسائل أخرى تسمى الناعمة رغم أنها لا تقل قدرتها التدميرية على الشعوب ومدى خطورتها عن الحروب المباشرة. تشمل الوسائل «الناعمة» الضغوط والإغراءات من أجل الالتحاق بالسوق العالمية والغرق في القروض وإملاءات صندوق النقض الدولي تحت مسمّى الانفتاح الاقتصادي الذي ثبت عملياً آثاره المدمرة في عدة دول. ومن الحروب «الناعمة» وسيلة خطيرة هي احتواء المثقفين بطرائق متعددة، منها التمويل الأجنبي لمنظمات مدنية هدفها الدفع في اتجاه الليبرالية الجديدة من أجل إضعاف مؤسسات الدولة وما يلي ذلك من إسقاط السيادة الوطنية.

لا شك في أن وسيلة الخنق الاقتصادي والمالي تبرز كأسلوب لإخضاع دول مختلفة لإملاءات دول الهيمنة رغم تناقضها الصارخ مع القانون الدولي بوصفها عقوبة جماعية للشعوب تقضي على حياة الملايين.

قضية الحصار الاقتصادي على العراق مهمة ليس فقط بالنسبة إلى العراق وحده، وخصوصاً أن الإدارة الأمريكية تعتبر سلاح الإرهاب الاقتصادي من أهم أسلحتها المفضلة لفرض هيمنتها على شعوب العالم.

من الواضح أن قوى الهيمنة الدولية وتوابعها الإقليمية تستخدم أكثر من وسيلة لتحقيق أهدافها العدوانية، ومؤخراً تتجنب الحرب المباشرة لتكلفتها العالية المادية والبشرية من جنود القوى المعتدية وتلجأ إلى بديل استخدام عناصر إقليمية إرهابيةً. ففي حالة سورية شمل العدوان حرباً إرهابية وقصفاً صاروخياً إضافة إلى الحصار الاقتصادي والإعلامي والسياسي. أما في حالة العراق فكان الحصار الاقتصادي ثم تبعه العدوان المسلح والاحتلال المباشر.

1 ـ الحصار الاقتصادي عقوبة جماعية وجريمة ضد الإنسانية

اسخدمت الإدارة الأمريكية تحت رئاسة بوش الأب وكلينتون وبوش الابن سياسة الخنق الاقتصادي الذي فرضته هيئة الأمم المتحدة، رغم تناقض ذلك مع مواثيق الأمم المتحدة ذاتها؛ سواء ميثاق حقوق الإنسان أو مواثيق حقوق الطفل والمرأة وحق التعليم وحق التنمية... إلخ.

ثم استغلت إدارة بوش الابن وتشيني أحداث أيلول/سبتمبر 2001 لتبني سياسة الحرب الانفرادية والاحتلال العسكري والعدوان تحت عنوان «عقيده بوش»، في تناقض صارخ لأبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي. شملت هذه السياسة مبادئ الانفرادية واستخدام الحرب الاستباقية، وهي تنص على أن للولايات المتحدة الحق في تأمين نفسها ضد البلدان التي تأوي أو تقدم المعونة للجماعات الإرهابية كما تبنت مبدأ نشر الديمقراطية وتغيير الأنظمة من أجل تحقيق ذلك. بررت هذه السياسات الحرب في أفغانستان عام 2001 والعدوان على العراق عام 2003.

ضربت هذه السياسات العدوانية والإجرامية عرض الحائط بكل القوانين والمؤسسات الدولية، بما في ذلك مواثيق هيئة الأمم المتحدة، وأغرقت العالم في موجات عاتية من الموت والمعاناة والفوضى. بالنسبة إلى الملايين من الناس رفعت إدارة بوش وتشيني شعارات غامضة مثل «الحرب على الإرهاب» وضرورة تغيير الأنظمة غير الديمقراطية؛ وبررت «الضربات الاستباقية» ضد «تهديدات» محتملة لأمن الولايات الأمريكية وحلفائها في أي مكان.

تحظر القوانين الدولية استخدام القوه ما لم يتم اللجوء إليها في الدفاع عن النفس، ورداً على تهديد وشيك. وقد تم ترسيخ هذه المبادئ وتعزيزها وتوسيع نطاقها على نحو لا لبس فيه، وبخاصة أنها تؤثر في المدنيين، من خلال مواثيق الأمم المتحدة ومواثيق نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية، واتفاقيات جنيف الأربع في 12 أب/أغسطس 1949، والعديد من المعاهدات المتعددة الأطراف والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي تشمل القانون الإنساني الدولي. وتحظر اتفاقيات جنيف وغيرها من مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان صراحة الهجمات على الأهداف العسكرية المشروعة التي قد يتوقع أن تتسبب في خسائر مفرطة في أرواح المدنيين، وإصابة المدنيين و/أو إلحاق أضرار بأهداف. كما تحظر استخدام أسلحة معينة في الحالات التي تعرّض المدنيين للإصابة.

إن تهديدات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر وقتها بالعودة بالعراق إلى عصر «ما قبل الصناعة» مثلت خرقاً للعديد من المواثيق الدولية. كما أن مرتكبي العدوان رأوا أن تدمير آثار العراق العظيمة مجرد خسائر جانبية ونظروا إلى ما تبقى منها فرصة ثمينة لنهبها ولإثراء متاحف دول العدوان.

قدمت إدارة جورج دبليو بوش عدداً من الادعاءات الباطلة ضد العراق، بما في ذلك حصول العراق على اليورانيوم من النيجر وأن العراق لديه أسلحة سرية في المختبرات والمقطورات ومرافق معزولة في جميع أنحاء البلاد، ولم تثبت أيٌّ من هذه الادعاءات، بل ثبت كذبها. بحلول عام 2002 كانت إدارة بوش قد بدأت بالفعل في التحضير من أجل الحرب.

2 ـ الوجه الإمبريالي في صورته الحديثة

يهدف المشروع الإمبريالي، كما هو حال مناطق متعددة من العالم، إلى فرض الهيمنة على الأمة العربية واستغلالها اقتصادياً وتسخير طاقاتها البشرية لحسابها، وما ينتج من ذلك بالضرورة من تعميق لهوة التخلف والتدهور والتشرذم. يتحقق هذا الهدف عبر العلاقات البنيوية للإمبريالية التي تخلق عقبات أمام أي مشروع تنمية مستقل أو شبه مستقل، ثم إجهاضه ووأده، والتي تمنع أي محاولة جادة من أجل وحدة عربية شاملة أو جزئية. وكما نتج من الاستعمار من قبل، يمضي الآن المشروع الإمبريالي ورديفه الصهيوني في تفتيت الأمة العربية ودفعها نحو خلافات تصل إلى حد الحرب الأهلية والزج بها نحو قضايا جانبية أو وهمية والسعي إلى هزيمة الإرادة العربية وطمس الذاكرة الوطنية ومحوها، بل وتشويهها وترسيخ مفاهيم انهزامية وتعميق الشعور لدى الشعوب العربية ومثقفيها بأن القومية العربية قد هزمت وانتهت. وتحاول الإدارة الأمريكية بدعم من الكيان الصهيوني العنصري استكمال مشروعها للشرق الأوسط الكبير بعد احتلالها للعراق وفرضه على الدول العربية بحجة نشر الديمقراطية واستئصال بذور الإرهاب وإخراج الوطن العربي من التخلف.

لقد دأب النهج الإمبريالي على حصار أي نظام وطني عربي واستغلال بعض أخطائه المنتقاة وفي التوقيت المناسب من أجل حصاره وإدانته ثم إزاحته، في نفس الوقت عمل على مساندة الأنظمة العربية التي تنتهج سياسة خارجية قوامها الرضوخ للقوة المهيمنة (الإدارة

الأمريكية) والتبعية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية رغم تناقض هذه السياسات مع آمال الشعوب العربية وطموحاتها.

يأتي ذلك في الوقت الذي تتفاقم الأحوال المعيشية لدى الأغلبية العظمى بينما تتراكم الثروة لدى شريحة ضيقة من الـ «سوبر» أغنياء. لقد ساهمت الحكومات العربية وإعلامها بصورة مباشرة في خلق حالة من عدم الاكتراث ونمو الفردية وإضعاف الشعور بالانتماء. إن نتيجة مجمل هذه السياسات، هو تدهور مؤسسات الدولة الأساسية كالمؤسسات التعليمية والعلمية والصحية والزراعية والصناعية، وهو ما جعل أي محاولة إصلاحية مستقبلية في غاية الصعوبة أو مستحيلة. لقد استخدمت الحكومات العربية في سعيها للبقاء في السلطة، أساليب في غاية الخطورة وقصر النظر أدت إلى فقد ثقة الجماهير واحترامها بل وشرعيتها أيضاً. فإضافة إلى منع أي عمل أهلي وأي مشاركة سياسية ديمقراطية عملت على خلق مناخ سياسي فاسد بإزاحة تيار سياسي لحساب تيار آخر حتى تبدو هي كالبديل الأفضل والأكثر أماناً. ويساهم في تبرير وتزييف أسباب التدهور على هذا النحو شريحة من «المثقفين» المستعدين للتنظير لأي سياسة، وإنتاج شعارات مناسبة مثل: «تجسير العلاقة بين المثقف والأمير»، «إذا لم نستطع الحصول على العدل الكلي فلماذا نرفض العدل النسبي؟»، «لماذا نرفض الديمقراطية إذا جاءت من طريق أمريكا؟»، و«مصر أولاً» و«الأردن أولاً»؛ «سلام الشجعان»؛ «ألم نحرر سيناء؟»؛ «قبول الآخر»؛ «لماذا نرفض السلام؟»؛ «خيارنا الاستراتيجي هو السلام»؛ «لا بد من الانخراط في العولمة قبل فوات الأوان»، «لا يمكن التغيير إلا بضغوط خارجية»؛ «ألم يتحرر العراق من الدكتاتورية؟»

لقد أعطت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 فرصة ذهبية للمحافظين الجدد لتحقيق جدول أعمالهم الذين سعوا إلى تنفيذه من دون نجاح قبل ذلك. إن المنطلق الأساسي لهذه السياسة الأمريكية هو استثمار التفوق العسكري الأمريكي لاكتساب مميزات اقتصادية على حساب الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى، وإجهاض أي محاولة لصعود قطب آخر ينافس الولايات المتحدة في هيمنتها على العالم. فالرؤية التاريخية توضح أن هذه السياسات في الواقع قديمة في أهدافها الاقتصادية والسياسية والقوى الدافعة لها ومنهجها وإن اتخذت تجليات مختلفة.

كان احتلال العراق خطوة متقدمة في التنفيذ العملي لمشروع الهيمنة والترجمة الصحيحة لتصريحات بوش وأعوانه بأن العراق سيكون النموذج لعراق تابع وخاضع لمخطط الشرق الأوسط. ولا يمكن أن نتناسى أن اتفاقات كامب دايفيد كانت بداية التنفيذ الفعلي للمشروع الذي كانت نتيجته الالتفاف حول مصر وعزلها وتعميق تبعيتها. وتلت ذلك اتفاقات وادي عربة.

3 ـ مكونات أساسية للإدارة الأمريكية وحلفائها

إن السياسات التي تنتهجها أي سلطة هي في الواقع تعبير عن مكوناتها الأيديولوجية والثقافية الأساسية. ومن الخطأ تصور أن الإدارة الأمريكية الحالية تختلف جذرياً عما سبقها. فالاختلاف هنا يتمحور حول مدى استخدام القوة العسكرية ولغة التهديد وفرض الأمر الواقع، أما الأهداف الاستراتيجية فهي نفسها وإن اختلفت أولويات التنفيذ الزمني. ورغم أن هذه التباينات على درجة من الأهمية لكن يجب ألّا نبالغ في أهميتها، كما أنه من البديهي أن سياسة الهيمنة

لا تتغير إلا عندما تكون هناك مقاومة فعالة تكبد القوى المهيمنة خسائر كبيرة. ويمكن تلخيص أهم هذه المكونات التي يشترك في أغلبها مختلف القوى المهيمنة، سواء الإدارة الأمريكية المعتدية أو الكيان العنصري الاستيطاني أو الحكومات العربية المستبدة:

- غرور القوة والاعتماد الأساسي على القوة العسكرية (البوليسية محلياً) والرغبة في شن الحروب.
- عدم الاكتراث بالخسائر البشرية عموماً بما في ذلك الضحايا الأمريكيون واعتبار ذلك خسائر جانبية.
- طبقية وعنصرية متأصلة، ورغم اختفاء التعبيرات العنصرية الفجّة منذ ثلاثة عقود في الولايات المتحدة فإن الفكر العنصري لا يزال راسخاً.
- كذب مستمر متعمد وخداع إعلامي واسع وللتذكرة نعرض بعضاً منها: قصة حضانات الأطفال الكويتيين، مصنع الأدوية في السودان، أنابيب الألومنيوم التي ستستخدم في إثراء اليورانيوم، اليورانيوم المستورد من النيجر، معامل لتصنيع أسلحة بيولوجية متخفية في شاحنات، لقاءات في أوروبا بين دبلوماسيين عراقيين وأعضاء من القاعدة، أسلحة دمار شامل مخبأة في مكان ما.
- سرية غير مسبوقة وجعل السلطة التنفيذية فوق المساءلة.
- إرهاب فكري وعمليات إعلامية واستخباراتية لتلطيخ سمعة المعارضين.
- اتساع غير مسبوق في فجوة الثروة مرافق لاتساع في الظلم الاجتماعي.
- قصر النظر وخداع النفس الذي يصل إلى حد الإضرار بالنظام الرأسمالي ذاته.
- هوس وتطرف ديني وتحالف اليمين المسيحي والصهيوني لغاية تبرر الوسيلة (بن لادن اغتيالات موجهة؛ مناصرة شارون).
- تجزيء وفصل واختزال القضايا.
- ابتداع المصطلحات الخادعة والكاذبة.
- انتهاك صارخ لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم حرب مشينة.

إن الشعور العميق بالعداء للإدارة الأمريكية متوقع نتيجة للعدوان بأوجهه المتعددة وممارسات الجيش الأمريكي الوحشية وصور التعذيب والمهانة الجنسية التي فاقت بشاعتها كل تصور والتي شاهدناها على شاشات التلفزيون. وبالمثل نرى مشاهد متطابقة للعدو الصهيوني. وهذا يوضح تماماً السلوك الماثل وتناسق الأهداف والوسائل بين الحليفين. وما يضاعف الغضب والاستفزاز أن الإدارة الأمريكية والإعلام الأمريكي يرفعون في الوقت نفسه أسمى الشعارات الإنسانية.

4 ـ السياسات التبشيرية بالديمقراطية

قد يثير الدهشة التوجه الأمريكي القائل «إننا سنتعامل مع أي حكومة تجيء بها انتخابات ديمقراطية». ولكن سرعان ما تزول الدهشة إذا أدركنا أن الإدارة الأمريكية تراهن على قدرتها على التأثير والتلاعب بوسائل مشروعة وغير مشروعة بحكومات ذات مظهر وملامح ديمقراطية.

من الوسائل الجديدة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية بنجاح كبير في العقدين السابقين هي ما يسمى المنظمات غير الحكومية التي تمولها بسخاء كبير إما مباشرة وإما من طريق الاتحاد الأوروبي. لقد اتضحت التأثيرات السلبية لهذه المنظمات في بعض المجتمعات العربية مثل مصر وفلسطين، التي عانت تفتيتاً وإفساداً واحتواءً للعديد من المثقفين وتشويهاً للعمل الأهلي ومفهوم الديمقراطية ذاته. ومن البديهي أن نتوقع أن يكون لهذه المنظمات دور متصاعد وفعّال لدعم قدرة الإدارة الأمريكية على التلاعب والتأثير بالحكومات «الديمقراطية الصورية» بما يخدم مصالحها بدرجة ربما تكون أكثر فاعلية واستمرارية عن سابقتها من الحكومات الدكتاتورية.

ثالثاً: تأثير الحصار والعدوان في الحياة في العراق

تمتع العراق ببنية تحتية جيدة وحديثة بفضل ثروة العراق النفطية التي كانت تمثل 90 بالمئة من الصادرات (عشرة مليارات دولار سنوياً قبل الحصار) ونتيجة للاستثمارات الهائلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أعلى من المعدلات الإقليمية بفضل التطور الهائل الذي انعكس بصورة جيدة على مستوى المعيشة والصحة العامة والتعليم لأغلبية المواطنين العراقيين ومئات الألوف من الوافدين من بلدان عربية أخرى. بلغ إجمالي الناتج المحلي في العراق 75.5 مليار دولار عام 1989.

دأب النهج الإمبريالي على حصار أي نظام وطني عربي واستغلال بعض أخطائه المنتقاة وفي التوقيت المناسب من أجل حصاره وإدانته ثم إزاحته، في نفس الوقت عمل على مساندة الأنظمة العربية التي تنتهج سياسة خارجية قوامها الرضوخ للقوة المهيمنة.

وفي مناخ اتسم بالشحن الإعلامي وشيطنة النظام العراقي فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية مشددة على العراق في إثر غزوه الكويت. على سبيل المثال كرر الرئيس الأمريكي قصة «الجنود العراقيين الذين يخطفون الرضع من حاضنات المستشفيات ويتركونهم على الأرض للموت» كما جاء على لسان الفتاه الكويتية وهي تبكي أمام كاميرات التلفزيون أثناء الإدلاء بشهادتها من جانب الكونغرس الأمريكي، وبمشاهدة والدها، سفير الكويت لدى الولايات الامريكية. وتبين أن الفتاة لم تكن بالكويت أصلاً وأن القصة بأكملها قد اختلقتها شركة العلاقات العامة في الولايات الأمريكية، هيل ونولتون (Hill and Knowlton) نظير عائد مالي. كان هذا مثالاً من عدة للتلاعب بالأخبار في عصر هيمنة وسائل الإعلام العالمية، أو بدقة أكبر وسائل التضليل الإعلامية والتي أصبحت بالفعل سلاحاً فعّالاً للخداع الشامل.

أصدر مجلس الأمن القرار الرقم (661) في السادس من آب/أغسطس 1990 بفرض عقوبات اقتصادية على العراق (قبل حرب الخليج التي بدأت في 17 كانون الثاني/يناير 1991 والتي استمرت 43 يوماً). وكان الهدف من هذا الحظر إرغام العراق على سحب قواته من الكويت. لكن العقوبات استمرت بحجة التأكد من خلوّ العراق من أسلحة الدمار الشامل. شملت هذه

العقوبات حظراً تجارياً كاملاً وتجميد أموال العراق في الخارج. واستثنى القرار الغذاء والمواد الطبية، لكن هذا الاستثناء مخادع حيث إن العقوبات منعت الحكومة العراقية من تصدير نفطها.

رفض العراق قراري مجلس الأمن الرقم (706) والرقم (712) اللذين يسمحان له ببيع النفط في مقابل الحصول على مساعدات إنسانية. لكن العراق وافق لاحقاً على قرار مجلس الأمن الرقم (986) في نيسان/أبريل 1995 الذي أقر برنامج النفط مقابل الغذاء وذلك بعدما تدهور على نحو خطير متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد.

إن المنطلق الأساسي لهذه السياسة الأمريكية هو استثمار التفوق العسكري الأمريكي لاكتساب مميزات اقتصادية على حساب الاتحاد الأوروبي واليابان ودول أخرى، وإجهاض أي محاولة لصعود قطب آخر ينافس الولايات المتحدة في هيمنتها على العالم.

في تشرين الأول/أكتوبر 1998، وقع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ما سمي قانون تحرير العراق، داعياً إلى «تغيير النظام» فيه، ووجهت أمريكا ضربة عسكرية في عام 1998 سميت عملية «ثعلب الصحراء»؛ عملية عسكرية نفذتها الولايات المتحدة وبريطانيا عام 1998، استهدفت مواقع استراتيجية وحيوية في العراق، بذريعة رفض نظام صدام حسين التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل.

استمر الحصار الاقتصادي للعراق قرابة 13 عاماً حيث انتهى عملياً بسقوط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي سنة 2003. كان لهذا الحصار تأثير هائل في حياة العراقيين وأوضاعهم الصحية والاقتصادية. فالسلة الغذائية التي كانت توفر 3 آلاف سعرة حرارية للفرد وكانت تتكلف قبل الحصار مباشرة ما يعادل 25 دولاراً لأسرة مكونة من ستة أفراد متوسط دخلها نحو 30 دولاراً، أصبحت ما يعادل 200 دولار في عام 1995، علماً بأن متوسط الدخل الشهري في العام نفسه انخفض إلى خمسة دولارات تقريباً، ولولا توزيع الحكومة حصة تموينية تعادل ثلث ما كان يحصل عليه المواطن لحدثت مجاعة مريعة في العراق.

جاء التدمير الشامل والمتعمد لكل مرافق العراق المدنية أثناء حرب الخليج عام 1991. فوفق تقديرات هيئة الأمم المتحدة الرسمية في آذار/مارس 1991، مثلت الأهداف المدنية 25 بالمئة من كل الأهداف ودمرت البنية التحتية من طرق وجسور وسكك حديد و18 محطة توليد كهرباء ضخمة من مجموع 20 محطة، وهو ما أدى إلى انخفاض الكهرباء إلى 4 بالمئة من مستواها قبل الحرب، ودمر العديد من منشآت تكرير البترول والصرف الصحي ومستودعات تخزين غذاء ومصانع مدنية وشبكات اتصال. كما أن الحقائق الفعلية تفضح الضربات الجراحية التي تدك المنشآت «من دون خسائر بشرية» كوهم كبير، بل تكشفه كجزء من حملة تضليل متعمدة حتى تمنع اتساع المعارضة ضد العدوان. فالقنابل «الذكية» بلغت 80 بالمئة فقط من كل القنابل كما أنها لم تكن ذكية، فهي لم تصب أهدافها في خُمس الحالات وراوحت نسبة إصابة الأهداف لجميع أنواع القذائف من 50 بالمئة إلى 70 بالمئة. كما حطم العدوان آلافاً من المدنيين والمنازل.

وحتى نتصور مدى تدهور الأوضاع المعيشية ودرجة المعاناة الشديدة علينا أن نقارنها بالأوضاع التي كانت سائدة قبل الحصار، علماً بأن العراق لم يكن في أحسن أحواله بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية التي امتدت للأسف لعدة سنوات وكانت لها آثار سلبية في الأحوال المعيشية.

انخفض الناتج المحلي إلى الثلثين عام 1991. في عام 1988 كان دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي 3510 دولارات، لكنه انخفض إلى 1500 دولار عام 1991، ثم انخفض إلى 1036 دولاراً عام 1998. أُغلق العديد من المصانع والمشاريع التجارية وفقد موظفو الحكومة القيمة الشرائية لرواتبهم نتيجة للتضخم. وكان من المؤسف رؤية مهندسين وأساتذة جامعيين يبيعون السجائر في الشوارع أو يقودون سيارات الأجرة، وتزايد معدل الجريمة والدعارة بدرجة كبيرة. ترك أكثر من 23 ألفاً من المهنيين العراق لينضموا إلى أكثر من 2.5 مليون آخرين يعيشون في المنافي؛ منهم نسبة كبيرة من حملة الشهادات العليا. أدى الحصار إلى مشاكل اجتماعية خطيرة كما أثر سلباً في الحياة العائلية وارتفعت معدلات الجريمة، والرشوة، والانتحار، والسرقة، والتهريب، والبغاء. ولم يعد بمقدور الحكومة رش المبيدات الحشرية، ومن ثم تكاثرت أعداد الحشرات بأنواعها حاملة معها الأمراض.

قبل الحصار ترصد التقارير المتعددة لوكالات هيئة الأمم المتحدة وهيئات مستقلة أخرى التقدم في مجالات عديدة نسرد منها أمثلة محدودة في مجالات ثلاثة هي الغذاء والصحة والتعليم.

1 ـ في المجال الغذائي

كان متوسط الاستهلاك الغذائي قبل الحصار (مقدراً بالسعرات الحرارية) من أعلاها في الوطن العربي (ثلاثة آلاف سعرة حرارية في المتوسط للفرد) ومن المهم التنويه بأن نحو 70 بالمئة من الغذاء مستورد، وهو ما جعل العراق معرضاً لسلبيات الحصار بحدة.

2 ـ في المجال الصحي

توافرت قبل الحصار مياه الشرب النقية ووسائل الصرف الصحي الحديث لأغلب المواطنين، كما توافرت الخدمات الطبية الجيدة لأكثر من 90 بالمئة من العراقيين، وكانت هناك أكثر من 250 مستشفى وشبكة واسعة من مراكز الرعاية الصحية الأولية. ولقد تحسنت بصورة ملحوظة المؤشرات الصحية حتى أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية رغم التأثير السلبي لهذه الحرب في الاقتصاد العراقي عموماً، إذ ارتفع متوسط العمر من 49 عاماً إلى 67 عاماً في الفترة ما بين 1960 إلى 1990، وانخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر من 222 حالة لكل ألف في عام 1960 إلى 56 حالة وفاة لكل ألف مولود خلال الفترة 1984 ـ 1989.

تسبب تدمير المحطات الكهربائية ومصانع إنتاج الكلور الضروري لتنقية المياه إلى تعطيل محطات التنقية، وهو ما أدى إلى انخفاض كمية المياه الصالحة للشرب إلى 5 بالمئة مما كان متوافراً قبل الحرب، بحسب تقرير وفد هيئة الأمم المتحدة في شباط/فبراير عام 1991. واضطر المواطنون إلى شرب المياه من الأنهار مباشرة والملوثة بالصرف الصحي غير المعالج. وبالرغم

من الإصلاحات والجهود الكبيرة من جانب الحكومة فقد ظلت قطاعات واسعة من الشعب العراقي محرومة مياه صالحة للشرب.

دمرت الحرب أيضاً محطات معالجة الصرف الصحي التي تحتاج إلى طاقة كهربائية كبيرة. ويكفي أن نذكر أن نصف الصرف الصحي في بغداد في عام 1995 يصب دون معالجة في نهر دجلة وينتقل بذلك إلى محافظات جنوب العراق.

أدت كل هذه العوامل إلى انتشار الأمراض المعدية من تيفود وكوليرا وأمراض معوية وسل وشلل أطفال وكبد وبائي ... إلخ. وأصبح الإسهال العامل الأساسي المسبب لوفاة الأطفال فأدى إلى تضاعف وفاة الأطفال ثلاث مرات.

زاد مرض الكوليرا الذي كان قد قضي عليه في الثمانينيات، وانتشر وبائياً، حيث رصدت 1200 حالة أكيدة في عام 1991، كما انتشر التيفود بسرعة إلى عشرة أضعاف معدلات ما قبل الحرب. كما أدى النقص في الكهرباء اللازمة لحفظ الأمصال وعدم القدرة على استيرادها إلى شحّها. دمرت الحرب مصانع الإبر التي تستخدم للحقن، وهو ما أدّى إلى نقصها وبالتالي إلى توقف حملات التطعيم حتى بعض الوقت.

رابعاً: الحالة الصحية لأطفال العراق

نستطيع أن ندرك بعد ذلك كيف تدهورت الحالة الصحية لأطفال العراق وخصوصاً بسبب سوء التغذية وتلوث المياه وغياب العناية الصحية، فوصلت حالات سوء التغذية المزمن (التقزم) إلى 27 بالمئة. أما سوء التغذية الحاد (الهزال) فقد وصلت معدلاته إلى 9 بالمئة. اعتمدت هذه الأرقام على دراسات ميدانية قامت بها منظمة اليونيسف وساهم فيها فريق الملاحظين الذي كنت أشرف عليه. وقد ساهمت بنفسي في الدراسة التي أجريت عام 1998، والتي اعتمدت على عينة عشوائية. ورغم مضي 21 شهراً من برنامج النفط مقابل الغذاء فقد أظهرت هذه الدراسات أن الأوضاع التغذوية المتردية أظهرت تحسناً طفيفاً ولكنها ظلت على معدلاتها الخطيرة. وهذا يؤكد أن الأوضاع الصحية كانت تحتاج إلى عوامل يجب توافرها مجتمعة حتى تؤدي إلى تحسن ملموس، أهمها: غذاء كافٍ يوفر الحاجات الغذائية الضرورية وماء نقي وصرف صحي جيد وخدمات صحية متوافرة تشمل التطعيم والدواء والعناية.

كنت أرى بعيني في المستشفيات بالمحافظات المختلفة أطفالاً يعانون الهزال والتقزم، وكان يموت بعضهم أمام أعيننا وهم في أحضان أمهاتهم المتألمين والأطباء الواجمين الذين لا يستطيعون فعل أي شيء لهؤلاء الأطفال بعد أن ضعفت أجسادهم من جراء حرمانهم الغذاء والعناية الصحية بسبب الحصار الآثم.

لقد أصابت الصواريخ وزارة الصحة نفسها وعدداً من المستشفيات المجهزة جيداً، وهو ما تسبب في خسائر كبيرة في المعدات الطبية الحديثة، وفي قطاع الدواء والمستلزمات الطبية. اعتمد العراق قبل الحصار على استيراد نحو 75 بالمئة من حاجاته، وهو ما جعل منع الاستيراد بسبب الحصار يؤثر بدرجة كبيرة، وخصوصاً أن تدمير الصناعات الدوائية قد فاقم الوضع بصورة

خطيرة. وكانت النتيجة ارتفاع معدل الوفيات التي فاقت كثيراً الخسائر البشرية بسبب القصف والدمار المباشر.

ارتفعت معدلات وفيات الأطفال على نحو خطير فوصلت إلى 131 حالة في الحقبة 1994 ـ 1999. وكذلك تزايد معدل وفيات المواليد من 47 لكل ألف مولود إلى 108 حالات وفاة خلال الفترة السابقة نفسها.

من الخطأ تصور أن الإدارة الأمريكية الحالية تختلف جذرياً عما سبقها. فالاختلاف هنا يتمحور حول مدى استخدام القوة العسكرية ولغة التهديد وفرض الأمر الواقع، أما الأهداف الاستراتيجية فهي نفسها وإن اختلفت أولويات التنفيذ الزمني.

وفر برنامج النفط مقابل الغذاء ثلثي السلة الغذائية السابقة للحصار منذ أيار/مايو 1997. ولكن لا بد من التأكيد أن السلة الغذائية التي وفرها البرنامج لم تكن تشتمل على بروتين حيواني ولا توفر بالكامل حاجات غذائية ضرورية مثل الكالسيوم والحديد وبعض الفيتامينات.

ورغم عمل برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء» على الحد من تزايد أعداد الوفيات وحالات سوء التغذية، فهو لم يعالج الموقف من جذوره. ولم يكفل البرنامج حماية أطفال العراق من سوء التغذية والأمراض.

أضاف استبيان آخر في أيار/مايو 2006، معلومات جديدة ونتائج تؤكد أن الشعب العراقي أصبح يعاني صعوبات تكيُّف شديدة منذ سقوط صدام ودخول جيوش الاحتلال. ويضيف التقرير أن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون لكل هذه الأوضاع؛ فهم الأكثر معاناة بسبب شح الغذاء والأمراض، ويضيف أن أربعة ملايين عراقي، تقريباً، أو ما يمثلون 15 بالمئة من نسبة السكان، بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية وبخاصة الغذاء، وأن أكثر من 11 بالمئة من الشعب العراقي تأثر بشدة بسبب سنوات الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على بلدهم، ثم أتى الاحتلال وقضى على ما تبقى لديهم من أمل لتحسين ظروف حياتهم.

ـ تأثير الحصار في المجال التعليمي

نجح العراق في خفض معدلات الأمية من 50 بالمئة عام 1970 إلى 30 بالمئة عام 1990 وفي عام 1980 كان 86 بالمئة من الأطفال في عمر المدارس الابتدائية يذهبون إلى المدارس بانتظام.

تذكر تقارير لليونسكو أن الحكومة العراقية استثمرت مبالغ ضخمة في قطاع التعليم من أواسط السبعينيات حتى عام 1990. كما قامت بتوفير المنح الدراسية وتسهيلات البحث والدعم الطبي للطلبة. ففي عام 1989 وصل معدل المسجلين بالمرحلتين المتوسطة والثانوية إلى 75 بالمئة (أعلى قليلاً من معدل الدول النامية مجتمعة والتي تبلغ 70 بالمئة)، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 1991 انخفض معدل الأمية إلى 20 بالمئة عام 1987. وكان نصيب التعليم يفوق 5 بالمئة من ميزانية الدولة عام 1989 وفوق معدل الدول النامية البالغ 3.8 بالمئة.

في عام 1979 تسلم العراق 5 جوائز من اليونسكو بعد أن استطاع أن يخفض نسبة الأمية إلى ما دون 10 بالمئة، متفوقاً على دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وسنغافورة وإسبانيا.. في ظل الحصار انخفض معدل المسجلين بالمدارس لجميع الأعمار (من 6 ـ 23 سنة) إلى 53 بالمئة. وفي المحافظات الوسطى والجنوبية بلغت نسبة مباني المدارس التي بحاجة إلى إعادة تأهيل 83 بالمئة، أي أن 8613 مدرسة من مجموع 10334 تضررت بشدة. أما عن التقدم الواقعي لمحو أمية الكبار والإناث فقد توقف ورجع إلى مستويات منتصف عام 1980.

دمرت الحرب مئات المدارس كما أدّى التخريب والسرقات إلى ضياع كميات كبيرة من الأثاث المنقول والكتب والأدوات التعليمية. وقد أدت المجهودات الواسعة إلى إعادة تأهيل هذه المدارس بدرجة جزئية. ولكن النقص الكبير في الكتب والأدوات وتبخر القيمة الشرائية لرواتب المدرّسين والمدرسات، وانقطاع الكهرباء المستمر أثر سلباً في العملية التعليمية. صنّفت لجنة العقوبات الأقلام الرصاص من المواد ذات الاستخدام المزدوج للغرافيت الذي تحتويه، وكذلك حافلات المدارس والكمبيوتر، وهو ما منع استيرادها. ووفق تقرير منظمة اليونيسكو لعام 2011 بلغت نسبة الأمية في العراق 47 بالمئة.

وبالنسبة إلى ارتفاع عدد أطفال الشوارع والأطفال العاملين فكان نتيجة لتزايد معدلات التخلف عن المدارس وحاجة العائلات إلى الاعتماد على الأطفال لتأمين معيشة الأسر جزئياً.

شمل التأثير السلبي للحصار في العراق مختلف المجالات الأخرى الاجتماعية والنفسية والأخلاقية والزراعية والثروة الحيوانية والبيئة، كما اضطر مئات الألوف من العراقيين إلى الهجرة إلى دول الجوار والمهجر بحثاً عن الأمان والحياة والتطور.

خامساً: برنامج النفط مقابل الغذاء

1 ـ هيكل البرنامج

ذهبتُ إلى العراق في آذار/مارس 1997 كرئيس لفريق الملاحظين الدوليين العاملين ضمن برنامج الغذاء العالمي التابع لهيئة الأمم المتحدة، الذي قام بملاحظة توزيع الغذاء التي تقوم بها وزارة التجارة العراقية في المحافظات الخمس عشرة بوسط العراق وجنوبه. أما في المحافظات الشمالية الثلاث بالمناطق الكردية فكان توزيع الغذاء يقع تحت مسؤولية برنامج الغذاء العالمي. شملت عملية الملاحظة الصوامع والمطاحن ومستودعات التخزين ثم وكلاء التموين، وكان الهدف هو التحقق من كفاءة وعدالة التوزيع على كل المواطنين العراقيين والمقيمين بالعراق، وكذلك تقييم كفاية الغذاء. قام الملاحظون الدوليون بمساعدة العديد من الملاحظين العراقيين الذين قمنا بتعيينهم مباشرة لتجميع البيانات من عيّنة من المواطنين اخترناها بطريقة علمية وبنسبة خطأ لا تتعدّى 2 بالمئة.

وبالنسبة إلى برنامج النفط مقابل الغذاء، فبرغم أن كمية النفط التي يصدرها العراق بلغت أعلى معدل لها منذ عام 1991، إلا أن العائدات ظلت غير كافية بسبب الارتباط السلبي بين أسعار النفط المنخفضة والتأخير في الحصول على قطع الغيار اللازمة والتهالك العام للبنية التحتية

لصناعة النفط، فكل قطاع في الاقتصاد العراقي كان يعتمد إلى حد ما على الاستيراد. إذ إن أصغر مصنع للمنسوجات لم يعد يستطيع النهوض دون توفير قطع الغيار الأجنبية.

اعتمد برنامج الملاحظة الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة على فرضية عدم الثقة بالحكومة العراقية في قدراتها ورغبتها في كفاءة وعدالة التوزيع دون تمييز ديني أو سياسي. ولهذا اعتمد نظام الملاحظة على ثلاثة مستويات مستقلة. تبين فيما بعد ما هو كان منطقياً منذ البداية، وهو أن الحكومة العراقية كانت حريصة كل الحرص على توزيع الغذاء بكفاءة وعدالة وأن أي انحراف لم يكن في مصلحتها. كما أن افتراض أن الحكومة العراقية ستقوم بتسريب المواد الغذائية لأعوانها كان وهماً من جانب مسؤولين أمريكيين وبريطانيين، وبذلك كان برنامج الملاحظة مهزلة غير ضرورية ناهيك بالأعباء المالية التي تحمّلها العراق دون داع.

كانت الشهادة المتأخرة لمايكل ستون رئيس أحد فرق الملاحظة الثلاث بصحيفة **الإندبندت** البريطانية بكفاءة وعدالة التوزيع مهمة من حيث إنه كان من أكبر المشككين الأجانب في الحكومة العراقية وأكثرهم عدوانية حيث تسبب في مواجهات معه.

في ضوء الخلفية السابقة، تصبح مناقشة الوظائف والقيود الخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء (OFFP) أكثر دلالة. في هذه الورقة سوف أقدم حساباً لـ OFFP استناداً إلى المعلومات الموثقة، فضلاً عن تجربتي. وبوصفي رئيساً سابقاً لفريق المراقبة في برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في العراق لأكثر من سنة، من 1997 آذار/مارس إلى أيار/مايو 1998، أتيحت لي الفرصة لاكتساب معرفة مباشرة بمختلف جوانب البرنامج. يشمل ذلك: كفاءة توزيع الأغذية، والمسائل المتعلقة بكفاية الغذاء، والحالة التغذوية للأطفال، وجو العمل، والمفاهيم التي تسترشد بها البرامج، والعقبات المتاصله والمتعمدة التي تعرقل البرامج المقلدة وإنجازاتها. تقييم موجز لإنجازات OFFP وحدودها، يظهر أيضاً أثر الإبادة التي تفرضها الجزاءات على الشعب العراقي، ولا سيما تقرير اليونيسف الأخير ورد الفعل الإعلامي الناجم عن ذلك.

أنشأت الأمم المتحدة نظام المراقبة من أجل تقييم عدالة وكفاءة توزيع الأغذية وغيرها من المواد الإنسانية (الطبية والتعليمية والزراعية وما إلى ذلك). وقد استند نظام «المستويات الثلاثة» بوضوح إلى الاشتباه في أن حكومة العراق ستقوم بتحويل المواد المشترية في إطار البرنامج لأغراضها الخاصة التالي ستحرم قطاعات من المجتمع هذه المواد الضرورية. بناء على ذلك، فإن نظام المراقبة المكلف والفائض عن الحاجة يتألف من مراقبين قطاعيين تديرهم مختلف وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية الدولي ومنظمه الصحة الشاملة والفاو واليونيسف واليونسكو والبرنامج الإنمائي وغيرها)، ومراقبون جغرافيون (تدار مباشرة من قبل للاشتراك ـ مكتب الأمم المتحدة لمنسق الشؤون الإنسانية في العراق)، كان المراقبون متعددو التخصصات مصممين على فضح الخداع المفترض وتلاعب الحكومة العراقية. ومن المفارقات حقاً أنه بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من تنفيذ البرنامج المذكور، ظل نظام المراقبة محتفظاً بالمستوى نفسه حتى وإن كان من الواضح أن التوزيع يتسم بالإنصاف والكفاءة على حد سواء.

جدير بالذكر أن 30 بالمئة من عائدات مبيعات النفط ذهبت إلى صندوق للتعويضات؛ وبالتالي، فإن 66 سنتاً فقط من كل دولار من مبيعات النفط العراقية كانت تتجه نحو شراء

الحاجات الإنسانية للشعب العراقي. تمثلت إحدى المهام الرئيسية لبرنامج الأغذية العام بمتابعة توزيع الأغذية الذي تديره الجمهورية في المحافظات الخمس عشرة في المركز والجنوب. وشملت مسؤوليات البرنامج أيضاً إدارة المخازن والتوزيع الفعلي للأغذية في المحافظات الشمالية الثلاث. أجريت زيارات أسبوعية منتظمة لمستودعات التوزيع والصوامع والمطاحن في كل محافظة. وأجرى البرنامج أيضاً دراسات استقصائية لعوامل الأغذية والأسَر المعيشية استندت إلى عينة منتقاة عشوائياً مع هامش صغير من الخطأ، وعمدت إلى تخزين جميع البيانات وتحليل الكمبيوتر. وبالتالي فإن الاستنتاجات التي تم الحصول عليها صحيحة ويصعب المجادلة بشأنها، وبخاصة أن المنهجية برمّتها قد ذكرت صراحة وتخضع للتدقيق من قبل بعثات الأمم المتحدة المستقلة. وقد ثبت بوضوح ان الغذاء يوزع بكفاءة وانصاف؛ وهذا معترف به جيداً من قبل مسؤولي الأمم المتحدة.

2 ـ العقبات التي واجهت البرنامج

إن قيام العراق بتوزيع الأغذية على نحوٍ منصف وفعّال لم يكن يعني أن الشعب العراقي حصل على حصته الكاملة على النحو المنصوص عليه في البرنامج. وأصبح من الواضح في وقت مبكر أن التأخيرات في تسليم الأغذية من الخارج تمثل عقبة رئيسية أمام البرنامج. وسرعان ما تحولت التوقعات العالية للشعب إلى شعور بالإحباط، لأن الحصة الشهرية الموزعة كانت ناقصة باستمرار بسبب تأخر وصولها إلى العراق. وكان هذا أكثر من ذلك بالنسبة إلى معظم البنود الأخرى مثل الإمدادات الزراعية والطبية. قام فريق تحليل البيانات لدينا بحساب متوسط وقت الموافقة من جانب لجنة العقوبات 661 (باستخدام سجلات اللجنة الخاصة بمواعيد تقديم عقود الأغذية من جانب الشركة وتواريخ الموافقة عليها). وتبين أن مثل هذا المتوسط كان 6 أيام من بداية البرنامج حتى تشرين الأول/أكتوبر 1997. واستغرق الأمر 59 يوماً آخر بالنسبة إلى متوسط الوصول إلى نقاط الدخول في العراق. في المقابل، أظهرت سجلات البرنامج للرصد في المتوسط أسبوعاً واحداً للتوزيع الداخلي للأغذية على مختلف المستودعات الموجودة في محافظات المركز والجنوب. وفي الواقع، كانت سلة الأغذية، من أصل 22 شهراً الأولى من البرنامج، غير مكتملة لمدة أربعة عشر شهراً، بحيث بلغ متوسطها 1854 سعرة حرارية للفرد بدلاً من 2030 سعرة حرارية مقررة. وهذا على الرغم من أن الجمهورية استكملت جزئياً الحصة التموينية من إمداداتها الاستراتيجية الخاصة. ورفضت اللجنة أيضاً بعض العقود الغذائية مثل السكر من السودان والأرز من فييتنام، دون إعطاء مبررات. وفي حين أن الحالة قد تحسنت في ما يتعلق بعقود الأغذية، فقد استمرت التأخيرات الطويلة في الموافقة من جانب لجنة الجزاءات بالنسبة إلى بنود أخرى مثل الأدوية والمدخلات الزراعية. التأخير في تسليم البذور في بعض الأحيان كان يعني فقدَ موسم الزراعة بأكمله. والموافقة على جزء فقط من العقود المترابطة في فئة اللوازم الطبية كان يعني عدم القدرة على استخدامها إلى أن تتم الموافقة على المكونات الضرورية الأخرى وتسليمها. وفي الوقت نفسه، اتهمت المنظمة علناً الحكومة العراقية في تقارير الأمم المتحدة الإنسانية بعدم توزيع الإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها والسماح بتراكمها في المستودعات.

3 ـ البرنامج كجزء من العقوبات

منذ بداية البرنامج، اختلفت الآراء بشأن طبيعته. ووصفها بعض كبار مسؤولي الأمم المتحدة بأنها نظام للجزاءات (Sanctions Regime)؛ آخرون قللوا من طبيعتها الإنسانية بالتأكيد بأنها إنسانية فقط بحرف «h» صغيرة (من كلمة إنسانية humanitarian باللغة الإنكليزية). وكان هناك آخرون أصروا على أهدافها الإنسانية، مستشهدين بقرار مجلس الأمن 986: «مقتنعون بضرورة اتخاذ تدبير مؤقت لتلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي...» والتشديد على حقيقة أن برنامج النفط مقابل الغذاء ليس للمعونة بل وسيلة للسماح للشعب العراقي باستخدام جزء من موارده الخاصة.

وفي بعض الحالات، بذل مسؤولون رفيعو المستوى في الأمم المتحدة محاولات لتغيير التقرير التجميعي استناداً إلى المدخلات المقدمة من جميع وكالات الأمم المتحدة في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 لإعطائه تطوراً مختلفاً. ولا بد من التأكيد أن التقرير يقدم نتائج تستند إلى زيارات المراقبين الدوليين، على أرض الواقع، في جميع أنحاء العراق، وإلى عمليات الفحص الموضعي. وفي ذلك الوقت، وبقيادة دينيس هاليدي، طرحت المناقشات أثناء إعداد التقرير الثاني لـ 180 اليوم التشكيك في مفهوم الكفاية. هل يعني مفهوم الكفاية منع المزيد من التدهور التالي الحفاظ على الوضع الراهن (وهو ما يعني معدلات الوفيات المفرطة للأطفال، والمياه الملوثة، والصرف الصحي غير اللائق... إلخ)، أو انه يعني العمل على عكس الوضع الخطير الناجم عن الحرب وعدة سنوات من العقوبات؟ وقد فضلت النتيجة الأخيرة التوصية بمضاعفة كمية مبيعات النفط العراقي بحيث يتم توليد 4 مليارات من الإيرادات كل ستة أشهر.

شمل التأثير السلبي للحصار في العراق مختلف المجالات الأخرى الاجتماعية والنفسية والأخلاقية والزراعية والثروة الحيوانية والبيئة، كما اضطر مئات الألوف من العراقيين إلى الهجرة إلى دول الجوار والمهجر بحثاً عن الأمان والحياة والتطور.

جاء مسؤول رفيع المستوى من الأمم المتحدة إلى بغداد بعد إرسال التقرير الأولي إلى نيويورك. ومن الواضح أنه حاول الضغط على موظفي الأمم المتحدة في العراق لتعديل التقرير. في ذلك الوقت كانت الولايات الامريكية تعترض بشدة على أي زيادة في كمية مبيعات النفط المسموح بها. وفي اجتماع لرؤساء وكالات الأمم المتحدة في بغداد، فشل مسؤول الأمم المتحدة من نيويورك في تغيير توصياتهم التي استندت إلى أدلة ملموسة. وفي هذه المرحلة أوضحتُ لمسؤول الأمم المتحدة في نيويورك، وكذلك لمنسق الشؤون الإنسانية، أنني سأستقيل وسأكشف الحقيقة إذا ما تم تعديل نتائجنا وحذفت توصياتنا من التقرير. قدم الأمين العام للأمم المتحدة هذا التقرير في نهاية المطاف ليتخذ مجلس الأمن إجراءً بشأنه. وقد تعطي هذه التطورات بعض المؤشرات على دينامية البرنامج المذكور وعمله، وتشير إلى واقع سياسة القوة داخل الأمم المتحدة نفسها، بما في ذلك برامجها الإنسانية.

سادساً: تقارير خبيثة

زاد الضغط على الحكومة العراقية من خلال تقارير تتهمها بالتلاعب بالبرنامج لأغراضها الخاصة، وهو ما كان يؤخر تسليم المواد الإنسانية، وحصول الحكومة على الأموال المحصلة لتغطية تكاليف النقل الداخلي، وحرمان بعض العراقيين من الحصول على حصصهم التموينية، وحاجة المواطنين إلى اتخاذ خطوات طويلة لتسجيل أنفسهم للحصول على حصص الإعاشة. وردت هذه الاتهامات في تقرير كتبه ب. ستابلتون (B. J. Stapleton) بعنوان «قرار مجلس الأمن 986: كارثة تنتظر الاحتواء». وفي التقرير، قدمت أرقام خاطئة بشأن تكلفة الحصص التموينية التي يدفعها كل متلق لتغطية تكاليف النقل المحلي (نحو دولار 0.075 في عام 1997) وزعم أن هذه المبالغ الضئيلة «مفيدة مالياً للحكومة العراقية.

ويذكر تقرير الممثل الخاص في الفقرة 43 أنه «في ما يتعلق بتنفيذ برنامج «النفط مقابل الغذاء»، يلاحظ المقرر الخاص أن حكومة العراق المسؤولة وحدها عن التوزيع الذي يتم بطريقه تمييزية لا تتسم بالإنصاف التام أو الكفاءة. علاوة على ذلك، يذكر في الفقرة 47 «إن الحالة لا تزال محفوفة بالخطر بالرغم من توافر موارد كبيرة عملاً ببرنامج «النفط مقابل الغذاء». وفي هذا الصدد، تتحمل حكومة العراق المسؤولية الرئيسية عن استمرار معاناة الشعب العراقي». ولا يسع المرء إلا أن يستنتج أن المقرر الخاص كان يصل إلى استنتاجاته من أجل تبرير استمرار العقوبات على العراق.

من الطبيعي أن ينكر مستخدمو سلاح اليورانيوم الآثار الضارة، لأن هذا الاعتراف يجعلهم عرضة لدفع تعويضات مالية هائلة إضافة إلى الضرر السياسي الكبير من جراء استخدام سلاح يمتد ضرره لأجيال عديدة؛ فبعض النظائر المشعة يستمر نشاطها لآلاف السنين.

وتخفي البيانات غير الدقيقة بصورة صارخة حقيقة أن التأخيرات في الموافقة على العقود من جانب لجنة الجزاءات كانت السبب الرئيسي لبطء وعدم اكتمال عمليات تسليم المواد الإنسانية. علاوة على ذلك، فهي تتناقض مع الملاحظات والخبرة الإجمالية لجميع وكالات الأمم المتحدة في العراق على مدى فتره طويلة. وتكفي الإشارة إلى التعليقات الخطية التي أدلى بها براكاش شاه (Prakash Shah)، المبعوث الخاص للامين العام إلى العراق. وعلى الرغم من أن المقرر يلقي باللوم على حكومة العراق فقط، فإن الأمر الضمني هو أن الأمم المتحدة UN وبرنامج العراق ـ النفط مقابل الغذاء OIP ـ إضافة إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق UNOHCI كانوا مشاركين في المسؤولية وليست الحكومة العراقية وحدها، أو على الأقل مشاركون في غض الطرف عن التنفيذ «التمييزي» وغير المنصف وغير الكفء، وبالتالي فهم كانوا طرفاً في انتهاكات حقوق الإنسان. وأتساءل عما إذا كان المقرر الخاص قد تشاور حتى منسق البرنامج أو مع UNOHCI بشأن المسألة قبل أن يصدر حكمه. علاوة على ذلك، فإن تصريحات السيد فإن دير ستويل (Van der Stoel) تتناقض مع أقوال كوفي عنان في آخر تقرير للأمين

العام في آب/أغسطس 1999 التي ذكر فيها «وعموماً، قامت الحكومة بتوزيع هذه الإمدادات (في إشارة إلى الأغذية) إلى المستفيدين المسجلين». وهذا يبرز انحياز المقرر في ما يتعلق بتوزيع الاغذية، كيف يمكننا أن نعطي صدقية لادعاءاته الأخرى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؟ في تجربتي الطويلة كناشط في مجال حقوق الإنسان في الوطن العربي، أدرك جيداً كيف أن عدم الدقة والمبالغات في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان يضر بقضية حقوق الإنسان برمتها.

1 ـ الاستخدام المزدوج كغطاء لمزيد من انتهاك حقوق الإنسان

مثّل مفهوم الاستخدام المزدوج عقبة رئيسية للبرنامج. وقد حظرت بموجبه المواد التي يمكن أن يكون لها استخدام مدني وعسكري على حد سواء؛ لذلك لم يُسمح للعراق استيرادها. وعلى هذا الأساس، رفض طلب استيراد أقلام الرصاص، والحافلات المدرسية، وسيارات الإسعاف، وبعض الأدوية، والعديد من الأصناف الشائعة الاستخدام. ومن الواضح أن مفهوم الاستخدام المزدوج، الذي كان يفترض أنه يهدف إلى منع العراق من الحصول على مواد عسكرية، استخدم لتبرير حجب الحاجات الإنسانية الأساسية للشعب العراقي. وفي بيان صادر عن الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير 1998 من بغداد خلال استعراض عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن 986، ذكر أن «التعريف الأكثر اتساعاً» للبنود ذات الاستخدام المزدوج «شكل عقبة أخرى أمام الموافقة على مواد حيوية الأهمية. وضاعف هذا العامل كثيراً من المشاكل عندما جعل عقد «بند الاستخدام المزدوج مجموعة كاملة من البنود الأخرى المترابطة والتكميلية» عديم الفائدة... ولكن ليس في وسعنا إلا التعبير عن الدهشة جرّاء المنطق المقلوب المستخدم، فمنع استيراد كميات ضئيلة جداً من أقراص النيترو التي تستخدم لعلاج القلب لأنها قد تستخدم كمادة خام لتصنيع القنابل!! علماً بأن الكمية الإجمالية من النيترو التي طلبت الحكومة العراقية استيرادها تكفي بالكاد لإنتاج قنبلة يدوية واحدة...»؟

2 ـ 52.4 مليار دولار تعويضات للكويت ومئة مليون لإسرائيل أيضاً

وصلت قيمة التعويضات المفروضة على العراق بحسب قرار الأمم المتحدة الرقم (705) عام 1991 والتي وجب تحصيلها من صادراته النفطية، 52.4 مليار دولار. وبذلك ظل العراق يدفع إلى الكويت 30 بالمئة من عائدات النفط المسموح بتصديرها مذ بدأ برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1997 حتى عام 2014 حيث توقف الدفع بسبب الحرب على داعش التي استولت على أهم حقول النفط العراقية، ثم استؤنف بدءاً من 2019. ومن المضحك المبكي أن إسرائيل قد حصلت على تعويض قدره مئة مليون دولار بحجة أن شركة طيرانها تضررت بسبب الأحداث.

3 ـ أطفال العراق يموتون: تقرير اليونيسيف 1999

في عام 1999 نشرت اليونيسيف تقريراً يستند إلى الدراسة الاستقصائية لوفيات الأطفال والأمهات. وتعد وفيات الأطفال مقياساً حاسماً لرفاه الأطفال. وتكمن أهمية التقرير في كونه أول سرد شامل للموضوع منذ عام 1991. وهو يشير بالأرقام إلى وفيات الأطفال تحت سن الخامسة من العمر منذ حرب الخليج، مستنداً إلى عيّنة عشوائية بلغت نحو 24000 في وسط

وجنوب العراق و16000 في شمال العراق مما يضمن هامشاً صغيراً من الخطأ. ويبين التقرير أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (U5MR) في المركز والجنوب قد زاد أكثر من الضعفين، مقارنة بعشر سنوات سابقة قبل الحرب والعقوبات. وارتفعت هذه النسبة من 56 (وفيات لكل 1000 مولود حي) في أعوام 1984 ـ 1989 إلى 131 في 1994 ـ 1999. كما ارتفع معدل وفيات الرضع (وفيات الأطفال في سنتهم الأولى) من 47 إلى 108 في نفس الإطار الزمني. ويبين التقرير أن وفيات الأطفال دون الخامسة زادت في الشمال من 80 في 1984 ـ 1989 إلى 89.5 في 1989 ـ 1994 ثم انخفضت إلى نحو 72 في 1994 ـ 1999.

تدمير العراق وحصاره واحتلاله، وما تم من تهجير لكفاءاته العلمية خارج البلاد واغتيال العديد من علماء العراق، مثال واضح لممارسات اغتيال المعرفة من قبل الإمبريالية.

وفقاً لتقرير اليونيسيف، فإن البيانات المجمعة لكامل العراق تبين أنه لو استمر الانخفاض السريع في وفيات الأطفال دون الخامسة خلال عام 1990 لكان المعدل سيكون نحو 30 لكل 1000 ولادة حية؛ وليس معدل الوفيات الفعلي الذي وصل إلى نحو 130. وتعليقاً على التقرير، ذكرت المديرة التنفيذية لليونيسيف، كارول بيلامي (Carol Bellamy)، أنه «إذا استمر الانخفاض الكبير في وفيات الأطفال في جميع أنحاء العراق خلال عام 1990، لكان هناك نصف مليون وفيات أقل للأطفال دون سن الخامسة في البلاد ككل خلال الحقبة 1991 ـ 1998.

4 ـ تقرير كوفي عنان 1999

في تقرير للسكرتير العام للأمم المتحدة في عام 1999، ناشد كوفي أنان المجلس أن يطلب من لجنة مجلس الأمن الإسراع في النظر في طلبات قطع الغيار النفطية وتجهيزها والموافقة عليها. ولاستعراض المزيد من جميع الطلبات التي أجّل النظر فيها «وقال إنه لا يزال مقتنعاً بأنه ما زال من الممكن القيام بالمزيد. من خلال التعجيل بتنفيذ برامج التغذية الموجهة والموافقة العاجلة من جانب لجنة مجلس الأمن المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وغيرها من القطاعات الرئيسية مثل الصحة، التي لها تأثير مباشر على مستويات سوء التغذية المرتفعة بشكل غير مقبول». ورحب السكرتير العام بتعاون الحكومة العراقية في عدة أمور، ولكنه أيضاً حث الحكومة العراقية على أن تفعل المزيد، وشراء سلع ذات جودة أفضل من خلال مقاولين أكثر موثوقية وسمعة. ومن الناحية الجوهرية، ذكر التقرير المذكور أنه «لم يكن الهدف من القرار 986 (1995) الوفاء بجميع الحاجات الإنسانية للشعب العراقي». ومن الواضح أن تصريحات الأمين العام كانت تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثله. وهذا نفسه يمثل ازدواجية دور الأمم المتحدة عندما تفرض عقوبات تمثل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال، اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الإبادة الجماعية.

سابعاً: جرائم حرب مرافقة لجريمة الحصار والاحتلال: استخدام قذائف اليورانيوم المشع

عملت القوات المسلحة الأمريكية على الاستخدام الإجرامي لقذائف اليورانيوم المشعة سواء في العراق أو في سورية. من المهم إبراز خصوصية هذا السلاح الرهيب الذي له آثار خطيرة على صحة المواطنين والأجيال القادمة والعمل على تحريمه دولياً.

تتصف قذائف اليورانيوم بفاعلية كبيرة في خرق الدروع وذلك بسبب الكثافة العالية لليورانيوم (1.7 مرة أكثر كثافة من الرصاص) وخاصية الاشتعال الفوري. استخدام اليورانيوم المنضَّب لإنتاج قذائف خارقة للدروع يوفر تكاليف تخزين كميات هائلة من اليورانيوم المنضّب وينتج سلاحاً ذات كفاءة عالية، كما أن ذلك يمكّن الشركات المنتجة من جنْي أرباح طائلة. بالطبع فإن هذه الشركات ومستخدمي هذا السلاح الرهيب يهملون تماماً الأضرار الكبيرة على صحة المواطنين الذين يتعرضون للقذائف مباشرة أو للغبار الناتج من انفجارها في شكل جسيمات صغيرة (أيروسول) من اليورانيوم المتأكسد المشع. تنتشر هذه الجسيمات في الجو ممتدة لمسافة 40 كيلومتراً أو أكثر. يدخل هذا الغبار السام والمشع جسم الإنسان عبر استنشاقه وابتلاعه أو عبر الحيوانات والمياه والنباتات التي تعرضت للغبار المشع والسام.

من الطبيعي أن ينكر مستخدمو سلاح اليورانيوم الآثار الضارة، لأن هذا الاعتراف يجعلهم عرضة لدفع تعويضات مالية هائلة إضافة إلى الضرر السياسي الكبير من جراء استخدام سلاح يمتد ضرره لأجيال عديدة؛ فبعض النظائر المشعة يستمر نشاطها لآلاف السنين.

نتذكر في هذا المجال الجهود التي اضطلع بها العديد من النشطاء لفضح الآثار المدمرة للصحة والتي تسبب السرطان من جراء استخدام العامل البرتقالي (Agent Orange) وهو مادة عالية السمية استخدمتها القوات الأمريكية في فيتنام ولاوس بدرجة واسعة لإبادة الغابات والمحاصيل ولتعرية المحاربين الفيتناميين الساعين لتحرير بلادهم (يطلق اسم العامل البرتقالي على المبيد السام لكونه يخزن في براميل عليها علامات برتقالية اللون) ورغم الانكار المتكرر لمضاره التي امتدت إلى الجنود الأمريكيين جاء الاعتراف الرسمي بأن المبيد له علاقة بالسرطان بعد أكثر من عقدين!

1 ـ تقرير الحكومة الأمريكية يستهدف تحطيم إرادة السكان العراقيين

تجدر الإشارة إلى تقرير الحكومة الأمريكية الصادر عن مكتب المحاسبة العام General Accounting Office 04/20/95 (GAO/NSIAD-(95-116) هذا التقرير الخطير المعنون «صواريخ الكروز: القدرة المختبرة» حدد التقرير بوضوح «خمس فئات أساسية من الأهداف ـ القيادة والسيطرة، والإنتاج الصناعي، والهياكل الأساسية، وإرادة السكان، والقوات الميدانية». ويمضي التقرير إلى القول: «من شأن الهجمات على أهداف مثل محطات التلفزيون والإذاعة وتوليد الطاقة الكهربائية ومرافق التوزيع أن تحط من إراده السكان المدنيين».

2 ـ تقرير أمريكي رسمي يمنع تنقية مياه الشرب للسكان: حرب بيولوجية!

تقرير آخر بنفس القدر من الأهمية، نشر على موقع GulfLink على شبكة الإنترنت (950901_511rept_91.txt). عنوان التقرير البالغ الخطورة الصادر بتاريخ كانون الثاني/يناير 1991 «مواطن الضعف في معالجة المياه» بالعراق. ويذكر التقرير كيف أن العراق «يعتمد على استيراد معدات متخصصة وبعض المواد الكيميائية لتنقية إمداداته من المياه». «ومع عدم وجود مصادر محلية لقطع الغيار اللازمة لمعالجة المياه وبعض المواد الكيميائية الأساسية، سيواصل العراق محاولات الالتفاف حول جزاءات الأمم المتحدة لاستيراد هذه السلع الحيوية». ويضيف التقرير «أن عدم تأمين الإمدادات سيؤدي إلى نقص في مياه الشرب النقية بالنسبة إلى الكثير من السكان. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأمراض، إن لم يكن الأوبئة، وجعل بعض الصناعات التي تعتمد على المياه النقية عاجزة». كما أن «الأنهار العراقية تحتوي أيضاً على مواد بيولوجية وملوثات ومحملة بالبكتيريا، وما لم تتم تنقية المياه بالكلور فستنتشر أوبئة من أمراض مثل الكوليرا والتهاب الكبد والتيفويد».. ليس من الضروري تقديم أي تعليقات؛ فالتقارير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية واضحة بنفسها وتتناسق مع نياتها الرسمية والمعلنة بإعادة العراق إلى العصر السابق للصناعة. كما أن منع الحكومة العراقية من تنقية مياه الشرب لسكانها مثّل جريمة حرب صريحة ناهيك بكونها حرباً بيولوجية تقضي على الآلاف من السكان المدنيين. ويستنتج من ذلك أن منع استيراد مواد حيوية مثل الكلور (الذي يعَدّ ضرورياً لتنقية مياه الشرب) بوصفه بنداً «مزدوج الاستخدام»، يفضح ادعاءات المسؤولين الأمريكيين بأنهم كانوا يهتمون بالشعب العراقي وأنهم لم يسعوا لإيذائه.

3 ـ ملجأ العامرية: جريمة أمريكية بشعة

بدأ العدوان الأمريكي الأول على العراق في 17 كانون الثاني/يناير 1991 واستمر القصف بشتى أنواع القنابل وصواريخ الكروز زهاء سبعة أسابيع. ولكن أفظع جريمة أمريكية حدثت يوم 13 شباط/فبراير عندما استهدفت الطائرات الأمريكية ملجأً للمدنيين في الأميرية غرب بغداد؛ فقد ضرب الملجأ بصاروخين، **الأول** صُمّم خصيصاً لاختراق الأبنية المحصنة وأحدث فتحة، أما الصاروخ **الثاني** الذي تبع الأول فدخل الملجأ من الفتحة وانفجر داخل الملجأ. ارتفعت درجة الحرارة لأكثر من ألف درجة وأحرقت الملجأ المزدحم بالمواطنين المدنيين بالداخل واختلطت أجسادهم بالأسمنت والحديد، حتى إن أشلاء الأجساد التصقت بالجدران. جاء التبرير الكاذب بأن الملجأ هو مركز قيادة عسكري، ثم اعترف البنتاغون بالجريمة واعتبرها غلطة وليست مقصودة. زرت الملجأ ورأيت المناظر البشعة وكأنها متحف شاهد على جرائم الإمبريالية البربرية غير المحدودة. صدر كتيب بصور الضحايا وعددهم 402 من أطفال ونساء وشباب ومسنين. وبعد الاحتلال قامت القوات الأمريكية التي احتلت العراق لنشر الحريات وإرساء الديمقراطية بالتعذيب والمهانة المشينة في سجن أبوغريب.

4 ـ اغتيال العلماء ومخطط اجتثاث المؤسسات العلمية والتكنولوجية

أ ـ العلم كأداة الإمبريالية

تتصاعد وتيرة استخدام العلم والتكنولوجيا كأداة للهيمنة والاستغلال والابتزاز السياسى لدول العالم الثالث ومنها العربية. يسمي البعض هذا النوع من الهيمنة «الإمبريالية المعرفية والعلمية». تمنع الدول الرأسمالية الكبرى تصدير أنواع من التكنولوجيا والمعرفة العلمية لأسباب تجارية احتكارية وأمنية وعسكرية، كما ستستغل دول العالم الثالث لتصدير تكنولوجيات غير متقدمة وملوثة للبيئة إليها.

ولعل تدمير العراق وحصاره واحتلاله، وما تم من تهجير لكفاءاته العلمية خارج البلاد واغتيال العديد من علماء العراق، مثال واضح لممارسات اغتيال المعرفة من قبل الإمبريالية. من بين هؤلاء عبد المنعم الأزميرلي (وهو أول دفعة 1960 بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية)، وكان قيادياً في المؤسسة العلمية العراقية، بعد احتلال العراق قتله الجيش الأمريكي بعد القبض عليه وتعذيبه الوحشي، وهو ما نشرت تفاصيله صحيفة **الغارديان** البريطانية عام 2004. لا ننسى أيضا اغتيال يحيى المشد من جانب الموساد، وهو أستاذ الهندسة النووية بجامعة الإسكندرية سابقاً الذي كان يعمل في المؤسسة العلمية بالعراق. وبينما حرص الكيان الصهيوني على اغتيال المشد لمساهمته في البرنامج النووي العراقي، قام «بتكريم» أحد العلميين المصريين بجائزة وولف الإسرائيلية وقد استلمها في الكنيست، علماً بأنه تعاون ضمن مشروع نوتيلاس لإسقاط صواريخ الكاتيوشا المستخدمة من جانب المقاومة اللبنانية ضد العدو الصهيوني.

لمتابعة سياسة الإمبريالية العلمية نسوق مثالاً من عدة تصريحات للمسؤولين الأمريكيين عن أهمية استخدام العلم كأداة للهيمنة؛ فهنري ناو (Henry Nau) الذي عمل كعضو في المجلس القومي للأمن الأمريكي خلال حكم الرئيس ريغان كان صريحاً عندما عبّر عن قناعته «بأن ازدياد الاعتماد المتبادل في ظل العولمة مكن الدول المتقدمة من استخدام مميزات منزلتها العلمية المتفوقة وخبرتها التكنولوجية لفرض شكل أكثر مواربة وأكثر شمولاً للإمبريالية عن أي حقبة سابقة في التاريخ».

تناسقاً مع هذه السياسة قامت قوى الاحتلال باجتثاث المؤسسات العلمية العراقية التي كانت قد تطورت في السبعينيات والثمانينيات. أصبح العلماء العراقيون يمثلون مصدراً خطيراً لمخططات الإمبريالية والصهيونية، من حيث نقل الخبرة العراقية إلى دول عربية أخرى. أصرت الولايات المتحدة على تضمين قرار مجلس الأمن الرقم (1441)، الصادر عام 2002، وهو ما يجبر العراق على السماح للمفتشين الدوليين باستجواب العلماء والفنيين العراقيين حتى لو تطلّب الأمر سفرهم خارج البلاد، للحصول على معلومات منهم عن برامج التسلح العراقية المزعومة. كما قام مجلس الشيوخ الأمريكي بإغراء العلماء العراقيين بإعطائهم حق الإقامة الدائمة في الولايات المتحدة، مقابل تقديمهم معلومات مهمة بشأن برامج الأسلحة العراقية.

كان هدف قوى الهيمنة القضاء على المشروع الوطني العراقي، لكونه سعى لاستخدام العلم لدعم الأمن القومي، ولأنه يتعارض مع مصلحة إسرائيل، كما أنه جاء في إطار الاعتماد على النفس وعدم التبعية للغرب. فكان لا بد من وجهة نظر المشروع الإمبريالي/الصهيوني من تدميره بكل الوسائل. ويعترف كبار المسؤولين الأمريكيين بأن القضاء على نظام صدام أسهم في توفير الحماية والأمن لإسرائيل. من هنا يتضح أن اغتيال العلماء وأساتذة الجامعات الذين يمثلون جزءاً مهماً من ثروة العراق خلال فترة الاحتلال مثّل عملية منظمة كجزء من استراتيجية صهيوأمريكية للتخلص من الفاعليات العلمية والعمل مستقبلاً على عدم إحياء البنية المعرفية والعلمية للعراق وللبلدان العربية.

ب ـ إجهاض محاولات عربية جادة

جدير بالذكر أن تجربة العراق الأليمة سبقتها محاولات أخرى من جانب قوى الهيمنة الغربية لإجهاض برامج تنمية جادة، مثل تجارب محمد علي وعبد الناصر وصدام حسين. حققت هذه التجارب رغم ما شابها من سلبيات، إنجازات في العديد من مجالات التنمية، ولكنها انتهت بهزائم عسكرية. وفي كل مرة كان نتاج الهزيمة هو إضعاف الجيش الوطني، وتقويض الصناعة الناشئة عبر ما سمي «سياسة الباب المفتوح»، (اتفاق التجارة الحرة) التي صاحبها إزالة التعرفة الجمركية، وتفكيك المصانع، ونفي علماء مصر إلى السودان والنوبة (وذلك بعد هزيمة إبراهيم باشا في سورية)، وتحطيم الأسطول البحري في معركة نوارين قبل ذلك. وكان نتاج حرب 1967 هو الانفتاح الاقتصادي والخصخصة ونزع سلاح سيناء وتدهور الجامعات والتعليم عموماً. ولا ننسى اغتيال بعض العلماء الألمان المتخصصين في إنتاج الصواريخ في مصر. وكذلك في العراق حيث دمر الجيش واغتيل العديد من علماء العراق، واستهدفت المؤسسات الصناعية والزراعية.

إن مناهضة الإمبريالية والرأسمالية المتوحشة ضرورة، ومن ثم من الضروري تعاون الشعوب المتضررة للوقوف في وجهها. هذا يشمل التعاون من أجل تحريم أدوات الحرب التي تنال من المدنيين والتي يمتد أثرها السلبي على الصحة لأجيال متعددة.

5 ـ شاهد عيان على القصف الصاروخي

سمحت لي ظروف وجودي في العراق أثناء الضربة الأنغلو أمريكية في كانون الأول/ديسمبر 1998 لأرى بنفسي آثارها ورد فعل الجماهير العراقية على مدى أربعة أيام من القصف الصاروخي المستمر. كنت أشعر بالأسى والألم العميقين عندما كنت أرى بعيني أطفالاً تموت لنقص الغذاء أو لغياب دواء بسيط ليس لفقر الدولة وإنما لحصار جائر يدمّر مجتمعاً بأكمله ويخرّب جميع مؤسساته بما في ذلك الشعور بالمهانة التي تعرض لها المجتمع يومياً من قبل مفتشي سلاح الدمار المزعوم. وعندما أشاهد بنفسي صواريخ تدمّر أبنية من حولي، أذكر نفسي

بأن هذه بغداد التي تأثرت الإنسانية بإبداعاتها الفلسفية والأدبية والعلمية والمعمارية تُدَكّ بصواريخ التوماهوك من جانب البرابرة الجدد!

ثامناً: إعادة بناء العراق
تعمير أم مزيد من النهب؟

بعد تدمير العراق ومؤسساته ونهب آثاره العريقة تسعى دول الهيمنة لإعادة بنائه لتضمن بقاءه كدولة تابعة تخدم مصالحها. يحتاج هذا الموضوع وحده إلى دراسة كاملة. وفي هذا المقام يكفي إعطاء لمحة حوله.

حسب الخطة، التي قررها بول بريمر المسؤول الأمريكي عن سلطه التحالف المؤقتة جعلت الاقتصاد العراقي على الفور واحداً من أكثر البلدان انفتاحاً على التجارة وتدفقات رأس المال في العالم، كما وضع العراق كدولة بها أدني الضرائب في العالم، غنية أو فقيرة. أتى ذلك بعد أن عصفت بها حرب ضارية سبقها حصار دام عدة أعوام. وعلاوة على ذلك، اعتمد بريمر قوانين راديكالية بدون حكومة عراقية ديمقراطية لمناقشتها أو الموافقة عليها.

وفي «العراق الجديدة المحررة» عام 2003 أعاد الحاكم الأمريكي بريمر حملة لاجتثاث حزب البعث نتج منه طرد نحو 1400 معلم، وتوسيع نطاق التطهير ليشمل الباحثين في مجال العلوم والتكنولوجيا خارج المؤسسات الأكاديمية. وبفضل الأمر الـ81 الصادر عنه والذي ينص، من بين أمور أخرى، على تعديل قانون العراق 1970 بشأن براءات الاختراع، بما يتسق مع احتكار الشركات للعلوم والتكنولوجيا.

كما تطلب الأمر من المزارعين العراقيين استخدام بذور جديدة بموجب بند حماية الأصناف النباتية. وخصائص البذور التي تعتبر «مشروعة» هي في الواقع عكس الأصناف التي جرى تبادلها بحرية، ليس في العراق فحسب، بل في جميع أنحاء العالم أيضاً لقرون، والتي تطورت من خلال الانتقاء الطبيعي والتلقيح التبادلي، والتي تتغير وتتكيف على الدوام. علاوة على ذلك، ينص الأمر على أنه «يحظر على المزارعين أعاده استخدام بذور الأصناف المحمية أو أي بذور ذكرها الأمر».

من الواضح أن الخطة الأمريكية تهدف إلى إبقاء العراق دولة ممسوخة مسلوبة الإرادة وضعيفة وتابعة كما حدث في دول عربية أخرى ولكن بأساليب أخرى.

خاتمة ودروس مستفادة

ما لاشك فيه أن الحصار الاقتصادي والسياسي للعراق والعدوان عليه كانت له دروس مهمة يجب الاستفادة منها، فمواجهة الإمبريالية وتوابعها سواء الكيان الصهيوني أو قوى الرجعية العربية ما زالت مستمرة:

أولاً: لقد ثبت عملياً أن غياب آلية لتقييم القرارات الاستراتيجية وتداعياتها المتوقعة يؤدي إلى كوارث كبيرة تؤدي إلى معاناة الملايين ويصعب تصحيح نتائجها السلبية.

ثانياً: إن افتراض أن العلاقات الجيدة المؤقتة مع أطراف قوى الهيمنة وتوابعها يجب ألّا تخدع الدول النامية ويجب عدم الاعتماد عليها لحظة واحدة حيث إن هذه القوى يمكن أن تتخلى فجأة أو أن تعتدي عليها . فتخليها عن شاه إيران أو السادات أو نورييغا أو صدام خير دليل على ذلك.

ثالثاً: إن الاعتماد على استيراد المواد الاستراتيجية، سواء الغذائية مثل القمح أو المواد الدوائية الأساسية أو المواد اللازمة لتنقية مياه الشرب، يضع الدول تحت رحمة قوى الهيمنة، وخصوصاً عندما تحاصرها اقتصادياً. وخير مثال على ذلك حالة العراق التي كانت تستورد نحو 60 بالمئة من القمح و70 بالمئة من الدواء والمواد اللازمة لتنقية مياه الشرب، وهو ما جعلها في وضع مأسوي عندما تعرضت لحصار جائر. والمثال المقابل هو الدولة السورية التي حققت اكتفاءً ذاتياً من القمح نتيجة لسياسات زراعية حكيمة فكان عاملاً مهماً في صمودها في مواجهة العدوان الشرس. إن الاعتماد على الذات اقتصادياً هو المنهج الصحيح رغم صعوبة تحقيق قدر كبير منه.

رابعاً: إن الانخراط في حروب إقليمية مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت وبالاً على الشعبين العراقي والإيراني، وعمّقت الخلافات بين الجارين، وكانت الإدارة الأمريكية هي المستفيد الأول.

خامساً: إن المحطات الكهربائية الضخمة ليست البديل المفضل، وهو ما أتاح لقوى العدوان ضربها بسهولة. والبديل هو تعدد هذه المحطات وتنوعها.

سادساً: إن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم في فترة انهيار الاتحاد السوفياتي جلبت الدمار والخنق الاقتصادي لعدة شعوب في العالم فالتوازن بين القوى العالمية ضمان نسبي لحماية الدول الضعيفة.

سابعاً: إن مناهضة الإمبريالية والرأسمالية المتوحشة ضرورة، ومن ثم من الضروري تعاون الشعوب المتضررة للوقوف في وجهها. هذا يشمل التعاون من أجل تحريم أدوات الحرب التي تنال من المدنيين والتي يمتد أثرها السلبي على الصحة لأجيال متعددة مثل اليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية.

ثامناً: إن الاعتماد على المنظمات الدولية المحكومة بقوى الهيمنة وهم كبير، فلا بد من العمل على تحرير هذه المنظمات من القوى المهيمنة مهما كانت الصعوبات.

تاسعاً: إن الثقافة الوطنية للشباب والمواطنين وتنوع نشاطهم من رياضة وفنون ومعرفة سياسية يعطي مناعة مهمة ضد تضليلهم باسم الدين وتجنيدهم في منظمات إرهابية.

عاشراً: إن آثار الحصار والاحتلال تركت عراقاً منهكاً تابعاً وهذا سيتطلب جهداً عظيماً ووقتاً طويلاً حتى يتعافى كاملاً، ولهذا يجب تحصين مجتمعاتنا بكل السبل حتى لا نقع ضحية للعدوان، كما يجب مضاعفة الجهد لفضح أهداف وآثار العدوان الرهيبة وحشد الجهود الشعبية عالمياً لإدانة مرتكبي جرائم العدوان والمطالبة بتعويضات مادية ومعنوية □

الوجه الإمبريالي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية ـ حصار سورية

منير الحمش(*)

رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ـ القاهرة.

تمهيد

في لحظة الانتقال من نظام دولي قائم على القطبية الواحدة المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام دولي جديد، قد يكون متعدد الأقطاب، كما قد يكون نشر موجة جديدة من الفوضى والعنف وعدم الاستقرار، في هذه اللحظة تزداد شراسة الإمبريالية، وتتعدد أساليبها، بهدف استمرار هيمنتها وتسلطها على مقدرات شعوب وبلدان العالم.

تعد الحروب الاقتصادية، وحروب الخنق، من أهم أدوات وأساليب الإمبريالية الأمريكية، لاستمرار سيطرتها وإخضاع شعوب العالم ودوله لمشيئتها في نهب الثروات وتدعيم النزعة الإمبريالية، وإحكام السيطرة.

وتعد الحروب الاقتصادية، وحروب الخنق، من أهم أدوات وأساليب الإمبريالية الأمريكية، لاستمرار سيطرتها وإخضاع شعوب العالم ودوله لمشيئتها في نهب الثروات وتدعيم النزعة الإمبريالية، وإحكام السيطرة.

تتخذ «حروب الخنق» أسلوباً مختلفاً عن أساليب الخشونة التي تتبعها الحروب العسكرية، وكذلك أسلوباً مختلفاً عن الحروب الناعمة، إذ إنها تعتمد على عملية «خنق» اقتصادي وسياسي ومالي فضلاً عن الحصار العسكري وحظر انتقال التقانة[1].

(*) البريد الإلكتروني: m.alhemsh@gmail.com.

(1) اعتمدنا في هذا الجزء من النص على: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، 1998)؛ سمير أمين، **في مواجهة** =

ليست العولمة على النحو الذي يتم تداوله ظاهرة جديدة، ذلك بأن التاريخ البشري يحمل في طيّاته أشكالاً ونماذج «لعولمة» يمكن فهمها في إطارها التاريخي، على أنها محاولات بسبل مختلفة لتحقيق اندماجات أو تكثيف تفاعلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بين شعوب العالم وحضاراتهم «بطرائق سلمية أو عنفية»، وما إن تبلغ تلك المحاولات مدى معيناً حتى نجدها تنكفئ وتتراجع.

في العصور الحديثة، كانت هناك موجات من العولمة، تجري وتنتهي أو تنكسر ودائماً يكون ذلك لمصلحة الدول الاستعمارية المهيمنة، وارتبط ذلك بتطور الرأسمالية، وتصاعد توحشها.

وإذ توقف زحف الموجة الأولى للعولمة بقيام الحرب العالمية الأولى (1914) ثم في ذروة «الكساد العظيم» عام 1929، إذْ تم اللجوء إلى أساليب الحماية المختلفة بحيث أدى إلى تراجع التجارة الدولية، وتم التركيز على حماية الاقتصادات الوطنية.

وبدأت بوادر الموجة الثانية للعولمة، عندما اجتمع أصحاب الشركات الأمريكية الكبرى برعاية المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية في واشنطن عام 1939، للبحث في سبل إخضاع الاقتصاد العالمي للمصالح الإمبريالية الأمريكية، في حقبة ما بعد الاستعمار، وكانت هذه بداية التفكير في وضع الخطط للسيطرة والهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتلى ذلك الاجتماع، عقد مؤتمر على غاية الأهمية، وهو مؤتمر «بريتون وودز» الذي أدت مناقشاته عام 1944 إلى رسم معالم النظام النقدي الدولي وتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع التركيز على حرية التجارة؛ وعبّر المجتمعون عن مفهوم حرية التجارة كأساس للتنمية الاقتصادية في العالم الثالث، واختصروا ذلك بعبارة «المنافسة في أرض مكشوفة»، وبدأت الولايات المتحدة بالعمل حثيثاً من أجل السيطرة على «الأرض المكشوفة» اقتصادياً وسياسياً، من دون منافس قوي، إذ كانت أوروبا واليابان منهكة من الحرب.

تتخذ «حروب الخنق» أسلوباً مختلفاً عن أساليب الخشونة التي تتبعها الحروب العسكرية، وكذلك أسلوباً مختلفاً عن الحروب الناعمة، إذ إنها تعتمد على عملية «خنق» اقتصادي وسياسي ومالي فضلاً عن الحصار العسكري وحظر انتقال التقانة.

تزامنت الموجة الثانية من العولمة مع انطلاق السياسات الرامية إلى إعادة توزيع الثروة والرعاية الاجتماعية في البلدان الصناعية المتقدمة، في محاولة للوقوف في وجه التحدي السوفياتي الاشتراكي، وتحت ضغط النقابات والأحزاب الاشتراكية، وتعزز ذلك بمشاريع إعادة إعمار ما خربته الحرب. وفي ضوء ذلك تم انتهاج السياسات الاقتصادية الكينزية القائمة على

= **أزمة عصرنا** (القاهرة: سينا للنشر؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 1997)؛ منير الحمش، **العولمة... ليست الخيار الوحيد** (دمشق: الأهالي، 1997)، ومنير الحمش، **الثقافة الاقتصادية: بين السياسات الاقتصادية (المعلبة) والمصالح الوطنية والقومية (نحو نموذج سوري بديل)** (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2008).

تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، حيث تمت التسوية التاريخية بين العمال وأصحاب الأعمال والدولة، فانتعش الاقتصاد وخفض عدم المساواة داخل الدول الصناعية، وبين بعضها البعض، بينما استمر استنزاف دول العالم الثالث، بالحصول منها على المواد الأولية والطاقة الرخيصة. ويمكن القول إنه في ظل الموجة الثانية للعولمة، تمكنت الدول الصناعية من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية مع عدالة أكبر في التوزيع، في حين ازدادت الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والبلدان النامية.

وبعد الازدهار الذي تحقق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى أوائل سبعينيات القرن الماضي، دخلت الدول الرأسمالية الصناعية في أزمات اقتصادية حادة، تمثلت بسيادة حالة «الركود التضخمي» التي وقفت الكينزية عاجزة أمامها، فانبرت الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لتتقدم بالحلول انطلاقاً من تحميل تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي المسؤولية في ما حصل، ونادت بتوقف الدولة عن التدخل وبحرية التجارة وانفتاح الأسواق، وخفض النفقات العامة، وباستمرار تصاعد الأزمة الاقتصادية، سياسياً، حيث تمكن المحافظون في بريطانيا أن يحققوا أغلبية في الانتخابات برئاسة تاتشر (1979)، في حين استطاع الجمهوريون في الولايات المتحدة إيصال ريغان إلى الرئاسة (1980).

كان ذلك إيذاناً ببدء الموجة الثالثة من العولمة، التي اتسمت بانتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة، داخلياً في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مع تصاعد الممارسات الإمبريالية خارجياً لفرض برنامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة على دول العالم، وتسعير حالة الحرب الباردة، وزيادة التوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي.

ومع بداية العقد التاسع من القرن الماضي، وقعت أحداث مهمة وضعت العالم على أعتاب مرحلة جديدة، تكرّس الولايات المتحدة كزعيمة للرأسمالية العالمية، وكان أهم هذه الأحداث: حرب إخراج العراق من الكويت؛ وسقوط جدار برلين؛ وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيكه؛ والحرب اليوغسلافية.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي حينذاك انتصار الولايات المتحدة ونهاية القطبين، كما أعلن بعض المفكرين المحافظين، وبعض مراكز البحوث والدراسات الأمريكية والغربية انتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ، وبدء عصر جديد هو العصر الأمريكي وحيد القطب، وبدأ الترويج على نطاق واسع للعولمة الاقتصادية، والاقتصاد الليبرالي الجديد والاندماج بالاقتصاد العالمي.

وقد مارست الولايات المتحدة دورها الليبرالي الإمبريالي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وعملت على نشر ثقافة الليبرالية الجديدة من طريق سيطرتها على المؤسسات الدولية المالية، وكذلك من طريق منظمة التجارة العالمية، مستخدمة في ذلك أدواتها الإعلامية المختلفة ووسائل الاتصال في محاولات محمومة لنشر أسلوب الحياة الأمريكية، بهدف «أمركة» العالم وليس فقط الترويج للعولمة.

استمدت الولايات المتحدة نفوذها السياسي من قوتها الاقتصادية والعسكرية ومن احتكارها للتكنولوجيا، ومن سيطرتها على مراكز التمويل والاستثمار، وقدرتها على استخدام قوة الدولار في فرض جدول أعمال اقتصادي يخدم في النهاية مصالحها.

وقد أمكن لدعاة العولمة ومروِّجيها تكوين نخبة كونية متجانسة، تسعى لإشاعة خطاب أيديولوجي عولمي يسعى لـ «تنميط» سلوكيات وعادات وثقافات وطرائق عيش المجتمعات، وفق تصورات هذه الأيديولوجيا، التي أصبحت الولايات المتحدة بموجبها هي القوة الشرسة المحركة للتاريخ البشري، وأصبح هذ الوضع القائم هو سقف التطلع الإنساني مع «نهاية التاريخ». لم يعد هناك سوى خيار واحد هو خيار «الليبرالية الجديدة»، وما على الحكومات سوى أن «تدير»، أما دور الدولة فتتولاه شبكات عالمية تتألف وفق المصالح التي تحكمها أهداف الشركات متعدية الجنسية تحت لواء الإمبريالية العالمية.

مهما كانت الحجج التي تدّعيها الولايات المتحدة لتبرير حربها القذرة ضد العراق، فقد تم عملياً تفكيك العراق وتقسيمه وإشاعة الفوضى «الخلاقة» في أرجائه، وهو مطلب أمريكي وهدف صهيوني.

إن جوهر العولمة الاقتصادية، هو الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهو الرغبة الأمريكية المحمومة في تعميم النظام الرأسمالي في جميع أنحاء العالم، استناداً إلى النفوذ والقوة والمعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال، وكذلك سيطرتها على مصادر التمويل والاستثمار، وبحكم ما تملكه من قوة عسكرية.

أولاً: عسكرة العولمة

لا ينفصل مسار العولمة الاقتصادية عن السياسة والأمن والثقافة، كما أنه لا ينفصل عن الاستراتيجية العسكرية. ولطالما شهد التاريخ، غزو الأسواق المرافق للأساطيل الحربية؛ لكن ذلك في ظل العولمة الاقتصادية يصبح أكثر شراسة. ولا شك في أن الاستعمار الجديد المرافق للعولمة، هو أقسى ما عرفه التاريخ. فقد استخدمت الولايات المتحدة أقسى الأساليب في فرض شروط العولمة على البلدان النامية، مستخدمة في ذلك القوة أو التهديد باستخدامها، وبدأت بتصنيف الدول، حسب موالاتها لسياساتها ومدى اندماجها بالعولمة والاقتصاد العالمي، فأطلقت على الدول الممانعة لسياساتها «الدول المارقة».

بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 أعلن الرئيس الأمريكي بوش حربه الطويلة ضد الإرهاب، وبدأ بتقسيم دول وشعوب العالم إلى دول وشعوب ضد الإرهاب، ودول وشعوب إرهابية «وتساند الإرهاب».

ومن خلال الاستراتيجية الاستباقية شنت الولايات المتحدة حربها الشرسة ضد أفغانستان ـ ثم شنت حربها العدوانية على العراق واحتلته عام 2003 وكان هدفها المعلن نزع أسلحة الدمار الشامل، وقد ثبت عدم وجودها، فادعت أن الهدف إسقاط النظام العراقي وإقامة ديمقراطية يمكن تعميمها على باقي الدول.

ومهما كانت الحجج التي تدّعيها الولايات المتحدة لتبرير حربها القذرة ضد العراق، فقد تم عملياً تفكيك العراق وتقسيمه وإشاعة الفوضى «الخلاقة» في أرجائه، وهو مطلب أمريكي

وهدف صهيوني. ووقفت الدول الأوروبية التي تدعي وقوفها إلى جانب حقوق الإنسان وتدافع عن الحضارة الإنسانية، موقفاً تراوح بين المؤيد والمتفرج.

بدأت أوساط بعض المثقفين ومراكز الدراسات بتبرير الحرب على العراق وبيان أهميتها وضرورتها، وفي ذلك يقول الاستراتجي الأمريكي توماس بارنيت في دراسة قدمها إلى وزارة الدفاع الأمريكية: إن الحرب على العراق «هي اللحظة التي تُحكم فيها واشنطن قبضتها على الأمن الاستراتيجي في عصر العولمة».

إن الاتجاه المتزايد في الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية، بهدف فرض جدول أعمال خاص بها جوهره السيطرة والهيمنة، يفسر لنا تلك الرغبة المتصاعدة لدى الإدارة الأمريكية التي تسيطر عليها العقلية اليمينية المحافظة المرتبطة بالمجمع النفطي/الصناعي/المالي/الإعلامي/العسكري تحقيقاً لمصالح الولايات المتحدة، باستخدام السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بوساطة القوة العسكرية من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي باتجاه متزايد نحو «عسكرة العولمة» وفرض العقوبات والحصار الاقتصادي على الدول الممانعة لسياساتها.

ثانياً: إرهاصات تراجع قوة أمريكا الاقتصادية

عقب الحرب العالمية الثانية، برزت الولايات المتحدة كعملاق اقتصادي كبير، فقد كان الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يقارب 45 بالمئة من الناتج العالمي، وكانت الصادرات الأمريكية أكثر من ثلث الصادرات العالمية بينما كانت اقتصادات أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق واليابان والصين ودول كثيرة أخرى قد خُربت في تلك الحرب، واستطاعت الولايات المتحدة أن تثبت الدولار كعملة احتياطي عالمية.

وبعد عقود من الزمن، بدأت الأمور تتغير، في عام 1980 أصبح الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 36.2 بالمئة من الناتج العالمي «من دون الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا».

وفي عام 1997 تراجع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة إلى 25.8 بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي، وفي عام 2015 تراجع إلى 23.2 بالمئة من الإجمالي العالمي.

في المقابل، كان الناتج المحلي للصين يبلغ نحو 3.3 بالمئة من الإجمالي العالمي «من دون الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا» عام 1980، وفي عام 1997 ارتفع إلى 3.5 بالمئة ثم ارتفعت النسبة إلى 14 بالمئة عام 2015.

أما روسيا فقد بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي فيها عام 1997 نحو 1.3 بالمئة فقط من الإجمالي، ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2015 إلى 2.2 بالمئة.

أما الدول النامية، فبلغت حصتها من الناتج الإجمالي العالمي عام 1997 نحو 20.3 بالمئة، ثم ارتفعت بفضل صعود اقتصادات الصين والهند والبرازيل وروسيا وغيرها من الاقتصادات الناهضة إلى 35.8 بالمئة في عام 2015.

وإذا ما اعتمدنا طريقة حساب الناتج بتعادل القوة الشرائية، حيث يتم تفادي تأثير تقلبات العملات بعيداً من أسعار التوازن المثالية بينها والقائمة على توازن القدرات الشرائية لكل منها في سوقه.

وهذا يعني أن الصين قد تفوقت على الولايات المتحدة وفقاً لطريقة حساب تعادل القوة الشرائية [2]. كما تجاوزت حصة الدول النامية والناهضة وضمنها الصين، حصة الدول الغنية وضمنها الولايات المتحدة، في الناتج العالمي المقاس بتعادل القوة الشرائية.

وفي ما يتعلق بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، فإن هذا الاقتصاد يعاني حالة من البطء الطويل الأجل منذ نصف قرن تقريباً، وقد نجم بطء الاقتصاد الأمريكي من ضعف الطلب الفعال بسبب سوء توزيع الدخل، وتراجع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بعد أن أُعيد بناء اقتصادات أوروبا واليابان وبعض الدول النامية، وتعاظمت قدرتها على التصدير.

وخلال الحقبة 1999 ـ 2008 بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نحو 2.6 بالمئة مقابل 10.1 بالمئة في الصين و1 بالمئة في اليابان و2.5 بالمئة للدول الغنية المتقدمة ونحو 6.2 بالمئة للدول النامية، وفي الحقبة 2009 ـ 2017 بلغ هذا الرقم في الولايات المتحدة نحو 1.6 بالمئة، وفي الصين 8.1 بالمئة ونحو 0.7 بالمئة في اليابان ونحو 1.3 بالمئة للدول الغنية ونحو 5 بالمئة للدول النامية[3].

واحتلت الولايات المتحدة المركز الأول في الصادرات العالمية، إلى أن أزاحتها ألمانيا في أعوام 1986 ـ 1990. إلا أن الولايات المتحدة عادت لتحتل المرتبة الأولى في الصادرات العالمية حتى عام 2004 عندما تجاوزتها ألمانيا. لكن في عام 2005، شهدت الصين صعودها الهائل للمرة الأولى، فقد بلغت صادراتها في ذلك العام نحو 999.6 مليار دولار مقارنة بصادرات ألمانيا وقيمتها نحو 966.4 مليار دولار، أما الولايات المتحدة فبلغت صادراتها نحو 962.3 مليار دولار في العام المذكور.

ومنذ عام 1976 يعاني الميزان التجاري الأمريكي عجزاً كبيراً، وخلال الأعوام الـ 25 الأخيرة (1990 ـ 2014) بلغت قيمة العجز التجاري الأمريكي المتراكم نحو 12098 مليار دولار.

ويعاني الحساب التجاري «وهو حصيلة الميزان التجاري وتجارة الخدمات والتحويلات» العجز أيضاً ـ فقد بلغ هذا العجز المتراكم فيما بين 1977 و2014 نحو 9970 مليار دولار[4].

أمام هذه الحقائق التي توحي بتراجع قوة الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي تراجع قوته المهيمنة على الاقتصاد العالمي، لم يبق للولايات المتحدة إلا ورقة «الدولار» واستخدام أقسى أساليب العقوبات الاقتصادية. فقد اكتسب الدولار موقعه كعملة احتياطي دولية، وبه تستطيع الولايات المتحدة أن تؤدي أدواراً جوهرية في اقتصادات العالم بأسره؛ فهي تملك «حق» إصدار وطباعة الأوراق النقدية بلا حدود، وبلا تغطية ذهبية أو تغطية بالإنتاج، فقامت بالإفراط في إصدار النقد وفي الاقتراض عبر سندات وأذون الخزانة الأمريكية، بحيث وصلت التزاماتها المالية المستحقة

---

(2) الأرقام والإحصاءات مجمعة ومحسوبة من جانب أحمد السيد النجار في دراسة غير منشورة بعنوان: «التطورات في النظام الاقتصادي العالمي».

(3) أخذت هذه الأرقام عن تقارير مختلفة للبنك الدولي، وكذلك من: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook* (October 2017), pp. 242-246.

(4) الحساب السنوي الصادر عن البنك الدولي لعام 2017.

إلى ما يتجاوز ناتجها الإجمالي وإلى ما يفوق أربعة أمثال مديونية الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ثالثاً: أدوات السيطرة الإمبريالية: مؤسستا بريتون وودز نموذجاً

لعل من أهم الأدوات ووسائل السيطرة الإمبريالية على الصعيد الاقتصادي هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكانت محادثات «بريتون وودز» عام 1944، قد تمخضت عن إنشاء هاتين المؤسستين الدوليتين، وهذه المحادثات كانت من أهم المحادثات التي أجريت قبل انتهاء الحرب، والتي عقدتها الدول المتحالفة ضد ألمانيا النازية، بهدف رسم معالم النظام الدولي الجديد، ونبين في ما يلي لمحة سريعة عن هاتين المؤسستين:

1 ـ صندوق النقد الدولي

يهدف هذا الصندوق إلى تطبيق قواعد النظام الرأسمالي النقدي، لتمويل العُجوز المؤقتة في موازين مدفوعات الدول على الحساب الجاري. والصندوق هو عبارة عن رصيد من العملات تقدمه الدول الأعضاء جميعاً كل حسب حصتها المحددة، وعندما تلجأ دولة ما إلى الصندوق للاستعانة به لمعالجة العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها، عليها أن تلبي شروط الصندوق، وهذه الشروط ضرورية ليس فقط من أجل هذا الهدف، وإنما تعتبر ضرورية للحصول على أي قروض أو تسهيلات من المؤسسات المالية الأخرى.

تتمثل شروط الصندوق ببرنامج كامل للسياسات الاقتصادية التي على الدولة انتهاجها للحصول على رضا الصندوق وبالتالي رضا المؤسسات المالية. وهذه الشروط هي: أ ـ القضاء على عجز ميزان المدفوعات؛ ب ـ خفض العجز في الموازنة؛ ج ـ الحد من عرض النقود.

تتضمن المكونات الأساسية لهذا البرنامج: إلغاء الضوابط على حركة النقد الأجنبي، وخفض سعر التبادل؛ تحرير التجارة؛ مكافحة التضخم بضبط عمليات التسليف وضبط العجز الحكومي ووضع قيود على الإنفاق؛ إلغاء الإعانات للمستهلكين، وضبط زيادة الأسعار؛ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي.

بهذا البرنامج الذي تُعد الليبرالية الاقتصادية جوهره، تستطيع الولايات المتحدة أن تمارس هيمنتها وسيطرتها على اقتصادات الدول، لكن كيف؟

إن هيمنة الولايات المتحدة، على قرارات الصندوق (وتالياً البنك) لا تنبع فقط من خلال مساهمتها في الصندوق، وإنما تعود قوة الولايات المتحدة في الصندوق إلى:

1 ـ كونها مسؤولة عن النظام الرأسمالي ـ الإمبريالي ـ وحامية لهذا النظام، ورافعة للواء الليبرالية الجديدة التي يدين بها الصندوق.

2 ـ اكتسبت الولايات المتحدة دوراً مميزاً في الصندوق والبنك الدوليين من خلال وجودها على رأس الدول المنتصرة في الحرب وكون الصندوق والبنك حصيلة محادثات جرت في بلادها، وكون مقر هاتين المؤسستين هو واشنطن، وهذا يكسبها موقعاً معنوياً مهماً.

3 ـ والأهم، تعود قوتها من خلال فرضها عملتها الدولار كعملة رئيسية في التعامل.

وقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها هذه، وفرضت هيمنتها داخل الصندوق من خلال أسلوب إدارته، ونظامه القائم على أساس أن التصويت يتم في مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وفقاً لقيمة الحصص، وليس على أساس المساواة بين الدول.

عانت البلدان النامية صعوبات مالية واقتصادية (وبخاصة في السبعينيات) وتعرضت لعجوزات حادة في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها المالية، وقد استفاد الصندوق من هذا الوضع، فاتخذه مدخلاً للضغط على هذه البلدان في اتجاه الأخذ بسياسة اقتصادية تهدف في النهاية إلى «تحرير» اقتصادها، وفتح أسواقها للبضائع الأجنبية، ولعبت الشركات متعدية الجنسية دوراً هاماً، بهدف خلق المناخ المناسب لعملها باختراق اقتصادات تلك البلدان، بتخفيف القيود على حركة رأس المال وخفض الضرائب وفتح الحماية الكاملة للاستثمارات الأجنبية.

2 ـ البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

وهو المؤسسة الثانية التي انبثقت عن بريتون وودز، والدول الأعضاء في البنك الدولي هي نفسها أعضاء في الصندوق.

حددت أهداف البنك لدى تأسيسه بالمساعدة على إعادة بناء الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية، والعمل على تمويل التنمية في الدول الأعضاء مع تشجيع الاستثمار الأجنبي، والنمو المتوازن للتجارة الدولية.

ينسق الصندوق والبنك أساليبهما وسياساتهما، بما يخدم الهدف النهائي، وهو إجبار الدول النامية على انتهاج سياسات اقتصادية جوهرها الليبرالية الاقتصادية والالتحاق بالاقتصاد العالمي، بقيادة الولايات المتحدة وإلى جانب البنك الدولي، هناك مؤسسات مالية أخرى تعني بشؤون التنمية، وهي بنك التسويات المالية ومؤسسة التمويل الدولي، ووكالة التنمية الدولية[5]. يمنح البنك ومؤسساته المالية القروض بناء على تنفيذ شروط الصندوق فيتكامل عمل المؤسستين.

أ ـ الاغتيال الاقتصادي للأمم

لقد تحولت الولايات المتحدة إلى «قرصان» عملاق مدجج بالسلاح، تحمل على كاهلها تاريخ من النهب والاستعباد للشعوب، وهي دولة قامت أصلاً على قتل نحو 37 مليون إنسان من السكان الأصليين، لذا فليس غريباً أن نجد لها «قراصنة اقتصاديين» لنهب مختلف بلدان العالم، وفرض التبعية عليها باستغلال وإدارة القيادات والنخب الفاسدة في تلك البلدان.

---

(5) للتوسع في المزيد عن الصندوق والبنك الدوليين، انظر: منير الحمش، **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين** (دمشق: دار الأهالي، 2001)، ص 55 ـ 63.

وقد وجدت من المناسب، أن أعرض باختصار ما كتبه جون بركنز في كتابه **اعترافات قرصان اقتصادي، الاغتيال الاقتصادي للأمم**[6]، يقول الكاتب إنه عندما بدأ العمل في وظيفته في حكومة الولايات المتحدة، قالت له «معلمته» كلودين: مهمتي أن أشكلك لتكون قرصان اقتصاد، أما مهمته فهي:

تتضمن القدرة على الإرغام أدوات مختلفة من العقوبات الاقتصادية والإجراءات السياسية العقابية والعمليات الإلكترونية الاستخباراتية السرية والحملات الدعائية واستخدام موارد الطاقة.

تشجيع زعماء العالم ليصبحوا جزءاً من شبكة اتصالات واسعة تروج لمصالح الولايات المتحدة التجارية، وفي النهاية يقع هؤلاء القادة في شراك شبكة من الديون «لنضمن خضوعهم لنا» وهكذا نستطيع الاعتماد عليهم كلما رغبنا في إشباع رغباتنا السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويضيف بركنز تعريفه لقراصنة الاقتصاد، وهي وظيفة رسمية سرية، بأنهم «خبراء محترفون ذوو أجور مرتفعة مهمتهم هي أن يسلبوا ملايين الدولارات بالغش والخداع من دول عديدة في سائر أنحاء العالم، يحولون المال من البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية، وغيرها من المؤسسات ليصبوه في خزائن الشركات الكبرى وجيوب حفنة من العائلات الثرية التي تسيطر على الموارد الطبيعية، أما وسائلهم لتحقيق ذلك، فهي التقارير المالية وتزوير الانتخابات والرشوة والابتزاز والجنس والقتل».

ويشير بركنز في موقع آخر من الكتاب إلى أنه تم تكليفه بتطبيق قدراته الإبداعية في تبرير استنزاف مئات الملايين من الدولارات من اقتصاد السعودية بشرط إدراج شركات الهندسة والبناء الأمريكية[7].

وتجسيداً لمنطق القرصنة استخدمت الولايات المتحدة جميع أساليبها الاحتيالية خلال زيارة رسمية قام بها الرئيس الأمريكي ترامب مؤخراً إلى السعودية لتوقيع صفقات هائلة لتوريد السلاح الأمريكي لها بأسعار خرافية وبقيمة إجمالية بلغت 460 مليار دولار، فضلاً عن صفقات أخرى بين شركة أرامكو وشركات جنرال إلكتريك وهاليبرتون وسكلمبرغر، وغير ذلك من صفقات.

ب ـ عودة إلى الدولار

يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي ينطوي على تناقضات موضوعية وعميقة، فالولايات المتحدة التي تعاني الديون والعجوز في موازينها الاقتصادية، لا تزال تحتفظ بقدرتها على الهيمنة والسيطرة الاقتصادية، وبفضل العوامل التي سبق ذكرها، ولكنني هنا أعود لأبرز دور وأهمية الدولار من خلال استمرار عمله كعملة احتياطي دولية، يسمح للولايات المتحدة بالثراء دون وجه حق، وبشكل لصوصي على حساب دول وشعوب العالم، عبر الإفراط في الإصدار النقدي بلا

(6) جون بركنز، **اعترافات قرصان اقتصادي، الاغتيال الاقتصادي للأمم**، ترجمة مصطفى الطناني وعاطف معتمد (القاهرة: دار الطناني للنشر، 2010)، ص 17 ـ 19.

(7) المصدر نفسه، ص 108.

غطاء ذهبي أو إنتاجي، والحصول على سلع ومواد من العالم مقابل أوراق نقدية بلا أي غطاء، ومن دون أية رقابة.

على أن هناك بعض الأصوات من دول عديدة، تدعو للتخلص من إسار الدولار، كتلك الدعوة التي أطلقتها الصين وروسيا ومعها بعض الدول الغربية كفرنسا، بعد أزمة عام 2008، بضرورة تغيير وضعية الدولار كعملة احتياطي دولية، بعد أن أساءت الولايات المتحدة استخدام هذه الوضعية للتربح على حساب اقتصادات شعوب العالم.

ثالثاً: القدرة على الإرغام

تتضمن القدرة على الإرغام أدوات مختلفة من العقوبات الاقتصادية والإجراءات السياسية العقابية والعمليات الإلكترونية الاستخباراتية السرية والحملات الدعائية واستخدام موارد الطاقة.

ويعرف دايفيد غومبرت وهانس بيننديك في دراستهما المعنونة «القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حروب» [8]:

إن قوة الإرغام هي «استخدام الوسائل غير العسكرية للضغط على الدول العدوانية لحملها على فعل الأمور التي ما كانت لترضى بها في ظروف أخرى»، علماً أنه يمكن العمل العسكري، أو التهديد، به لإرغام الخصوم على تنفيذ سياسات معينة، أو تغيير سلوكهم، لكن الدراسة التي نحن بصددها تركز على الإرغام غير العسكري.

ووفقاً لهذه الدراسة «فإن القدرة على الإرغام» تتضمن أدوات من قبيل العقوبات الاقتصادية، والإجراءات السياسية العقابية والعمليات الإلكترونية والاستخباراتية السرية، والحملات الدعائية واستخدام موارد الطاقة.

ويعتبر مفهوم قوة الإرغام، وسيطاً بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بحيث تكون القدرة على الإرغام ذات قابلية لإنتاج عائد مرتفع بخطورة أدنى، كما أنها يمكن أن تكون بديلاً من استخدام القوة العسكرية، عندما يسبب ذلك إشكاليات يمكن تجاوزها بقوة الإرغام.

1 ـ جدلية العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي

تعد الأدوات الاقتصادية المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي بنداً رئيسياً من سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة. يعتقد دعاة هذه السياسات من الاقتصاديين الليبراليين الجدد، أنه كلما تعاظمت الصعوبات الاقتصادية والتحديات التي تعترض الدول بفعل هذه العقوبات، ازداد احتمال امتثال الدول لمتطلبات الطرف الذي قام بفرض العقوبات والحصار الاقتصادي، وفي ضوء هذه الفرضية، شهدت العقود الماضية تزايد اعتماد الولايات المتحدة

(8) أورد ذلك محمد بسيوني عبد الحليم، في: **السياسة الدولية**، العدد 215 (كانون الثاني/يناير 2019)، ص 254.

الأمريكية خاصة، على فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية والحصار الاقتصادي على معارضي سياستها الخارجية، ويشمل ذلك الدول الرافضة لمطالبها.

ورغم شيوع هذا النهج من التعامل بين الدول، ونتيجة مباشرة لتعنُّت الولايات المتحدة وغطرستها تجاه البلدان والشعوب الممانعة لهيمنتها، فإنها أثارت الكثير من الجدل حول مدى نجاحها فضلاً عن الحديث عن تكلفتها الإنسانية.

في دراسة دانيال دريزيز تحت عنوان: «العقوبات الاقتصادية في النظرية والتطبيق، ما مدى ذكائها؟»[9]، يتعرض الكاتب لجدلية العقوبات الاقتصادية، ويستشهد في هذا المجال بما يحدث في العراق، حيث أدت العقوبات الاقتصادية والحظر التجاري المفروض إلى أوضاع اقتصادية سيئة، كانت لها تكلفتها الإنسانية بالنسبة للشعب العراقي، فضلاً عن إنتاج أنماط جديدة من الفساد داخل الدولة مع انتشار السوق السوداء.

ظهرت هذه النتائج أيضاً في الحالة الإيرانية على خلفية العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا على طهران بسبب الادعاء بوجود برنامج نووي، وهي بالواقع كانت بسبب خروج إيران عن طاعة أمريكا، ووقوفها في صف الممانعة للمشروع الأمريكي ـ الصهيوني.

نلمس هنا القدرة الهائلة للولايات المتحدة على السيطرة على النظام المصرفي الاقتصادي، وأصبح بالإمكان كشف أي عملية مالية ينجم عنها تبادل أو استثمار أو اقتراض أو إقراض.

ولكن يلاحظ أن أثر العقوبات المالية ليس في الدرجة نفسها، في جميع الحالات، فعلى سبيل المثال إن فرض عقوبات مالية على الصين، أمر محفوف بالمخاطر، لأن الصين تعدّ مصدراً مهماً للاعتمادات العالمية وتبادل العملات، وبالتالي فإن منع المصارف الأمريكية من تنفيذ أعمال في الصين قد يلحق الضرر بهذه المصارف أكثر مما يلحق بالصين، وهذا يعني عدم إمكان عزل الصين عن التجارة العالمية، بسبب أهمية الصين الاقتصادية، فضلاً عن أن الصين لديها الكثير من وسائل الإرغام، مثل حيازتها كميات ضخمة من الديون السيادية الأمريكية.

2 ـ في نجاح العقوبات الاقتصادية وفشلها

بقدر ما نجد (تاريخياً) حالات نجحت فيها العقوبات الاقتصادية في تحقيق أغراضها، كما هو الحال في عقوبات الردع لنظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، حيث استطاعت أن تسقط هذا النظام «فضلاً عن عوامل أخرى» بعد 45 عاماً من فرضها، نجد في المقابل حالات لم تنجح فيها العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي في تحقيق الهدف، مثل العقوبات على كوريا الشمالية التي استمرت خمسين عاماً، ولم تتمثل للمطالب الدولية بعدم الاستمرار في أنشطة الانتشار النووي.

لهذا فإن على الدولة «أو الدول» التي ترغب بتوقيع مثل هذه العقوبات إجراء تقدير دقيق لكل من مدى حساسية الدولة المستهدفة للضغوط الاقتصادية التي تولدها العقوبات والحصار، وكذلك الرغبة السياسية للامتثال للتأكد من فاعلية العقوبات. وهناك مجموعة من العوامل المرتبطة

(9) المصدر نفسه.

بالدول المستهدفة (داخلياً) والسياق الإقليمي والعالمي المحيط بها (خارجياً) وذلك على النحو التالي:

أ ـ المتغيرات الداخلية للدولة المستهدفة

وتشمل هذه المتغيرات عنصرين أساسيين: **الأول**، صحة الاقتصاد، فالاقتصاد الضعيف يصبح أكثر حساسية لأي عقوبات تحاول النيل من قوته، ويقع تحت هذا العنوان مدى اكتمال مؤسسات الدولة، والسياسات الاقتصادية المعتمدة، ولكن في المقابل إذا كان الاقتصاد تحكمه قوى السوق، فلا شك أن تأثير العقوبات سيكون موجعاً.

والثاني، شكل النظام السياسي؛ فالدولة التي تعتمد على المشاركة الشعبية وتكون قاعدة الحكم فيها عريضة، قلّما تتأثر كثيراً بالعقوبات بسبب تماسك المجتمع ووقوفه إلى جانب حكومته.

ب ـ الدعم الدولي للعقوبات

يرى العديد من الباحثين، أن العقوبات متعددة الأطراف أكثر فاعلية مقارنة بالأحادية، لذا تزداد فرص نجاح العقوبات في ظل إجماع المجتمع الدولي.

3 ـ مواجهة العقوبات الاقتصادية

من الطبيعي أن تتكاتف القوى الشعبية بما فيها جمعيات المجتمع المدني، والمنظمات السياسية مع الأجهزة الحكومية، للوقوف صفاً واحداً في مواجهة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، وهنا يؤدي الإعلام، بوسائله المختلفة، دوراً جوهرياً في فضح حقيقة ما تتعرض له البلاد من عقوبات وحصار جائر، كون هذه العقوبات والحصار، تمس أفراد الشعب بكامله، وإن كانت موجهة للحكومة أو الأفراد منها، فإن النتائج السلبية ستتناول مجموع الشعب وليس جزءاً منه، وهنا يكون استنهاض الروح الوطنية أساسياً في مواجهة الأضرار الناجمة عن الحصار والعقوبات.

وعلى مستوى العمل الحكومي، لا بد من انتهاج الوسائل المختلفة لضمان تأمين الحاجات الأساسية والصحية الخاصة، وإيصالها إلى جميع المناطق وإلى كل منزل، وهنا تبدو مشاركة المجتمع المدني ضرورية وأساسية.

على صعيد آخر، تحاول الدول المستهدفة استخدام أدوات مختلفة تمثل فرصاً بديلة للامتثال لمطالب الطرف الذي يفرض الحصار أو العقوبات، ومن هذه الفرص الاعتماد على ما يدعى «الفرسان السود» لخفض تأثير الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات والحصار، والمقصود بالفارس الأسود الحليف من الدول الذي يفتح أسواقه للتجارة البينية مع الدول المستهدفة، ويقدم الإعانات والاستثمارات لها، لمنع زيادة الضغوط الاقتصادية التي تثير اضطرابات اجتماعية، ولا شك أن الفارس الأسود سيحصل في المقابل على منافع اقتصادية تنافسية على شكل صفقات وفرص تجارية جديدة.

4 ـ العقوبات الذكية

وهي عقوبات متنوعة تفرض بذات الوقت على الدولة المستهدفة، بهدف زيادة الضغط، وخفض فرص تجنب الرضوخ للعقوبات وتنفيذ طلبات معينة من جانب الدولة التي فرضت الحصار والعقوبات. على سبيل المثال، قد تشمل العقوبات تدابير مختلفة كالحظر التجاري وتجميد الأصول وحظر السفر. وفي الغالب تتناول العقوبات الذكية كبار المسؤولين ورجال الأعمال في الدولة المستهدفة.

وقد فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات الذكية على كوريا الشمالية، بهدف تقليل فرصها في تجنب الردع استناداً لفكرة استمرار الضغط والانتهاك، وقد شملت العقوبات الشركات الصينية والروسية التي تعمل في تجارة مع كوريا الشمالية كون الصين وروسيا هما الشريكان التجاريان الرئيسيان لكوريا الشمالية، فالمقصود هنا أن تصبح العقوبات أكثر فعالية في تضييق الخناق على كوريا الشمالية، باستهداف الجهات المتعاونة معها.

رابعاً: نموذج: العقوبات الاقتصادية على سورية

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبزوغ نجم الإمبريالية الأمريكية، ومن خلال جميع المفاصل التاريخية، إذا أردنا بعين المراقب المحايد استعراض ودراسة مسيرة العلاقات السورية ـ الأمريكية والتدقيق في هذه العلاقة، فإننا لا بد من أن نلمس ذلك العداء المستحكم في تصرفات وسلوك وسياسة الولايات المتحدة تجاه سورية.

والمفارقة التاريخية تدلنا على بعض الجوانب المهمة في هذه العلاقة، فقد بدأ التماس المباشر بين سورية وأمريكا، عندما اجتمع المنتصرون بالحرب العالمية الأولى لتقسيم «تركة» الإمبراطورية العثمانية، وقرروا تقسيم المنطقة العربية وفقاً لمصالحهم، ولكي يبتعدوا عن صيغة الاستعمار ابتدعوا أسلوب الانتداب، وكانت سورية من حصة فرنسا (طبعاً مع لبنان)، لكن السوريين رفضوا، وقالوا إنه إذا كان لا بد من الانتداب فلتكن الدولة المنتدبة الولايات المتحدة، والسبب في ذلك أن لا تاريخ استعمارياً لها في بلادنا من جهة، ومن جهة ثانية كانوا قد اطلعوا على مبادئ الرئيس الأمريكي ولسون وبخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان، وأعجبوا بها، وعندما بعثت الولايات المتحدة بلجنة لتقصي الحقائق في المنطقة أكد السوريون تمسكهم بالاستقلال ورفض الانتداب الفرنسي، كما رفضوا المشروع الصهيوني، وقدمت اللجنة تقريراً بذلك إلى البيت الأبيض، الذي أخفاه لمدة ثلاث سنوات، في محاولة لطمس الحقائق ولإعطاء الفرصة للمشروع الاستعماري. ليس هذا فحسب، إنما بدأت تتوضح كراهية أمريكا لسورية في موقفين أساسيين: **الأول**، عندما أيدت الولايات المتحدة «وعد بلفور» عام 1922؛ و**الثاني**، عندما عقدت مع الحكومة الفرنسية اتفاقاً أيدت فيه انتدابها لسورية مقابل بعض الامتيازات التي منحتها فرنسا للولايات المتحدة في سورية وذلك عام 1924. هكذا في لحظة مبكرة من العلاقات السورية ـ الأمريكية، أظهرت الولايات المتحدة عداءها لسورية، في مقابل الموقف الإيجابي من السوريين تجاه الولايات المتحدة.

ولطالما تساءلت عن أسباب هذا العداء، وهذه الكراهية، فلم أجد سبباً سوى النزعة الإمبريالية لدى الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن هوية رئيسها أو من يحكمها من الأحزاب. ومع تقدم الزمن، توضحت أكثر خلفية موقف الولايات المتحدة من سورية بعد الاستقلال ومنذ منتصف القرن الماضي. وبالتدقيق نجد أن الولايات المتحدة تصعّد من مواقفها العدائية لسورية، وأن الأسباب هي تمسك سورية بالاستقلال وبعروبتها وبقضية فلسطين، وممانعتها للمشروع الصهيوني، ثم وقوفها ضد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية.

وبسبب هذه المواقف، اتهمت الولايات المتحدة سورية منذ خمسينيات القرن الماضي بانحيازها إلى الاتحاد السوفياتي، واتهمت القومية العربية بموالاتها للشيوعية، وعملت على تغيير نظامها الاستقلالي بالمؤامرات ومحاولات الانقلاب، وعملت جاهدة على إضعافها، وفي المقابل تقوية «إسرائيل» ودعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وشجعت تركيا في عام 1956 على الضغط على سورية بحشد جيشها وتهديد استقلالها.

لكن سورية صمدت أمام التهديد التركي من الشمال، والتهديد الإسرائيلي من الجنوب، وأصرت على موقفها المتمسك بروح مبادئ «مؤتمر باندونغ» والحياد الإيجابي ورفض الوجود الإسرائيلي، والتقت في ذلك مع جمال عبد الناصر قائد الثورة المصرية، وبعد العدوان الثلاثي على مصر، جرت محادثات بين سورية ومصر انتهت بإعلان أول وحدة عربية في التاريخ المعاصر الحديث (1958)، فعمل الثالوث القذر (الرجعية العربية ـ الصهيونية ـ الغرب برئاسة الولايات المتحدة) على إسقاط الوحدة، ثم «معاقبة» مصر وسورية «والعرب إجمالاً» بالعدوان الغاشم عام 1967.

استمرت الولايات المتحدة في عدائها لسورية، بينما استمرت سورية في ممانعتها للمشروع الأمريكي ـ الصهيوني، وعندما ابتدعت أمريكا مسألة الإرهاب قسمت دول العالم ما بين دول معادية للإرهاب وأخرى إرهابية أو داعمة للإرهاب، وصنفت سورية بأنها دولة داعمة للإرهاب، وذلك عام 1979 موقعة بحقها أول موجة من العقوبات الاقتصادية.

وبعد احتلال العراق عام 2003 أدخلت الولايات المتحدة في العام التالي قانون «محاسبة سورية وإعادة السيادة إلى لبنان» حيز التنفيذ، وشمل هذا القانون:

ـ تجميد الأصول السورية الحكومية في الولايات المتحدة.

ـ منع استيراد العديد من التجهيزات ذات المكون الأمريكي وبخاصة محطات توليد الكهرباء والحواسب والتقنيات بوجه عام.

وبعد الأحداث عام 2011، وقفت الولايات المتحدة إلى جانب الفصائل الإرهابية وزودتها بالسلاح والمعدات، مطلقة عليها اسم «المعارضة المعتدلة»، ولم يفهم أحد كيف تكون معارضة معتدلة وتحمل السلاح وتستخدمه في مواجهة الحكومة الشرعية.

وجاءت العقوبات الاقتصادية هنا أكثر شمولية، فقد ضمت النفط والفوسفات، والمصرف المركزي والمصرف التجاري وغير ذلك. وفي عام 2011 أيضاً أصدر المجلس الأوروبي عقوبات عامة شملت المؤسسات المصرفية الرسمية والصادرات الأساسية ومستوردات مختلفة، فرضتها مع عقوبات على أفراد سوريين.

وبالتوازي أصدرت جامعة الدول العربية قراراً بتجميد عضوية سورية في الجامعة، مع فرض عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادي يتضمن التبادل التجاري والنقل بما فيه النقل الجوي.

وفي مسعى الولايات المتحدة إلى إيجاد أدوات جديدة لفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على سورية، صاغ الكونغرس الأمريكي قانوناً جديداً في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، وهو قانون مثير للجدل لمعاقبة الحكومة السورية، وإذ أقره الكونغرس بالإجماع، تحت عنوان: قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2019 وقّع الرئيس الأمريكي ترامب هذا القانون، الذي يسمح بفرض عقوبات جديدة على سورية أو المتعاونين معها.

لعل أخطر نتائج الحرب والحصار الاقتصادي هو ما خلفه ذلك من آثار اجتماعية أصابت صميم السلم الاجتماعي، وهددت تماسكه، فضلاً عن تشريد وتهجير أعداد متزايدة من السكان بسبب الأعمال الإرهابية والعسكرية.

يستحدث مشروع القانون مجموعة من العقوبات التي تستهدف لا الحكومة السورية فقط، وإنما رجال الأعمال أيضاً أصحاب الروابط الاقتصادية بالحكومة أو قطاع الأمن أو البنك المركزي أو البنية التحتية التي تديرها الدولة، بما في ذلك شركات الطيران ووكالات الطاقة ومشاريع الإنشاءات، ولكن يمكن للرئيس استخدام السلطة التقديرية لرفع العقوبات أو تنفيذها على أساس كل حالة على حدة بناء على أهداف السياسة الخارجية.

وتم تقديم مشروع قانون ثانٍ بعنوان «لا مساعدة للأسد في كانون الأول ـ ديسمبر 2017» وصادق عليه مجلس النواب في نيسان/أبريل 2018 وبعد ذلك لم يفلح مجلس الشيوخ في المصادقة على مشروع القانون، ولا يزال يتعين طرحه في الكونغرس. وقد حدد مشروع القانون الشروط الواجب توافرها لتقديم المساعدة في مرحلة التعافي أو إعادة الإعمار أو تحقيق الاستقرار. ومن هذه الشروط إنهاء استهداف المدنيين والإفراج عن جميع السجناء السياسيين والسماح بالعودة الآمنة والطوعية للاجئين وغير ذلك من وسائل الحماية المدنية، إلا أن قانون «لا مساعدة للأسد» يتطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإصلاح القطاع الأمني «بما في ذلك التدقيق والتطهير» وإحراز تقدم نحو تقليل الاعتماد على القوات العسكرية والإيرانية، والقوات المقاتلة بالوكالة.

• الآثار وسبل المواجهة

يمكن القول إن أثر العقوبات المفروضة قبل الحرب (2011) كانت تحت السيطرة، بسبب وجود البدائل وتعددها، سواء بالحصول على أموال للاستثمار أو الاستيراد أو التصدير، وإن حصل بعض الضيق الداخلي الناجم عن ترافق العقوبات مع السياسات الاقتصادية الانفتاحية.

إلا أن الحال بعد الحرب، اختلف جذرياً، فقد ضاق «الخناق» على الاقتصاد، واستمر الضغط باتجاه الحاجات الأساسية للسكان، وبخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية والمحروقات «نفط وغاز».

والواضح أن هناك فرقاً بين معالجة الأوضاع المستجدة بعد العقوبات تحت ضربات المدافع والصواريخ، وبين مواجهتها في أوقات السلم.

ولكننا في معرض الحديث عن آثار العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي على سورية، كان من الصعب فصل هذه الآثار عن تداعيات الحرب على الأرض، فالأسباب والعوامل تداخلت بين عمليات الإرهاب والإعمال الحربية والحصار الاقتصادي، وهو ما نجم عنه النتائج الكارثية التالية:

أ ـ على الصعيد الاقتصادي

صدر عدد من الدراسات حول الأوضاع الاقتصادية في سورية خلال الحرب، ومن بين أهم هذه الدراسات الدراسة التي أصدرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» بعنوان «تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011 ـ 2015»، وتوصلت هذه الدراسة إلى أرقام ومؤشرات اقتصادية أقرب ما تكون للدقة نستخلص منها ما يلي:

1 ـ بدأ الإنتاج المحلي الإجمالي بالانكماش والتراجع، بداية عام 2012 فسجل انكماشاً بنسبة –15.97 بالمئة، ثم ازداد الوضع سوءاً في العام التالي (2013) ليتراجع بنسبة –22.6 بالمئة. وفي عام 2014 انكمش الاقتصاد بنسبة –5.3 بالمئة ثم إلى –1.94 بالمئة عام 2015 بسبب تكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة والعقوبات وإيجاد بعض الحلول البديلة.

تفيد معظم الدراسات الجارية حول الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، أنها لم تؤدِ إلى تغيير أي نظام بل إلى الإضرار بالمجتمعات وإعادتها إلى الوراء، وفي جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

2 ـ تدهورت معدلات نمو أغلب القطاعات الرئيسية المكونة للناتج الإجمالي، لكن عام 2015 تحوَّل معدل نمو كل من قطاع تجارة الجملة المفرق والخدمات الحكومية والنقل إلى معدلات إيجابية في حين استمرت باقي القطاعات في الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي «زراعة وصناعة وبناء» في تحقيق معدلات سلبية.

3 ـ حدثت تغيرات جوهرية في الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج الإجمالي (التركيب الهيكلي للناتج)؛ فقد تراجع الوزن النسبي لكل من القطاعات الإنتاجية لصالح القطاعات الخدمية والحكومية والنقل والتخزين.

4 ـ تعرضت فروع الاقتصاد كافة لخسائر جسيمة، وتختلف التقديرات حول خسائر الحرب السورية، إذ تتراوح هذه التقديرات بين 150 و300 مليار دولار.

5 ـ ارتفع معدل التضخم بمعدلات عالية، وهو ما أثر سلباً على مستوى معيشة المواطنين، ففي حين ارتفع عام 2011 إلى 6.7 بالمئة وصل عام 2013 إلى 11.7 بالمئة وبلغ عام 2014 نحو 22.7 بالمئة ثم وصل إلى 36 بالمئة عام 2015، وذلك تحت وطأة العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي وتداعيات الأعمال الإرهابية والعسكرية.

6 ـ تعرض سعر صرف الليرة السورية لانخفاضات حادة أوصلته إلى عتبة 400 ل. س للدولار الواحد عام 2015 بعد أن كان قبل 2011 في حدود 50 ل. س للدولار الواحد، وواصل الدولار ارتفاعه في السنوات التالية في السوق السوداء فوصل في آب/أغسطس 2019 إلى أكثر من 620 ل. س للدولار الواحد، علماً أن المصرف المركزي ثبت السعر المركزي في حدود 434 ل. س للدولار الواحد، وهنا تظهر ألاعيب المضاربين والمتلاعبين بالعملة وبقوت الشعب[10].

7 ـ ارتفع عجز الموازنة العامة من 195 مليار ل. س عام 2011 إلى 604 مليارات ل. س، أي ما يعادل 39 بالمئة من الموازنة العامة.

8 ـ على صعيد التجارة الخارجية، انخفضت درجة ربحية الاقتصاد من التجارة الخارجية من +5 بالمئة عام 2010 إلى –3.8 بالمئة عام 2014.

9 ـ عانى القطاع المصرفي مجموعة من المشكلات والعقبات فأثرت سلباً في أدائه، وتراجعت جميع الودائع المصرفية، بنسبة 2 بالمئة عام 2011 وبنسبة –6.6 بالمئة عام 2012، إلا أنها حققت تقدماً إيجابياً بدءاً من عام 2013.

وتعرضت فروع عديدة للمصارف للنهب والتخريب، وفي عام 2015 بلغت نسبة الديون المتعثرة في المصارف الخاصة 9.4 بالمئة.

10 ـ في دراسة للبنك الدولي صدرت عام 2017 قدر تراجع الإنتاج النفطي عام 2016 بنسبة 93 بالمئة عن مستواه عام 2010، في حين كانت نسبة التراجع في القطاعات غير النفطية 52 بالمئة. وقدرت الدراسة الناتج الإجمالي بـ 15 مليار دولار عام 2016 بانكماش بنسبة 63 بالمئة عن مستواه عام 2010.

ب ـ على الصعيد الاجتماعي

لعل أخطر نتائج الحرب والحصار الاقتصادي هو ما خلفه ذلك من آثار اجتماعية أصابت صميم السلم الاجتماعي، وهددت تماسكه، فضلاً عن تشريد وتهجير أعداد متزايدة من السكان بسبب الأعمال الإرهابية والعسكرية، وأدت هذه الأعمال إلى تدمير البنية التحتية وملايين منازل السكان. هذا وقد بلغ عدد اللاجئين[11] في الإقليم وأوروبا 6.15 مليون شخص. وقدر عدد النازحين داخل سورية بنحو 6.36 مليون شخص.

وتبدو هنا آثار العقوبات الاقتصادية في إضعاف قدرة الحكومة والعمل الأهلي في عمليات الإسعاف وتأمين مستلزمات النازحين وحاجاتهم. أما اللاجئ السوري في الخارج، فقد تعرض ويتعرض لسلبيات النزوح والغربة والتشرد والجوع والإهانة وأقسى النتائج كانت على الأطفال،

---

(10) استمر الدولار في الارتفاع مقابل الليرة السورية ليبلغ حد الألف ليرة في بداية العام الحالي.

(11) تقديرات الأمم المتحدة، للتوسع انظر: منير الحمش، **سؤال الاقتصاد في (الأزمة/الحرب) السورية في ضوء التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية ومقدمة عن سؤال الهوية** (دمشق: دار التكوين، 2019)، ص 215 وما بعدها.

وبخاصة في مجال الصحة والتعليم، وهنا تبدو قسوة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية ووحشيتها.

خاتمة

أختم بملاحظتين:

الأولى: أن الأمم المتحدة تعتبر «التدابير الاقتصادية الأحادية» بوصفها وسيلة للردع أو للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، التي تستخدمها الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن كوسيلة سياسية، خرقاً سافراً لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، «جاء ذلك في قرار الجمعية العمومية رقم/200/68/لعام 2013»، وقد صوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار، بينما امتنعت الدول الأوروبية عن التصويت.

الجدير بالذكر أنه لم يصدر عن مجلس الأمن قرار بجميع العقوبات العامة على الدولة ومؤسساتها، مع خلطها بعقوبات على الأشخاص، سوى قرار واحد هو على المتهمين باغتيال رفيق الحريري.

الثانية: تفيد معظم الدراسات الجارية حول الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية، أنها لم تؤدِ إلى تغيير أي نظام بل إلى الإضرار بالمجتمعات وإعادتها إلى الوراء، وفي جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

سبل المواجهة: تختلف سبل المواجهة حسب الدولة ومدى قدرتها على استيعاب القرارات الجائرة، وقدرتها على المواجهة، لكن يمكن القول باختصار إنه يمكن التخفيف وقع الحصار والعقوبات بما يلي من إجراءات وسياسات:

1 ـ حث أبناء الشعب على تحمل مسؤولياتهم، لكن هذا يستوجب وضعهم بصورة حقيقة ما يجري، بشفافية وصراحة، دون محاولة إخفاء الحقائق لما يجري.

2 ـ انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية، من شأنها تعزيز قوة الدولة اقتصادياً وإدارياً في مواجهة القرارات الجائرة، وتتطلب هذه السياسات تمكين الدولة من السيطرة على حدودها، وتعزيز قدرتها العسكرية وضبط الأسواق والأسعار والقضاء على الفساد والإفساد.

3 ـ الاستعانة بـ «الفارس الأسود» أي الدول الصديقة، التي تقبل تقديم العون من أجل التخفيف من أثر الحصار، بتأمين حاجات السكان من المواد الأساسية، ومكافحة السوق السوداء وكسب تأييد الرأي العام العالمي، والمجتمع الدولي □

العقوبات المالية الأمريكية على حزب الله.. مقاربة متعددة الغايات

حسام مطر(*)

محاضر جامعي في العلاقات الدولية
ومدير الدراسات الاستراتيجية في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ـ بيروت.

مقدّمة

أصبحت العقوبات من أبرز أدوات السياسة الخارجية في العقود التي تلت نهاية الحرب الباردة، وذلك بفعل عوامل مثل تراجع قدرة الدول ورغبتها في استخدام الحرب العسكرية وتزايد أهمية العامل الاقتصادي لاستقرار أي نظام سياسي، وكذلك بفعل التشابك الاقتصادي المتبادل. فمنذ التسعينيات فرض الاتحاد الأوروبي العقوبات في 35 مناسبة مختلفة بعناوين إدارة الصراع، وتشجيع الديمقراطية، ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومساعدة التحولات بعد الصراعات ومواجهة الارهاب(1).

تنطبق هذه الملاحظة بصورة أساسية على الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتاج إلى ضبط المزيد من المنافسين، ولا سيما من غير الدول، بأدوات غير عسكرية مستفيدة من أفضليتها الهائلة في النظام المالي والاقتصادي الدولي. يمكن للولايات المتحدة أن تبدأ حروباً تجاريةً ولا أحد سيقوم بالرد لأنه، بحسب كلمات بيتر نافارو مدير المجلس الوطني للتجارة في إدارة ترامب، «نحن أكبر سوق وأكثرها ربحية في العالم»(2).

(*) البريد الإلكتروني: strategic@dirasat.net.

(1) Francesco Giumelli and Paul Ivan, «The Effectiveness of EU Sanctions: an Analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma),» *EPC Issue Paper*, no. 76 (November 2013), p. 5.

(2) مقتبس في: Jacob J. Lew and Richard Nephew, «The Use and Misuse of Economic Statecraft: How Washington Is Abusing Its Financial Might,» *Foreign Affairs*, vol. 97, no. 6 (November-December 2018).

منذ بداية القرن الحادي والعشرين تواجه الولايات المتحدة مُعضلة أساسية عنوانها تراجع منظومة هيمنتها في الشرق الأوسط، ويأتي في قلب هذه المُعضلة دور إيران وحلفائها ولا سيما حزب الله. فلقد تمكّن الحزب من هزيمة الكيان الصهيوني وكبح قدرته على المبادرة الاستراتيجية، وعزز نفوذه في لبنان مع تحالف وطني واسع على حساب الولايات المتحدة وحلفائها، كما دعم المقاومة العراقية في إنهاك جيش الاحتلال الأمريكي، وساهم في حماية الدولة السورية بعد عام 2011 ومثّل نموذجاً لجملة حركات مقاومة ومنظمات شعبية في المنطقة.

صنّفت وزارة الخارجية الأمريكية حزب الله كمنظمة إرهابية أجنبية عام 1997، ثم عادت الوزارة عام 2001 وصنّفت الحزب منظمة إرهابية عالمية. منذ عام 2006 تحديداً بدأت واشنطن بإقرار قوانين وإصدار قرارات تنفيذية تتضمن عقوبات مالية واقتصادية على الحزب وقياديه وداعمين له أو متهَّمين بذلك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018 صنّفت وزارة العدل الأمريكية حزب الله «منظمة إجرامية عابرة للحدود». وليست العقوبات إلا مكوّناً واحداً ضمن استراتيجيات متكاملة تنفذها واشنطن ضد الحزب وتضم عناصر استخبارية وسياسية ودبلوماسية وثقافية. وهذا التعقيد في الأدوات المستخدمة ضد الحزب يمثل استجابة لما أدركه الأمريكيون عن طبيعة الحزب بكونه «حركة تمرّد عالمي ـ محلي يصعب الوقوف في وجهها لكونها معقدة وديناميةويصعب فهمها أيضاً»[3].

ونظراً إلى التطور الهائل في العقوبات الأمريكية، وتحديداً المالية منها، ضد حزب الله في السنوات الأخيرة، الذي تصاعد مع وصول دونالد ترامب وقراره التصعيد ضد إيران وحلفائها ضمن سياسة «الضغوط القصوى»، سنحاول في هذه الدراسة تقصّي العقوبات المالية ضد حزب الله. والسؤال الأساسي هو كيف يمكننا من خلال مقاربة متعددة الغايات تقدير فاعلية العقوبات المالية ضد حزب الله؟

أولاً: مقاربة متعددة الأهداف للعقوبات

1 ـ انزياح برادايم النجاح

ساد الشك لمرحلة طويلة في فاعلية العقوبات ضمن مجال السياسة الخارجية وقدرتها على تحقيق أهدافها[4]. يرى فرانسيسكو غيوميللي (أستاذ جامعي متخصص في العقوبات) أن هذه التقديرات تستند إلى مغالطات مثل «المقاربة الساذجة عن الألم ـ الربح»[5] التي تربط النجاح

(3) David C. Gompert [et al.], *War by Other Means: Building Complete and Balanced Capabilities for Counterinsurgency* (Washington, DC: RAND Corporation, 2008), pp. xxx-xxxvi.

(4) انظر مثلاً: David A. Baldwin, *Economic Statecraft* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985), and Daniel W. Drezner, *The Sanctions Paradox: Economic Statecraft and International Relations* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1999).

(5) Francesco Giumelli, *How EU Sanctions Work: A New Narrative*, Chaillot Papers; no. 129 (Paris: EU Institute for Security Studies, 2013), p. 15.

بتغيير المستهدف لسلوكه، وهو ما يحصل كي يتجنب المستهدَف تحمّل دفع التكاليف المفروضة عليه بالعقوبات. وتنحصر تقديرات نجاح العقوبات ربطاً بهذا التعريف الضيق بين 5 بالمئة و34 بالمئة فقط[6]. لكن لو كان هذا صحيحاً فلماذا لا تزال الدول والمنظمات تستخدم العقوبات؟ إن نقطة ضعف هذه المقاربة أنها تقوم على افتراض أن هدف العقوبات ينحصر بتغيير سلوك المستهدف.

لذلك يرى غيوميللي أن هذه العقوبات أصبح لها اليوم عدة مستهدفين وعدة أهداف وغايات وعدة أشكال وبالتالي أصبحت معقدة وبحاجة إلى إطار تحليلي ومفاهيمي متكامل، وهذا ما يمثّل انزياحاً في برادايم النجاح داخل مجال العقوبات[7]. لذا يطرح غيوميللي ما يسميه المقاربة المتعددة الغايات، التي لها عدة إيجابيات: تركّز على الطرائق المختلفة لتأثير العقوبات بما يتجاوز تغيير السلوك (تحليل التكاليف ـ العوائد)، كما أنها تأخذ السياق في الحسبان؛ إذ إن لكل قضية عقوبات عدة مراحل ولكل منها عدة أهداف، وأنها قادرة على التعامل مع التعقيد والتركيب في العقوبات وتقدم تقييماً أكثر شمولاً. كما أن الفهم الأوضح لكيفية إنتاج العقوبات للأثر المرغوب فيه يمثل أمراً ضرورياً لتوليد التوقعات الصحيحة حول ما يمكن للعقوبات تحقيقه في السياسة الخارجية[8]. وبناء عليه يطرح غيوميللي ثلاث غايات محتملة للعقوبات هي الإكراه والتقييد وإرسال الإشارة، وتتوزع من ناحية تأثيرها وجدواها وفق الجدول الرقم (1):

الجدول الرقم (1)

تصنيف العقوبات وفق الغاية

		الجدوى المطلوبة	
		عالٍ	متدنٍّ
التأثير المادي المباشر	عالٍ	**الإكراه**	**التقييد**
	متدنٍّ	**إرسال الإشارة**	

أ ـ إكراه المستهدف على تغيير سلوكه، وهو ما يمثل الفهم الشائع للعقوبات.

ب ـ تقييد قدرة المستهدف على الاشتراك في بعض الأنشطة الموصوفة، وبخاصة إذا كان من يفرض العقوبات يرى أن المستهدف لا يرغب أو غير قادر على تغيير سلوكه. هنا يمكن أن

(6) يحيل غيوميللو إلى عدة دراسات حول هذه الأرقام. انظر: Robert A. Pape, «Why Economic Sanctions Do Not Work,» *International Security*, vol. 22, no. 2 (1997).

انظر أيضاً: Gary Clyde Hufbauer [et al.], *Economic Sanctions Reconsidered*, 3rd ed. (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2007).

(7) Giumelli, *How EU Sanctions Work: A New Narrative*, pp. 16-17.

(8) Ibid., p. 20.

يكون المراد إما شراء الوقت (مثلاً بانتظار تغيير نظام ما)، أو التوصل إلى تسوية، وإما رفع تكلفة اشتراك المستهدف في الأنشطة الموصوفة، أو إجباره على إجراء تغيير مكلف في استراتيجيته.

ج ـ إرسال إشارة قوية إلى المستهدف، وتكون قوة الإشارة مرتبطة بالجهة الصادرة عنها وبما تفرضه من تكاليف على المستهدف، وهي عادة ما ترمي إلى توجيه إشارة إلى أطراف أخرى غير مستهدفة مباشرة، إلا أنها تقوم بأنشطة مماثلة لتلك التي لأجلها فُرضت العقوبات على المستهدف. ومن أبرز الإشارات تلك المعروفة «سَمٍّ والحق العار» و«تلطيخ السمعة»[9].

للعقوبات الموجهة وجهان رئيسيان في ما يخص إرسال الإشارة:

(1) إيصال إشارة من الطرف المبادر، والإشارة ينبغي أن تكون مصوغة بوضوح وقادرة على الوصول والتلقي ومفهومة من المستهدف.

(2) والسياق أو المجال الاجتماعي لاستقبال الإشارة من الطرف المستهدف، فالمجال الاجتماعي الذي يجري ضمنه استقبال الإشارة يحدد ما إذا كان إيصال الإشارة سيؤدي إلى إلحاق العار بالمستهدف أو تلطيخ سمعته. فإذا كان المستهدف يتشارك مع المجتمع المستهدف، ولو جزئياً، المعيار المتهم بتجاوزه، فسيكون من الممكن إلحاق العار به، مع افتراض أنه يهتم بآراء الآخرين. وحتى لو كان المستهدف لا يتشارك في ذلك المعيار أو تطبيقاته، ولكن أخذ المجتمع المستهدف (دول، أطراف في منظمات حكومية وغير حكومية، مجموعات، حلفاء... إلخ) قراراً نتيجة العقوبات باجتناب أو تقليل مستوى الأنشطة مع المستهدف، حينها يكون المستهدف تم تلطيخه داخل المجتمع[10].

إن إلزام المصارف اللبنانية بفرض تدابير على لبنانيين تنفيذاً لأحكام قانون أجنبي لم يأخذ الصيغة التنفيذية في لبنان من خلال قوانين يسنّها المشترع اللبنانيّ أو أنظمة يضعها مصرف لبنان، يمثّل مساساً بالسيادة الوطنية لمخالفته قواعد إعمال الصلاحية القضائية للمحاكم اللبنانية.

إذاً، العقوبات هنا تهدف إلى إلحاق العار بالمستهدف أو تلطيخ سمعته من خلال إرسال إشارة إلى متلقٍ محدد. مثال ذلك فرض عقوبات على رئيس دولة تمنعه من استيراد المنتجات الفاخرة. هنا المراد إرسال إشارة إلى مواطني تلك الدولة أنه رغم ما يعانونه من فقر فإن رئيس دولتهم يعيش حالة بذخ وإسراف، ما يقلّص من مشروعيته؛ أو حين فرض عقوبات على حركة مقاومة بتهمة القيام بأفعال إجرامية، فالمقصود هنا تلطيخ سمعتها بمعزل عن الأثر المباشر لتلك العقوبات.

(9) Thomas Biersteker, «UN Targeted Sanctions as Signals: Naming and Shaming or Naming and Stigmatizing?,» in: H. Richard Friman, ed., *The Politics of Leverage in International Relations Name, Shame, and Sanction*, Palgrave Studies in International Relations Series (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p. 166.

(10) Ibid., p. 167.

2 ـ فاعلية العقوبات ونجاحها

يمكن تقسيم العقوبات، بحسب غوميللي، من حيث المجالات إلى أربع فئات لا يمكن توقع نتائج متشابهة لها: حظر مبيعات السلاح[11]، وحظر السفر[12]، وإجراءات اقتصادية (استيراد وتصدير خدمات وبضائع وتكنولوجيات محددة)، وإجراءات مالية (تجميد أصول ومنع التعاملات والاستثمارات وائتمانات للتصدير). ويميز غوميللي بين العقوبات المالية والاقتصادية على النحو الآتي:

يمكن للقيود المالية أن تأخذ صوراً مختلفة، ومنها مصادرة حسابات بنكية ومنع معاملات مالية وحجب القروض. والعقوبات المالية إن فرضت بالتنسيق مع أدوات السياسة الخارجية الأخرى يمكن أن تستخدم لتغيير حساب «التكاليف ـ العوائد» لدى المستهدف وأيضاً يمكن أن تُستخدم لمنع وصول البضائع وتقييد اللاعبين السياسيين.

أما العقوبات الاقتصادية، فلها ذات الأثر المتوقع من العقوبات المالية ويمكن أن تشمل حظر التجارة في بضائع محددة (النفط أو الألماس مثلاً) أو خدمات (تأمين الشحن البحري). ويمكن أن تكون درجة التأثير معتبرة حين يكون المستهدف معتمداً على نوع محدد من التكنولوجيا أو حين يكون غياب بضائع أو خدمات محددة يمكن أن يفتك بالمشاريع الاقتصادية للمستهدف[13].

يطبّق فرانسيسكو غوميللي وبول إيفان عملية تقويم من أربع مراحل لتقدير فاعلية العقوبات، حيث ينبغي معرفة وتحديد كل من:

أ ـ دور العقوبات في الاستراتيجية الكلية للسياسة الخارجية، فهذا يجعلنا نفهم ما يريد المبادر وبالتالي نستطيع تقدير مدى فاعلية العقوبات.

ب ـ غاية وأهداف السياسة من ناحية الإخضاع والتقييد (جعل حياة المستهدف، غالباً أفراد أو مجموعة أو نظام، أصعب وتقويض قدراته على تحقيق أهداف معينة) وإرسال الإشارة (لا تفرض عبئاً مادياً خوفاً من أن يصل الضرر إلى من لا مصلحة لدى المرسل بإيذائهم). هنا من المفيد الإشارة إلى أن هذه الأهداف يمكن أن تسير بالتزامن أو بالتتابع. ومن خلال تمييز فاعلية العقوبات بلحاظ الغاية، أظهر بحث «اتحاد العقوبات الموجهة» TSC أن فاعلية العقوبات المخصصة لتقييد المستهدف أو إرسال إشارة كانت أكبر بما يقرب ثلاثة أضعاف (كانت فعّالة في

---

(11) يكثر اللجوء إلى حظر مبيعات السلاح كونه لا يلحق الضرر بالمجتمع المستهدف، ولكنه في عالم اليوم يصعب تطبيقه، فضلاً عن كونه قد يخدم الطرف الأقوى في الصراع وربما هو الطرف المراد معاقبته، ولكنه بكل الأحوال يرسل إشارة قوية جداً إلى الجماهير المعنية.

(12) يهدف حظر السفر إلى خلق الإزعاج والإرباك وضرب المكانة والصورة وتقييد القدرة على التواصل (مهمة لرجال الأعمال والقادة السياسيين الباحثين عن اعتراف)، وهو غالباً عبارة عن إشارة ولا سيما بوظيفة «سَمٍّ والحق العار».

(13) Giumelli, *How EU Sanctions Work: A New Narrative*, pp. 22-24.

27 بالمئة من الحالات) مقارنة بتلك المخصصة للإجبار على إحداث تغيير في السلوك (10 بالمئة فقط)[14].

ج ـ تأثير العقوبات (المباشر وغير المباشر وغير المتعمد) والتكلفة التي يتحملها المبادر، من دون تكلفة لا يكون الفعل ذا صدقية[15]؛ فتقدير نجاح العقوبات يستلزم معرفة النتائج على الطرفين.

د ـ النفع المقارن للعقوبات، أي هل كانت العقوبات هي البديل الأفضل، وهل من الممكن الوصول إلى ذات النفع الذي حققته العقوبات بتكلفة أقل من خلال أداة أخرى في السياسة الخارجية[16]؟

استنتج كل من توماس بيرستكر وبيتر إيه جي فان بيرجيك بدورهما جملة من المتغيرات التي تعزز من نجاح العقوبات: حجم التجارة البينية، ومدة العقوبات، ومدى كون النظام المستهدف ديمقراطياً، وجود التزام متعدد الأطراف بالعقوبات، ودمج عدة أنواع من العقوبات[17].

ثانياً: تطور الحرب المالية الأمريكية

يقدم كتاب **حرب الخزانة: إطلاق العنان لحقبة جديدة من الحرب المالية**[18] الصادر عام 2013 عرضاً مفصلاً لتطور هذه الحرب انطلاقاً من موقع مؤلفه خوان زاراتي أول مساعد لوزير الخزانة لشؤون تمويل الإرهاب والجرائم المالية بين عامي 2001 و2005. شنت الولايات المتحدة منذ عام 2011 نوعاً جديداً من الحرب المالية غير المسبوقة في قدرتها على التأثير والاختراق. وقد ألحقت هذه «الحرب الخفية» ضرراً شديداً بالنظم المالية والتجارية لأعداء واشنطن (مثل القاعدة وكوريا الشمالية وإيران) وقيّدت تدفّق الأموال وسبّبت ألماً حقيقياً لهم. ويعرّف زاراتي هذه الحرب بأنها «استخدام الأدوات المالية والضغط وقوى السوق للتأثير في القطاع المصرفي ومصالح القطاع الخاص والشركاء الأجانب بهدف عزل اللاعبين المارقين عن النظم المالية والتجارية العالمية وإزالة مصادر تمويلهم». ويتضح من التعريف أن هذه الحرب تتجاوز العقوبات التقليدية والحظر التجاري.

---

(14) Thomas Biersteker and Peter A. G. van Bergeijk, «How and When Do Sanctions Work? The Evidence,» in: Lana Dreyer and José Luengo-Cabrera, eds., *On Target? EU Sanctions as Security Policy Tools*, Issue Report; no. 25 (Paris: EU Institute for Security Studies, 2015), p. 19.

(15) Lisa Martin, *Coercive Cooperation: Explaining Multilateral Economic Sanctions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1992).

(16) Giumelli and Ivan, «The Effectiveness of EU Sanctions an Analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma),» pp. 5-11.

(17) Biersteker and Bergeijk, «How and When Do Sanctions Work? The Evidence,» pp. 20 – 27.

(18) Juan Zarate, *Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare* (New York: Public Affairs, 2013).

لمزيد من التفاصيل، انظر: حسام مطر، «قراءة في كتاب حرب الخزانة،» مجلة **باحث** (مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية)، العدد 64 (خريف 2018)، ص 119 ـ 148

بدأت أمريكا بتطوير تقنيات هذه الحرب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 ضد القاعدة بالتحديد ثم طورتها لتوظفها ضد دول وكيانات مالية. وبمرور الوقت أصبحت من أدوات الأمن القومي المتاحة للتوظيف في القضايا الأمنية العالمية الصعبة. وقد تنبّه الأمريكيون إلى أن «المال هو ما يغذي عمليات المارقين حول العالم، لكنه في الوقت عينه أيضاً يخلق لهم عيوباً»، فهو بمنزلة «كعب أخيل» أعداء واشنطن[19].

بما أن حزب الله قوة سياسية مندمجة داخل الدولة اللبنانية والمجتمع، وكونه يستفيد كحركة مقاومة في تسلحه وموارده المالية مباشرة من الجمهورية الإسلامية في إيران، فإنه من العسير إخضاع الحزب وأفراده لعدة صنوف من العقوبات التقليدية الموجّهة لدول.

أدى إطلاق واشنطن للحملة المضادة لتمويل الإرهاب إلى إعادة تكوين جوهر طبيعة الحرب المالية، وكانت عناوينها الأساسية هي: توسعة النظام العالمي لمكافحة تبييض الأموال، وتطوير أدوات مالية واستخباراتية، وتطوير استراتيجيات ترتكز على فهم جديد حول محورية النظام المالي العالمي والقطاع الخاص في التهديدات العابرة للحدود. ويشير زاراتي إلى أنه من خلال التدقيق في تمويلات الإرهابيين يمكن كشف بصمتهم المالية وعلاقاتهم وقادتهم وتعطيل الهجمات وكذلك تقييد النفاذ والإسقاط الاستراتيجي لشبكات الأعداء.

ثم باشر المشرّعون الأمريكيون وضع ضغوط على المؤسسات المالية لمكافحة غسل الأموال والالتزام بالآليات الضابطة لضمان عدم استخدام الإرهابيين هذه المؤسسات، إضافة إلى التعاون مع الشركاء حول العالم وبناء القدرات من خلال قوانين وتشريعات وأدوات جديدة[20]. وبالتوازي مع الضغوط على النظام المالي الرسمي، بدأت وزارة الخزانة تتعامل مع حركة المال عبر شركات الحوالة حول العالم وسعت لتنظيمها[21]. كما سعى الأمريكيون مع الأوروبيين لحيازة معلومات برنامج SWIFT بعدما ساهمت معلوماته في القبض على الكثير من الإرهابيين[22].

إن حصرية وزارة الخزانة في «إدارة نزاهة النظام المالي المحلي والدولي أدّت إلى حصولها على صلاحيات خاصة من داخل النظام القانوني الأمريكي لتنظيم ومعاقبة وتحديد النفاذ إلى النظام المالي»، كما يقول زاراتي. وهذه الصلاحيات تشمل حق الطلب من البنوك والمؤسسات

(19) Zarate, Ibid., p. 13.

(20) وفي هذا السياق جرت توسعة القرار 1267 لمجلس الأمن بما يمكّن أمريكا من تدويل عملية وضع أشخاص على اللوائح لتجميد أصولهم بحال ربطوا بالقاعدة أو طالبان، كما صدر القرار 1373 عن مجلس الأمن (28 أيلول/سبتمبر 2001) حول مكافحة تمويل الإرهاب التي لم تعد محصورة بالقاعدة أو طالبان.

(21) وكانت البداية مؤتمر في الإمارات (2002) تم بموجبه الاتفاق جانبياً (الإمارات ـ أمريكا) على خارطة طريق لتنظيم هذا القطاع وتعزيز الشفافية والمحاسبة والرقابة الحكومية.

(22) ثم صمم الأمريكيون من المعلومات المتوافرة من SWIFT برنامج Treasury Terrorist Financing Tracking وله رمز (Turtle) الذي أتاح القبض على أبرز مطلوبي القاعدة خلال عملية في تايلاند عام 2003.

المالية تجميد الأصول وإغلاق الحسابات ومنع التحويلات وطلب تقارير معلومات عن أنواع من الزبائن والمعاملات والحسابات البنكية المراسلة. وتحافظ الخزانة على حق الوصول إلى معلومات مالية فريدة عن جريان الأموال في النظام المالي العالمي والتجاري. في الحصيلة أصبحت «كلمة وزارة الخزانة تستطيع أن تحرّك الأسواق»[23].

ركّزت الحرب المالية على سلوك المؤسسات المالية (مصارف ـ شركات تأمين) التي هي «أربطة النظام العالمي» وليس العقوبات التقليدية، فمركز الجاذبية هو القطاع الخاص. وقد رأى مسؤولو الخزانة أن الضغط على القطاع الخاص لعزل المارقين أكثر فاعلية من الضغط على الدول، لأن القطاع الخاص أكثر عرضة للتأثير خوفاً على مصالحه وسمعته ونفوره من المغامرة[24].

في بداية 2003 بدأت الخزانة العمل بمشروع جديد عنوانه «مبادرة البنك السيئ»، وهو «أعاد رسم دور الخزانة» في الأمن القومي الأمريكي، حيث «ستصبح البنوك السيئة هدفنا» كونها تتيح نفاذ «المجرمين» إلى الخدمات المصرفية. وبذلك أصبحت «المخاطرة بالسمعة» جزءاً من حسابات المصارف في سلوكها، وهو ما حدا بالمصارف على وضع موارد هائلة لضمان خلوّها من حسابات وعمليات مرتبطة بالإرهاب. ولتحقيق مزيد من الضبط والنفاذ إلى المصارف حول العالم أطلقت وزارة الخزانة مبادرة Buddy Bank أو «البنك الزميل»، كنظام مراقبة طوعي بين المصارف لمشاركة المعلومات والتعاون والحوار مع القطاع الخاص وبناء قدرات المصارف في هذا المجال. في الحصيلة أصبحت وزارة الخزانة حجر الزاوية في بناء قدرة على شن حرب مالية على نحو واسع وعنصراً حيوياً في إيجاد بيئة مالية عالمية معادية لتمويل الإرهاب.

ثالثاً: تطور العقوبات وقنواتها في حالة حزب الله

بمراجعة أدبيات ما يسميه الأمريكيون حركات التمرد (وهي تشمل حركات المقاومة) نجد أن هذه الحركات تتكون من عناصر خمسة: القادة والمقاتلون والبنية التحتية وقوة الاحتياط والقاعدة الشعبية المتعاطفة[25]. وقد توصّل كريستوفر بول إلى أن الاعتراف بأهمية الدعم الشعبي (الذي يقدم القوى المقاتلة والتمويل والمواد والاستخبارات والملاذ والتعاطف مع أنشطة المنظمة) للإرهابيين والتمرد «ربما يكون أقوى استنتاج في العلوم الاجتماعية»[26].

وفي هذا السياق وجد بول ديفيس وزملاؤه أن الدعم الشعبي لما سمّوه قوى التمرد و«الإرهاب» يعتمد على أربعة عوامل أساسية كلية: 1 ـ فاعلية التنظيم (من ضمنها قدرة التنظيم على حشد الموارد بما فيها المالية)؛ 2 ـ الدوافع (من ضمنها المكافآت أو العوائد التي يتوقعها

(23) Zarate, *Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare*, p. 114.

(24) Ibid., p. 119.

(25) Headquarters Department of the Army, Tactics in Counterinsurgency, FMI 3-24.2, (March 2009), pp. 42- 44.

(26) Christopher Paul, «How Do Terrorists Generate and Maintain Support?,» in: Paul K. Davis and Kim Cragin, eds., *Social Science for Counterterrorism: Putting the Pieces Together* (Washington, DC: RAND, 2009), pp. 113-150.

السكان من التنظيم وبالتحديد تلك المالية)؛ 3 ـ الشرعية المتصورة (وهنا تستفيد المنظمة من مواردها المالية لإقناع الجمهور بقضيتها على أنها مشروعة من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاستراتيجي والاتصال الجماهيري المباشر والمنتجات الفنية وسواها)؛ 4 ـ قبول التكاليف والمخاطر[27].

بدأت الولايات المتحدة بعد عام 2001 بفرض عقوبات على حزب الله، أفراداً ومؤسسات وشركات وجمعيات، إما لتبعيتهم لحزب الله أو بزعم أنهم يدعمونه[28]. سنستند في بحثنا إلى مسح للعقوبات الأمريكية على حزب الله نفذه المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في عام 2019[29]، وتنقسم هذه العقوبات إلى قسمين:

أولاً، القوانين الصادرة عن الكونغرس، وهي إما مخصصة لحزب الله بتهم الإرهاب أو الجريمة، وإما تكون موجهة ضد إيران ويذكر فيها الحزب عرضاً. ومنذ عام 2011، بدأت تتوالى مقترحات هذه القوانين في الكونغرس لتصل إلى 13 مقترحاً تم إقرار بعضها[30]. وأبرز هذه القوانين «قانون حظر التمويل الدولي لحزب الله» الصادر عام 2015 والذي تم تعديله في تشرين الأول/أكتوبر 2018[31].

ثانياً، القرارات التنفيذية الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، وهي نحو 33 قراراً منذ عام 2011، شملت البنك اللبناني الكندي وقيادة حزب الله ومسؤولين حزبيين ورجال أعمال بتهم متنوعة من الاتجار بالمخدرات وتقديم الدعم إلى النظام السوري والتجنيد وغسل الأموال والمسؤولية عن هجمات في العراق ولبنان ضد القوات الأمريكية وتقديم الدعم إلى فصائل في العراق وسورية واليمن وفلسطين والقيام بأعمال تجارية لدعم الحزب وتأمين معدات وتكنولوجيا حساسة له.

وبحسب الشكل الرقم (1) أدناه[32] سجّل عام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً في القرارات التنفيذية ومشاريع القوانين التي تفرض عقوبات ربطاً بحزب الله. ففي عام 2018 وفي ثماني مناسبات منفصلة عاقبت «أوفاك» (OFAC) 19 فرداً و16 كياناً بتهمة ارتباطهم بحزب الله. وفي تشرين

---

(27) Davis and Cragin, eds., op. cit., p. xvii.

(28) إضافة إلى العقوبات تضع الولايات المتحدة جملة ممن تعدهم مسؤولين بارزين في الحزب على لوائح المطلوبين لمكتب التحقيقات الفدرالي والإنتربول وبرنامج «مكافآت من أجل العدالة» الذي تديره وزارة الخارجية الأمريكية.

(29) مديرية الدراسات الاستراتيجية، **مسح شامل للعقوبات الأمريكية على حزب الله**، سلسلة البحث الراجع، العدد 28 (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2019).

(30) كان لوصول إدوارد رويس عام 2013 إلى رئاسة لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، ثم جدد له عام 2016، تأثير في زيادة نشاط العقوبات ضد حزب الله. للمزيد انظر: عمر نشابة، «إيد رويس.. مهندس العقوبات الأمريكية ضد حزب الله،» **الأخبار**، 2017/10/28.

(31) يمكن الاطلاع على النسخة المعدلة للقانون عبر الرابط الآتي: <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/1595/text/pl>.

(32) مديرية الدراسات الاستراتيجية، **مسح شامل للعقوبات الأمريكية على حزب الله**.

الأول/أكتوبر 2018 خلال الذكرى الخامسة والثلاثين للهجوم ضد قوات المارينز في بيروت، صرّح ترامب أن العقوبات الجديدة تهدف إلى حرمان حزب الله المزيد من تمويلاته، وأضاف «سنستهدف ونعطل ونفكك شبكاته العملانية والمالية، التي كان لديهم الكثير منها».

الشكل الرقم (1)

عدد القوانين المقترحة والصادرة والقرارات التنفيذية بفرض عقوبات تشمل حزب الله (1997 ـ 2018)

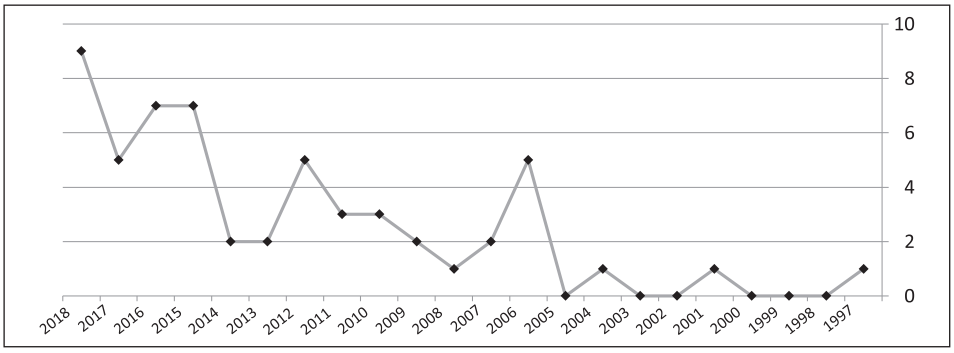

كما شهد عام 2019 تطورين مهمّين وهما فرض عقوبات على أعضاء في الكتلة البرلمانية لحزب الله، وهو إجراء غير مسبوق، وفرض عقوبات على مصرف «جمّال ترست بنك» بتهم مرتبطة بالعقوبات على حزب الله، وهو الإجراء الثاني بعد فرض عقوبات مماثلة على البنك اللبناني الكندي. ومؤخراً في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019 أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن إطلاق مبادرة «الشراكة الدولية لمواجهة حزب الله» لاستهداف شبكات التمويل الدولي للحزب ومنعه من استغلال النظام المالي الدولي، بحسب إعلان صحافي لوزارة الخزانة[33].

1 ـ قانون منع التمويل

أقرت الإدارة الأمريكية في نهاية ولاية باراك أوباما قانون منع التمويل الدولي عن حزب الله (HIFPA) وذلك في عام 2015 وبدأت تصل مفاعيله إلى القطاع المصرفي اللبناني عام 2016. ومع وصول ترامب إلى البيت الأبيض عام 2017 وتغلغل اليمين المتطرف واللوبي الإسرائيلي في تركيبة الإدارة الأمريكية، تصاعدت العقوبات على حزب الله بصورة ملحوظة، وذلك ربطاً بالتصعيد مع إيران وتأثير الصهانية داخل الإدارة الأمريكية واحتدام التوتر الإقليمي.

(33) يمكن الاطلاع على نص البيان الإعلامي: U.S. Department of the Treasury, «Treasury Launches the Counter-Hizballah International Partnership (CHIP) to Thwart Illicit Financial Activity,» <https://home.treasury.gov/news/featured-stories/treasury-launches-the-counter-hizballah-international-partnership-chip-to-thwart-illicit-financial-activity>.

أقرّ الكونغرس الأمريكي قانوناً بتاريخ 17/ 11/ 2015 يرمي إلى حظر التمويل الدولي لحزب الله، وفرض تطبيق قانون العقوبات الأمريكية على الأشخاص الذين يرتكبون أو يشاركون أو يتدخلون أو يساهمون في مخالفة أحكامه. وقد حظر القانون على المصارف الأمريكية فتح أو الإبقاء على أي حساب وسيط لإتمام معاملات أي مصرف أجنبي تورّط في تبييض أموال لحساب حزب الله أو القيام بأي تحويلات مالية أو تقديم أي خدمات مصرفية تساعد حزب الله على تحويل الأموال. كذلك تشمل هذه الإجراءات المصارف التي تتعامل مع الأشخاص والمؤسسات الواردة أسماؤهم على اللائحة السوداء بتهمة علاقتهم بحزب الله[34]. ورأى هذا القانون من ناحية تشدده أنه يشكل انعطافة نحو مرحلة جديدة من الضغوط على حزب الله.

ويشير خبراء قانونيون إلى أن إلزام المصارف اللبنانية بفرض تدابير على لبنانيين تنفيذاً لأحكام قانون أجنبي لم يأخذ الصيغة التنفيذية في لبنان من خلال قوانين يسنّها المشترع اللبنانيّ (أبرزها قانون أصول المحاكمات المدنية) أو أنظمة يضعها مصرف لبنان، يمثّل مساساً بالسيادة الوطنية لمخالفته قواعد إعمال الصلاحية القضائية للمحاكم اللبنانية وفقاً للأصول الإجرائية المطبقة قانوناً، ويتيح لهيئات خاصة إنفاذ قانون أجنبي وإهمال القانون اللبناني، مع ما يعنيه ذلك من اعتراف الجهات اللبنانية بصحة التهم المنسوبة إلى الأشخاص الذين تعرّضوا لعقوبات المصارف[35].

ويمكن ربط صدور القانون حينها بالحرب السورية والسعي للحد من دور حزب الله فيها وكذلك لاحتواء نتائج الاتفاق النووي مع إيران الذي وُقِّع عليه بين إيران والمجموعة الدولية في تموز/يوليو 2015 ومنع حزب الله من الاستفادة منه[36]. وفي محاولة للحد من آثار القانون استجاب لبنان لمطالب أمريكية ومنها إقرار البرلمان اللبناني قانوناً يجرّم أعمال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وهو القانون الرقم 44 تاريخ 24/11/2015[37].

وقد صدرت المراسيم التطبيقية للقانون الأمريكي في منتصف نيسان/أبريل 2016 وهي تؤكد أن العقوبات غير محصورة بتعاملات حزب الله بالدولار بل تشمل كل العملات[38]. ونتيجة

---

(34) القانون الأمريكي محل الدراسة لم يقرر فرض عقوبات على مؤسسات عاملة خارج الأراضي الأمريكية، وإنما قرر إما مقاطعة هذه الشركات وإما معاقبة المؤسسات المالية اللبنانية التي تُجري تحويلاتها عبر نيويورك. انظر: عصام إسماعيل وكميل حبيب، «القانون الأمريكي الرامي إلى حظر التمويل الدولي لحزب الله،» **الأخبار**، 18/4/2016.

(35) انظر مثلاً: المصدر نفسه، ومقابلة أجراها الكاتب مع حسين العزي في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(36) انظر: تصريحات لأعضاء في الكونغرس في مقالة: «عقوبات أمريكية مشددة على حزب الله،» **المسيرة** (30 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

(37) فضلاً عن بعض القوانين المكملة لها ومنها القانون المعجل الرقم 42 تاريخ 24/11/2015 الخاص بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وقانون تبادل المعلومات الضريبية رقم 43/2015 الذي عُدّل عام 2016 وبات يحمل اسم تبادل المعلومات لغايات ضريبية، وبالتالي لم تعد غاياته محصورة بالأنشطة الضريبية بل أبعد من ذلك كثيراً، بحسب العزي، مصدر سابق.

(38) ثائر غندور، «مراسيم العقوبات الأمريكية: استهداف حزب الله بلا البيئة الحاضنة،» **العربي الجديد**، 21/4/2016.

القلق من نتائجها توجهت وفود برلمانية ومصرفية لبنانية إلى واشنطن محذرةً من أن استهداف كامل الطائفة الشيعية بالعقوبات سيكون له تداعيات، وبالتالي ينبغي أن تحدد المراسيم المستهدفين بمنظمة حزب الله وليس الداعمين السياسيين والمؤيدين من بيئته. وحينها أعلن نائب وزير الخزانة الأمريكي دانيال غلايزر، أثناء زياته لبنان في حزيران/يونيو 2016، أن «هذا القانون لا يستهدف لبنان كما أنه لا يستهدف المجتمع الشيعي، بل يستهدف الأنشطة المالية لحزب الله في جميع أنحاء العالم وسيتم تطبيقه في جميع أنحاء العالم».

وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2018 وقّع ترامب قانوناً جديداً للعقوبات على حزب الله (القانون الرقم 1595) بالتزامن مع إحياء البيت الأبيض الذكرى الـ35 لتفجير مقر «المارينز» في بيروت. وربط البيت الأبيض بين العقوبات على الحزب و«إعادة فرض كل العقوبات التي رفعت عن إيران في الاتفاق النووي الفظيع معها بقوة». كما أكد بيان البيت الأبيض أن العقوبات «ستعزل حزب الله عن النظام المالي العالمي وتخفض تمويله، وهي تستهدف الأشخاص في الخارج والمؤسسات الحكومية المعروفة بمساعدته ودعمه، وكذلك الشبكات التابعة له المتورطة بتهريب المخدرات وأي جرائم عابرة للدول».

القانون الجديدة هو نسخة مطورة عن قانون منع التمويل الدولي لحزب الله عام 2015. ويشير بول مرقص (محام خبير في المسائل المالية ومستشار جمعية المصارف) إلى أنه وفق القانون الجديد لا يمكن للمصارف أن تحتج بعدم المعرفة إن كان في وسعها أن تعرف ولم تعرف بالعمليات المشبوهة وذلك وفق ما يسمى قرينة العلم المفترض[39]. وبالتالي يُفترض أن تكون المصارف مدرِكة تماماً الجهات التي تتعامل معها. ويلفت مرقص إلى أن المصارف اللبنانية تداركت هذا الأمر عبر اعتماد سياسة متشددة قائمة على مبدأ «اعرف عميلك» على نحو موسّع جداً. أما الخبير المصرفي غسان عياش فرأى أن القانون أطلق يد الإدارة في تعديل وتوسيع لائحة المشمولين بالعقوبات الأمريكية بحجة مساهتمهم في تمويل حزب الله، وذلك يفتح الباب لتعسف الإدارة في التطبيق والتوسع في فرض العقوبات وفقاً للشبهة[40]. ويشير الباحث القانوني في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق حسين العزي[41] إلى أبرز التعديلات التي تضمنها القانون بصيغته الجديدة:

• منح الرئيس الأمريكي صلاحية فرض عقوبات على كل شخص أجنبي يتبين أنه يوفر دعماً مالياً ومادياً وتكنولوجياً مهماً لمؤسسات وأفراد حددها القانون ضمن أربع فئات. وفي الفئة الثالثة أصبح للرئيس سلطة استنسابية تشمل أي شخص يقرر الرئيس أنه متورط بأنشطة لحشد التمويل والتجنيد لحزب الله، وتشمل هذه الفئة مختلف الشخصيات المتعاونة والحليفة والداعمة للحزب شرط تورطها بالتمويل أو التجنيد.

---

(39) ورد في: هلا صغبيني، «ترامب وقّع قانون عقوبات جديدة على حزب الله،» **المستقبل**، 2018/10/27.

(40) ورد في: سلوى بعلبكي، «قراءة في العقوبات الأمريكية على إيران وحزب الله،» **النهار**، 2018/11/13.

(41) مقابلة أجراها الكاتب مع حسين العزي في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

• أصبح للرئيس صلاحية استخدام جميع السلطات الاستنسابية الممنوحة له بموجب قانون «الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية»، مثل تجميد الأرصدة والحرمان من التأشيرات أو إلغائها.

• فرض عقوبات على بعض الهيئات والوكالات الحكومية التابعة لدول أجنبية إن ثبت دعمها لأنشطة عسكرية لحزب الله، مثل دعم مالي مؤثر أو أسلحة فعالة (مثل أسلحة نووية وبيولوجية وصواريخ باليستية أو أسلحة تقليدية متقدمة مخلة بالتوازن).

• منح الرئيس صلاحية فرض عقوبات خاصة بتجميد ممتلكات الحزب بوصفه منظمة إجرامية خطيرة عابرة للحدود، وكذلك صلاحية رفع تقرير إلى الكونغرس يتضمن معلومات عن الكسب غير المشروع/الابتزاز الذي يشترك فيه الحزب. ويلفت العزّي هنا إلى توسعة صلاحية الرئيس في رفع التقارير عن أنشطة معينة تمهّد لاصدار قوانين جديدة تشمل مجالات إضافية لمواجهة الحزب مستقبلاً.

• فرض على الرئيس أن يقدم إلى لجان الكونغرس خلال ثلاثة أشهر من إقرار القانون الجديد تقريراً يتضمن تقديرات حول الثروة الصافية لقيادة حزب الله والشخصيات التي يقرر الرئيس أنها أساسية وكيفية تحصيل هذه الثروات.

• ويفرض على الرئيس أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من إقرار القانون الجديد تقريراً إلى الكونغرس يتضمّن أسماء نواب حزب الله، إضافة إلى وصف لأي سلوك يقوم به هؤلاء يرى الرئيس فيه مؤشراً لأنشطة داعمة للارهاب.

2 ـ النفاذ من خلال القطاع المصرفي

بما أن حزب الله قوة سياسية مندمجة داخل الدولة اللبنانية والمجتمع، وكونه يستفيد كحركة مقاومة في تسلحه وموارده المالية مباشرة من الجمهورية الإسلامية في إيران، فإنه من العسير إخضاع الحزب وأفراده لعدة صنوف من العقوبات التقليدية الموجّهة لدول مثل الحظر التجاري ومنع السفر وحظر بيع السلاح، التي إن فرضت فتأثيرها محدود جداً. لذلك كان الخيار الأمريكي التركيز على خوض حرب مالية ضد حزب الله من خلال محاولة عزله عن النظام المصرفي اللبناني والعالمي. ولهذه الحرب عدة أهداف: **أولاً**، من خلال الضغط على النظام المصرفي اللبناني تحاول الولايات المتحدة دفع اللبنانيين أنفسهم إلى عزل حزب الله واعتباره سبب المشكلة. **ثانياً**، الضغط على البيئة الحاضنة للمقاومة وبالتحديد على رجال الأعمال الشيعة في بلاد الاغتراب. **ثالثاً**، محاولة جعل النشاط المالي والاجتماعي لحزب الله مقيداً وصعباً. **رابعاً**، إخافة حلفاء حزب الله ودفعهم إلى الانتباه إلى المصالح الأمريكية الجوهرية في لبنان والتمايز قدر الإمكان عن الحزب.

وجد الأمريكيون في القطاع المصرفي اللبناني قناة مؤهلة لممارسة الضغط من خلالها على حزب الله. **أولاً**، بالعموم أصبح لوزارة الخزانة الأمريكية قدرة نفاذ إلى «وعي السمعة» للنظام المصرفي العالمي، فحين يصبح أي مصرف أو زبون مشتبهاً به، بكلمة من وزارة الخزانة، يتحول إلى «سمعة سيئة مشعّة تلطخ أي جهة يتعامل معها»[42]. وتبرز هذه السطوة في قدرة واشنطن

(42) Zarate, *Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare*, p. 126.

على فرض عقوبات مالية بمليارات الدولارات على مصارف حول العالم بذريعة خرق العقوبات الأمريكية. **ثانياً**، ليس لحزب الله نفاذ واسع ومصالح متشابكة مع المصارف اللبنانية التي تتبع لمراكز قوى سياسية ومالية بعيدة من الحزب[43]. **ثالثاً** إن أهمية القطاع المصرفي اللبناني في النظام الاقتصادي اللبناني يجعله «كعب أخيل» الذي يمكن من خلاله ابتزاز الدولة اللبنانية والقطاع الخاص[44]. مع الإشارة إلى أن النظام المصرفي اللبناني من الأعرق والأكبر في المنطقة العربية، ولذا يشكل منفذاً للأمريكيين نحو المجال المصرفي العربي ككل[45].

إن العقوبات الأمريكية كأداة لإكراه حزب الله على تغيير استراتيجيته وسلوكه لا تحقق نجاحاً ملحوظاً نظراً إلى طبيعة الحزب المغلقة والسرية والمرتبط مالياً بصورة شبه تامة بإيران وليس بشبكات تجارية أو مالية مستقلة.

في 15 كانون الأول/ديسمبر 2011 وجهت واشنطن ضربة صادمة للقطاع المصرفي اللبناني عندما أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أنها وضعت البنك اللبناني الكندي على اللائحة السوداء، متهمة إياه بالانخراط في شبكة تبييض أموال تجارة المخدرات والسلاح لمصلحة حزب الله. كان هذا التصنيف كافياً لتصفية المصرف وبيعه لمصرف لبناني آخر[46]. وفي رأي مصرفيين أنه كان يجب تطويع هذه البنية لاستعمالها كوسيلة ضغط سياسي، وإجبار المصارف في الوقت نفسه على نبذ ومعاداة مهاجري أفريقيا «الشيعة» والحدّ من تدفقاتهم المالية إلى لبنان. الهدف الأمريكي لم يكن بسيطاً، بل كان استراتيجياً، وكان «يستهدف المحاصرة المالية لحزب الله الذي يتردّد كثيراً أن مغتربي أفريقيا هم مصدر أساسي لتمويله»[47].

منذ ذلك العام تحديداً كثّفت المصارف اللبنانية من مساعيها لنسج شبكة علاقات مع مسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية، وهو ما يؤمّن لها نوعاً من الحصانة ويمنح مسؤولي الخزانة مزيداً من النفوذ داخل المجال المالي اللبناني. ومن اللافت أن عدداً من هؤلاء، مثل تشيب بونسي

(43) وفق دراسة أعدها جاد شعبان، أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في بيروت، عام 2015 حول خريطة سيطرة الطبقة الحاكمة على المصارف في لبنان، تبين أن 18 من أصل 20 مصرفاً لديها حاملو أسهم رئيسيون على صلة بالنخبة السياسية، وفي 15 مصرفاً من أصل 20 رئيس مجلس الإدارة على صلة بسياسيين، كما تسيطر على 32 بالمئة من أصول القطاع المصرفي عائلات سياسية حالية وسابقة. راجع الدراسة عبر الرابط الآتي: <http://jadchaaban.com/wp-content/uploads/2015/09/Mapping-control-banks-jchaaban-15092015.pdf>.

(44) عن نفوذ النظام المصرفي اللبناني، انظر: هشام صفي الدين، «اللوبي المصرفي في لبنان: الجذور المؤسساتية لسلطة المال،» **الآداب** (15 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

(45) «هذا واقع القطاع المصرفي اللبناني،» موقع المدن، قسم الاقتصاد (2 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

(46) غُرم المصرف عام 2013 مبلغ 102 مليون دولار أمريكي لإتمام عملية تسوية مع المحاكم الأمريكية، دفعت من أموال كانت الإدارة الأمريكية قد حجزت عليها بدلاً من حساب ضمان البيع، البالغة قيمته 150 مليون دولار في البنك اللبناني الفرنسي، وهي من أموال المساهمين.

(47) محمد وهبة، «على طريقة الكاوبوي: نهاية قصة البنك اللبناني الكندي،» **الأخبار**، 27/6/2013.

ودانيال غلاسر، حينما يغادرون مناصبهم الرسمية ينضمون إلى مؤسسة الدفاع عن الحريات التي تتلقى تمويلات سخية من اللوبيات الصهونية في الولايات المتحدة.

كان هذا الاستهداف بمنزلة رسالة لكل النظام المصرفي اللبناني والنخبة السياسية والاقتصادية اللبنانية أن الولايات المتحدة تفتتح مرحلة جديدة في لبنان. في إثر ذلك سارع المصرف المركزي والبرلمان اللبناني إلى تطوير تشريعات وقرارات وتعاميم حول مكافحة تبييض الأموال لاستيعاب الهجمة الأمريكية، وتطوير دور هيئة التحقيق الخاصة[48]. ففي 5 نيسان/أبريل 2012 أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي الرقم (10965) طلب فيه التشدد في تطبيق نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتحقق من هوية العملاء وصاحب الحق الاقتصادي وتشديد الرقابة على التزام المصارف بذلك. وفي كانون الثاني/يناير 2013 أصدر مصرف لبنان القرار الأساسي الرقم (11323) الذي نص على إنشاء «دائرة امتثال»[49].

برز التوتر الرئيسي بين حزب الله والقطاع المصرفي مع بدء سريان قانون حظر التمويل الدولي لحزب الله عام 2016. فقد تصرّف النظام المصرفي في البداية مع القانون الأمريكي على نحو موسع، إمّا خوفاً وإما ربطاً بأجندة سياسية لبعض القطاع المصرفي[50]، بينما كانت مقاربة حزب الله تقوم على تفهّم حاجة النظام المصرفي إلى الالتزام بالعقوبات الأمريكية، ولكن على أن يجري تطبيقها وفق تفسيرات ضيقة فلا تشمل إلا الجهات والأفراد المنصوص عليهم بالاسم وليس كل مؤسسات الحزب أو مؤيديه أو البيئة الشيعية العامة. بالتوازي أخذ حزب الله يؤكد بصورة متكررة أن مصادر تمويله مرتبطة حصراً بإيران وأنها لا تمرّ بالمصارف اللبنانية. كما أشارت قيادة الحزب في أكثر من مناسبة إلى أن الحزب لا يمتلك مشروعات اقتصادية خاصة به، ويمكن تفسير ذلك بمحاولة سحب ذرائع من الأمريكيين وتحسين الموقف التفاوضي اللبناني مع واشنطن، كما أنها رسالة موجّهة إلى اللبنانيين أن السلوك الأمريكي مفتعل ومرتبط بمحاولة القضاء على المقاومة[51].

وعبّر حزب الله عن الموقف السلبي تجاه آلية التطبيق اللبنانية للعقوبات الأمريكية[52] في بيان لكتلة الوفاء للمقاومة صدر في 9 حزيران/يونيو 2016 قالت فيه إن:

---

(48) يمكن الاطلاع على سلسلة هذه القوانين والتعاميم والقرارات من خلال مقالة: «لا أموال «قذرة» تدخل مصارف لبنان،» **النهار**، 31/7/2018.

(49) يوجب التعميم المذكور على المصارف إنشاء دائرة امتثال مستقلة مهمتها تحديد وتقييم مخاطر عدم الامتثال، وتقييم فاعلية الإجراءات المتخذة لاكتشاف التجاوزات.

(50) يومها أشارت صحيفة **الجمهورية** إلى ما قالت إنها «مصادر مطلعة على مواقف حزب الله» إنّ الانتقادات التي يوجهها الحزب إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إنّما تنطلق من كون الأخير لم يبادر إلى معالجة ملف الحسابات المصرفية الخاصة بمؤسسات تربوية واجتماعية واستشفائية تابعة للحزب. انظر: علي الحسيني، «متاريس حزب الله والسلطات الأمريكية بسبب العقوبات المصرفية،» **الجمهورية**، 27/6/2016.

(51) مثلاً، أعلن السيد نصر الله في شهر حزيران/يونيو 2016 أن حزب الله يحصل على كل تمويله وحاجاته وعتاده من إيران ولا تمر هذه الحركة عبر المصارف اللبنانية.

(52) حول هذه النقطة، انظر: محمد وهبة، «حزب الله.. مصارف متواطئة ومواقف سلامة مريبة،» **الأخبار**، 10/6/2016.

«إن الموقف الأخير لحاكم المصرف المركزي جاء ملتبساً ومريباً، وهو يشي بتفلت السياسة النقدية من ضوابط السيادة الوطنية، ولذلك فإننا نرفضه جملة وتفصيلاً. وعلى الجميع أن يدرك أن جمهور المقاومة ومؤسساته التربوية والصحية عصيّ على محاولات النيل منه من أي كان مهما علا شأنه».

بعدها بأيام وتحديداً عند غروب 12 حزيران/يونيو 2016 وقع انفجار خارج مبنى الإدارة العامة لبنك لبنان والمهجر في بيروت، ما ألحق أضراراً مادية بالمبنى. وبطبيعة الحال ذهبت جملة من التحليلات إلى كون الانفجار رسالة أمنية من حزب الله إلى بعض القطاع المصرفي المتشدد في تطبيق العقوبات الأمريكية، في حين التزم حزب الله الصمت ولم يعلّق على الحادثة. في حصيلة كل تلك الأحداث وما تخللها من زيارات لوفود لبنانية رسمية ومصرفية إلى واشنطن[53]، تنبّهت واشنطن إلى الحدود التي يفرضها الواقع اللبناني وتوازناته، فتم حيْد بيئة حزب الله إلى حد ما عن تلك الموجة من العقوبات، بينما تكيفت مؤسسات الحزب المدنية بطريقة أو بأخرى، مثل التعامل بالنقود (الكاش) بدلاً من الحسابات المصرفية.

لكن سرعان ما عادت أجواء التشنج مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض وانطلاق مسار تطوير وتشديد قانون منع التمويل الدولي الذي أقر عام 2018، وقد أسلفنا في عرض تعديلاته المتشددة الجديدة. وأتى هذا القانون بالتوازي مع انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران وإطلاق ما يسمى «حملة الضغوط القصوى» الأمريكية تجاه إيران وحلفائها. واكب اللبنانيون القانون الجديد بجملة إجراءات منها تكثيف التواصل مع الجهات الأمريكية المعنية وصدور قرارات جديدة من المصرف المركزي بخصوص تحديد المستفيد النهائي (صاحب الحق الاقتصادي) لأي جهة متعاملة مع القطاع المصرفي[54]، وإصدار تحذيرات عن خطورة المزيد من الضغوط على القطاع المصرفي بما قد يقوّض كل الوضع الاقتصادي اللبناني.

تلا صدور القانون الأمريكي رفع جملة دعاوى في الولايات المتحدة ضد مصارف لبنانية ثم تصنيف مصرف «الجمّال ترست بنك» في أيلول/سبتمبر 2019 على لائحة «أوفاك». وجاء في قرار الخزانة أن تصنيف المصرف جاء بسبب تسهيله عن معرفة أنشطة مصرفية لمصلحة حزب الله، وبالتحديد لمجلسه التنفيذي ومؤسسة الشهيد. وأشارت الخزانة إلى أن «المؤسسات المالية الفاسدة مثل جمّال ترست هي تهديد مباشر لنزاهة النظام المصرفي اللبناني» وأكدت أن الولايات المتحدة ستستمر بالعمل مع المصرف المركزي اللبناني لمنع حزب الله من النفاذ إلى النظام المالي العالمي[55].

---

(53) يمكن الاطلاع على اللقاءات بين جمعية المصارف اللبنانية وممثلي وزارة الخزانة سواء في بيروت أو الولايات المتحدة عبر الرابط الآتي: <https://www.abl.org.lb/english/search-results?keyword=US%20treasury>.

(54) يُعَدّ «صاحب الحق الاقتصادي» (Beneficial Owner) كل شخص طبيعي، أياً يكن محل إقامته، يملك أو يسيطر فعلياً، في الحصيلة النهائية (Ultimately) بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على نشاط يمارسه أي شخص طبيعي أو معنوي آخر على الأراضي اللبنانية. (المادة الأولى من قرار وزير المالية 1472 الصادر في 27 أيلول/سبتمبر 2018).

(55) للاطلاع على كامل نص وزارة الخزانة عبر الرابط الآتي: <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm760>.

ويُعَدّ «جمّال ترست بنك» محسوباً على الطائفة الشيعية في لبنان لناحية المالكين وأغلبية المودعين، ولا سيما رجال أعمال شيعة يقيمون خارج البلاد. ورغم أن حجم المصرف ضمن القطاع المصرفي اللبناني صغير جداً إلا أن تصنيفه كان إنذاراً شديداً هز الأوساط المالية اللبنانية. وقد أدى هذا التصنيف إلى تصفية المصرف المذكور ذاتياً.

3 ـ نقل الضغط إلى المستوى السياسي

في تموز/يوليو 2019 صنفت وزارة الخزانة الأمريكية، في سابقة هي الأولى في نوعها، ثلاثة مسؤولين من حزب الله بينهم نائبان في البرلمان اللبناني، وهما محمد رعد وأمين شري، بتهمة أنهم يستغلون مناصبهم المتميزة لتيسير أجندة الحزب. وقد رأى الحزب أن القرار يمثّل إهانة لكل اللبنانيين. وبهذا الإجراء تم تقديم حزب الله على أنه يمثل تهديداً للاستقرار الاقتصادي والأمني في لبنان وكل الإقليم على حساب الشعب اللبناني[56].

أما عن الغاية من هذا التصنيف فهناك عدة تفسيرات. رأى فيليب سميث، وهو باحث في معهد واشنطن «أن العقوبات على نواب حزب الله هي خطوة لافتة في وقت تحاول فيه إيران وحزب الله النفاذ إلى النظام السياسي اللبناني، وهي رسالة بأن حزب الله لا يمكنه بعد الآن استخدام عناصره السياسية كواجهة للحزب»[57]. في حين صرّح مسؤول في إدارة ترامب أن المراد من هذا التصنيف أن يكون له «تأثير مخيف» في كل من لديه أعمال مع حزب الله. بينما رأى مسؤول في وزارة الخارجية أن الرسالة هي أنه على الحكومة اللبنانية أن تقطع تعاملاتها مع هذه الشخصيات[58]. ورأى آخرون أن التصنيف إنما هو تأكيد من الولايات المتحدة إلى العالم أنها لا تميّز بين جناحي حزب الله المدني والعسكري، وذلك لتكثيف الضغوط على دول العالم لاتباع النهج نفسه.

تكشف ملاحظة سميث عن ارتباط العقوبات على نواب حزب الله بالمقاربة السياسية المستجدة لحزب الله تجاه السياسة اللبنانية بعد الانتخابات النيابية عام 2018. فمنذ الانتخابات التزم الحزب أن يعزز دوره في إصلاح النظام السياسي والمشاركة الفعّالة في السياسات الحكومية، وهو ما فسّره خصومه بأنه محاولة لتسييل منجزاته الإقليمية والانتخابية بالنفاذ إلى داخل السلطة اللبنانية بما يؤمن له مزيداً من المشروعية والموارد. فمن خلال فرض العقوبات على نوابه تتقيد حركتهم داخل مؤسسات الدولة اللبنانية التي ستخشى أن «تتلطخ» بتهمة «دعم الإرهاب».

عززت هذه العقوبات من مخاوف أن تنتقل الولايات المتحدة بعد بلوغ العقوبات ذروتها على الحزب نفسه إلى فرض عقوبات على حلفاء الحزب. كانت نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية عام 2018 التي كرّست فوز حزب الله وحلفائه كجرس إنذار للولايات المتحدة أنها أصبحت بحاجة إلى تعزيز تدخلها في المجال السياسي اللبناني لاستعادة نوع من التوازن مع حزب الله وحلفائه. من

---

(56) Alan Rappeport, «U.S. Imposes Sanctions on Hezbollah Officials Accused of Supporting Iran,» *The New York Times*, 9/7/2019.

(57) Sirwan Kajjo and Mehdi Jedinia, «US Sanctions 3 Hezbollah Officials: Including 2 Members of Lebanese Parliament,» VOA News, 9 July 2019.

(58) «US Puts Hezbollah MPs in Lebanon on Sanctions List for First Time,» Aljazeera, 9 July 2019.

هنا رمت الولايات المتحدة بورقة جديدة عنوانها التهويل وتهديد حلفاء حزب الله بتصنيفهم على لوائح الإرهاب تحت عنوان دعم حزب الله.

ومنذ أن بدأ الكونغرس إعداد نسخة جديدة من العقوبات «هيفبا 2» عام 2017 بدأت تثار فكرة أن تشمل العقوبات في القانون الجديد حلفاء الحزب، ولا سيَّما حركة أمل والتيار الوطني الحر. يومها زار وفد نيابي لبناني واشنطن وقام بجولة جديدة شرح فيها المحاذير المترتبة على القانون الجديد ولا سيّما موضوع حلفاء حزب الله، لكن القانون بحسب عضو الوفد النائب ياسين جابر (من كتلة التنمية والتحرير) «بقيت فيه عبارات غامضة بشكل مقصود»[59]. واستخدم حلفاء واشنطن هذه الضبابية كورقة تهويل داخلية لخلق عوائق بين حزب الله واللبنانيين عموماً عبر ترهيب رجال الأعمال والسياسيين من التعاون أو التحالف مع الحزب.

ومع ارتفاع التوتر الأمريكي ـ الإيراني خلال عام 2019 والسعي لتقويض محور المقاومة واحتدام التوترات اللبنانية الداخلية، عزز الأمريكيون من التسريبات والتصريحات حول احتمال تصنيف حلفاء حزب الله[60]. وتوجّه مساعد وزير الخزانة لتمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي، في أيلول/سبتمبر 2019 بعد تصنيف بنك الجمّال، باللوم «للتحالفات السياسية الكارثية» التي تساعد حزب الله على إدخال نفسه في الخطاب السياسي اليومي في لبنان وتأسيس نفسه كعامل معطل للديمقراطية[61].

إذاً طورت الولايات المتحدة من عقوباتها لتشمل نواباً لحزب الله بعدما امتنعت طويلاً من ذلك نظراً إلى كونهم جزءاً من مؤسسات الدولة اللبنانية وأنهم منتخبون من الشعب اللبناني، الأمر الذي يضع الولايات المتحدة في مقابل نتائج اللعبة الديمقراطية. كما جعلت واشنطن من حلفاء الحزب داخل دائرة التهديد كورقة مطروحة على الطاولة وكإشارة إلى المستوى السياسي والاقتصادي اللبناني. في الحالين استخدمت العقوبات أو التلويح بها في سبيل تعديل موازين القوى الداخلية ومحاولة عزل حزب الله عن بنى الدولة.

رابعاً: تحليل العقوبات وأثرها

في ما يخص زخم العقوبات على حزب الله، يُلاحظ أنه في ارتفاع منذ عام 2006، وتحديداً بعدما اكتشف الأمريكيون محدودية الخيار العسكري بوجه حزب الله، وهذا النمط متسق مع الصعود العام لاستخدام أداة العقوبات في السياسة الخارجية خلال العقدين الأخيرين. إلا أن هذا الارتفاع كان متقلباً حيث شهد في أوقات محددة صعوداً حاداً ربطاً بأحداث سياسية. ويلاحظ أن هناك أربع مناسبات تزايدت فيها العقوبات الأمريكية على حزب الله في سنوات 2006 (ربطاً بحرب تموز/يوليو)، و2012 و2015 (ربطاً بالتحولات السورية ودور الحزب فيها)، و2018

(59) ورد في: خليفة، مصدر سابق.

(60) انظر مثلاً: «New Sanctions Could Extend to Allies of Hezbollah in Lebanon: U.S. Envoy,» Reuters, 12 September 2019.

(61) «US Treasury: Hezbollah Illicit Activities Involve Lebanon's Airport and Seaports,» *The National*, 13/9/2019.

(من ضمن حملة الضغوط القصوى على طهران). فالعقوبات تتحرك وفق التحولات السياسية والعسكرية بوصفها جزءاً من استراتيجية متكاملة.

ويمكن إيجاز الأهداف العملية للعقوبات على حزب الله بالآتي: محاولة تجفيف موارده، وعزله عن النظام المالي والمصرفي، وإخافة القطاعات الخاصة التي يحتمل أن يعمل معها الحزب، والضغط على بيئته اللبنانية الحاضنة وإيجاد شرخ بينهما، ومحاولة ضبط قدرته على التحرك حول العالم حتى على المستوى السياسي، والحد من تحويلات المغتربين الشيعة واستثماراتهم في لبنان، وامتلاك أداة ضغط يمكن استخدامها للتهويل والمساومة عند الضرورة، وضبط التوازنات اللبنانية، ومحاولة تقييد اندماجه في البنى الرسمية للحكومة اللبنانية.

لكن إلى أي مدى تحقق العقوبات نجاحاً ضد الحزب؟ هنا سيرتكز التقييم على «المقاربة المتعددة الغايات» أي على التغيير بالإكراه والتقييد وإرسال الإشارة.

على مستوى التغيير بالإكراه، من الواضح أن العقوبات الأمريكية عاجزة عن تحقيق هذا الهدف. فهذه العقوبات لن تكون قادرة على دفع الحزب بعيداً من أجندة المقاومة التي هي جوهر هوية حزب الله. والثمن الذي يدفعه حزب الله، جرّاء هذه العقوبات لا يزال أقل كثيراً من دفعه إلى تغيير سلوكه المقاوم كما ترغب واشنطن. وتعود محدودية هذا الثمن إلى كون المصادر المالية لحزب الله مرتبطة بمعظمها بإيران ولعزلة حزب الله عن القطاع المصرفي اللبناني[62]. يؤكد عدد من الخبراء أن العقوبات ليس لها أثر مباشر في سياسات الحزب أو إضعافه محلياً، نظراً إلى ضعف ارتباط الحزب بالنظام المصرفي وإلى شدة اندماجه الاجتماعي واستقلالية موارده عن السياق اللبناني[63].

لذا لو كان هدف العقوبات إحداث هذا التغيير فقط لكان من الممكن بسهولة وصف العقوبات الأمريكية بأنها فاشلة. يؤكد أليكس فاتانكا، من مؤسسة الشرق الأوسط في واشنطن، أن هذه العقوبات، «سيكون لها تأثير محدود في المسار السياسي في لبنان وفي الانتخابات المقبلة ولن تغير السياسات الإيرانية أو مسارها في الإقليم»[64]. فالإجراءات الجديدة ستعقّد الوضع المالي لحزب الله ولكنها ليست قادرة على إلحاق الهزيمة به[65].

من الواضح أن الولايات المتحدة تدرك محدودية العقوبات في إحداث مثل هذا التغيير، لذا ينبغي أن ننظر إلى الغايات الأخرى أيضاً. الغاية الثانية المحتملة هي التقييد، وبالتحديد رفع

---

(62) أعلن السيد نصر الله عام 2016 في ذكرى أربعين يوماً على استشهاد مصطفى بدر الدين: نقولها علناً إنّ موازنة «حزب الله» وسلاحه وأمواله من الجمهورية الإيرانية، ولن يستطيع أيّ قانون منع وصول هذه الأموال.

(63) من هؤلاء دايفيد غاردنر من **الفاينانشال تايمز** ونيكولاس بلانفورد من **كريستيان ساينس مونيتور**، مقابلات أجراها مايكل يونغ، «كيف يؤثر توسيع العقوبات على سلوكيات حزب الله،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مدونة ديوان، 3 آب/أغسطس 2017، <https://carnegie-mec.org/diwan/72713>.

(64) Kajjo and Jedinia, «US Sanctions 3 Hezbollah Officials: Including 2 Members of Lebanese Parliament».

(65) Ali Bakeer, «Hezbollah's Finances are Its Achilles' Heel,» *The National Interest* (27 January 2019).

تكلفة بعض أنشطة حزب الله للحد منها وضبطها أو إحداث تغيير غير مرغوب فيه في استراتيجية الحزب. من خلال العقوبات الأمريكية قد تتراجع بعض موارد الحزب ولو على نحو ضئيل، وهو ما يدفعه إلى تقليص جزء من أنشطته أو التوسع في سياساته. كما تحرص العقوبات الأمريكية على استهداف رجال أعمال مقربين من الحزب وربما من أعضائه، بسبب مشاريع داخل لبنان أو خارجه (مثل العراق) بذريعة أن هؤلاء يقومون بدور واجهة للحزب أو يمولونه بالتبرعات[66].

تتأتى قوة العقوبات المالية من أنها تعمل من خلال القطاع الخاص في الدول المستهدفة (مثل المصارف، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين) الذي يكفي أن يستشعر بخطر العقوبات حتى يتولى عزل الجهة المستهدفة من دون الحاجة إلى الكثير من الجهد الأمريكي.

تراهن واشنطن أن تؤدي هذه الإجراءات برجال الأعمال الشيعة إلى أخذ مسافة من حزب الله، وكذلك الحذر من القيام بمشروعات في المناطق الشيعية أو الإنفاق في أعمال خيرية خوفاً من استغلال واشنطن لذلك ورميهم بشبهة العمل مع حزب الله، أو من أن تقوم المصارف اللبنانية بمنعهم من فتح حسابات من باب الحذر. وهذا الأمر يمثل ضغطاً على البيئة الحاضنة لحزب الله التي ستخسر الكثير من الاستثمارات والمصادر المالية وفرص العمل التي لن يكون الحزب قادراً على تعويضها. يعتقد الأمريكيون أن هذه الأمور ستقيد حرية العمل لحزب الله داخل البيئة الشيعية وعلى جمع التبرعات والأموال الشرعية من رجال الأعمال، وبالتالي ستتقيد قدرته على تقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية التي تُعد أحد مصادر نفوذه وقوته.

كما أن العقوبات على المصارف اللبنانية مع إمكان تطبيق تفسيرات متشددة لها تراها واشنطن أدوات تعزز ضغط المصارف على حزب الله، وبالتالي تقيّد قدرة حزب الله على محاولة إصلاح النظام المالي والاقتصادي اللبناني الذي يؤدي بصيغته الحالية إلى استتباع لبنان للولايات المتحدة والمؤسسات الدولية. كما تسعى واشنطن من خلال شمول العقوبات نواب حزب الله في البرلمان اللبناني لتقييد دخول حزب الله إلى الدولة اللبنانية والاندماج فيها، وهذا برز خلال تأليف الحكومة اللبنانية الحالية حيث امتنع حزب الله عن تسمية وزير حزبي لمنصب وزير الصحة تجنباً لضغوط أمريكة ضد وزارة الصحة.

الغاية الثالثة هي إرسال إشارة من خلال العقوبات، وهذه الإشارة تستهدف الجمهور الشيعي واللبناني والعربي وذلك بهدف عزل الحزب، إما بالخوف وإما بتلطيخ سمعته. في ما يتعلق بتلطيخ السّمعة ارتبط الكثير من العقوبات على حزب الله إما بادعاءات حول أعمال إجرامية مشينة مثل تجارة المخدرات وغسل الأموال وعلاقات مع كارتيلات المخدرات في أمريكا اللاتينية وإما تحت عنوان مشاركة حزب الله في الحرب السورية (دعم نظام الأسد الذي يمارس العنف

(66) بعد صدور قانون حظر التمويل الدولي لحزب الله 2018، قرر البنك المركزي العراقي إيقاف التعامل مع مصرف البلاد الإسلامي في العراق ورئيس مجلس إدارته رئيس حزب المؤتمر آراس حبيب بعدما اتهمته الخزانة الأمريكية بتمويل الإرهاب وذكرت حزب الله.

على الشعب السوري كما يرد في النص)، أو دعم أنصار الله في اليمن. وترتبط الادعاءات هنا بممارسات تتناقض مع قيم حزب الله الثورية والدينية بما يؤدي بالجمهور المؤيد لحزب الله إن صدّق تلك الادعاءات إلى النفور من الحزب وقضيته أي تقليص مشروعيته. مثلاً إن فرض عقوبات ربطاً بمشاركة حزب الله في الحرب السورية هو إشارة إلى الجمهور العربي والإسلامي لترسيخ التأطير «الإرهابي والطائفي» لحزب الله.

أما في ما يتعلق بإرسال إشارة لنشر الخوف فتبرز من خلال شمول العقوبات عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمصرفيين اللبنانيين وعدداً من نواب حزب الله. فالجمهور المستهدف بوجه خاص هنا هم رجال الأعمال الشيعة تحديداً والقطاع الخاص والدولة اللبنانية. وتسعى واشنطن لعزل الحزب ورجال الأعمال المقربين منه عن الشبكات التجارية والمالية والحد من التحويلات المالية للمتمولين الشيعة نحو المجتمع المحلي؛ وكذلك إخافة القطاع الخاص والقطاع المصرفي من العمل مع أي رجل أعمال عليه شبهة الاتصال بحزب الله أو حتى من الطائفة الشيعية. من شأن هذا الأمر أن يفرض ضغوطاً على بيئة المقاومة يطمح الأمريكيون أن تؤدي في نهاية المطاف إلى ضغوط على حزب الله لضبط سلوكه وسياساته. ومؤخراً بدأ الخطاب الأمريكي، ولا سيَّما بعد تصنيف نواب حزب الله، واستناداً إلى توسعة صلاحيات الرئيس الأمريكي في تحديد الداعمين لحزب الله بحسب قانون 2018، التلويح بشمول العقوبات حلفاء الحزب السياسيين بمن فيهم من هم داخل الدولة اللبنانية. فالعقوبات على نواب حزب الله كانت إشارة إلى حلفاء الحزب داخل الدولة اللبنانية أنهم لم يعودوا محصنين من العقوبات. وتفترض واشنطن أن هذه الإشارات من شأنها تعزيز موقع حلفائها المحليين في لبنان بوجه حزب الله بالرغم من تراجعهم الداخلي وكذلك تضعف تحالفات الحزب الداخلية وتقلل من قدرته على المناورة.

يمكن الاستنتاج أن العقوبات الأمريكية كأداة لإكراه حزب الله على تغيير استراتيجيته وسلوكه لا تحقق نجاحاً ملحوظاً نظراً إلى طبيعة الحزب المغلقة والسرية والمرتبط مالياً بصورة شبه تامة بإيران وليس بشبكات تجارية أو مالية مستقلة. كما أن الولايات المتحدة مقيدة في فرض العقوبات على الحزب ضمن حدود تراعي السياق اللبناني وقدرته على احتمال العقوبات. فهناك تحذيرات من أن تزايد العقوبات قد يؤدي إلى إحداث انهيار في لبنان الذي يعاني سلفاً على المستوى المالي والاقتصادي، وهو ما قد يؤدي إلى أزمة أمنية. لذا، حتى اللحظة، وبحسب جيرمي أربيد، «نحن لا نفهم استراتيجية البيت الأبيض لاحتواء أي تدهور محتمل»[67]. إن واشنطن تدرك حدود العقوبات المالية على حزب الله، لذا فهي تركّز عقوباتها على الجمهورية الإسلامية وتتشدد فيها بصورة غير مسبوقة لإلحاق الأذى وتجفيف موارد حركات المقاومة في المنطقة وفي مقدمها حزب الله.

أما على صعيد تقييد الحزب وإرسال الإشارات فيمكن القول إن العقوبات الأمريكية فعّالة بنسبة ما من الصعب تقديرها الآن. وهذه الفاعلية مرتبطة بكونها أداة غير مكلفة للولايات المتحدة، وأنها من أفضل البدائل الممكنة والمتاحة، كما أنها مركّب من ضمن استراتيجية أوسع

(67) Jeremy Arbid, «US Sanctions Hezbollah Lawmakers,» *Executive Magazine* (7 August 2019).

للولايات المتحدة تشتمل على عناصر سياسية ودبلوماسية وأمنية وإعلامية وثقافية. لكن هذه الفاعلية يمكن للحزب أن يتكيّف معها من خلال التعلّم والمناورة، ولا سيما مع مرور الوقت. فضلاً عن أن الولايات المتحدة تعاني اضطراب استراتيجيتها تجاه المنطقة ولبنان، وغياب استراتيجية بحد ذاتها أحياناً، كما تعاني سطوة اللوبي الإسرائيلي على الأجهزة الأمريكية المعنية بالعقوبات (مثل وزارة الخزانة، ولجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس). يضاف إلى ما تقدّم سوء استخدام العقوبات من خلال عدم وضوح معاييرها والتركيز على كم الأشخاص المشمولين بالعقوبات.

خاتمة

يصبح خيار العقوبات المالية الأكثر تفضيلاً للولايات المتحدة ضمن مجال العقوبات، وذلك لما يوفره لها الدولار في الأسواق العالمية والتبادلات المالية من نفوذ هائل. وتكتسب العقوبات المالية أهمية بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بفرض عقوبات على منظمات وقوى غير حكومية، كقوى المقاومة، التي من الصعب فرض حظر تجاري عليها أو حظر بيع السلاح أو حظر السفر. وتتعزز الحاجة إلى العقوبات المالية حين تكون الجهة المستهدفة مندمجة داخل دولة ولديها مشروعية سياسية وشعبية كما في حالة حزب الله. فحرمان هذه الجهات الموارد المالية يتصل مباشرة بالسعي لعزلها عن بيئاتها الحاضنة بما يؤدي إلى إضعافها وخنقها وهو ما يتيح إما استهدافها عسكرياً وإما تفكيكها من الداخل.

تتأتى قوة العقوبات المالية من أنها تعمل من خلال القطاع الخاص في الدول المستهدفة (مثل المصارف، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين) الذي يكفي أن يستشعر بخطر العقوبات حتى يتولى عزل الجهة المستهدفة من دون الحاجة إلى الكثير من الجهد الأمريكي[68]. لقد ساهم اتّصاف النظام الاقتصادي اللبناني بكونه مدولراً في اندماج النظام المصرفي اللبناني بصورة كبيرة بعلاقة تبعية بالمصارف المراسلة الأمريكية، وتالياً أصبح مكشوفاً بالكامل للضغوط المالية الأمريكية. وحين لا يكون كافياً استهداف المنظمة وحدها تتوسع العقوبات نحو بيئتها الحاضنة داخل الدولة وخارجها ولا سيَّما المتمولين بوضعهم تحت ضغوط الشك والتصنيف والتخويف. وهكذا تسعى واشنطن لعزل حزب الله عن الشبكات المالية المحلية والخارجية ونقل جزء من العبء والثمن على بيئته الشعبية. ويُلاحظ أن واشنطن تفرض العقوبات بنمط متدرج من التركيز على المنظمة المستهدفة نفسها ثم تتمدد نحو أطرافها والبيئة المحيطة بها.

إن فهم العقوبات المالية فقط من خلال مقاربة أُحادية تنحصر بقدرتها على إكراه المستهدف على تغيير سلوكه ليس كافياً. فالعقوبات لها غايات متعددة تشمل أيضاً التقييد وإرسال الاشارة. من خلال هذه المقاربة المتعددة الغايات توصلنا إلى فهم أعمق للعقوبات المالية الأمريكية على حزب الله. تدرك واشنطن أن العقوبات المالية عاجزة عن دفع الحزب للتحول بعيداً من طبيعته ومشروعه في المقاومة، لذا تراهن على التمكّن من تقييد سلوكه ودفعه نحو إعادة احتساب تكاليف بدائله وأعبائها ليصبح أقل عدوانية، ويحد من أدواره داخل لبنان وخارجه ويغدو تحفظاً.

---

(68) أطلق ستيف هادلي على هذه السياسة اسم «حملة الهمس». انظر: Zarate, *Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare*, pp. 235- 236.

يضاف إلى ذلك أن العقوبات تهدف أيضاً إلى بث إشارات إلى بيئة الحزب وحلفائه والجمهور الأوسع، وهي إشارات تهويل وتهديد وتشويه.

هذا الاستخدام المفرط للعقوبات يهدد بتقويض تأثيرها على المدى البعيد وذلك من خلال ميل الدول لتقليص روابطها مع الاقتصاد الأمريكي[69] وتكيّف أعداء واشنطن مع تقنيات الحرب المالية[70]، وتكتل المتضررين لإضعاف الضغط المالي الأمريكي واستخدام السلاح المالي بأنفسهم، واستهداف الدولار الأمريكي وتفوقه كعملة مقبولة لتخزين القيمة والتجارة من جانب المنافسين والناقمين. ويتيح استخدام العملات والتكنولوجيات الجديدة خارج النظام المالي الرأسمالي عبر الإنترنت فرصاً إضافية لتحدي العقوبات المالية الأمريكية. لذا يحذر زاراتي في نهاية كتابه من أن واشنطن إذا فشلت في الاستجابة لما يقوم به الآخرون على مستوى الحروب المالية فإن أمريكا تخاطر بأن تُترك مكشوفة ومتأخرة عن المنافسين في السباق نحو المستقبل»[71].

أما من ناحية حركات المقاومة فهي أمام تحد من نوع مختلف لم تعتد عليه، ويفرض عليها قيوداً ومخاطر مستجدة. فحركات المقاومة تعاني سلفاً بسبب الفجوة المادية مع منظومة الهيمنة الأمريكية، وتتزايد حاجاتها المادية نظراً إلى توسع الصراع نحو مجالات جديدة مثل المجال التكنولوجي وتتزايد مسؤولياتها الاجتماعية في سعيها لتجذير مشروعيتها الشعبية. هذه الحركات لا تزال في طور التكيف والتعلم من هذه الحرب المالية، ولكنها ليست وحيدة في هذا المسعى، بل تتشارك هذا الموقف مع أعداد متزايدة من الدول والجهات والمنظمات. وفي ظل تزايد الضغوط المالية عليها تحتاج قوى المقاومة إلى أن تعزز مصادر المشروعية التي لا تعتمد على المال كتطوير أدائها السياسي والانخراط في مشروع بناء دول وطنية وتعزيز صورتها الأخلاقية وإقناع الناس بقضيتها. أما مالياً فهي بحاجة إلى تقنيات واستراتيجيات معقدة، منها على سبيل المثال تنويع مصادر أموالها وتعزيز القنوات الخفية والاستفادة من عالم الإنترنت والتكنولوجيا في التبادلات □

(69) أشار أجاكوب ليو (وزير الخزانة الأسبق) وريتشارد نيفيو (مسؤول سابق في وزارة الخارجية) إلى أن الولايات المتحدة إذا استمرت في إجبار الأمم الأخرى على الالتزام بسياسات يعدونها غير قانونية وغير حكيمة خلال السنوات العشرين إلى الثلاثين المقبلة، فالأرجح أن ينزاحوا بعيداً من الاقتصاد الأمريكي ونظام واشنطن المالي. انظر: Lew and Nephew, «The Use and Misuse of Economic Statecraft: How Washington Is Abusing Its Financial Might».

(70) من الشواهد على التكيّف التي يذكرها زاراتي ادعاؤه بتحوّل حزب الله إلى تبييض أموال أمريكا الجنوبية من خلال الاتجار بالسيارة المستعملة من الولايات المتحدة إلى غرب أفريقيا.

(71) Zarate, *Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare*, p. 328.

سيناريوهات القضية الفلسطينية

لورد حبش(*)

جامعة بيرزيت، دائرة العلوم السياسية ـ فلسطين.

مقدمة

منذ بدايات الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، قُدمت أطروحات متعددة لحل القضية الفلسطينية، حملت في طياتها تصورات ورؤى متشعبة ومختَلفاً عليها. وكانت هذه الأطروحات تتجدد مع كل حدث مفصلي تمر به القضية الفلسطينية، فدفع فشل أوسلو وعملية المفاوضات واستمرارية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، إلى تجديد البحث عن تصورات مستقبلية، وبخاصة في ضوء المستجدات المحلية والدولية.

تبحث هذه الورقة في الخيارات الممكنة أمام القضية الفلسطينية، بغض النظر عما يطمح إليه الشعب الفلسطيني وعن الحلول العادلة، في محاولة للإجابة عن السؤال المركزي: ما هي السيناريوهات الممكنة في ضوء المتغيرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي؟

إن تقديم السيناريوهات هو جزء من الدراسات المستقبلية، لذا سيتم في البداية تقديم تصور عام للدراسات المستقبلية ومفهوم بناء السيناريو، والأطر النظرية والمفاهيمية التي تساعد على بناء السيناريوهات، ومن ثم عرض للمشهد السياسي الفلسطيني الحالي، وأخيراً نقاش السيناريوهين الرئيسيين وما يتفرع منهما من سيناريوهات فرعية.

• **إشكالية الدراسة والمنهجية:** تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال مركزي، ألا وهو: ما مستقبل الفلسطينيين؟ هذا السؤال يقود إلى سؤال منهجي: هل يمكن التنبؤ بالمستقبل؟ إن استحضار المستقبل ليس عملية عشوائية، ولكنه يقوم على بناء تصورات، وبالتالي فهو عملية

(*) البريد الإلكتروني: lhabash@birzeit.edu.

ذهنية[1]. هنا تأتي منهجية بناء السيناريوهات للمساعدة على وضع هذه التصورات، التي تحاول تقديم إجابات عن عدد من الأسئلة: ما الذي يحدث؟ وكيف يحدث؟ وما هي المتغيرات التي تساهم وتساعد في وقوع ما يحدث[2]؟ بحيث تعرض مجموعة من الاحتمالات حول ما سيحصل في المستقبل بالاعتماد على الأحداث والظواهر الحاصلة في النظام الدولي[3].

فالسيناريو يُبنى على أساس رصد المحددات والبيئة الناظمة لها، التي تكون في حالة تغيُّر دائم من حيث العناصر والمكونات[4]. ويشترط عند بناء السيناريوهات أن تكون واقعية ومتسقة داخليّاً[5].

ولفهم هذه المتغيرات، كان لا بد من الاستعانة بنظريتي الواقعية والليبرالية اللتين تساعدان على فهم سلوك الدول. فالأولى تُركز على عامل القوة والمصلحة لتفسير السياسة الخارجية، وتفترض أن «الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها»[6]. وهذا طبيعي، ففي ظل النظام الدولي الفوضوي تصبح أولى أولويات الدولة الحفاظ على ذاتها. وتبرز هنا الحاجة إلى القوة، بوصفها الأداة للحفاظ على الدولة. فالدولة، حسب الواقعيين تقوم بصنع سياساتها الخارجية بما يتلاءم مع غايتها وهي تحقيق مصلحتها الوطنية[7]. تتفق الليبرالية المؤسسية مع الواقعية الجديدة في ما يخص فوضوية النظام، إلا أنها تجد إمكان تحقيق التعاون وتعزيزه[8].

إن السيناريوهات التي حددتها الدراسة تتفق مع نظريتَي الواقعية والليبرالية، فسيناريو الفرض، السيناريو الرئيس **الأول**، يقوم على منطلق النظرية الواقعية التي تفترض أن إسرائيل

---

(1) وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية** (عمّان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002)، ص 42.

(2) سعد العنزي ويعرب السعيدي، «فلسفة نظرية السيناريوهات ومنهجيتها،» **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 76 (2014)، ص 2، <https://bit.ly/34gBzF0> (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(3) رابح عبد الناصر جندلي، «الدراسات المستقبلية: تأصيل تاريخي مفاهيمي ومنهجي،» المركز الديمقراطي العربي، 21 شباط/فبراير 2017، <https://bit.ly/2VZ5kWi> (آخر دخول للموقع 5 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(4) أحمد البرصان، عبد الفتاح الرشدان ونظام بركات، محررون، **مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي ـ الإسرائيلي**، سلسلة مؤتمرات؛ 48 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011)، ص 17.

(5) A. Rialland and K. E. Wold, «Future Studies, Foresight and Scenarios as Basis for Better Strategic Decisions,» (December 2009), p. 8, <http://bit.ly/2AecKN4>.

(6) Stephen M. Walt, «Internaional Relations: One World, Many Theories,» *Foreign Policy*, no. 110 (Spring 1998), p. 31, <https://bit.ly/2NzEimZ> (Last accessed 5 October 2019).

(7) علي الجرباوي ولورد حبش، «النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية،» **سياسات عربية**، العدد 38 (أيار/مايو 2019)، ص 31، <https://bit.ly/2Pk3D6W>. (آخر دخول للموقع 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(8) أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 410.

ستستخدم القوة التي تملكها لتحقيق مصالحها الوطنية، ولن تسمح للفلسطينيين بإقامة دولتهم. وستكون حصيلة سيناريو الفرض احتمالين يتفقان مع طروحات الواقعية، وهما: سيناريو «الحفاظ على الوضع القائم»، أو سيناريو «الحفاظ على الوضع القائم (+)»[9]. وفي حال حدوث متغيرات ليست من مصلحة إسرائيل، ستتجه إلى فرض سيناريو جديد، ألا وهو «الانسحاب أحادي الجانب»، لأنه يحقق مصالحها بصورة أكبر.

أما سيناريو «التسوية»، وهو السيناريو الرئيس **الثاني**، فإنه قد يُبنى على أسس إما الواقعية وإما الليبرالية. ففي حال وجود ضغوط دولية على إسرائيل، ستكون الحصيلة إقامة دولة فلسطينية مع سيادة على حدود 1967، وبالتالي ستحقق ما تفترضه النظرية الليبرالية من إمكان التعاون، ولكن إذا لم تقم التسوية على أساس الضغط على إسرائيل، وإنما على الفلسطينيين، فستحقق «دولة ناقصة السيادة»، وبالتالي تحقق مصالح إسرائيل.

أولاً: المشهد السياسي الحالي للقضية الفلسطينية: محلياً وإقليمياً ودولياً

لا يمكن فهم سيناريوهات القضية الفلسطينية من دون تقديم عام للمشهد السياسي الحالي للقضية الفلسطينية على المستويات الثلاثة، محلياً وإقليمياً ودولياً، لأنها تضع القضية الفلسطينية في سياقاتها الحالية، للانطلاق من الزمن الحاضر إلى المستقبل.

محلياً يواجه النظام السياسي الفلسطيني أزمات عديدة، تتشابه مع ما طرحه «لوشيان باي» (Lucian Pye) من أزمات وهي الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع والاندماج[10]. فالسلطة الفلسطينية تعاني هذه الإشكاليات جميعها، وإن كانت بدرجات مختلفة[11]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل هناك تحديات جوهرية أخرى يعانيها النظام وبخاصة في السياق

---

(9) سيناريو الحفاظ على الوضع القائم يختلف عن سيناريو الحفاظ على الوضع القائم(+)، وسيتم توضيح الاختلاف بينهما في ثنايا البحث عند الحديث عن كل سيناريو بالتفصيل.

(10) Lucian Pye, *Aspects of Political Development* (Boston, MA: Little Brown and Co, 1966), pp. 62-66.

(11) لمزيد من الاطلاع على إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني، انظر: جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية ـ مواطن، 1998)؛ أباهر السقا، «الهوية الاجتماعية الفلسطينية: تمثلاتها المتشظية وتداخلاتها المتعددة،» ورقة قدمت إلى: **التجمعات الفلسطينية وتمثلاتها ومستقبل القضية الفلسطينية: وقائع المؤتمر السنوي الثاني**، 3 مج (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية ـ مسارات، 2013)؛ باسل عامر، «أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993 ـ 2013)،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2014)؛ Amanda Lynna Claypool, «State Assessing the Institutional Capacity of the Palestinian Authority as the Foundation for an Independent State,» Syracuse University Honors Program Capstone Projects (Spring 2013), <https://surface.syr.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1029&context=honors_capstone>, and Camille Mansour, «Toward a New Palestinian Negotiation Paradigm,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 40, no. 3 (Spring 2011), p. 42.

الاستعماري الذي تعيشه فلسطين. وهذه التحديات هي **أولاً**: التحدي الوجودي، الذي يتمثل بقضيتين: **الأولى** تتعلق بالدور الوظيفي للنظام، الذي نشأ كحصيلة اتفاق مع إسرائيل، على أساس أن يقود إلى دولة فلسطينية، ولكن هذا لم يحصل، حيث توقفت المفاوضات منذ سنوات ولا يوجد أي مؤشرات تشير إلى استئنافها، وهذا يطرح تساؤلاً بحاجة إلى إجابة: هل يقبل النظام السياسي الفلسطيني أن ينحصر دوره على حكومة ذاتية مسؤولة عن الفلسطينيين بصورة دائمة؟ وهل يستطيع الصمود بهذ الشكل؟ أما الأزمة الوجودية **الثانية** فهي مرتبطة بتفكك النظام لأنه لم يؤسس على البعدين القانوني المؤسسي[12].

أما التحدي **الثاني** فهو الاستمرارية، وهو يتمثل بالآتي:

أولاً: مشكلة تقلُّص موارد السلطة، وهذا مردّه أن المصادر الطبيعية تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة في منطقة «C»، كما أن الدعم الخارجي من الدول المانحة في تراجع. **ثانياً:** أزمة الانقسام، حيث يعاني النظام انقساماً سياسياً مرتبطاً بمصالح طرفَي الانقسام، يرافقه دعم دولي وإقليمي. **ثالثاً:** الصراع الداخلي على السلطة، وتتمثل تجلياته عند محاولة الإجابة عن سؤال رئيس هو من سيخلف أبو مازن؟[13].

أما إسرائيلياً، فالصراع على تأليف الحكومة لم ينتهِ، حيث اضطروا إلى الدعوة إلى إجراء انتخابات في شهر آذار/مارس 2020. إضافة إلى توجيه الاتهام لنتنياهو[14] وبالتالي الوضع الداخلي في إسرائيل غير مستقر، فضلاً عن سيطرة اليمين المتطرف.

أما على المستوى الإقليمي، فالوطن العربي يعيش في أصعب مراحله التاريخية، حيث يشهد صراعات على مستويين؛ **الأول**، يتعلق بحروب وأزمات في داخل الدول نفسها، تدعمها البلدان العربية، كما هو الحال في سورية واليمن والعراق. أما المستوى **الثاني** فيرجع إلى الصراعات على الهيمنة على المنطقة، حيث تشهد المنطقة العربية منذ سنوات صراعات على الهيمنة، دفع البعض إلى إطلاق مسمى الحرب الباردة الجديدة عليها[15].

وهذا الصراع ترافق مع ما تسميه أغلبية البلدان العربية «الخطر الايراني»، الذي حل مكان الخطر الإسرائيلي. فإيران بالنسبة إلى البلدان العربية تسعى للهيمنة والتوسع. فكان ذلك مبرراً للتوجه الذي تقوم به البلدان العربية، وبخاصة الخليجية، من التطبيع مع إسرائيل، حيث لم يعد

---

(12) علي الجرباوي، «قراءة في أزمة النظام السياسي الفلسطيني،» (محاضرة عامة، جامعة بيرزيت، رام الله، 11 أيار/مايو 2019).

(13) المصدر نفسه.

(14) «إسرائيل إلى انتخابات جديدة في 2 آذار ونتنياهو يخوضها محاصراً بالاتهامات،» **النهار**، 2019/12/12، <https://bit.ly/2soc3z3>

(15) لمزيد من المعلومات حول الصراع بين الدول العربية، انظر: غريغوري غوس، **ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط** (الدوحة: مركز بروكنغز، 2014)، دراسة تحليلية رقم 11، <https://brook.gs/2LSjcyE>.

ينظر إلى الصراع العربي ـ الإسرئيلي على أنه الصراع الأساسي[16]، الذي انعكس تأثيره مباشرة على تدخلات البلدان العربية وإيران في الصراعات القائمة في كل من اليمن وسورية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم هذه الصراعات وإطالة أمدها.

تعاني السلطة أزمات عديدة، إضافة إلى عدم وجود أفق للحل السياسي، أما في ما يتعلق بالانتخابات التي قد تحدث تغيراً داخلياً، فإن مصالح الأطراف جميعاً الداخلية والخارجية تلتقي عند عدم إجراء انتخابات.

في مقابل المحور الذي يتجه نحو التطبيع هناك محور آخر يرفضه، ويؤمن بضرورة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بأشكاله كافة، ويطلق على هذا التوجه مسمى محور المقاومة أو الممانعة، ويتمثل هذا الخط بحزب الله وحركة حماس. هذا التوجه تقوده وتدعمه إيران التي تعدُّ إسرائيل عدوها[17]. لذا تشهد المنطقة مواجهات وحروباً إما على الحدود اللبنانية مع إسرائيل، أو الحرب على غزة، إضافة إلى مسيرات العودة على الحدود في غزة.

يجب الأخذ في الحسبان أيضاً، أن هناك دولاً عربية ما زال جزء من أراضيها محتلاً من جانب إسرائيل، وهي الأردن وسورية ولبنان، فهي جزء أساسي من المعادلة. ولكن في الوضع الحالي سورية مشغولة بالصراع الداخلي والحروب بالوكالة التي تجرى على أراضيها، والدليل على ذلك عدم قيام مواجهة مباشرة بين الطرفين على الرغم من ضرب إسرائيل مواقع في سورية أكثر من مرة[18]. أما الأردن فيعاني إشكاليات داخلية تتعلق بالأوضاع الاقتصادية الصعبة، إضافة إلى مشكلة تزايد أعداد اللاجئين السوريين. أما لبنان فيشهد الآن تحركات لتغيير النظام السياسي. وبالتالي البلدان العربية التي على الحدود مع إسرائيل تواجه مشاكل داخلية تمنعها من تأدية دور أساسي.

أما دولياً، فالقضية الفلسطينية تشهد أيضاً أسوأ مراحلها لسببين: **الأول** بسبب تراجع الاهتمام بها نتيجة بروز قضايا دولية مثل الإرهاب، ووجود حروب وصراعات في البلدان العربية دفعت الدول الكبرى إلى التدخل فيها. **ثانياً**: وصول الانحياز الأمريكي لإسرائيل إلى أعلى درجاته، في الوقت الذي لا يوجد هناك دور رئيسي لروسيا أو الاتحاد الأوروبي أو الصين.

---

(16) هآرتس، «الجبهة المعادية لإسرائيل تتفكك: القضية الفلسطينية تبتعد،» **الأيام**، 2015/7/14، <https://bit.ly/2zGTHfm>، (آخر دخول للموقع 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(17) لمزيد من الاطلاع على محور المقاومة والعلاقات بين حزب الله وحماس والتقارب بينهما ونظرتهما إلى الصراع مع إسرائيل. انظر: مارين كوس، «مقاومة مرنة: كيف يُصلح حزب الله وحماس ذات البين،» مركز كارنيغي الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 23 تموز/يوليو 2018 . <https://bit.ly/38AaChL>

(18) عبد الناصر القادري، ««إسرائيل» وحلف الأسد.. أين اختفى «حق الرد»؟» الخليج أونلاين، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://bit.ly/2qQTuDc>.

ثانياً: سيناريوهات القضية الفلسطينية

قاد المشهد الحالي إلى وضع سيناريوهين رئيسيين هما الفرض والتسوية. وفي داخل كل منهما سيناريوهات فرعية، حيث تم الافتراض أن سيناريو الفرض سيقود إما إلى سيناريو الوضع القائم وإما سيناريو الوضع القائم (+)، وهذان سيقودان إلى انسحاب أُحادي الجانب. أما سيناريو التسوية فسيقود إما إلى دولة كاملة السيادة على حدود 67 وإما إلى دولة ناقصة السيادة. وهذا عرض بالتفصيل لكل سيناريو يقوم أولاً على عرض للمشهد السياسي الذي يرافق كل سيناريو من ثم عرض للمتغيرات التي بُني على أساسها كل سيناريو.

1 ـ سيناريو الفرض

أ ـ المشهد السياسي في سيناريو الفرض

يقوم سيناريو الفرض والسيناريوهان الفرعيان: الوضع القائم والوضع القائم (+)، على فكرة أساسية مفادها أن إسرائيل ستقوم بتحقيق مصالحها من طريق الفرض. وهذا يأتي في ظروف تتيح لها تحقيق مصالحها من دون وجود عوائق كبيرة.

فبالنسبة إلى الوضع في فلسطين تعاني السلطة أزمات عديدة، إضافة إلى عدم وجود أفق للحل السياسي، أما في ما يتعلق بالانتخابات التي قد تحدث تغيراً داخلياً، فإن مصالح الأطراف جميعاً الداخلية والخارجية تلتقي عند عدم إجراء انتخابات. فحماس وفتح تخافان من خسارتهما للمناطق التي تسيطران عليها، أما مصر ودول الخليج فليس من مصلحتها إجراء انتخابات يكون الفائز فيها حماس. فالدول الخليجية اتجهت نحو التطبيع مع إسرائيل. صحيح أن صراع دول الجوار مع إسرائيل لم يحسم وبخاصة مع وجود دعوات إسرائيلية إلى ضم منطقة غور الأردن، ولكن الأردن لن يستطيع التحرك لوحده لوجود محددات تمنع ذلك، وهي **أولاً**: توجه دول الخليج نحو التطبيع؛ **ثانياً**: استمرار الحرب على سورية التي باتت مشغولة ومستنزفة في الصراع الداخلي. **ثالثاً**: انشغال اللبنانين بالثورة وإصلاح النظام الداخلي.

أما بالنسبة إلى مقاومة الاحتلال في المحور العربي فقد انحصر في حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي. وهذا المحور لن يستطيع أن يقوم بتغيير المعادلة لوحده، ما لم يكن هناك تحرك عربي موحد. وبخاصة أن البلدان العربية لديها مواقف مسبقة وحاسمة من التعاون مع حزب الله بسبب علاقته مع إيران، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حماس والجهاد، حيث عملت البلدان العربية وبخاصة الخليجية ـ باستثناء قطر ـ على إضعاف حركة الإخوان المسلمين نتيجة تخوفات من نمو هذا التيار.

والتغيير الوحيد في المعادلة هو قيام حماس أو الجهاد بصورة منفردة أو بالدعم من حزب الله بتنفيذ عمليات في الضفة الغربية، أو بالدخول في حرب مع الاحتلال في غزة. ولكن يتضح دائماً من الصدامات المباشرة مع الاحتلال في قطاع غزة أن البلدان العربية ـ وبخاصة مصر وقطر ـ دائماً ما تتحرك بصورة سريعة لإيقاف الحرب على غزة واحتواء الموقف، فليس من مصلحتها استمرار الحرب. أما بالنسبة إلى حدوث عمليات استشهادية في الضفة، فهذا وارد ولكن

هذه العمليات اتسمت بالفردية وبالتالي لم يكتب لها الاستمرار، ومن غير المتوقع حدوث تغيير في نوعية وكثافة هذه العمليات.

أما بالنسبة إلى حدوث حرب بين إسرائيل وحزب الله أو صدامات على الحدود فهذا أمر وارد. ولكن نتائج هذا لن يدفع باتجاه تغيير المعادلة لمصلحة الفلسطينيين، لأن الظروف الإقليمية والدولية معاكسة لذلك. أما ما يمكن أن يحدث تغيير هو نشوب حرب بين إسرائيل وإيران، وهذه من الأمور غير المرجحة الحدوث، ولكن لو حدثت ستكون لها انعكاسات مباشرة.

أما على المستوى الدولي، فسيشهد استمرار الدعم الأمريكي للاحتلال بكل أشكاله، مع الإبقاء على التفرد الأمريكي، وعدم وجود رغبة أوروبية أو روسية أو صينية بتأدية دور أكبر.

هذا المشهد بصورته التفصيلية، يتحقق في وجود جملة من المتغيرات التي توفر البيئة الخصبة لتحقيق سياسة الفرض، وذلك كما يلي:

ب ـ متغيرات سيناريو الفرض

- **فلسطينيّاً**

(1) استمرار القيادة الفلسطينية بالالتزام بنهج التفاوض؛ وهذا يعني استمرار الرئيس عباس في الحكم، أو أن من يأتي بعده بنفس النهج دون إحداث تغيير جذري فيه، فالنهج التفاوضي تم تبنيه والاستمرار فيه، وقد أكد الرئيس عباس ذلك أكثر من مرة[19]. ويظهر التزام السلطة بالتفاوض وعملية السلام على مستويين: **الأول** على المستوى الخطابي، فقد استمرت القيادة الفلسطينية بالتشديد في تصريحاتها على الالتزام بمسار التفاوض كخيار استراتيجي للتعامل مع إسرائيل[20]. **ثانياً:** على أرض الواقع، لم تقم السلطة الوطنية باتخاذ إجراءات لوقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، على الرغم من تهديد الرئيس عباس بوقفها أكثر من مرة، واتخاذ المجلس المركزي الفلسطيني العديد من القرارات[21].

(2) استمرار التنسيق الأمني الذي يُعد «أساسيّاً ومقدساً» للسلطة الوطنية، حيث أكد الرئيس عباس ذلك أكثر من مرة[22]. لذا لم يتوقف التنسيق الأمني جزئياً إلا مرة واحدة

---

(19) للاطلاع على أمثلة من تصريحات أبو مازن على هذا النهج، انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «خطاب الرئيس محمود عباس «أبو مازن»،» 14 كانون الثاني/يناير 2006، <https://bit.ly/2ZAldaB>، (آخر دخول للموقع 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(20) للاطلاع على أمثلة من تصريحات الرئيس أبو مازن على هذا النهج، انظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، «الرئيس يستقبل وفداً من كلية جامعة هارفرد الأمريكية،» 23 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/33LBOaX>، (آخر دخول 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(21) «وزير الخارجية الفلسطيني: نتشاور لعقد قمة عربية.. ولا انسحاب من عملية السلام،» **القدس العربي**، 9/12/2017، <https://bit.ly/2Ubpb4p>، (آخر دخول 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(22) للاطلاع على أمثلة من تصريحات الرئيس أبو مازن على هذا النهج، انظر: عرب 48، «عباس: «التنسيق الأمني مقدس وسنستمر سواء اختلفنا أو اتفقنا في السياسة،» 28/5/2014، <http://bit.ly/2Aho20r>، (آخر دخول للموقع 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

فقط، عقب أزمة البوابات الإلكترونية التي وُضعت على مداخل الحرم القدسي[23]. من المستبعد أن تقوم السلطة الوطنية بوقف التنسيق الأمني لعدة أسباب؛ **أولاً**، لأن التنسيق الأمني مرتبط باتفاقية أوسلو، ووقفُه يعني استخداماً لاستراتيجية جديدة وأن تعيد السلطة تعريف نفسها[24]؛ **ثانياً**، أن اتفاق أوسلو وسياسة التنسيق الأمني ساهما في وجود شرائح في المجتمع الفلسطيني منتفعة من ذلك؛ **ثالثاً**، هناك تخوفات من فرض العقوبات الإسرائيلية والدولية في حال وقف التنسيق الأمني. هذه الأسباب تشير إلى الثمن الباهظ الذي ستدفعه السلطة في حال إيقاف التنسيق الأمني[25].

(3) رفض القيادة الفلسطينية لأي شكل من أشكال المقاومة المسلحة وعدم دعمها للمقاومة السلمية، فقد أعلن الرئيس عباس مراراً رفضه للعمليات المسلحة[26]. كما أن هذا السيناريو يفترض استمرار وجود أشكال من المقاومة لن تصل إلى مستوى الانتفاضة الشعبية، بل تتخذ شكلين: إما فردية وإما مقاومة سلمية، مثل حملة المقاطعة الدولية واحتجاجات بلعين.

(4) المصالحة الوطنية: يفترض هذا السيناريو أن المصالحة لن تكتمل ولن تُجرى انتخابات، بالتالي ستبقى الجبهة الداخلية الفلسطينية ممزقة، وسيستنزف الفلسطينيون داخلياً.

(5) اعتماد السلطة الوطنية على المساعدات الخارجية: إن استمرار السلطة في الاعتماد على المساعدات الخارجية يزيد من استمرار الالتزام بالمفاوضات، كون الدول المانحة عادة ما تعمل على الترويج للمكاسب الاقتصادية المترتبة على الاستمرار في هذا النهج[27].

(6) الأوضاع في غزة: ستستمر سيطرة حماس على غزة، مع استمرار مسيرات العودة. وسيكون ثمة توتر بين الحين والآخر بين إسرائيل وحماس، غير أن مصر وقطر ستحتويان حالة التوتر حتى لا تتطور إلى حرب.

---

(23) سما الإخبارية، «التلفزيون الإسرائيلي: عودة التنسيق الأمني بشكل كامل مع السلطة الفلسطينية،» 28 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://bit.ly/2ZAmFd3>، (آخر دخول للموقع 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(24) محمد غفري، «التنسيق الأمني من جديد.. من هو المستفيد، وماذا لو توقف؟،» **الحدث**، 30/11/2014، <https://bit.ly/2Axu5Ch>، (آخر دخول للموقع 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(25) هاني المصري، «هل يمكن تعليق التنسيق الأمني مع إسرائيل؟»، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أيار/مايو 2016، ص 3، <https://bit.ly/2yOoMM4>، (آخر دخول للموقع 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(26) للاطلاع على أمثلة من تصريحات أبو مازن على هذا النهج، انظر: عرب 48، «عباس يجدد رفضه للمقاومة المسلحة،» 31/10/2010، <https://bit.ly/2Bhbytn>، (آخر دخول للموقع 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(27) نيثيا ناغاراجان، «التنمية في ظل الاستعمار،» في: ليندا طبر [وآخرون] **نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، مركز دراسات التنمية، 2015)، ص 51.

- **إسرائيليّاً**

(1) استمرار صعود اليمين المتطرف وترسيخ وجوده في المؤسسات الرسمية. كما ستزداد التوقعات بتحول إسرائيل إلى دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل[28]، ما يعطي الحكومة الإسرائيلية القوة الدافعة للاستمرار بنهج الفرض، فحكومة نتنياهو عملت على ترسيخ حكم اليمين في مؤسسات الدولة. ويأتي كل ذلك في سياق محاولات اليمين المستمرة لتثبيت رؤيته الأيديولوجية ووأد أي رؤى مناهضة لذلك[29].

(2) استمرار سياسة الاستيطان: إن هذا السيناريو يفترض استمرار سياسة الاستيطان، فقد عملت إسرائيل على تأكيد أهمية الاستيطان من خلال سَن قانون القومية عام 2018، حيث أكد ذلك معتبراً إياه من القيم الوطنية التي سيعمل على تشجيعها[30]. وهذا يعني بالضرورة وجود تشدد إسرائيلي تجاه أي فكرة لإخلاء المستوطنات. وسواءٌ تشكلت الحكومة من نتنياهو أو من حزب الليكود أو من غانيتس فليس هناك اختلاف في توجههم نحو الاستيطان، حيث ركز برنامج قائمة «أزرق ابيض» على الاستمرار في سياسة الاستيطان[31].

(3) استمرار اتفاق الأحزاب الإسرائيلية على مجموعة من «اللاءات» التي تعد نقطة انطلاق لأي تعامل مع الفلسطينيين. **أولاً**، لا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967. **ثانياً**، القدس موحدة، فلا لتقسيم القدس. **وثالثاً**، لا لعودة اللاجئين. **ورابعاً**، لا لوقف الاستيطان[32].

(4) أفول خطاب الدولتين أو/ومأسسة سياسة الفرض والضم: يفترض هذا السيناريو سيطرة خطاب الفرض والضم وتراجع خطاب الدولتين. لقد شهدت الأعوام السابقة تراجعاً في خطاب الدولتين في إسرائيل لمصلحة خطاب الضم المتنامي، وهذا ترافق مع ظهور توجه للعمل على مأسسة خطاب ضم الضفة الغربية، ليشكل الخطاب الرسمي لبعض الأحزاب الإسرائيلية، وبالتالي للحكومات[33]. وقد تم تبنّي هذا الخطاب من جانب حزب بينت وحزب الليكود[34]. وقد

---

(28) أنطوان شلحت، «المشهد السياسي الداخلي اليمين الجديد يغير قواعد «اللعبة»،» في: **تقرير مدار الاستراتيجي 2017**، ص 69، <https://bit.ly/2zyvjdB>. (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(29) أنطوان شلحت، «المشهد السياسي ـ الحزبي الداخلي: ترسخ حكم اليمين». في: **تقرير مدار الاستراتيجي 2019**، <https://bit.ly/2PMKuuL>، ص 85. (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(30) المصدر نفسه، ص 71.

(31) مدار، «لأي إسرائيل يسعى تحالف «أزرق أبيض»؟،» تقدير موقف، مدار، 24 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/36pKhBG>، (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(32) نادية سعد الدين، «خطة كيري.. تصفية القضية الفلسطينية،» الجزيرة نت، 11 نيسان/أبريل 2014، <https://bit.ly/2zHH4OF>، (آخر دخول للموقع 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(33) عاطف أبو سيف، «إسرائيل والمسألة الفلسطينية: لا حاجة للشريك، لأنه لا حاجة للحل،» في: **تقرير مدار الاستراتيجي 2018**، ص 31 ـ 32، <https://bit.ly/2UqRSuo>. (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(34) المصدر نفسه، ص 37.

أكد أيضاً برنامج تحالف «أزرق أبيض» على أفول خطاب الدولتين، حيث لم يذكر أي شيء عن عملية السلام أو حل الدولتين، ولم يأتِ على ذكر دولة فلسطينية[35].

وبالنسبة إلى سياسة الضم بينما أعلن نتنياهو صراحة عن نيته في ضم الضفة أكثر من مرة، أكد غانيتس موافقته على ضم غور الأردن[36]. واضح أن هناك توافقاً على ضم غور الأردن، أما بالنسبة إلى ضم الضفة فسيحسم الأمر بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية في شهر آذار/مارس 2020. يأتي ذلك كله في ظروف مواتية تشجع على سياسة الضم، فهناك قناعة في إسرائيل أنها لا تحتاج إلى شريك فلسطيني[37]، إضافة إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل، حيث يرى اليمين في وجود الرئيس ترامب فرصة لتحقيق هدفه المتمثل بالقضاء على خيار الدولتين، وضم مناطق «ج» إلى السيادة الإسرائيلية[38].

• عربيّاً

ثمة غياب لغطاء عربي داعم للقضية الفلسطينية، فالشعوب والحكومات العربية باتت منشغلة بقضايا أخرى، كونها تؤثر في مصالحها وأمنها واستقرار المنطقة[39]. لذا، يمكن القول إن «الاستراتيجية الحاضنة للقضية الفلسطينية هي اليوم بيئة قاهرة للقضية»[40].

فهناك انشغال للقوى العربية والدولية بالأزمة السورية والحرب الأهلية اليمنية. إضافة إلى اهتمام العالم بالعراق بسبب التخوفات من وجود الخلايا النائمة[41]. أما مصر، فمشغولة بحربها على الإرهاب، وبخاصة حربها مع الجماعات المتطرفة في سيناء، حيث شهدت مصر ارتفاعاً في النشاط الإرهابي في السنوات السابقة[42].

---

(35) مدار، «لأي إسرائيل يسعى تحالف «أزرق أبيض»؟».

(36) باسم الطويسي، «الأيديولوجيا قبل السياسة،» **الغد**، 13/9/2019، <https://bit.ly/338lD6B>، (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(37) عاطف أبو سيف، «إسرائيل والمسألة الفلسطينية الحل.. «بقايا» الوقائع الإسرائيلية!»، في: **تقرير مدار الاستراتيجي 2019**، ص 51، <https://bit.ly/2UkL8Oq>. (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(38) أنطوان شلحت، «المشهد السياسي والحزبي،» في: **تقرير مدار الاستراتيجي 2018**، ص 97، <https://bit.ly/34f2ZuL>. (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(39) ماجد كيالي، «لقاء أبو مازن وترامب في ظل ضعف الفلسطينيين،» **الحياة**، 14/4/2017، <http://bit.ly/2AdJUK3>، (آخر دخول للموقع 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(40) برنامج الواقع العربي، «لماذا تراجعت القضية الفلسطينية لدى العرب؟»، الجزيرة نت، 28 أيلول/سبتمبر 2016، <https://bit.ly/2Zuq3Hi>، (آخر دخول للموقع 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(41) «العبادي قواتنا أنهت تواجد داعش عسكريّاً في العراق، القوات العراقية طهّرت 14 ألف كلم مربع في الصحراء الغربية ووصلت لحدود سوريا،» العربية.نت، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://bit.ly/2AoaUcz>، (آخر دخول للموقع 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(42) *Global Terrroris Index 2018: Measuring the Impact of Terrorism* (New York: Institute for Economics and Peace, 2018), <https://bit.ly/2ros3xa>. (last accessed 10 October 2019)

- **إقليميّاً ودوليّاً**

(1) إيران ودورها الإقليمي: أضحى الخطر الإيراني محط اهتمام الحكومات العربية، وبخاصة في ظل التقاء المصالح بين بعض البلدان العربية وإسرائيل[43]. فقد تمت الإشارة إلى وجود لقاءات سرية بين مسؤولين سعوديين وإسرائيليين[44]. وتشير التقارير إلى وجود عدد من المصالح أو القضايا التي يتفق عليها الطرفان، إضافة إلى الخطر الإيراني، مثل رأيهما بثورات «الربيع العربي»، إضافة إلى النظر إلى حزب الله كمنظمة إرهابية، ورفض التدخل القطري[45].

(2) الحرب على الإرهاب: على الرغم من انخفاض إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب، لا يزال الإرهاب يمثل مشكلة، حيث شهدت 67 دولة وفاة واحدة على الأقل[46]. وتعد داعش المنظمة الإرهابية الأكثر نشاطاً في عام 2017، وقد احتلت هذا الموقع منذ عام 2015[47]. لذا ما زال هناك اهتمام كبير بداعش، وبخاصة أن التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ما زال يصنفه خطراً كبيراً بسبب إمكانياته الدعائية وخلاياه النائمة، وقدرته على توجيه ضربات للدول[48]. إن استمرار هجمات داعش سيؤدي صرف الأنظار بعيداً من الاحتلال وسياساته.

يفترض هذا السيناريو أن العمليات الإرهابية ستستمر بعد مقتل البغدادي، حيث من المرجح أن تكون الهجمات أشد خاصة بعد تعيين عبد الله قرداش خلفاً للبغدادي. وهذا ما أكده حسن أبو هنية الخبير في شؤون الجماعات الإرهابية بقوله «إن زعيمهم الجديد قد يكون أكثر عنفاً من سلفه، باعتبار أنه كان يلقب داخل تنظيم داعش باسم المدمر، وبالتالي سيبدي نهجاً أكثر تشدداً»[49].

(3) صعود اليمين المتطرف في أوروبا: شهدت أوروبا تصاعد اليمين المتطرف، حيث حققت الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة مكاسب عالية على حساب الوسط واليسار في انتخابات البرلمان الأوروبي في شهر أيار/مايو 2019[50]. إن صعود اليمين في الدول الأوروبية

---

(43) هآرتس، «الجبهة المعادية لإسرائيل تتفكك: القضية الفلسطينية تبتعد».

(44) Jeffrey Heller and Stephen Kalin, «Israel Has Held Secret Talks with Saudi Arabia over Iran Threat, Says Minister,» *Independent*, 20/11/2017, <https://bit.ly/2Leq74Y>. (Last accessed 10 September 2019).

(45) IAN May/The Media Line, «Inside the Prospective Israel-Saudi Arabia Rapprochement,» The Jerusalem Post, 2/12/2017, <https://bit.ly/2HElrn4> (last accessed 10 September 2019).

(46) *Global Terrroris Index 2018: Measuring the Impact of Terrorism*, p. 2.

(47) Ibid., p. 15.

(48) التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، «إجراءات التحالف الدولي بعد الهزيمة الميدانية لتنظيم داعش: خارطة طريقة باريس،» مترجمة عن اللغة الإنكليزية، 25 حزيران/يونيو 2019، <https://bit.ly/31PFfvf>، (آخر دخول للموقع 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(49) الحرة، «يلقب بـ «المدمر».. من هو زعيم داعش الجديد؟»،» الحرة، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <https://arbne.ws/2Nv8AFL>، (آخر دخول للموقع 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(50) «الانتخابات الأوروبية.. مكاسب لليمين المتطرف والمشككين بالوحدة»،» الجزيرة. نت 27 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/2KiOizs>، (آخر دخول للموقع 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

يزيد من التقارب مع الحكومة الإسرائيلية التي يسيطر عليها اليمين المتطرف، فالنزعات القومية وتصاعد اليمين وانحسار اليسار في أوروبا يخدم إسرائيل[51]، فالدول التي يسيطر فيها اليمين المتطرف لا تنتقد عادة السياسات الإسرائيلية، بل تسعى لبناء التحالفات معها.

(4) استمرار انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل: يفترض هذا السيناريو استمرار الانحياز، الذي ارتفعت وتيرته مع الرئيس ترامب، وتمثلت سياسته بعدم الالتزام بحل الدولتين، واعتبار الحل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي حلّاً إقليميّاً[52]. لذا قامت الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وقطع التمويل لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في محاولة لتصفية قضية اللاجئين[53]، هذا فضلاً عن إغلاق مكاتب وكالة التنمية الدولية (USAID) التي تقدم مساعدات ومشاريع للفلسطينيين، وآخرها كان إعلان المستوطنات أنها لا تتعارض مع القانون الدولي[54]. في حال عدم فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية القادمة، فمن غير المرجح التراجع عن الخطوات التي اتخذها ترامب، وإنما جل ما يمكن اتخاذه هو العودة إلى الحديث عن حل الدولتين من دون ممارسة ضغوط على إسرائيل.

من المستبعد أن تقوم السلطة الوطنية بوقف التنسيق الأمني لعدة أسباب؛ أولاً، لأن التنسيق الأمني مرتبط باتفاقية أوسلو؛ ثانياً، أن اتفاق أوسلو وسياسة التنسيق الأمني ساهما في وجود شرائح في المجتمع الفلسطيني منتفعة من ذلك؛ ثالثاً، هناك تخوفات من فرض العقوبات الإسرائيلي.

(5) الدور الأوروبي والصيني والروسي: يفترض هذا السيناريو بقاء الدور الأوروبي بحده الأدنى، الذي لا يتجاوز انتقاد سياسات إسرائيل والدعوة إلى ضبط النفس. فلم يقم الاتحاد الأوروبي بأي محاولات لأخذ زمام المبادرة وتأدية دور الوسيط[55]. أما بالنسبة إلى روسيا والصين، فيفترض عدم وجود أدوار لهما أساساً.

---

(51) عاطف أبو سيف، «إسرائيل والمسألة الفلسطينية.. تصعيد نهج الضم ومحاصرة حل الدولتين،» في: **تقرير مدار الاستراتيجي 2017،** ص 38، <https://bit.ly/2PrtWYH>. (آخر دخول للموقع 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(52) Ghassan Khatib, «Analysis: Dangerous Duo Will Perpetuate Suffering for Palestinians and Israelis,» Jerusalem Media and Communication Center, 26 September 2017, <https://bit.ly/2L9FFG0>. (last accessed 8 October 2019).

(53) أبو سيف، «إسرائيل والمسألة الفلسطينية الحل.. «بقايا» الوقائع الإسرائيلية!،» ص 26 ـ 27.

(54) الحرة، «شرعية أم شرعنة؟.. أبعاد القرار الأميركي حول المستوطنات الإسرائيلية،» الحرة، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <https://arbne.ws/2YP29CF>

(55) المصدر نفسه، ص 29.

2 ـ سيناريوهات الفرض الفرعية: الوضع القائم أو الوضع القائم (+)

إن سيناريو الفرض الذي تم بناؤه على مجموعة من المتغيرات يحقق المصالح الإسرائيلية. وبقاء هذه المتغيرات واستمرارها كما هي، أو مع حدوث تعديلات طفيفة عليها، سيقود إلى سيناريوهين فرعيين: السيناريو **الأول** «الحفاظ على الوضع القائم». أما **الثاني**، فهو سيناريو «الحفاظ على الوضع القائم (+)». هذان السيناريوهان يفترضان بقاء متغيرات السيناريو الأم، سيناريو الفرض، كما هو، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه في سيناريو الوضع القائم (+).

أ ـ سيناريو الحفاظ على الوضع القائم

تستمر الأوضاع في هذا السيناريو كما هي على مختلف الصعد، من دون حدوث تغييرات جذرية، أي أن السلطة ستستمر في إدارة مناطق «أ» و«ب» مع عدم وجود سيادة لها، وتبقى مناطق «ج» تحت السيطرة الإسرائيلية، وسيتم الإبقاء على التنسيق الأمني، وستستمر إسرائيل في تنفيذ خطة القدس الكبرى 2020، وستكون حصيلتها «القدس الكبرى» التي ستبلغ 10 بالمئة من مساحة الضفة الغربية[56].

هذا إلى جانب الاستمرار في توسيع وبناء مستوطنات الجديدة، وتزايد أعداد المستوطنين في الضفة، الذين وصل عددهم في عام 2018، إلى 448,672، إضافة إلى 220,000 في القدس الشرقية[57]، يرافقه استمرار الاحتلال في سياسة التنكيل بالفلسطينيين بالأشكال كافة.

إضافة إلى تقاسم الوظائف مع السلطة الوطنية، وهذا مربح للاحتلال لأنه يتيح له الاستمرار في مشروعه. ففي ظل هذا السيناريو، تقوم السلطة الوطنية بتقديم الخدمات بينما تسيطر إسرائيل أمنيّاً وعلى الأرض. أما بخصوص غزة، فسيتم الإبقاء على سياسة انفصالها عن الضفة الغربية[58]. وستستمر سيطرة حماس على غزة من دون حدوث تغيرات جذرية في علاقتها مع إسرائيل، أي ستبقى حالة التوتر مستمرة، وستستمر إسرائيل بقصف غزة بين الحين والآخر وسترد حماس بالصورايخ.

أما من حيث الوضع الاقتصادي، فستظل القيود الاقتصادية مفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيكون هناك انخفاض في نمو الدخل القومي في السنوات القادمة، حيث يصل في عام 2025، حسب توقعات البنك الدولي، إلى 2 بالمئة في الضفة الغربية و3.9 بالمئة في غزة، إذا

---

(56) ««القدس 2020».. «الخليج أونلاين» يكشف تفاصيل المخطط اليهودي،» الخليج أونلاين، 28 كانون الثاني/يناير 2017، <https://bit.ly/2ZoBj7Y>، (آخر دخول للموقع 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(57) وكالة الأناضول، «قاربت 450 ألفاً.. أعداد المستوطنين بالضفة بارتفاع مطرد،» الجزيرة. نت، 9 كانون الثاني/يناير 2019، <https://bit.ly/2F8b2Oc>، (آخر دخول للموقع 19 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(58) Khatib, «Analysis: Dangerous Duo Will Perpetuate Suffering for Palestinians and Israelis».

لم يتم رفع أي قيود عن الاقتصاد الفلسطيني[59]. وكما تبين أحدث الإحصاءات لعام 2018، فإن معدل البطالة بلغ 52 بالمئة في غزة و18 بالمئة في الضفة الغربية[60]، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب.

ب ـ سيناريو الوضع القائم (+)

يطلق على هذا السيناريو **الوضع القائم (+)**، أي بقاء المتغيرات الخارجية من دون حدوث تحولات جذرية، وستبقى العلاقة بين إسرائيل من جهة والسلطة وحماس من جهة أخرى كما هي، أي ستستمر حالة التوتر التي يمكن أن تتطور إلى حالة صدام بين حماس وإسرائيل من فترة إلى أخرى، وستستمر سياسة تقاسم الوظائف بين السلطة وإسرائيل، مع الإبقاء على السيطرة على المناطق؛ لا مفاوضات ولا انسحاب إسرائيلي من منطقة «ج»، بينما ستكون التغيرات اقتصادية بامتياز.

ثمة غياب لغطاء عربي داعم للقضية الفلسطينية، فالشعوب والحكومات العربية باتت منشغلة بقضايا أخرى، كونها تؤثر في مصالحها وأمنها واستقرار المنطقة. لذا، يمكن القول إن «الاستراتيجية الحاضنة للقضية الفلسطينية هي اليوم بيئة قاهرة للقضية».

باستثناء القيام بتحسين الوضع الاقتصادي القائم، يبقى الوضع السياسي كما هو، وبدلاً من أن يتم التفاوض على الانسحاب من منطقة «ج» وعلى قضايا الحل النهائي، سيستعاض عنها بخطوات اقتصادية جزئية، ويرافق ذلك منح بعض التسهيلات لإدخال البضائع إلى غزة.

أما من حيث الدافع، فمرتبط بحدوث هبة شعبية أو عمليات فردية، فلا الاحتلال ولا الدول الغربية تريد أن يتفاقم الوضع، وبالتالي يتحرك المجتمع الدولي لفرض ضغوط على إسرائيل لإحداث تحسينات في الوضع الاقتصادي، على أساس أن ذلك يمكن أن يمنع حدوث انفجار شامل.

إذاً، ماذا يعني «+»؟ جل ما يعنيه هو التحسن في الوضع الاقتصادي. وسيكون هذا السيناريو قريباً مما طرحه البنك الدولي في تقريره لعام 2017، حيث افترض سيناريو متوسط المدى يقوم على إحداث تحسينات على القطاع الاقتصادي غير مرتبطة بتاتاً بإحداث تغييرات سياسية، وذلك يعتمد بالأساس على اتفاقية باريس ورفع القيود الاقتصادية الإسرائيلية. وهذه القيود تتعلق بعدة محاور: أولاً، السماح للفلسطينيين باستغلال منطقة «ج» من حيث الأرض والمياه، فيكفي معرفة تأثير هذه المنطقة اقتصادياً في الوضع الاقتصادي الفلسطيني، حيث إنها تمثل ما نسبته 61

(59) World Bank Group, «Prospects for Growth and Jobs in the Palestinian Economy: A General Equilibrium Analysis,» November 2017, p. 20, <https://bit.ly/2ZFBNlm>. (last accessed 5 September 2019).

(60) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 30 نيسان/أبريل 2019، <https://bit.ly/2Z9MDVr>، (آخر دخول للموقع 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

بالمئة من أراضي الضفة الغربية[61]، إضافة إلى رفع القيود عن التجارة الفلسطينية التي تزيد من تكاليف الاستيراد وتقلل من المنافسة[62].

ج ـ سيناريو «الوضع القائم» أو «الوضع القائم (+)» الفرعي: سيناريو الانسحاب أحادي الجانب

إن سيناريو الوضع القائم أو الوضع القائم (+) لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، فالإجراءات التي تتخذها إسرائيل في ظل استمرار الوضع القائم تلغي إمكان حل الدولتين على أساس حدود عام 1967. لذا، فإن هذين السيناريوهين سيقودان إسرائيل، على المدى المتوسط، وبخاصة في حالة حدوث تحول في بعض المتغيرات السابقة، إلى تبني سيناريو أفضل يحقق مصالحها، ألا وهو «الانسحاب أحادي الجانب».

(1) المشهد السياسي في سيناريو أحادي الجانب: إن الظروف الحالية هي مواتية لإسرائيل، فالتوجه الخليجي للتطبيع، والانشغال بالحروب والثورات والأزمات، يرافقه اعتبار إيران الخطر الأول في المنطقة، إضافة إلى الضغوط على الحركات الإسلامية، يعطي كل ذلك إسرائيل مجالاً لفرض ما تريده.

لكن بقاء المتغيرات هذه جميعها لمصلحة إسرائيل أمر غير ممكن. فتنامي أزمات السلطة وعدم وجود أفق سياسي يضع السلطة الفلسطينية في مأزق، فهي لا تستطيع الاستمرار بهذا النهج. كما أن الأزمات في سورية واليمن والعراق ستنتهي آجلاً أم عاجلاً. والتوجه الخليجي للتطبيع سيواجه صعوبات، وبخاصة عندما يظهر للعلن بشكل أكبر وأوضح، بسبب تخوفات الحكومات من رد فعل شعوبها، الأمر الذي قد يدفعها إلى الإبقاء عليه في حدوده الدنيا. أما البلدان العربية فلن تعيد فلسطين إلى بؤرة اهتمامها كما كان الوضع سابقاً، لأنها ستبقى إلى حد ما مشغولة بإعادة الإعمار والترتيبات السياسية في هذه الدول. أما بالنسبة إلى النظرة إلى الحركات الإسلامية وحماس فستبقى على حالها وخصوصاً مع عدم وجود تغيرات في سياسة مصر والسعودية. أما إيران فمن المتوقع أن يستمر اعتبارها على المديين القريب والمتوسط الخطر الأكبر.

في ظل هذه التغيرات غير الجذرية، يتنامى التخوف الإسرائيلي من استمرار هذه التغيرات وتعمقها لغير صالحها. إضافة إلى معرفة إسرائيل أن ما تقوم به على أرض الواقع من توسع في الاستيطان سيقود في النهاية إلى انعدام أفق حل الدولتين فيصبح الحل الوحيد هو دولة واحدة، وهذا ما ترفضه جملة وتفصيلاً، لذا ستتجه إلى فرض حل مغاير يكون لصالحها فتلجأ إلى الانسحاب أحادي الجانب.

فكرة الانسحاب أحادي الجانب ليست فكرة جديدة، فقد طبقها الاحتلال الإسرائيلي مرتين: **الأولى** في لبنان عام 2000، في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، والثانية نفذها

(61) World Bank Group, Ibid., p. 21.

(62) Ibid.

شارون في غزة عام 2005. يظهر مما سبق أن فكرة الانسحاب أحادي الجانب ليست مستبعدة في إسرائيل.

لذا ستلجأ إسرائيل إلى هذا الانسحاب لتحقيق أمرين: **الأول**، التخلص من «صفة الاحتلال»، وتبقي بالتالي الفلسطينيين في مناطق جغرافية منعزلة تسيطر عليها أمنيّاً[63]، والأمر **الآخر** هو إفشال فكرة الدولة ثنائية القومية، وبالتالي سيكون الحل هو فرض واقع جديد يشمل أغلبية يهودية في إسرائيل[64]؛ فهناك نمو متزايد في إسرائيل لفكرة التخلص النهائي من الفلسطينيين. وبالتالي، ترسم إسرائيل الحدود التي تريدها، محتفظة بالمناطق التي تريدها خلف الجدار[65].

إن الانسحاب أحادي الجانب ليس أمراً يسهل تنفيذه، ولكن في ظل الأسبقيات، إضافة إلى عدم وجود ردود فعل؛ سيساعد ذلك إسرائيل في تنفيذ مخططاتها. وسينتج من ذلك إقامة كانتونات فلسطينية غير متواصلة جغرافيّاً، وستمنع إسرائيل إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة.

(2) متغيرات سيناريو الانسحاب أحادي الجانب

من المتغيرات التي سؤدي دوراً في التوجه الإسرائيلي ما يلي:

• **فلسطينيّاً:** يدفع باتجاه هذا السيناريو حدوث تغير جذري ناجم عن حدوث واحد من التغيرات الثلاثة التالية: التغير **الأول** اتخاذ السلطة الوطنية قراراً بوقف التنسيق الأمني. ففي حال وقفه، ستعمل إسرائيل على التخلص من السلطة، وبخاصة أن الالتزام الأمني مفصلي في علاقة إسرائيل بالسلطة، وهو يساعدها على الحد من المقاومة الفلسطينية. المتغير **الثاني** هو عدم قدرة السلطة على الادعاء باستمرار التفاوض مع استمرار التعنت الإسرائيلي، وسيؤدي ذلك إلى عدم تمكن السلطة من الصمود أمام الضغوط المحلية والدولية، وبالتالي انهيارها أو أخذها لقرار بحل نفسها. وفي ظل حدوث هذين المتغيرين، ستكون المساعدات المقدمة للسلطة والمقاومة الفلسطينية في أدنى درجاتها. أما الوضع في غزة فسيبقى على حاله، وسيبقى الانقسام الفلسطيني مستمراً.

أما إذا حدث التغير **الثالث** وهو تغير في القيادة الفلسطينية، وتولي القيادة نخبة ترفض نهج التفاوض وتعلن انتهاء عملية السلام، فإن ذلك يعني حدوث تغير كبير يتمثل بدعم السلطة للمقاومة بكل أشكالها. وهذا التغير قد يرافقه حدوث مصالحة وطنية أو استمرار الوضع على حاله وبقاء الانقسام. في هذه الحال، ستقوم إسرائيل بإنهاء السلطة الوطنية.

• **إسرائيليّاً:** لقد أدى عدم وجود أفق للحل السياسي وعدم اعتبار الفلسطينيين شركاء، إلى ظهور تخوفات في إسرائيل من فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية[66]. فهناك تخوف في إسرائيل

---

(63) معهد الأبحاث التطبيقية ـ القدس (أريج)، ««ما أشبه اليوم بالأمس»: أبعاد مشروع الانسحاب الإسرائيلي الأحادي «الثاني» من الضفة الغربية،» 20 حزيران/يونيو 2012، <https://bit.ly/2jbOdSY>، (آخر دخول للموقع 22 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(64) Raphael Ahren, «Oslo Architect: Netanyahu Will Withdraw Unilaterally from Much of West Bank,» *The Times of Israel*, 3/11/2015, <https://bit.ly/2kHaw3i> (last accessed 18 October 2019).

(65) أبو سيف، «إسرائيل والمسألة الفلسطينية.. تصعيد نهج الضم ومحاصرة حل الدولتين،» ص 39 ـ 40.

(66) المصدر نفسه، ص 43.

من أن تنعكس الخطوات التي تقوم بها على أرض الواقع، والتي تقود إلى إلغاء حل الدولتين، في أن يبقى هناك حل واحد، وهو دولة ثنائية القومية، وبالتالي لا بد من منع ذلك.

في هذا السيناريو، لن يُنظر إلى الفلسطينيين على أنهم شركاء، الأمر الذي سيعزز من التوجه نحو الانسحاب أحادي الجانب. ويفترض هذا السيناريو أن الحكومة الإسرئيلية التي ستشكل في السنوات القادمة ستعمل على تعزيز هذا التوجه. وبالتالي هذا السيناريو يفترض، إذا تألفت الحكومة من تحالف أزرق أبيض برئاسة بيني غانتس أو حكومة وحدة، عرض فكرة الانسحاب على استفتاء، لأن برنامج «أزرق ابيض» الانتخابي يؤكد ضرورة عرضه على الشعب في استفتاء عام، أو إقراره في الكنيست[67].

• **عربياً ودولياً:** في ظل هذا السيناريو، سيتراجع الاهتمام بالقضايا الدولية التي عملت على تحويل الاهتمام عن القضية الفلسطينية، مثل داعش والإرهاب الدولي. كما أن الحرب في سورية واليمن ستكون قد توقفت، مع استمرار التخوفات العربية من «الخطر الشيعي». أما الموقف الأمريكي والموقف الأوروبـي، فسيبقيان على حالهما، فأمريكا ستبقي على دعمها لإسرائيل، وبخاصة إذا تمكن ترامب من الفوز بولاية ثانية. أما أوروبا، فلن تحاول تأدية دور الوسيط، وإنما ستبقي دعمها مالياً.

د ـ سيناريو التسوية

السيناريو الرئيسي **الثاني**، إضافة إلى سيناريو الفرض، هو سيناريو التسوية، وهو ليس عرضاً جديداً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ففي عام 1978، توصل رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات، وبوساطة أمريكية، إلى الاتفاق المعروف «كامب دايفيد».

كانت حصيلة محادثات كامب دايفيد وثيقتين: **الأولى** حول إطار السلام، والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية. أما **الثانية**، فقد احتوت على معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل[68]. إن سيناريو التسوية يقوم على فكرة إقامة دولتين، فلسطينية وإسرائيلية. وستكون حصيلة ذلك سيناريوهين فرعيين: **الأول** دولة كاملة السيادة، أما **الثاني**، فدولة منقوصة السيادة.

المشهد السياسي في سيناريو التسوية: يقدم سيناريو التسوية مشهدين مختلفين للصراع العربي ـ الاسرئيلي. فسيناريو التسوية الذي ينتهي بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، يفترض وجود معادلات وتحالفات سياسية مختلفة عن تلك الموجودة في سيناريو التسوية الذي ينتهي بإقامة دولة فلسطينية ناقصة السيادة.

---

(67) مدار، «لأي إسرائيل يسعى تحالف «أزرق أبيض»؟».

(68) زياد مطر، «اتفاقية كامب ديفيد المصرية ـ الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978 ـ 1993)،» (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012)، ص 41 ـ 43، <https://bit.ly/2ZesY6P>. (آخر دخول للموقع 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

يقوم المشهد السياسي الذي حصيلته دولة كاملة السيادة على عدة تغييرات جذرية. أولها يتعلق بالسلطة؛ ففي ظل استمرار الصراع وعدم وجود أفق للحل، إضافة إلى الضغوط الداخلية، كل ذلك يدفع السلطة لتغيير نهجها. ولتقدم السلطة الفلسطينية على ذلك فإنه لا بد من توافر أرضية عربية تساعدها على ذلك. وأفضل شيء ممكن أن يحصل بالنسبة إلى السلطة هو انتهاء الأزمات والحروب في سورية واليمن والعراق، وعودة القضية الفلسطينية إلى سلّم أولويات العرب.

كما يجب أن يرافق ذلك أفول فكرة التطبيع وتراجع هذا التيار مقابل تيار المقاومة. وهذا يترافق مع تغييرات في النظرة السعودية والمصرية لحماس وحزب الله. إضافة إلى تراجع النظرة إلى إيران على أنها الخطر الأساسي، وهذا يعطي مجالاً أكبر لحزب الله وحماس والجهاد بالتحرك أكثر لمقاومة الاحتلال. وهناك احتمال ضئيل أن تحدث حرب بين إسرائيل وإيران، فتكون حصيلته تحولات جذرية في المنطقة تدفع باتجاه تعديل موازين القوى بين الفلسطينيين والاحتلال.

أما على المستوى الدولي فيجب أن يرافق كل ما سبق عدم انتخاب ترامب لولاية ثانية، أو إعادة انتخابه مع تدخل روسي أو صيني أو أوروبي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتالي تغيير موازين القوى وكسر الاحتكارية الأمريكية.

أما سيناريو التسوية الذي ينتهي بدولة ناقصة السيادة، فالمشهد السياسي يتفق أكثر فأكثر مع ذلك المطروح في سيناريو الفرض. مع وجود اختلاف واحد هو آلية إيجاد الحل. وهذا يعني وجود تغير في المشهد مرتبط بتدخل أمريكي للوصول إلى صفقة أو تسوية تشبه تلك التي تم التوصل إليها في كامب دايفيد عام 1979. فالفرق الأساسي هنا في كيفية تحقيق ذلك، فالنتيجة في سيناريو الفرض وسيناريو التسوية هي واحدة دولة ناقصة السيادة، وبالتالي الاختلاف بكيفية الوصول حيث تتضمن الثانية ضغط مباشرة على الفلسطينين للقبول بالتسوية، أما في **الأولى** فيترك المجال لإسرائيل لتنفيذ ما تريده، ورسم الحدود النهائية التي تريديها، فتضع الفلسطينيين أمام الأمر الواقع.

3 ـ سيناريوهات الفرض الفرعية: سيناريو الدولتين كاملتي السيادة وسيناريو الدولة منقوصة السيادة

أ ـ سيناريو الدولتين كاملتي السيادة

ستكون حصيلة هذا السيناريو إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود عام 1967، حيث سيتم إجبار إسرائيل على تفريغ المستوطنات والعودة إلى تلك الحدود، إضافة إلى الإعلان عن القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية. أما بخصوص اللاجئين، فسيتم الاتفاق على آلية لحل هذه القضية، تتمثل بالتعويض والعودة إلى أراضي السلطة الوطنية.

- **متغيرات سيناريو الدولتين كاملتي السيادة**

لتحقيق سيناريو الدولتين كاملتي السيادة، لا بد من توافر المتغيرات التالية:

فلسطينيّاً: يفترض السيناريو عدم رضا السلطة الوطنية الفلسطينية عن التنازل عن حدود عام 1967، ووقف العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل لحين التزام إسرائيل بها، كذلك قيام السلطة بالتحركات على المستوى الدولي لحشد الدعم للقضية الفلسطينية، واستخدام كل أشكال القوة، أو أن من سيتولى الحكم بعد الرئيس أبو مازن لن يقبل باستمرار التفاوض والتنسيق الأمني مع الإسرائيليين. هذا إضافة إلى حدوث مصالحة وطنية، وتشجيع السلطة الوطنية للمقاومة والمقاطعة. أما الوضع في غزة، فسيشهد ارتفاعاً في وتيرة مسيرات العودة، إضافة إلى استخدام أشكال مقاومة أخرى تضع ضغوطاً على المجتمع الدولي وإسرائيل.

إن الظروف الحالية هي مواتية لإسرائيل، فالتوجه الخليجي للتطبيع، والانشغال بالحروب والثورات والأزمات، يرافقه اعتبار إيران الخطر الأول في المنطقة، [...] يعطي كل ذلك لإسرائيل مجالاً لفرض ما تريده.

إسرائيليّاً: يفترض هذا السيناريو إما تراجع اليمين المتطرف في الوقت الذي يحدث فيه تحول في المجتمع الإسرائيلي نحو اليسار، أو بقاء اليمين المتطرف مسيطراً، ولكن يتشكل ضغط على إسرائيل للتراجع عن اللاءات والقبول بوجود دولة فلسطينية على حدود عام 1967. كما يفترض السيناريو الضغط على إسرائيل لتجميد الاستيطان وعدم ضم الضفة الغربية بسبب عدم قبول المجتمع الدولي به.

عربيّاً: سيكون هنالك دعم عربي كامل للفلسطينيين، وستعود القضية الفلسطينية لتكون في سلم الأولويات العربية. وستنتهي الحروب في البلدان العربية، كما أن خطر الإرهاب من داعش والحركات السلفية سيقل أو يتلاشى.

دوليّاً: يفترض هذا السيناريو حدوث تحرك دولي لصالح القضية الفلسطينية، يسبقه تحرك فلسطيني على المستوى الدولي لحشد التأييد. وتنتج من هذا التحرك زيادة عدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية وتقاطع إسرائيل، كما ستترتب عليه زيادة أعداد المصوتين لمصلحة فلسطين في المحافل الدولية، والضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان وإخلاء المستوطنات المقامة ضمن حدود عام 1967.

إن طبيعة النظام الدولي الحالي، الذي تتصدره الولايات المتحدة، هو لمصلحة إسرائيل، ويكون تغيير هذه المعادلة من خلال حدوث تغير في ميزان القوى العالمي و/أو تحول في دور الدول الكبرى في العالم مثل الصين وروسيا، للتدخل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. كما يتطلب تحركا أكبر من الاتحاد الأوروبي.

ب ـ سيناريو الدولة الفلسطينية منقوصة السيادة

إن السيناريو السابق مبني على وجود متغيرات كثيرة ليست موجودة في الوضع الحالي. وإذا حدثت هذه التغييرات، فمن المتوقع أن تحدث على المدى البعيد لا القريب. ولكن ما تقوم به

إسرائيل على أرض الواقع سيجهض إمكان إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967. لذا، فإن السيناريو الأقرب هو إقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة.

إن سيناريو إقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة، كحصيلة لعقد صفقة، يتطلب وجود متغيرات تتطابق مع تلك الموجودة في سيناريو الفرض، ولكن مع إضافة متغير رئيسي، وهو وجود تدخل دولي لإنهاء الصراع وإبرام صفقة تنتهي بإقامة دولة منقوصة السيادة.

متغيرات سيناريو الدولة منقوصة السيادة: إن متغيرات سيناريو الدولة «منقوصة السيادة» هي متغيرات لصالح إسرائيل بامتياز. لذا، فإن الدولة الفلسطينية التي ستكون نتاجاً لهذا السيناريو ستكون إما قائمة من خلال تبادل الأراضي، أو أنها ستتشكل دون أي عملية تبادل، وإنما ستعلن الدولة على الأراضي الفلسطينية في منطقة «أ» و«ب».

بخصوص إعلان الدولة على منطقة «أ» و«ب»، فسيكون ذلك متطابقاً تماماً مع سيناريو الانسحاب أحادي الجانب، ولكن تحت مسمى الصفقة. أما إقامة الدولة من خلال التبادل، فهناك اقتراحات عديدة تم الحديث عنها في مناسبات مختلفة، مثل الخطة الإسرائيلية التي أعلن عنها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي غيورا آيلاند في مؤتمر هرتسيليا الخامس عام 2004[(69)]، والتي تم ربطها بصفقة القرن. وتقوم فكرة هذه الخطة على ضرورة أن تقوم البلدان العربية بدورها في المساعدة على تحقيق الدولة الفلسطينية[(70)]. كما أن وجود البلدان العربية، وبخاصة الأردن ومصر، كجزء من الحل، يعَدّ مهمّاً وملزماً، لأنه سيكون ضامناً للالتزام بالاتفاق[(71)].

وفي طرح آيلاند هناك دور أساسي لمصر، حيث ستعطي الفلسطينيين أرضاً تبلغ مساحتها 720 كم² تقتطعها من أراضيها. وستكون هذه الأرض مستطيلة الشكل، مبنية من ضلع طوله 24 كم من ساحل البحر المتوسط من رفح غرباً باتجاه العريش، وضلع 30 كم من معبر كرم أبو سالم جنوباً على طول الحدود المصرية ـ الإسرائيلية. وسيعمل ذلك على مضاعفة مساحة غزة إلى ثلاثة أضعاف، وبذلك، يحصل الفلسطينيون من مصر على أرض تساوي 12 بالمئة من أراضي الضفة التي سيقومون بالتنازل عنها لإسرائيل. في مقابل الأراضي التي ستعطيها مصر للفلسطينيين، ستقوم إسرائيل بإعطاء مصر أرضاً في جنوب غرب النقب (منطقة فيران)، مساحتها قد تصل كذلك إلى 720 كم²[(72)].

كما ستحصل مصر على السيادة على نفق يتم إنشاؤه ليربط مصر بالأردن. وسيتم تشغيل النفق المقترح بطول 10 كم من الشرق إلى الغرب، رابطاً مصر بالأردن، ومن الممكن أن يمتد في

---

(69) أشار الإعلام العربي إلى هذا التصور على أنه قد يكون الأساس لصفقة القرن. إن مناقشة هذه الخطة هنا لا تعني أن هذه الخطة سيتم تطبيقها أو أنها المقترح الوحيد. ولكن يتم استحضارها هنا كمثال لأنها تتطابق مع فكرة إدارة ترامب بضرورة أن يكون الحل عربياً، وأن تحقق إسرائيل أكبر قدر من المكاسب.

(70) Giora Eiland, «Regional Alternatives to the Two-State Solution: Bar-Ilan University,» The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, January 2010, p. 28, <https://bit.ly/30oqzTK>. (last accessed 5 October 2019).

(71) Ibid., p. 33.

(72) Ibid., pp. 28-29.

المستقبل إلى السعودية والعراق[73]. أما الأردن، فسيستفيد من خطوط النفق ومن سكك الحديد التي سيتم إنشاؤها، وستتخلص من تخوفاتها بخصوص التفوق الديمغرافي الفلسطيني. فتوسيع مساحة غزة وإقامة الميناء، سيخلقان فرص عمل جديدة، وهذا سيدفع الفلسطينيين للعودة إلى فلسطين[74]. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فهي ستضمن من خلال هذا الحل الحصول على أراضٍ أكثر مما يمكن أن تحصل عليه من خلال اتفاقيات أخرى. كما أنها ستقوم بإخلاء 100 ألف مستوطن بدلاً من 300 ألف مستوطن، إضافة إلى تمكنها من الاحتفاظ بمستوطنتي عوفرا وكريات أربع. أما الربط بين غزة والضفة، فسيتم من طريق ممر آمن[75].

هذا الطرح مجرد مثال على الطروح التي تقوم على عدم تنازل إسرائيل، بينما يتنازل العرب والفلسطينيون لمصلحة إسرائيل. بغض النظر عن أي طروح سيتم اعتمادها فإن ما سيتم الاتفاق عليه سيكون لمصلحة إسرائيل بصورة مطلقة.

خاتمة

إن محاولة الاستشراف بالمستقبل أشارت إلى أن السيناريوهات الأكثر احتمالاً للحدوث، في ظل المتغيرات الراهنة، ستكون لمصلحة إسرائيل، سواء كان سيناريو الوضع القائم أو الوضع القائم(+)، أو الانسحاب أحادي الجانب، أو إقامة الدولة منقوصة السيادة. والسيناريو الوحيد الذي سيكون لمصلحة الفلسطينيين، وهو إقامة دولة على حدود عام 1967، هو أقل السيناريوهات احتمالاً.

لذا، من المتوقع أن تستمر إسرائيل في سياسة الفرض من خلال الإبقاء على الوضع القائم، وفي أحسن الأحوال، ستقوم بتحسين الوضع الاقتصادي. أما إذا حدثت تغيرات على المستوى الدولي ليست من مصلحتها، أو إذا كانت ثمة تدخلات دولية، فستتجه إسرائيل نحو سيناريو الانسحاب، الذي ستكون حصيلته دولة منقوصة السيادة.

كل ذلك يدفع إلى ضرورة اتخاذ السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني خطوات جدية لإفشال هذه المخططات، ويتطلب تحركاً فلسطينيّاً رسميّاً على جميع الصعد. كما أنه لا بد من حدوث تحرك شعبي كبير لإفشال هذه المخططات من خلال تفعيل المقاومة الشعبية وتعميم تجربة بلعين وحركة المقاطعة، وإعادة التفكير بتفعيل كل أشكال المقاومة، هذا إلى جانب العمل على إنهاء الانقسام وإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وجعلها تشمل الفصائل الفلسطينية كافة، إضافة إلى ضرورة بناء تحالفات جديدة مع روسيا والصين، كون دورهما عالميّاً سيزداد □

(73) Ibid., p. 30.

(74) Ibid., p. 32.

(75) Ibid., p. 33.

دور الهجرة القسرية في تشظي النسيج الاجتماعي: حالة المجتمع الليبي

مصطفى عمر التير(*)

أستاذ علم الاجتماع في الجامعات الليبية،
الرئيس السابق للجمعية العربية لعلم الاجتماع.

مقدمة

الهجرة القسرية هي إحدى أهم المشكلات الاجتماعية الملازمة للمجتمعات التي تتعرض لحروب خارجية أو داخلية. وتعاني ليبيا منذ عام 2011 هذه المشكلة، التي تعد من بين نتائج انضمام ليبيا إلى بلدان الربيع العربي. منذ انطلاقها، تميزت ثورة 17 شباط/فبراير 2011 بالعنف وبالتدخل الأجنبي. ومع أنها ثورة بادر بها الشباب المحلي، إلا أنها استقطبت وبسرعة فئات مختلفة من كبار السن من المنتسبين لجهازَي الجيش والشرطة، وآخرين قدموا من الخارج وخصوصاً العناصر الليبية التي انضمت إلى الجماعات الجهادية في أفغانستان والعراق. لم يقبل القذافي بما بدا واضحاً أن المنطقة تمر بمرحلة حراك اجتماعي من نوع جديد. انتقد حراك تونس، ولما وصلت ثورة الشباب إلى مصر انتقدها هي الأخرى، وكان طبيعياً أن يستنكر بشدة خروج الشباب الليبي في تظاهرات، لذلك وصف المتظاهرين بأقذع الصفات، وأطلق العنان لكتائبه الأمنية باستخدام العنف. لم يستسلم الشباب ومن انضم إليهم، وقرروا السير قدماً، لتحقيق الشعار الذي سُمع في المنطقة العربية لأول مرة «الشعب يريد إسقاط النظام». انتظموا في فرق (ميليشيات) مسلحة، وردوا على إطلاق النار بالنار، وتطور الصدام إلى حرب أهلية بدعم دولي، بعد صدور قرار مجلس الأمن الرقم (1973)، الذي تضمن فقرة اعتبرتها الدول المؤيدة للتدخل في الثورة الليبية، غطاءً شرعياً لتدخل عسكري لحماية المدنيين[1].

(*) البريد الإلكتروني: moattir@yahoo.com.

(1) تقول الفقرة المهمة في قرار الأمم المتحدة (1973 ـ 2011) والصادر بتاريخ 2011/3/17: «يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني، أو من طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة، رغم أحكام الفقرة 9 من القرار =

وتحول المشهد إلى حرب أهلية استمرت زهاء 246 يوماً. انقسم الليبيون إلى قسمين متخاصمَين، وعمل كل قسم على تحشيد أكبر عدد ممكن من المؤيدين، يسيرون في مسيرات كبيرة، ناعتين الطرف الآخر بأقذع الصفات.

يفترض أن الصدامات المسلحة ستتوقف عند انتصار الثورة وانتهاء عهد القذافي. لم يتحقق هذا الفرض، وبدلاً من ذلك، عمت البلاد حالة من حالات الفوضى العارمة، بسبب الانتشار الواسع للسلاح في أيدي أعضاء الفرق المسلحة (الميليشيات)، الذين رفضوا تسليم أسلحتهم، وإتاحة الفرصة للحكومة الجديدة لكي تنظم جهازَي الجيش والشرطة، ودخلت هذه في حروب بعضها ضد بعض بهدف الاستحواذ على المناصب الحكومية المهمة، وتوجيه قرارات الدولة نحو خدمة مصالحهم الخاصة، والتحكم في المال العام. وكذلك انطلقت بعض حروب الميليشيات نتيجة مشادات بسيطة بين عنصرين ينتميان لميليشيتين مختلفتين، ونتج من كل حرب من تلك الحروب تدمير أصول اقتصادية، وتهجير سكان، وارتفاع أعداد المهجرين قسرياً.

بدأت ظاهرة هروب السكان العزّل من ساحات القتال منذ الأسابيع الأولى لانطلاق الثورة، وتمثلت ببعض قيادات اللجان الثورية في المنطقة الشرقية الذين كانوا ضمن الدوائر القريبة من مراكز صنع القرار، وتورطوا في عمليات تسببت في أضرار مادية أو بشرية ضد بعض الأسر، واتجه معظمهم نحو مصر. كانت أعداد الذين أُجبروا على ترك مساكنهم بسيطة، ولكنها أخذت في الارتفاع كلما اتسعت رقعة المناطق التي أصبحت ساحات اقتتال. البعض خرج من البلاد، بينما فضل البعض الآخر البقاء في الداخل، وذهب إلى مدن ليبية عُدّت آمنة. كما يلاحظ أنه صاحب عمليات تهجير السكان بالقوة خطاب عدواني مثير للنعرات وشديد الكراهية، استخدمته الجماعة المعتدية لتبرير ما تقوم به من فعل لا تقره الثقافة السائدة. ما تأثير هذه الظاهرة في ظروف العيش المشترك بين الليبيين؟ وهل العداوات التي نتجت بين الجيران تُعَد خلافات من نوع تلك التي كانت تحدث بين القبائل في السابق، وتُحَل عن طريق لجان المصالحة التي يتولاها زعماء تقليديون، وبعبارة أخرى تُحل على مستوى المجتمع الأهلي؟ أم أنها عداوات من نوع جديد، وستستمر زمناً طويلاً، وتقود إلى حالة من حالات تشظي النسيج الاجتماعي، بل وحتى إلى تمزق وحدة المجتمع؟

ستبذل محاولة لتقديم ولو إجابة محدودة لهذه الأسئلة، من طريق استعراض عدد من حالات تهجير السكان بالقوة وبعض تداعياتها. وقبل أن نقوم بهذا سنحدد في عبارات مختصرة معاني عدد من المفاهيم الرئيسة التي سنوظفها، ومنها: (1) الهجرة القسرية: ونقصد بها عملية إرغام عدد من الأفراد المستقرين في مكان جغرافي معين على المغادرة والاستقرار لفترة زمنية في مكان آخر، وبالنسبة إلى ما حدث في ليبيا فإن هذا النوع من الهجرة، حدث بسبب الصراعات المسلحة، التي عرفتها البلاد منذ اندلاع ثورة 17 شباط/فبراير 2011 ولا تزال مستمرة، وشملت مئات الألوف

= (1970 ـ 2011)، لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرّضين لخطر الهجمات في الجماهيرية العربية الليبية، بما فيها بنغازي، مع استبعاد أي قوة احتلال أجنبية أياً كان شكلها، وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فوراً بالتدابير التي تتخذها عملاً بالإذن المخوّل بموجب هذه الفقرة، والتي يجب إخطار مجلس الأمن بها فوراً».

من السكان. (2) خطاب الكراهية: وهو عبارة عن كلمات وجمل تحمل معاني التحقير والإهانة، والاستهزاء والتهديد باستخدام العنف بمختلف أشكاله، بما في ذلك الطرد والاعتداء بالضرب أو القتل (3) النسيج الاجتماعي: الذي يشير إلى الحالة التي عليها شكل العلاقات الاجتماعية لجماعة بشرية، تزاول أنشطتها اليومية في فضاء ديمغرافي يجمعها، لتحقيق أهداف عامة مشتركة في مختلف مجالات الحياة. وللمحافظة على حالة صحية للنسيج، يتعاون أعضاء الجماعة على تفعيل الممارسات والوسائل التي من أجلها العمل على تقوية الروابط الاجتماعية بين أعضاء الجماعة وتقويتها. (4) بينما يعني التشظي وجود معوقات تتسبب في عرقلة عملية التفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعة، وتحد من عمليات التعاون لتحقيق الأهداف المجتمعية، وقد ينتج من هذه الحالة صراعات وصدامات وتباعد أعضاء الجماعة عن بعضهم، بل والمشاركة في أنشطة من شأنها هدم أي صورة من صور العيش المشترك.

على الرغم من الظروف المزرية التي يعيش فيها المهجَّرون، تتعرض مخيماتهم من حين إلى آخر لهجمات من طرف الميليشيات المسلحة، فيسقط قتلى وجرحى، ويُختطف من كان موجوداً من الشباب.

لن تتعرض الدراسة لأعداد المهجرين، ولا للأماكن التي التجأوا إليها، أو وصف ظروف أوضاعهم المعيشية المزرية، إلا بالقدر الذي يساهم في توضيح مشكلة البحث المتمحورة حول: وصف الآثار السلبية لهذه الظاهرة على النسيج الاجتماعي الليبي.

أولاً: التهجير القسري: عرض حالات

ذكرنا في مكان سابق أن ظاهرة هروب السكان من منازلهم بدأت خلال الأسابيع الأولى من اندلاع الثورة. كانت الأعداد الأولى صغيرة واقتصرت على أعضاء أسر القيادات المتصلة مباشرة بالنظام، هروباً من انتقام الثوار، ثم أصبحت حالات النزوح تأخذ صورة تحرك جماعات كبيرة، وتمثلت هذه في البداية بموجتين: شملت الموجة **الأولى** سكان المدن والقرى التي انضمت إلى الثورة، ووصلت قوات القذافي إلى مشارف تلك المدن والقرى، بينما جاءت الموجة **الثانية** فور انتصار الثورة، وكان أعضاؤها سكان المدن والبلدات والقرى، التي صنفها الثوار مساندة للقذافي وقواته العسكرية. عاد أغلب المهجرين الذين كانوا ضمن الدفعة الأولى للمهجرين قسرياً إلى مناطقهم، بعد انتهاء الحرب، وحل محلهم أعضاء الدفعة الثانية للمهجرين قسرياً من مؤيدي النظام السابق عسكريين ومدنيين، خوفاً من عمليات الانتقام. بالطبع لم يهاجر جميع مؤيدي النظام السابق، وقد تعرض بعضهم للانتقام بطرائق مختلفة شملت: القتل، والإيداع في السجون التابعة للميليشيات، والتهجير القسري لجميع سكان المدينة، بحيث عرفت البلاد ظاهرة مدن الأشباح.

لم تقتصر الهجرة القسرية على الجماعات التي ذكرناها آنفاً، وإنما استمرت أعداد المهجرين قسرياً في الارتفاع بسبب الحروب التي اندلعت فيما بعد بين الميليشيات المصنفة كثوار. لم

يقتصر وجود هذه الميليشيات على المدن الرئيسية، بل وُجدت في كل قرية وفي كل واحة. تمثل الهدف الأهم لكل واحدة منها في الاستحواذ على أكبر كمية من السلاح، لتتمكن من الدفاع عن نفسها إذا هوجمت، أو تهاجم مناطق أخرى إذا توافرت لقادتها أسباب لذلك، ومن بعد الدخول في سباق من أجل النفوذ والمال. يرسم أعضاء كل جماعة لأنفسهم صوراً موجبة؛ فهم الثوار الحقيقيون المستقيمون والعاملون لمصلحة المجتمع، وللطرف الآخر صورة سلبية حادة تتضمن السرقة والكذب والحرابة، وتصل إلى درجة الخيانة، والتعاون مع الأجنبي ضد مصلحة الوطن، وبذلك يصنف الآخر الذي كان شريكاً في الثورة عدواً، ويلحق بالقائمة التي وضع فيها رجال نظام القذافي، لذلك يجب هو الآخر إقصاؤه بالكامل بالتهجير القسري أو حتى القتل. ونعرض فيما يلي وباختصار أمثلة لحالات الهجرة القسرية، وفضلنا ـ بدلاً من تسليط الضوء على حالات أفراد أو أسر أو جماعة بحكم انتمائها الإثني أو الأيديولوجي ـ حصرها في الحالات التي هُجر فيها السكان جميعهم سواء أكانوا سكان مدينة أو بلدة أو قرية.

1 ـ مدينة تاورغاء

مدينة تاورغاء واحدة من المدن الليبية القديمة، تقع إلى الشرق من مدينة طرابلس، وتبعد منها نحو 250 كم، ومن مدينة مصراته نحو 38 كم. ونظراً إلى أن بعض من استقر بها في أواخر القرن التاسع عشر من بين الرقيق الذي تم تحريره، فتاورغاء المدينة الوحيدة على شاطئ البحر، حيث أغلبية السكان من ذوي البشرة السمراء. المدينة عبارة عن واحة من النخيل لوجود بحيرة كبيرة تتغذى من عيون أرضية. تنقسم إلى قسمين: المدينة القديمة؛ وكبقية مدن الواحات بيوت بسيطة مبنية من الطين وطرق ترابية ضيقة، ثم المدينة الجديدة وهي عبارة عن مباني سكنية حديثة ومجمعات إدارية ومدارس ومصحات وطرق معبدة.

بلغ عدد السكان حسب آخر إحصاء رسمي عام 2006 نحو 24000 نسمة، ولكن تقديرات عام 2011 تشير إلى أن حجم السكان قد بلغ 40000 نسمة، ينتمون إلى عدد من القبائل أصولها عربية وأمازيغية وأفريقية. وكما يتوزع سكان كل مدينة في ليبيا بين بقية المراكز الحضرية، تعيش أسر تاورغية في مدن وقرى وواحات ليبية كثيرة، منها: طرابلس ومصراته وترهونة وسبها وبراك ومرزق وسوكنة وودان وهون وسرت وبنغازي.

دخلت كتائب القذافي مدينة تاورغاء أثناء ثورة 17 شباط/فبراير 2011 بهدف الهجوم على مدينة مصراته، فأصبحت لذلك منطقة عسكرية، لا يستطيع سكانها التحرك في داخلها أو الخروج منها أو الدخول إليها بحرية، وكأنها مدينة محتلة. انخرط عدد من الشباب في كتائب عسكرية، عملت كقوات إسناد لكتائب القذافي الأمنية، وكذلك اختيرت فرقة من نساء المدينة للقيام بإعداد الوجبات اليومية للقوات العسكرية المتمركزة في المدينة. ودرجت برامج التلفزيون على بث مشاهد تبين مجموعة هذه النسوة أثناء القيام بعملها وهي تغني وتهتف مؤيدة لثورة الفاتح، تمجد العقيد وتعدد منجزاته، وتتوعد الثوار، ومرددة للصفات السلبية التي أطلقها القذافي على الثوار.

تمكنت كتائب القذافي الأمنية والقوات المساندة لها من مدينة تاورغاء من دخول بعض أحياء مدينة مصراته، وتورط بعض شباب تاورغاء في أفعال مشينة شملت الاغتصاب (حالات إناث وذكور)، والاعتداء بالضرب على المدنيين وسلب أموالهم. فرحين بالانتصار الذي اعتقدوا أنه سيكون نهائياً، سجل بعضهم بهواتفهم النقالة تلك الأفعال. وجدت بعض تلك التسجيلات طريقها إلى وسائل التواصل الاجتماعي، واكتشف بعضها في هواتف أصحابها بعدما قتلوا أو وقعوا في الأسر.

وعندما مالت الكفة إلى جانب الثوار، انسحبت قوات النظام من مصراته ومن تاورغاء. وفي يوم 2011/8/11 انطلقت ميليشيات مسلحة من مدينة مصراته، وشنت هجوماً كاسحاً على سكان المدينة. سقط قتلى وجرحى، واختطف عدد من الشباب؛ غيِّب البعض وانتهى البعض الآخر في سجون مدينة مصراته، وهرب الجميع في اتجاهات متفرقة، لتبدأ فيما بعد عملية تحطيم أبواب المتاجر والوحدات السكنية والمباني العامة وإخلائها من مقتنياتها، وتخريب مكونات البنية التحتية، وخصوصاً معدات الكهرباء وخطوط الهاتف ومواسير المياه، وإضرام النار في بعض المباني، وتحولت المدينة إلى مدينة أشباح[2].

تفرق سكان تاورغاء بين عدد من المدن الليبية، شمل المدينتين الرئيسيتين طرابلس وبنغازي، ومدن وقرى أخرى استقرت بها ـ منذ زمن بعيد ـ أسر تاورغية. حاول المسؤولون في المدن التي التجأ إليها الهاربون تدبير إقامات للأسَر الهاربة. المخيمات التي أقاموا فيها عبارة عن مباني مهجورة أو لم تستكمل بعد، أو المعسكرات التي بنتها الشركات التي تنفذ مشاريع بناء، وأصبحت خالية بسبب مغادرة الشركات لمواقع العمل.

وعلى الرغم من الظروف المزرية التي يعيش فيها المهجَّرون، تتعرض مخيماتهم من حين إلى آخر لهجمات من طرف الميليشيات المسلحة، فيسقط قتلى وجرحى، ويُختطف من كان موجوداً من الشباب[3]. واللافت للانتباه، أن الهجوم المسلح ضد مدنيين عُزّل لا حول لهم ولا قوة يحدث لأتفه الأسباب، ويأخذ منحى عقاب جماعي يشمل الأطفال والنساء والشيوخ، وتتفنن الميليشيات في التنكيل بسكان المخيم، ولعل ما جرى بتاريخ 2018/8/10 مثالاً لدرجة الظلم التي يتعرض لها المهجرون، إذ قررت الميليشيا المهاجِمة هدم المخيم الذي كان مأوى لزهاء 500 أسرة، ولم يكن أمامها إلا النزوح ثانية، والبحث عن مكان إقامة جديد[4].

---

(2) لوصف ما حدث من تدمير وتخريب وتهجير وأعداد القتلى والمختطفين والمسجونين، انظر: ناصر الهواري، **تاورغاء والرحيل المر: ست سنوات من التهجير والشتات** (طرابلس: نيولينك الدولية للنشر والتدريب، 2017)، ص 14 ـ 17، ومنظمة العفو الدولية، «ممنوعون عن ديارهم: استمرار تهجير واضطهاد التاورغاء والمجتمعات المهجرة الأخرى في ليبيا،» رقم الوثيقة: MDE 19/011/2013، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ص 5 ـ 6، <https://www.amnesty.org/download/Documents/16000/mde190112013ar.pdf>.

(3) المصدر نفسه، ص 31 ـ 32.

(4) إحدى حالات استباحة ميليشيا مسلحة لمخيم للمهجرين، انظر: «ليبيا: هجوم على مخيم تاورغاء للنازحين على أيدي الميليشيات وعرضة لمزيد من الهجمات وعمليات الهدم،» منظمة العفو الدولية، 10 آب/أغسطس 2018، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/libya-tawergha-idp-camp-attacked-by-militia-in-danger-of-further-attack-and-demolition> (last accessed 30 May 2019).

جرت محاولات كثيرة بهدف إجراء مصالحة بين سكان مدينتي مصراته وتاورغاء، ومن بين المبادرات الأولى تلك التي قام بها رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفوجئ بالرد الصادم لأهالي مصراته، فوصف تلك التجربة: «.. وفي آخر المطاف، جاء الرد على بعض ملاحظاتي قاطعاً: لا مصالحة في المدى المنظور.. لم أُفلح في إقناعهم بالتمييز بين أزلام القذافي الذين أجرموا وعموم الناس في تاورغاء. مالوا إلى تسويغ العقاب الجماعي بتأثيمهم كلهم أو سوادهم الأعظم»[5]. كما نظمت قيادات تقليدية من المدن المجاورة مفاوضات بهدف إبرام اتفاقيات صلح بين سكان المدينتين. وتُوِّجت تلك المفاوضات في أكثر من مرة بتوقيع الطرفين وثيقة صلح يعود أهالي تاورغاء بموجبها إلى مدينتهم. وفي أكثر من مناسبة، تدخلت جماعات مسلحة غير موافقة على تلك الاتفاقات، ومنعت عودة السكان بالقوة. إن العودة تتطلب جهوداً حكومية مركزية، تقوم بالترميمات اللازمة لمكونات البنية التحية والمباني العامة، إلى جانب الوحدات السكنية التي لا يستطيع مالكوها بإمكانياتهم الخاصة ترميمها. ومع ذلك أبدت بعض الأسَر استعدادها للعودة إلى مدينتهم حتى في الحالة التي عليها وبالفعل عادت بعض الأسر، ولكن النسبة الأكبر لا تزال بعيدة من اتخاذ قرار كهذا ذاكرين أسباباً متنوعة أهمها سيادة الأمن[6].

لا تزال القبيلة حاضرة كمكوِّن اجتماعي رئيسي في المجتمع الليبي، وما يعرف بالعصبية القبلية موجودة هي الأخرى، ولكن كعامل تضامن داخلي أكثر منها تعصباً ضد الآخر.

2 ـ بلدة ككله

بلدة ككله عبارة عن مدينة صغيرة في الجبل الغربي، وتقع في الجنوب الغربي لمدينة طرابلس التي تبعد منها نحو 130 كم. انضم سكانها إلى ثورة 17شباط/فبراير 2011 خلال الأسابيع الأولى للثورة، كما كانت الحال بالنسبة إلى معظم مدن وبلدات الجبل الغربي، لذلك تعرضت لهجمات كتائب القذافي الأمنية، واضطر معظم سكانها إلى الهروب باتجاه تونس. عدد سكان البلدة في حدود 10 آلاف نسمة، ينتمون إلى عدد من القبائل التي ترتبط مع بعضها بعلاقات قديمة.

بعد انتصار ثورة 17 شباط/فبراير2011، دخلت العاصمة طرابلس ميليشيات من جميع المدن الليبية، واستولى كل منها على ممتلكات خاصة غاب عنها أصحابها، وأراضي فضاء، ومقارّ حكومية، وفرضت سيطرتها على مؤسسات وإدارات حكومية وغير حكومية. وقد فرض أحد أبناء

(5) طارق متري، **مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2015)، ص 70.

(6) «ليبيا: نازحو تاورغاء لا يستطيعون العودة: رغم الاتفاق، العودة معطّلة بسبب الأضرار المتعمدة ومخاوف أمنية،» منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، 24 كانون الثاني/يناير 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/01/24/326803> (last accessed 30 May 2019).

هذه المنطقة سلطته على واحد من أكبر أحياء مدينة طرابلس، وأصبحت تحت إمرته واحدة من بين أقوى الميليشيات التي تسيطر على العاصمة. وكذلك فرضت الميليشيات القادمة من الزنتان في الجبل الغربي سيطرتها على أحياء ومنشآت في العاصمة، وكان أهمها مطار طرابلس الدولي. وكما ذكرنا في مكان سابق، الميليشيات التي توحدت أثناء محاربتها للقذافي اختلفت فور غيابه. دخلت الميليشيات التي توزعت بين مكونات مدينة طرابلس في خلافات فيما بينها حول تقاسم مواقع السيطرة في المدينة. لم تحسم الخلافات بالحوار، فقرر فريق بقيادة ميليشيات من مدينة مصراته تكوين تحالف عرف باسم «فجر ليبيا»، وفي يوم 2014/7/13، شن التحالف هجوماً على مطار طرابلس الدولي لافتكاكه من سيطرة ميليشيات الزنتان. لم ينتهِ الهجوم بسهولة، بل اشتعلت حرب شعواء نتج منها تدمير المطار وحرق 21 طائرة، واشتعلت النيران في خزانات النفط الضخمة التي كانت في المنطقة، وفي 2014/8/23 انسحبت كتائب مدينة الزنتان من مدينة طرابلس بعد أن خسرت جميع مواقعها في المدينة. لم تتوحد أغلبية مدن وبلدات الجبل الغربي مع مدينة الزنتان في هذه الحرب كما فعلت أثناء ثورة 17 شباط/فبراير 2011، وإنما انضمت إلى تحالف فجر ليبيا، وكان من بينها الميليشيات التابعة لبلدة ككله. ومع أنها لم تكن البلدة أو المدينة الوحيدة من الجبل الغربي التي كانت ضمن قوات فجر ليبيا، إلا أن ميليشيات الزنتان قررت الانتقام من بعض الجيران، الذين يملكون قوة قد تزاحم قوة الزنتان في منطقة الجبل الغربي، فاتجهت نحو بلدة ككله، وشنت يوم 2014/11/10 هجوماً مباغتاً أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى[7]. وفي النهاية تمكنت ميليشيات الزنتان والميليشيات المتحالفة معها من دخول المركز الحضري للبلدة، وهرب جميع السكان باتجاه مدينة طرابلس وضواحيها. وهذا يعني أن سكان هذه البلدة تعرضوا ـ خلال أربع سنوات ـ للتهجير القسري مرتين.

لم يستقر هؤلاء في مخيمات متهالكة كما كانت الحال مع المهجرين من مدينة تاورغاء، وإنما بفضل نفوذ أحد أبناء البلدة الذي يقود ميليشيا تسيطر على أحد أهم أحياء طرابلس، ولضعف الحكومة التي كانت في العاصمة، مُكّنوا من الاستقرار في وحدات سكنية بعضها حكومي وبعضها خاص. وبالتعاون مع ميليشيات مصراته التي أخذت المواقع التي كانت تحت سيطرة ميليشيات مدينة الزنتان، تمتع المهجرون من مدينة ككله بالإقامة في وحدات سكنية حديثة، وبالحصول على الحماية بحيث لم تستطع الميليشيات التي تسببت في طردهم من بلدتهم ملاحقتهم.

3 ـ منطقة الرياينة الغربية

هذه عبارة عن منطقة واحدة ضمن خمس مناطق تضمها مدينة الرياينة الواقعة إلى الجنوب الغربي من مدينة طرابلس، وتبعد منها نحو 140 كيلومتراً. وفي المنطقة مركز خدمات يضم المتاجر ومدرسة ومستوصفاً ومكاتب إدارية متنوعة، ويقدر حجم سكان الرياينة الغربية بنحو 4000 نسمة.

---

(7) «ارتفاع عدد قتلى الاشتباكات بمنطقة ككله غربي ليبيا،» الجزيرة نت، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <https://bit.ly/2QzaCrm> (last accessed 30 May 2019).

عندما التحقت أغلب مدن وبلدات الجبل الغربي بثورة 17 شباط/فبراير، أمر القذافي عدداً من قيادات اللجان الثورية المقربين منه بأن يغادروا طرابلس، ويتوجهوا إلى مناطقهم بهدف تهيئتها لمساندة القوة التي ستتجه نحو الجبل الغربي بهدف القضاء على الثورة هناك. وكان من ضمن برنامج التهيئة تجنيد الشباب في فرق عسكرية، لتتولى مساندة القوة الرسمية في مهمتها. أحد هؤلاء من أبناء هذا الجزء من مدينة الرياينة، وبالفعل نفذ أمر القذافي. تمركزت فرق من القوات التي بعث بها القذافي إلى الجبل الغربي في هذه المنطقة، ومنها انطلقت لتتعقب ميليشيات الثوار، لذلك صنف الثوار سكان منطقة الرياينة الغربية قوة معادية.

بتاريخ 2011/5/13، وبعد نجاح الثوار في فك الحصار الذي فرضته كتائب القذافي الأمنية حول مدينة الزنتان، وبداية انسحاب قوات القذافي، هاجمت ميليشيات مسلحة تابعة لمدينة الزنتان المنطقة متهمة السكان بأنهم ما زالوا يأوون عناصر من كتائب القذافي الأمنية. ومع أن أشخاصاً معنيين هم الذين انضموا إلى الفرقة المسلحة التي ساندت قوات القذافي، اعتبرت الميليشيات التي دخلت إلى المنطقة أن جميع السكان مذنبون ومتواطئون مع ابنهم القادم إليهم من طرابلس. وبنفس الأسلوب الذي اتبعته جميع الميليشيات، اقتحم المهاجمون المنازل والمتاجر، واستولوا على الممتلكات الخاصة، وخربوا المنشآت العامة مثل شبكات المياه والكهرباء واستولوا على الأسلاك الكهربائية، وخطفوا عدداً من الشباب. وفي اليوم التالي هرب السكان خوفاً من رجوع تلك الميليشيات ثانية، وأصبحت المنطقة ضمن مدن الأشباح.

4 ـ بلدة العوينية

العوينية بلدة من بلدات الجبل الغربي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة طرابلس، وتبعد منها نحو 160 كم، ونحو 70 كم عن مدينة غريان، وقريبة من مدينة الزنتان. تقطن قبيلة المشاشية هذه البلدة ومجموعة القرى والمدن القريبة، مثل عومر وزاوية الباقول وظاهر الجبل ثم مدينتي مزده والشقيقة. سكان بلدة العوينية قرابة 12 ألف نسمة، وتوجد في البلدة والقرى الملاصقة لها 11 مدرسة، وثلاثة مستوصفات ومستشفى قروي، وخمسة مساجد، وعدد من المباني الادارية ووحدات سكنية حديثة. ولقربها من مدينة الزنتان تمركزت فيها كتائب القذافي الأمنية عند حصارها لمدينة الزنتان. لذلك استهدفتها الميليشيات التابعة للزنتان فور تقهقر قوات القذافي من المنطقة، فاضطر سكان العوينية وعومر وزاوية الباقول إلى الهروب. بدأ الهجوم المسلح على المنطقة يوم 2011/6/15، وبأسلوب الميليشيات نفسه، حطمت أبواب جميع الوحدات السكنية والمباني العامة، وتم الاستيلاء على كل ما فيها وتحطيم المقتنيات التي لم يجدها أعضاء الميليشيات مفيدة[8] كما حطمت جميع المنشآت العامة، وهدمت مكونات البنية التحتية، وأضرمت النار في الكثير من المباني لكي يصبح المكان غير ملائم للإقامة. تفرق السكان بين الكثير من المدن أغلبها في المنطقة

(8) تقرير البي بي سي حول قرية العوينية (المشاشية) يبيّن جانباً من التدمير المصاحب لدخول ميليشيات الزنتان، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=iZd70_0UBCU>.

انظر أيضاً: منظمة العفو الدولية، «ممنوعون عن ديارهم: استمرار تهجير واضطهاد التاورغاء والمجتمعات المهجرة الأخرى في ليبيا،» رقم الوثيقة: MDE 19/011/2013.

نفسها، وخصوصاً في تلك التي جميع سكانها من قبيلة المشاشية، أو بها نسبة كبيرة من القبيلة نفسها، وأصبحت العوينية وعومر وزاوية الباقول ضمن مدن الأشباح.

انضمت ليبيا إلى بلدان الربيع العربي، وأصبحت ثورتها تعرف بثورة 17 شباط/فبراير 2011. ومع أنها تقع جغرافياً بين تونس ومصر، إلا أن أسلوب انضمامها اختلف عما حدث في جارتيها بحيث تحولت الثورة وبسرعة إلى حرب أهلية.

وفي تاريخ لاحق، ادّعى المهجَّرون أن الميليشيات التي تسببت في طردهم وتخريب بلدتهم، تقوم بزرع ألغام أرضية مضادة للأفراد في المنطقة، وهذا الإجراء لم يُذكر في بقية الحالات التي تحولت إلى مدن أشباح. ويبدو أن المسؤولين عن تحويل المنطقة إلى مدينة أشباح مصممون على جعل عودة السكان حتى بعد زمن، أمراً باهظ التكاليف[9].

قبيلة المشاشية من القبائل الكبيرة، ويوجد أسر من هذه القبيلة في مدن وقرى ليبية كثيرة، وهي دخلت عبر التاريخ في صراعات مع قبائل أخرى ومن بينها قبيلة الزنتان. وقد استغل القذافي أحداثاً تاريخية بعينها للتذكير بعداوات قديمة بين بعض الجيران، وهكذا استفاد خلال الحرب الأهلية من أبناء هذه القبيلة. لذلك كان رد فعل ميليشيات الزنتان ضد سكان بلدة العوينية وانتقامها من السكان أمراً متوقعاً، ومعركة خسرتها قبيلة المشاشية. ولكن عندما حاولت ميليشيات الزنتان تعقُّب الفارين من العوينية وبقية المناطق المجاورة لها، وخصوصاً الذين التجأوا إلى مدينة الشقيقة، تكاتفت جميع ميليشيات المدينة للدفاع عن الذين التجؤوا إليهم. وخلال أحد التجمعات التي انتظمت بهدف التصدي للميليشيات المهاجمة، بدت مظاهر العداوة الشديدة واضحة بين جيران الأمس[10].

5 ـ قرية بئر عجاج

تقع هذه القرية في المنطقة التي تعرف بباطن الجبل، وتبعد من مدينة طرابلس نحو 70 كم، ومن مدينة غريان نحو 40 كم. يقيم في القرية قرابة 250 أسرة في مبانٍ حديثة، وينتمون إلى قبيلة واحدة تعرف باسم «الجعافرة». لم يتعرض السكان للتهجير أثناء ثورة 17 شباط/فبراير 2011، ولكن بعد انتصار الثورة ادعت إحدى قبائل غريان ملكية الأرض المقامة عليها القرية، وأن القذافي خصصها لسكان القرية دون وجه حق. جرت مفاوضات كثيرة بين رجال القبيلتين، ويبدو أن قبيلة الجعافرة استطاعت التقدم بوثيقة ترجع إلى أيام حكم العثمانيين، تفيد أن قبيلة الجعافرة هي التي تملك هذه الأرض. وقد حاول عدد من شيوخ القبائل من المناطق المجاورة التوسط في النزاع، إلا أن ميليشيات تابعة لمدينة غريان شنت سلسلة من الهجمات على

(9) «قبيلة المشاشية تحمل الزنتان مسؤولية ضحايا الألغام بالعوينية،» **أخبار ليبيا**، 2017/4/27، <https://www.libyaakhbar.com/libya-news/317455.html> (last accessed on 30 May 2019).

(10) مشهد يوضح شكل العداوة التي أصبحت بين القبيلتين المتجاورتين، انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=eA_bQMl34mU> (last accessed on 30 May 2019).

القرية، وفي يوم 2013/1/13 دخلت هذه الميليشيات القرية وعاثت فيها فساداً. نهبت محتويات البيوت، وأحرقت ودمرت معظمها. هرب السكان، وتفرقوا بين المدن والبلدات المجاورة بما فيها مدينة غريان نفسها، وانضمت القرية إلى قائمة مدن الأشباح[11].

ثانياً: التهجير القسري وتنامي خطاب الكراهية وانعكاساته الاجتماعية

يمكن تصنيف المجتمع الليبي ضمن فئة المجتمعات التي تنخفض فيها عناصر الاختلاف بين مكوناته الاجتماعية. الأغلبية العظمى عرب ومسلمون على مذهب الإمام مالك. الجماعات التي تحمل بعض الصفات الخاصة محدودة (الأمازيغ والطوارق والتبو)، ونسبتها بين السكان صغيرة. لا تزال القبيلة حاضرة كمكوِّن اجتماعي رئيسي في المجتمع الليبي، وما يعرف بالعصبية القبلية موجودة هي الأخرى، ولكن كعامل تضامن داخلي أكثر منها تعصباً ضد الآخر. بل إن المتتبع لعلاقات المصاهرة يجد أن قبائل كل منطقة يرتبط بعضها مع بعض، ولا تُستثنى من هذه القاعدة إلا الجماعات الإثنية صغيرة الحجم، التي لا تدخل في علاقات مصاهرة مع الجيران المختلفين معها إثنياً إلا في ما ندر. لذلك نرى أن خطاب الكراهية الذي انتشر انتشاراً واسعاً منذ اندلاع ثورة 17 شباط/فبراير 2011 من بين الظواهر الحديثة في هذا المجتمع، وإن وجدت له جذور محدودة خلال فترة حكم القذافي.

يجد المتصفح للتاريخ الليبي الحديث بيانات حول خلافات بين الليبيين أدت إلى صدامات مسلحة؛ نقصد بها تلك الحروب التي نشبت بين بعض القبائل، بسبب تنافس شيوخها على توسيع مجالات نفوذهم على الأرض وعلى المقيمين عليها[12]. إلا أنه يمكن القول إن أغلبية القبائل الليبية التي حدثت بينها حروب، ولم تضطر إلى الهجرة والاستقرار في بلدان الجوار، تصالحت مع بعضها، وقد بدا هذا واضحاً في الحرب ضد الإيطاليين في مطلع القرن العشرين. ومع ذلك نجح المستعمر في توظيف بعض العداوات القبلية القديمة لمصلحته، بحيث ساندت بعض القبائل الايطاليين في احتلال أجزاء من ليبيا نكاية في قبائل يناصبونها العداء[13]. لكن تمكنت القيادات

---

(11) جانب من التدمير الذي لحق بقرية بئر عجاج، انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=7bMEC Q4CGGk&feature=youtu.be> (last accessed 30 May 2019).

(12) سجل المؤرخون بيانات حول الحروب بين القبائل عن طريق الاهتمام بحياة شيوخ القبائل الكبيرة، ويمكن الاطلاع على عينة من هذه البيانات في الكتابين التاليين: محمد امحمد الطوير، **مقاومة الشيخ غومه المحمودي للحكم العثماني في إيالة طرابلس الغرب، 1835 ـ 1858**، سلسلة دراسات معاصرة؛ 4 (طرابلس: منشورات مركز دراسة الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988)، ص 114 ـ 131، وصلاح الدين محمد جبريل، محقق، **من التراث الشعبي الليبي: تجريدة حبيب مع كتاب خليل وقصائد غزلية**، ط 2 (بنغازي: دار إبل للنشر والتوزيع، 1995)، ص. 14 ـ 28.

(13) علي عبد اللطيف حميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، 1830 ـ 1932**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 26 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 161 ـ 163.

الاجتماعية التي عاصرت الحرب العالمية الثانية من معالجة تلك الخلافات، ونجحت في بناء كيان دولة مدنية، تحت قيادة ملك كان في الوقت نفسه زعيم طائفة دينية سنية. وحّدت الدولة صفوف الليبيين، مع التشديد على العناية بإبراز تلك القيم المستمدة من الدين الاسلامي، وتعمل على تقوية اللحمة الوطنية وتقوية العوامل التي من شأنها تمتين النسيج. كان العيب خلال تلك الحقبة من الزمن، أحد أهم مكونات وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية.

كانت كلمة «عيب» تُسمع كثيراً داخل الأسرة وفي الشارع وفي المدرسة أيضاً بعد أن بدأ التعليم في الانتشار. وكانت الاستجابة السائدة عندما يسمع الشخص الذي يبدأ بالقيام بفعل: «عيب لا تفعل هكذا»، التوقف فوراً. وكان العار مقروناً بالعيب، فالقيام بفعل لا يجيزه العيب يجلب العار للشخص الذي قام بالفعل ولأسرته وللجماعة الأكبر التي ينتمي إليها، مثل القبيلة أو حتى القرية. وكما ذكرنا في مكان سابق لم يكن التنابز بالألقاب القبيحة ضمن الثقافة الليبية، وكانت عبارات السخرية من الآخر والتنابز بالألقاب ضمن الأفعال التي تدخل تحت عباءة العيب. لكن سادت بين الليبيين عادة التفاخر، كأن يتباهى أعضاء القبيلة بأنهم أهل شجاعة وكرم وإعانة الضعيف، وغيرها من الصفات المرتبطة بالقيم الحميدة في الثقافة العربية. وقد يتباهى سكان المدينة بأنهم حضر وبذلك هم أفضل من غيرهم البدو، أو يتباهون بالانتماء إلى الإقليم فهذا فزاني والآخر برقاوي والثالث طرابلسي. تحمل هذه العبارات في بعض الأحيان إيحاءات سلبية ضد الآخر. ويمكن القول إن درجة سلبيتها ليست قوية، بل هي من النوع المتداول بين أجزاء البلد الواحد مثل: إطلاق النكت على سكان الصعيد في مصر مثلاً كونهم أقل تعليماً وأقل فهما لخصائص الحياة الحديثة، فتسهل عملية استغلالهم. أو تلك الصفات التي يطلقها سكان الشمال على سكان الجنوب كما هي الحال في إيطاليا وبعض البلدان الغربية. لكن، ومع عدم وجود مظاهر التمييز العنصري ـ في الأماكن العامة ـ ضد أصحاب البشرة السوداء، إلا أن سكان بعض مدن الشمال قد يستخدمون كلمة «عبد» عند الحديث عن صاحب البشرة السوداء، وتستخدم الكلمة عادة في غياب المنعوت وليس في حضوره. والملاحظ أن أغلبية سكان إقليم فزان من ذوي البشرة السمراء أو السوداء، ومع ذلك قد يستخدم بعضهم الكلمة عند الحديث عن آخر يحمل لون البشرة نفسه لتأكيد أن جذوره من الرقيق. ونظراً إلى موقع ليبيا الجغرافي، كان لهذه البلاد دور مهم في التجارة بين بلدان جنوب أوروبا ووسط أفريقيا، ووجدت فيها منذ القدم بعض أهم طرق القوافل. وحتى مطلع القرن العشرين كان الرقيق أحد أهم ما تضمنته قوافل التجار. لذلك عرفت أكثر من مدينة ليبية سوقاً لبيع وشراء الرقيق إما بالنقود وإما بالمقايضة. وعليه كان وجود أشخاص من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في المدن والقرى الليبية، أمراً عادياً خلال معظم عصور التاريخ[14].

---

(14) خليفة إبراهيم ضو أحمد، **تجارة الرقيق في ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر**، سلسلة الدراسات التاريخية؛ 150 (طرابلس: منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2014)، ص 151 ـ 167، وجيرهارد رولفس، **رحلة عبر أفريقيا: مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا، 1865 ـ 1867**، ترجمة عماد الدين غانم، سلسلة نصوص ووثائق؛ 27 (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 1996) ص 252، 266 ـ 267 و286 ـ 288.

كل حالة من حالات التهجير القسري عُرضت في ما سبق، كانت بسبب صدام مسلح انهزمت فيه ميليشيات الطرف الذي هُجر. وفي كل حالة قام الفريق الذي بدأ بالهجوم برسم صورة سلبية لأعضاء الفريق الآخر، وشملت جميع سكان المدينة أو البلدة الأخرى أو القبيلة الأخرى. وهي صورة الهدف منها تقوية درجة الشعور بالكراهية ضد الجماعة التي ستتم مهاجمتها. لم يقتصر ربط الصورة السلبية بعدد معيَّن من الأفراد لارتكابهم أفعالاً مشينة، وإنما أُلصقت الصورة بجميع أفراد المجتمع؛ مجتمع المدينة أو البلدة أو القرية بما في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ. عدد الرجال من مدينة تاورغاء الذين قاموا بأعمال مشينة في مدينة مصراته صغير، ولكن الأفعال الشنيعة التي قاموا بها، من بين أسوأ ما يمكن أن يحدث للفرد في هذا المجتمع. لا بد من أن البعض كان سيفضل الموت لو خُيّر أيّهما يختار، لأنه فعلٌ يرتبط بجلب العار للضحية، ولجميع أفراد الأسرة بل والمجتمع؛ والمعني هنا سكان المدينة أو القرية، بل يشمل حتى أولئك الذين ينتسبون للمدينة ولكنهم يعيشون في مدن أخرى. وتعقدت هذه المشكلة بصورة أقوى بسبب الانتشار الواسع للهواتف الذكية، والربط بين ما تصوره ووسائط التواصل الاجتماعي.

حصلت تلك الأحداث أثناء تمكن كتائب القذافي الأمنية من الدخول إلى جزء من مدينة مصراته خلال شهر آذار/مارس 2011[15]. شعر سكان مصراته بالغيظ، لكنهم لم يستطيعوا فعل الكثير سوى الوقوف وراء ثوارهم المسلحين لتحاصر القوات الغازية، وتجبرها على البقاء في أقل مساحة ممكنة في المنطقة أو الحي الذي دخلته. واستمر ذلك الوضع إلى أن نجح الثوار بمساعدة طيران حلف الناتو على إرغام قوات القذافي على فك الحصار عن مدينة مصراته، والتقهقر في اتجاه الغرب، وبعدئذ هاجمت فرق مسلحة من مدينة مصراته مدينة تاورغاء، وقررت طرد جميع السكان، وخلال ساعات تحولت من مدينة كانت تعج بالحياة إلى مدينة أشباح.

الذين قاموا بالأفعال المشينة جماعة صغيرة، ولا تمثل سكان المدينة، لكن النقمة على تلك الأفعال شملت جميع سكان مدينة تاورغاء، وكأن الجميع كان مشاركاً أو موافقاً أو مؤيداً. وعلى الجانب الآخر الفرق المسلحة من مدينة مصراته التي هاجمت مدينة تاورغاء كانت جماعة محدودة، إلا أن فعلهم هذا مثل رد الفعل التي وكأن جميع سكان مصراته اتفقوا عليها. وهكذا أصبحت العداوة قاسماً مشتركاً بين جميع السكان في المدينتين الجارتين.

تقع مدن أشباح الجبل الغربي التي شملتها الحالات التي استعرضت آنفاً، باستثناء قرية بئر عجاج، في الجزء الجنوبي الشرقي من الجبل بين مدينتي غريان والزنتان، وهي عبارة عن مجموعة من البلدات المتجاورة. وفي جميع الحالات كانت ميليشيات الزنتان هي المتسببة في تدمير البلدات، وإرغام السكان على ترك مساكنهم. وهذا يعطي انطباعاً عاماً وكأن الزنتان قوة ضاربة ومتغوّلة. المتتبع ليوميات ثورة 17 شباط/فبراير يلاحظ أن شباب الزنتان انتفضوا في يوم 2011/2/16 كأول مدينة تقوم فيها تظاهرات في الشق الغربي من البلاد. ويلاحظ أيضاً أن كبار السن لم يتأخروا عن تأييد الشباب منذ الساعات الأولى، وكذلك وقف جهاز الأمن في المدينة على الحياد، ولم يتدخل عندما أطاح الشباب جميع رموز ثورة الفاتح البادية للعيان. وقد سارعت

(15) تتوافر تسجيلات كثيرة توثق هذه الحالات وهذا أحد التسجيلات، انظر موقع اليوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=PNoB1mI8PFI&t=290s> (last accessed 30 May 2019).

المدينة إلى تكوين ميليشيات مسلحة، وحصلت على دعم خارجي مهمّ. وبعد أن انتفضت مدينة مصراته، أصبحت خطابات القذافي المهاجمة للثورة تتضمن فقرة خاصة بهاتين المدينتين. كما دعا ـ في مناسبات كثيرة ـ القبائل القريبة من كلا المدينتين للزحف عليهما وتجريد المنتفضين من أسلحتهم[16]. ومن عجائب المصادفات أن المدينتان كان لهما دور مهم في إنجاح ثورة 17 شباط/فبراير، ثم كانتا تساهمان بنسبة كبيرة فيما بعد في نشر خطاب جديد لم يألفه المجتمع الليبي من قبل، ونعني به خطاب الكراهية، الذي قاد إلى تشظي النسيج الاجتماعي في محيطهما.

مناقشة ختامية

انضمت ليبيا إلى بلدان الربيع العربي، وأصبحت ثورتها تعرف بثورة 17 شباط/فبراير 2011. ومع أنها تقع جغرافياً بين تونس ومصر، إلا أن أسلوب انضمامها اختلف عما حدث في جارتيها بحيث تحولت الثورة وبسرعة إلى حرب أهلية، واتخذت مسار ثورتي سورية واليمن. أحدثت الثورة تداعيات اجتماعية كثيرة كانت الهجرة القسرية من بين أهمها. آلاف الأسر اضطرت إلى ترك منازلها والتحقت بأعداد المهجّرين قسرياً خلال فترة الحرب، التي اشتعلت منذ الأسبوع الأول لانطلاق الثورة. بعضهم غادر الأراضي الليبية إلى تونس أو مصر، والأغلبية انتقلت إلى مدن ينتمون إليها أصلاً، ويملكون فيها منزلاً أو أرضاً زراعية وبها بعض أقاربهم، أو بها أسر يرتبطون معها بعلاقات مصاهرة، ومع ذلك اضطرت أسَر كثيرة إلى الإقامة في مخيّمات أُعدت على عجل. نسبة كبيرة من الذين غادروا خلال هذه الفترة عادت إلى البلاد قبل الإعلان عن يوم انتصار الثورة أو بعده مباشرة. وفي المقابل، بدأت أسَرٌ أخرى رحلة الهروب من مساكنها أثناء الأسابيع القليلة التي سبقت ذلك اليوم. جميع أعضاء هذه المجموعة تركت ليبيا إلى دول الجوار، أو بلدان الخليج، وكذلك تركيا، ونسبة صغيرة فضلت أوروبا وأمريكا؛ وهي النسبة التي لها جنسيات مزدوجة.

يوم الإعلان عن انتصار الثورة كانت ليبيا عبارة عن ركام؛ بنية تحتية متهالكة، نسبة كبيرة من المباني العامة دُمرت، والتي لم تدمَّر دخلتها الميليشيات واستقرت فيها. بلد بلا جيش نظامي أو شرطة أو جهاز إداري يزاول مهماته. بلد غارق في فوضى عارمة، ظهرت بوضوح في الاحتفال الذي أطلق عليه الثوار يوم التحرير. لعل الوصف الذي كتبه عبد الرحمن شلقم، من بين أدق الأوصاف التي كُتبت، عما كان يخطط له أن يكون بداية نظام سياسي جديد، يخلف نظاماً فوضوياً دام أربعة عقود، عندما وصفه: «لقد كان ذك اليوم الأحد 2011/10/23، يوم إعلان التحرير، نعيقاً فوق مئذنة»[17]. ومع ذلك استطاع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ـ يوم 2011/11/22 ـ اعتماد أول حكومة مدنية بعد الثورة، أطلق عليها الحكومة الانتقالية. أعطيت لها فترة زمنية لا تتعدى سنة واحدة، لتنفذ مهمات بعينها أهمها: إجراء انتخابات لاختيار أول

(16) ردد القذافي هذه الدعوة في أكثر من خطاب ومن بينها الخطاب الذي ألقاه في 1 تموز/يوليو 2011، <https://www.youtube.com/watch?v=aZkf4vy18Ss> (last accessed 30 May 2019).

(17) عبد الرحمن شلقم، **نهاية القذافي: ثورة 17 شباط/فبراير يوميات وأسرار وشهادات** (طرابلس: دار الفرجاني، 2012)، ص 555 ـ 556.

لجنة تشريعية، تقوم مقام مجلس البرلمان، إلا أنها وجدت نفسها غارقة في التعاطي مع عدد من الملفات الشائكة، التي تتطلب حلولاً سريعة، وكان من بينها ملف النازحين والمهجَّرين.

المقيمون في الخارج، من مؤيدي النظام السابق، لن يفكروا في العودة ـ خوفاً من الانتقام ـ قبل استقرار الظروف السياسية في البلاد، وتنفيذ برنامج لمصالحة مجتمعية. لكن المقيمين في الداخل، يرغبون في العودة إلى منازلهم في أسرع وقت ممكن، إلا أن تلك الرغبة، تصطدم بواقع على الأرض، يتطلب تجاوزه جهداً يتجاوز إمكانيات الأسرة. وتصبح الحكومة مسؤولة عن اتخاذ الكثير من الترتيبات، لتكون عودة المهجرين ممكنة وآمنة. الكثير من المنازل إما تهدمت بالكامل، وإما تصدعت بنسبة كبيرة، كما أن البنية التحتية من شوارع وصرف صحي ومياه تعرّضت هي الأخرى في الكثير من المناطق للتدمير. وكان من بين أول قرارات الحكومة الجديدة إنشاء جهاز إداري جديد، لم تعرفه ليبيا من قبل، أطلق عليه: جهاز شؤون النازحين والمهجرين، تولى رئاسته وزير دولة، وأوكلت إلى هذا الجهاز مسؤولية حل مشكلات الذين اضطروا إلى ترك منازلهم، بسبب الحرب الأهلية التي انزلقت إليها الثورة الليبية. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة التصنيف الذي أقرّته الحكومة، الذي لا يفرق بين المفهومين (النازحين والمهجَّرين). وفي هذا الشأن نتفق مع الذين يوسعون مجال المفهوم بحيث يشمل أنواعاً من الهجرة، بدلاً من جعل صفة القسرية محصورة بفئة معينة تتوافر لها ظروف بعينها، ومع الاعتراف بأن للهجرة التي تصنف قسرياً أكثر من سبب، المهم أن المعني هنا هو ذلك الشخص الذي ضاقت دائرة خياراته، ولم تعد تتوافر له بدائل أخرى مقبولة غير مغادرة مسكنه[18]. لذلك عند استعراض الأرقام لا نفرق بين النازحين والمهجرين ولا بين ما بين تلك التي قد تبدو أنها اختيارية ولو خلال فترة معينة من الزمن، وتلك التي يضطر فيها الشخص إلى الإسراع في مغادرة المكان خوفاً على حياته، أو تعرُّضه لظروف مقلقة مثل الإهانة أو الضرب أو التعذيب أو الاحتجاز. كما لا نفرِّق بين من غادر مسكنه لأن ساحة الحرب اقتربت من مقر سكناه وقد لا تصل في النهاية إلى مقره، وبين الذي غادر تحت تهديد السلاح. ومع أنه كان من الصعب عند تسلُّم الحكومة الجديدة مهمات عملها معرفة العدد الدقيق للنازحين والمهجرين، إلا أن الجهاز المكلف بهم اعتمد عندئذ الرقم الذي قدره المركز الدولي لمراقبة النازحين، وكان ما بين 100,000 إلى 150,000[19].

عدد المهجَّرين قسرياً المشار إليه آنفاً ليس كبيراً، وكان بالإمكان ـ نظرياً ـ تسوية أوضاعهم خلال فترة الحكومة الانتقالية، لولا وجود مشكلتين رئيسيتين: **أولاً**، أن النسبة الكبرى من ذلك الرقم تخص سكان المدن والبلدات التي أصبحت مدن أشباح، وتتطلب إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية موافقة سكان المدن التي تسببت في طردهم. و**ثانياً**، لم تتخلص البلاد من السبب الرئيس وراء هروب السكان من مناطقهم المتمثل بالصدامات المسلحة. لقد رفع الثوار، وخصوصاً الشباب

18 David Bartram, «Forced Migration and Rejected Alternatives: A Conceptual Refinement,» (18) *Journal of Immigration and Reference Studies*, vol. 13, no.4 (September 2015), pp. 439-440.

19 IDMC, «Libya: Many IDPS Return but Concerns Persist for Certain Groups,» <http:// (19) www.internal-displacement.org/publications/libya-many-idps-return-but-concerns-persist-for-certain-displaced-groups> (last accessed 30 May 2019).

الذي أطلق الثورة، أثناء تظاهراتهم، شعاراً سُمع في جميع أركان البلاد «الليبيون قبيلة واحدة». ينتمي الليبيون إلى قبائل متعددة، وكان الهدف من رفع الشعار: الدعوة إلى الوحدة في التصدي لكتائب القذافي الأمنية. لكن الذي حدث: اتحدت الميليشيات المسلحة أثناء الحرب، واختلفت وتفرقت فور غياب القذافي. هل كان العدو المشترك السبب الوحيد لوحدتهم إذاً؟ وأن بعض الميليشيات لم يعنيها الشعار في شيء؟ وكان همها الوحيد هو: القضاء على القذافي، لوقوفه حجر عثرة في سبيل الوصول إلى أهدافها الخاصة؟ بعبارة أخرى، لم تحارب من أجل رفعة وطن، ولتخليصه من حكم دكتاتوري أساء إلى الشعب، وأدى إلى نشر التخلف.

نجح المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في الحصول على اعتراف حكومات البلدان المؤثرة في السياسة الدولية، وأن يصل بالثورة بمساعدة الأجنبي إلى تحقيق هدفها الرقم واحد وهو تغيير النظام، ولكنه فشل في التعامل بمهنية مع الميليشيات المسلحة. لم يتنبه للخطر الذي قد تتسبب فيه الميليشيات المؤدلجة فيما بعد، علماً بأن أهدافها كانت واضحة منذ البداية، وانعكست في تصرفات لا تخطئها العين[20]. لم يعتمد المجلس إجراءات لتنظيم وتقنين عمل الميليشيات المسلحة، ولم يستطع تصور الكوارث التي يمكن أن تحدث عندما ينتشر السلاح خارج سلطة الدولة.

كانت الميليشيات المسلحة التي انتشرت في ليبيا عبارة عن تجمع لعدد كبير من المتناقضات، بسبب ارتباط بعضها بتيارات فكرية وأيديولوجية متناقضة، وتجاذبات قبلية ومناطقية، وبغض النظر عن تلك التناقضات، توجهت بعد انتصار الثورة نحو الهدف نفسه، ألا وهو الحصول على أكبر حصة ممكنة من دخل النفط. لذلك تسابقت للسيطرة على الوظائف المؤثرة في القرارات المهمة، وخصوصاً المتصلة بالمال. وبمرور الزمن تغولت بعض الميليشيات في هذا الشأن، وأصبح الذين يتصدرون المشهد من كبار الموظفين ومديري بنوك ووزراء ورؤساء وزراء، عبارة عن واجهات لزعماء الميليشيات القوية. ومع أن البعض يحاول تمثيل الدور وكأنه هو الذي يدير المركب، يعترف البعض الآخر بهذه الحقيقة، وإن جاء ذلك بعد الخروج من المنصب[21].

وقد أدى تكالب الميليشيات على السلطة والمال العام، إلى تكاثر عدد الصدامات المسلحة بينها، وبدلاً من تمكن الليبيين من بناء دولة ما بعد الصراع، استمر الصراع وتعاظم، وتنوعت

---

(20) تصرفات كثيرة كانت واضحة للعيان لعل أهمها قتل اللواء عبد الفتاح يونس الذي كان وزيراً للداخلية عند قيام الثورة، ترأس اللجنة التي أرسلها القذافي لتهدئة المتظاهرين واحتواء الأزمة، ولكنه تخلى عن الوزارة وانضم إلى الثوار وأصبح قائد الجيش الذي تصدى لكتائب القذافي الأمنية. انظر: محمد محمد المفتي، **ذاكرة النار: يوميات ثورة فبراير المجيدة ليبيا (فبراير ـ أكتوبر 2011)** (طرابلس: دار الفرجاني، 2013)، ص 497 ـ 500.

(21) اعتمد المؤتمر الوطني العام الحكومة التي تقدم بها رئيس الوزراء على زيدان في 2012/10/31 وعرفت بالحكومة المؤقتة. وبعد تجاذبات كثيرة مع زعماء الميليشيات المتنفذين، حجب المؤتمر الوطني العام في 2014/3/11 الثقة عن رئيس الوزراء، وكلف وزير الدفاع عبد الله الثني بصفة مؤقتة، واضطر رئيس الوزراء إلى الهروب من البلاد خشية على حياته. وقد تعرض علي زيدان في إحدى المقابلات الصحافية التي أجريت معه لحقيقة حكم الميليشيات: «بالفيديو لأول مرة زيدان يكشف زيدان أسماء خاطفيه في عهدَي أبو سهمين والسراج،» **المرصد**، 2019/6/19، <https://bit.ly/35s5MAg> (last accessed 16 May 2019).

نتائجه السلبية. توضح البيانات الواردة في الجدول الرقم (1) عدد الصدامات المسلحة في كل سنة من السنوات الأولى من تاريخ الثورة، وعدد القتلى الذين تم إحصاؤهم بطريقة رسمية، وأعداد المهجَّرين قسرياً، وبالطبع كان التهجير القصري للسكان أحد الظواهر التي صاحبت كل صدام مسلح.

الجدول الرقم (1)

بيانات حول الصدامات المسلحة وبعض نتائجها للسنوات 2011 ـ 2015

	2011	2012	2013	2014	2015
صدامات	715	292	594	1367	968
قتلى(*)	6142	557	443	2805	2220
مهجرون قسرياً	93565	59425	53779	363067	435000

(*) لا تشمل هذه الأعداد جميع القتلى فهناك جماعات لا تصرح بعدد قتلاها.

المصدر: موقع ضحايا الحرب في ليبيا، وتقارير متعددة للجنة الوطنية لحقوق الانسان، والتقارير الدورية لمنظمات الأمم المتحدة المختصة بالشؤون الإنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

كان عدد الصدامات خلال سنة 2012 أقل من نصف الصدامات التي حدثت في السنة التي سبقتها، لكن العدد تضاعف في السنة التالية عام 2013، وتضاعف ثانية في السنة التي تلتها. وبالطبع ارتفع الرقم الدال على عدد الهجرين، وبدلاً من أن تتخلص البلاد من هذه المشكلة تحولت إلى مشكلة مزمنة تتعقد بمرور الزمن.

الذين تعرضوا للتهجير القسري نجوا من القتل، ولكنهم تعرضوا لمشكلات كثيرة ارتبطت بعمليات التهجير. وصفوا من قبل من تسبب في تهجيرهم بأبشع الأوصاف، لذلك نقلوا من خانة الجار وما يتعلق بهذا الموقع الاجتماعي في الثقافة العربية الإسلامية من علاقات حميمية، إلى خانة العدو، وعليه استبيحت منازلهم، ونهبت جميع ممتلكاتهم، وفي كثير من الأحيان لم يبقَ شيء من المنزل سوى الجدران التي هي الأخرى لم تسلم ـ في بعض الحالات ـ من التدمير.

قامت الميليشيات التي دخلت إلى المدن والبلدات ـ في كل مرة ـ بالأفعال نفسها المتمثلة بالاستيلاء على المال الخاص والعام، وتدمير المباني والبنية التحتية والقتل والخطف، وجميعها أنماط سلوكية تعكس درجة عالية من العداوة والكراهية. المباني القائمة في كل بلدة أو قرية أو مدينة إضافة إلى أنها وحدات تخص سكان المنطقة إلا أنها في الوقت نفسه عبارة عن جزء من رأس المال الاقتصادي للمجتمع وأغلبها عبارة عن مشاريع نفذتها الدولة. أما كان بالإمكان الاستفادة من المباني من قبل آخرين كإقامة مهجرين مثلاً، أو توظيفات مؤقتة أو حتى لعمليات تخزين مواد أو إقامة حيوانات. يعبر حرق وهدم الوحدات السكنية وبقية المنشآت، عن رغبة لدى الجماعة المعتدية في إقصاء الآخر إقصاءً تاماً، مع أن المعتدى والضحية في جميع الحالات التي استعرضناها، باستثناء حالة قرية بئر عجاج، كانوا جيراناً. لقد عادت نسبة كبيرة من الذين هجروا

قسرياً إلى قراهم ومدنهم، ولكن عودتهم ليست كعودة من ارتحل بعيداً من مقر سكناه ثم عاد بعد فترة من الزمن، ليجد جيرانه فرحين ومرحِّبين بعودته بعد أن اهتموا بالمحافظة على منزله وبقية ممتلكاته. هي عودة غير طبيعية؛ فلم يعد المكان هو نفسه، ولا الجيران الجيران أنفسهم، وهو ما سيفاقم من درجة غضب ونقمة المتضررين على الذين كانوا السبب، ويضاعف من حالة تفكك العلاقات الاجتماعية، أو حالة تشظي النسيج الاجتماعي.

في الختام حالة الانقسام أو التشتت والتشرذم التي أصبحت عليها العلاقات الاجتماعية في هذا المجتمع، لا تساعد الباحث على رسم مشهد يعود فيه المجتمع الليبي في القريب المنظور إلى سابق عهده. وفي ضوء المتغيرات التي على الأرض، فإن الوضع الحالي يميل بدرجة كبيرة، إلى المزيد من التشرذم، وإلى انقسام ما كان يعرف بالدولة الليبية على اختلاف مسمياتها[22]، وتحولها إلى دويلات قزمية، إلا إذا كان للدول المؤثرة في السياسة الدولية رأي آخر، وخصوصاً أن ارتباط مستقبل ليبيا السياسي بالدول العظمى له تاريخ طويل، يرجع إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة[23] □

(22) عندما أعلن استقلال ليبيا في 1951/12/24 بقرار من هيئة الأمم المتحدة كان اسم الدولة الجديدة المملكة الليبية المتحدة، وفي 1963/4/26 ألغي النظام الاتحادي وأصبح الاسم: المملكة الليبية، وفي 1969/9/1 حدث انقلاب عسكري وتغير الاسم إلى: الجمهورية العربية الليبية، وفي 1977/3/2 تغير الاسم إلى: الجماهيرية الليبية العربية الشعبية الاشتراكية، وبعد الغارة الأمريكية في 1986 أضيفت صفة العظمى وأصبح الاسم: الجماهيرية الليبية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى، وبعد ثورة 17 شباط/فبراير حدث التغيير الخامس وأصبح الاسم: دولة ليبيا.

(23) أدت الخلافات بين الدول العظمى المنتصرة في الحرب، حول مستقبل مستعمرات إيطاليا في أفريقيا، إلى الاستعانة بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، التي صوتت لمصلحة منح ليبيا الاستقلال. وهذا جعل البعض يقول إن استقلال ليبيا منحة من هيئة الأمم المتحدة، وهو رأي نختلف معه. لا شك أن الزعماء الليبيين الذين برزوا خلال أربعينيات القرن العشرين، بذلوا جهوداً كبيرة ومهمة على جبهتي القتال مع قوات الحلفاء المتقدمة من مصر وكذلك التي دخلت البلاد من الجنوب، والنشاط السياسي الذي قادته النخبة السياسية آنذاك، المتعلق بإقناع الدول الكبرى بضرورة استقلال ليبيا، إلى جانب الدعم الشعبي لنشاط النخبة السياسة، مثل ذلك الحراك الشعبي الذي أخذ شكل تظاهرات عارمة، عمت جميع المدن الليبية اعتراضاً على مشروع بيفن سفورزا، المتعلق بتأجيل النظر في استقلال ليبيا، ونقر ـ في الوقت نفسه ـ بأهمية المساعدة الفنية التي قدمتها الأمم المتحدة، بحيث تمكن الليبيون من إنجاز الإجراءات الضرورية، ليعلن الاستقلال خلال المدة التي حددها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ألا وهو قبل اليوم الأول من كانون الثاني/يناير 1952. للاطلاع على بيانات أوفر حول الأحداث التي جرت خلال تلك الحقبة التاريخية، انظر: مصطفى أحمد بن حليم، **ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة** (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، 2003)، ص 175 ـ 178 و191 ـ 196.

التسامح والتعايش الديني في تجربة ابن باديس الإصلاحية

نور الدين ثنيو(*)

أستاذ باحث، جامعة الأمير عبد القادر ـ الجزائر.

مقدمة

استهل ابن باديس (1889 ـ 1940) نشاطه الإصلاحي كمثقف ومصلح، في سياق حركة النهضة العربية الأولى التي شملت ربوع العالم العربي والإسلامي، نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما أنه خاض تجربته الإصلاحية من أجل إعادة المجتمع الجزائري إلى تاريخه الخاص الذي يتواصل مع قيم العدالة والتسامح والتعايش الديني.

اتسعت تجربة الإصلاح عند ابن باديس إلى جميع الموجودين في الجزائر المستعمَرَة، بحيث شملت المسلمين وغيرهم، وبالقدر الذي تمكن الجميع من العيش معاً، في ظل التسامح والحرية والمدنية الحديثة. فقد آل ابن باديس على نفسه أن يعيش للأمة[1] ومعها على أساس من مُثُل الدين الإسلامي في مدلوله السامي الذي يَنِد دائماً عن النَّمَطِية والمذهبية وروح التعصب[2]،

(*) البريد الإلكتروني: teniounour1@yahoo.fr.

(1) عبد الحميد بن باديس، «لمن أعيش؟،» **الشهاب** (كانون الثاني/يناير 1937). في هذا المقال، يجيب ابن باديس: أعيش للإسلام والجزائر.

(2) حول تعالي ابن باديس عن المذهبيات والتعصب، انظر: عبد الحميد بن باديس، «عبداويون، ثم وهّابيون، ثم ماذا؟ لا ندري والله؛ انكار العلماء المتقدمين على المبدعين المبتدعين،» جريدة **السنّة**، 1933/5/1. انظر أيضاً: البيان الذي أصدره ابن باديس يحدد فيه عالمية الدين الإسلامي وأصوله الإنسانية، في: «دعوة جمعية العلماء الجزائريين وأصولها،» **البصائر** (18 حزيران/يونيو 1937). أما دفاع ابن باديس عن روح التسامح والإنسانية في الإسلام حيال ما يروّجه له من تعصب وضيق أفق، فيمكن العودة إلى سلسلة مقالات يرد فيها على المستشرق روبير آشيل الذي رمى الذهنية الإسلامية بالتعصب والقَدَرية: عبد الحميد بن باديس، «الفكرة الإسلامية،» (رد على مقال ر. آشيل)، **الشهاب** (17 كانون الأول/ديسمبر 1925)؛ (24 =

كما أنه سعى بنفس القدر والحرص إلى دعوة السلطة الفرنسية للتخلص من مظاهرها الاستعمارية كأفضل سبيل إلى الوجود المشترك بين الجزائريين والفرنسيين، وأن فرصة الإسلام السَّمح هي للجميع من دون استثناء.

كان ابن باديس متشبعاً بمفهوم التسامح ليس في معناه النظري والأخلاقي فحسب، بل عايشه أيضاً كإمكان تحقيقه على أرض الواقع بما حَفَل به من تعدد ديني واختلاف سياسي وتنوع إثني. هذه الحقيقة، ارتقت عند ابن باديس إلى حالة من اليقين الذي لا يدانيه أي ريب، ولا يعتريه أي ظن. إن التسامح في فكر وممارسة ابن باديس، حقيقة دينية واجتماعية تتجاوب مع روح العصر الحديث والمدنية المعاصرة وما تنطوي عليه من مبادئ الحرية والمساواة والأخوة والإنصاف للإنسانية كافة.

وللوقوف على تجربة ابن باديس الإصلاحية عندما تعني التسامح والتعايش الديني، نلتمس الخط الذي يوضح شخصية ابن باديس كمصلح إنساني، تَعَلَّق بالتسامح كسلوك أخلاقي وإجراء عملي سياسي واجتماعي في سياق وضع استعماري[3]، استثمر في المجال المناهض له لكي يحرر الجزائريين من الاستغلال، ويعيد الفرنسين إلى أصول تجربتهم الإنسانية السابقة على الاستعمار.

أولاً: الإصلاح.. فلسفة إنسانية

امتدت تجربة الإصلاح عند ابن باديس إلى كل السُّكان القاطنين في الجزائر المستعمَرَة. فقد سعى، ضمن حركته الإصلاحية، إلى إصلاح الوضع العام بالقدر الذي يستفيد منه الجميع مجتمعاً وسلطة، مسلمين وغير مسلمين. كان مقصد ومسعى الحركة الإصلاحية، كما جاء في خطاب رئيس جمعية العلماء بعد سنتين من النشاط الإصلاحي: «أن الجمعية ورجالها ومجلس إدارتها ثابتون ثبوت الجبال، ثقة في أنفسهم، بأنهم دعاة حق وقصّاد خير وعمّال لصالح هذا الوطن بأمته وحكومته وجميع ساكنيه»[4]. كما اتسعت تجربة الإصلاح، في التصور والغاية إلى تحسين الوضع في الجزائر على اختلاف صُعُدها وتبَاين سُكَّانها وتعقُّد مراكزهم بما يعدّل حالتهم الاجتماعية والسياسية، ويوفر لهم الإطار القانوني الذي يسوِّي بينهم أمام القضاء ومؤسسات الدولة. كان الإصلاح، عند ابن باديس يرادف المدنيَّة الحديثة المتأتية من فكرة نهضة شاملة تعم الحياة الدينية والسياسية والفكرية والسياسية كافة، حالة من التقدم الحضاري على ما وصلت إليه الأمم المتقدمة ومنها فرنسا.

= كانون الأول/ديسمبر 1925)؛ (31 كانون الأول/ديسمبر 1925)؛ (1 كانون الثاني/يناير 1926)؛ (14 كانون الثاني/يناير 1926)، و(21 كانون الثاني/يناير 1926). أما مقال روبير آشيل، انظر: Robert Achill, «Mentalité musulmane,» *La Dépêche de Constantine* (27 novembre 1925).

(3) عبد الحميد بن باديس: «إجرام الاستعمار.. سجن واضطهاد،» **الشهاب** (أيلول/سبتمبر 1937)، و«الاستعمار يحاول قطع الصلة بين الإخوان،» **الشهاب** (أيلول/سبتمبر 1937).

(4) عبد الحميد بن باديس، «خطاب رئيس الجمعية بنادي الترقي،» **الشريعة** (17 تموز/يوليو 1933).

كانت مدينة قسنطينة التي ولد بها ابن باديس ومات تزخر بالتنوع الإثني والديني، علاوة على الحياة السياسية التي كانت تنشِّطها أحزاب سياسية، نصيب الأهالي المسلمين فيها زهيد جدّاً. فالإصلاح العام والشامل يقتضي، عند ابن باديس ردم الفجوة التي لا تني تستفحل بين المسلمين والأوروبيين في الجزائر، وأن استمرار هذا الوضع سيفضي لا محالة إلى الانهيار الكبير الذي تَضِيع فيه الجزائر على الطرفين الفرنسي والجزائري. المدينة التي عاش فيها ابن باديس وخاض فيها مشروعه الإصلاحي، كانت تزخر بالمؤسسات الإدارية والمرافق العامة والنشاط الخدماتي، التجاري والاقتصادي الحديث، فضلاً عن عُمْرانها المواكب لروح المدينة الحديثة، التي توفر امكان التعايش الديني والسياسي والثقافي.

مقتضى المدنيَّة الحديثة عند ابن باديس، أنها تلتمس الإصلاح بالعودة إلى الإسلام، عقيدة وفكراً وحضارة من أجل استخلاص «فهوم» ومعاني تواكب العصر، مثل التسامح، الإنسانية، العدالة والمساواة كتراث مشترك لكل البشر، على ما أوحى به **القرآن الكريم**. هذا الوجه الأول من الإصلاح، أما الوجه الآخر، فيلتمسه ابن باديس من السلطة الفرنسية من أجل تحقيق مطالب الأهالي المسلمين على أساس من العدل والإنصاف والمساواة. فقد كان قدر ابن باديس أن يتوجه إلى النظام الحاكم يستحثه على إصدار التشريعات الضرورية من أجل ترقية الأهالي مادياً ومعنوياً كسبيل إلى تسوية وضعهم كمواطنين يعادلون على مستوى القانون والسياسة وضع المواطنين الفرنسيين.

إن التشديد على مفهوم التسامح والإنسانية والتعايش الديني المشترك من المفاهيم الإجرائية التي ألح عليها ابن باديس في سياق وضع استعماري[5]، ليعالج بها وضع الأهالي المسلمين، كما يعالج بها في ذات الحال، وضع الفرنسيين في الجزائر شعباً وسلطة. حقيقة الإسلام الذي دعا إليه ابن باديس، هو الإسلام الذاتي القائم على الاجتهاد وأعمال الفكر والنظر من أجل تجاوز النظم الطرقية ومؤسساتها التقليدية الراكدة التي لم تعد تساوق المدنية الراهنة، لا بل أضحت تعبّر عن الإسلام التقليدي الذي يستغله النظام الاستعماري كإسلام الجزائريين. إن الإسلام التقليدي، كما يرى ابن باديس: «لا يمكن أن ينهض بالأمم، لأن الأمم لا تنهض إلا بعد تنبه أفكارها وتفتح أنظاهرها. والإسلام الوراثي مبني على الجمود والتقليد، فلا فكر فيه ولا نظر»[6].

يعاني الإسلام في الوقت الرَّاهن، ثلاثينيات القرن العشرين، حالة عجز عن امتلاك ناصية المدنيّة والتقدم، على غرار ما يجري في بلدان أوروبا وفرنسا. فقد سادت رتابة في التقاليد والأعراف، وحالة من التكلس في شعائر الدين وطقوسه، أخرجته عن التاريخ واغتالت مادته الحية التي هي اللغة العربية. من هنا لزم الأمر، عند ابن باديس، أن ينصح رجال الإصلاح على اعتماد الإسلام الذاتي كإمكان حضاري معاصر للمدنيّة الحديثة. فما هو الإسلام الذاتي، وهذا اجتهاد من ابن باديس نفسه، «إسلام من يفهم قواعد الإسلام ويدرك محاسن الإسلام في عقائده وأخلاقه،

---

(5) ما يؤكد سعة صدر ابن باديس كمصلح وامتلاكه لروح التسامح، هو أن اجتراحه للنشاط الإصلاحي في اطار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قصد به الجميع وأن تأسيس الجمعية يجب أن ينهض بها الجميع، إدارة ومجتمعاً وفتح باب الفضل والبذل إلى الكافة.

(6) عبد الحميد بن باديس، «الإسلام الذاتي والإسلام الوراثي: أيهما ينهض بالأمم،» **الشهاب** (شباط/فبراير 1938).

آدابه وأحكامه وأعماله، ويتفقه ـ حسب طاقته ـ في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. ويبنى ذلك كله على الفكر والنظر، فيفرق بين ما هو إسلام بحسنه وبرهانه، وما ليس منه بقبحه وبطلانه، فحياته حياة فكر وايمان وعمل، ومحبته للإسلام محبة عقلية قلبية بحكم العقل والبرهان كما هي بمقتضى الشعور والوجدان»[7].

الواضح من هذا التعريف للإسلام الذاتي، هو اجتهاد لمحاولة استكناه رسالة الإسلام في الزمن الرَّاهن الذي يساير المدنية الجديدة في جوانبها وتجلياتها كافة، مهما كانت بنيتها البشرية الدينية والثقافية[8]. وكل الإمكانات التي يوفرها الإسلام الذاتي، من فكر وايمان وعمل، يجب أن يلازمها الصدق، وأن المحبة الإسلامية ترادف المحبة الإنسانية التي تملك بجماع القلب والعقل. ذلك هو الإسلام الذاتي الذي يساعد على النهضة الشاملة للمسلمين في سياق الدولة الحديثة القائمة على التقدم والرقي. ويوضح ابن باديس طبيعة التفكير المتعلق بالإسلام الذاتي، على النحو التالي: «فبالتفكير في آيات الله السمعية وآياته الكونية[9] وبناء الأقوال والأعمال والأحكام على الفكر، تنهض الأمم، فتستثمر ما في السموات وما في الأرض وتشيد الصروح المدنية والعمران»[10].

هذا الجانب، المتعلق بالإسلام الذاتي، الجهد الخاص بالمسلمين في صلتهم بالتقدم والمدنية، يحتاج أيضاً إلى مساعدة الدولة المتمدنة والمتحضّرة، فرنسا ذات التجربة التاريخية الرائعة مع العدالة والحرية والأخوة... ولكن هذا الوجه المشرق الذي طالما تقرب الجزائريون منه وحاولوا استلهامه من أجل فهم الحقائق وتوضيع المسائل وشرح الإصلاح، اكتنف هذا الوجه قناع آخر مناقض تماماً له ومن التجربة الفرنسية نفسها، وفي العمل الذي يقوم به عرّاب الاستعمار وأعوانه إن في الجزائر أو في فرنسا، والذين نصبوا أنفسهم مناوئين للمسلمين الجزائريين، حائلين بينهم وبين التقدم والرقي في المدنية الحديثة، وهذا إشكال حقيقي يطرحه ابن باديس على النحو التالي: «لا عجب، فقد علّمتنا التجربة أننا كلّما دَنَوْنا من الروح الفرنسوية الصميمة، والفكر العلمي الفرنسوي الخال ـ رأينا مجسماً من تاريخ فرنسا الحافل، وسمعنا جلية آيات الحرية والأخوة والمساواة التي كتبت بدماء أولئك الأبطال، فكنا نقدر ما يزداد إعجاباً بفرنسا العظيمة، نزداد تعجباً من قوم يعيشون باسمها وتنطق أقوالهم وأعمالهم، في الغالب، على ما رأيناه وما سمعناه... أولئك الذين يرمون كل مدافع عن حقّه من المسلمين المخلصين لفرنسا بأنه متعصب تعصباً إسلامياً!»[11]

---

(7) المصدر نفسه.

(8) نموذج الرجال الذين قدمهم ابن باديس كباعثين لحياة أمة جديدة امتلكت ناصية المدنية الحديثة هو مصطفى كمال، الزعيم التركي مؤسس دولة تركيا على أساس من مقتضيات وشروط التاريخ في آخر تطوراته.

(9) إشارة ابن باديس إلى التفكير في الآيات الكونية يتناسب مع المقام الذي يريده، ويعني ذلك أن معاني الحياة في الإسلام تتطلب أيضاً التفكير في كتاب الكون وروائع الله في خلقه، في السماوات والأرض والإنسان، وهذا ما تقدمه في الوقت الرّاهن الحضارة الغربية في آخر تطوراتها ورقيّها. فالغرب، بمعنى من المعاني، يساعد بإنجازاته العلمية والتقنية على فهم دلالات القرآن الكريم.

(10) المصدر نفسه.

(11) عبد الحميد بن باديس، «حول خطاب سمو رئيس الجمهورية في حفل افتتاح مسجد باريس،» **الشهاب** (29 تموز/يوليو 1926).

ثم ينصح هؤلاء بأخذ ما جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة تدشين مسجد باريس، كقاعدة سلوك حضاري ومبادئ للسير في حياتهم.

ثانياً: التسامح في المجال التربوي

التسامح في تجربة ابن باديس الإصلاحية، هي تحَمُّل الحياة، بدون مشقة، مع الآخرين في ظل قوانين الجمهورية والنظام القانوني القائم على مبادئ الثورة الفرنسية 1789 المعروفة: حرية، أخوة ومساواة. وفي الحالة الجزائرية، ينطوي التسامح على التعايش الديني في ظل نظام يحترم التعامل بالمثل بين الديانات، والالتزام بقيم الأخوة والزمالة وحسن الجوار فضلاً عن الحرية الدينية والضمير والفكر، وكل هذه المعاني مكرسة في شعار الثورة الفرنسية وقوانين الدولة الفرنسية في المتروبول، لكن الأهالي المسلمين في المستعمرة الجزائرية يعانون غياباً خائباً ومذموماً لهذه الفضائل، كما وردت في **القرآن الكريم** وكما جاءت أيضاً في المبادئ التي تحررت بها فرنسا من سطوة النظام السابق على الثورة (l'Ancien Régime).

وعليه، فقد حرص ابن باديس على التسامح كمفهوم إجرائي، لا يحيل على دلالته الدينية فحسب، بل يتعداه إلى المجال السياسي والقانوني والمدني، بالقدر الذي يمكن أن يتحقق، لأن الوضع الاستعماري المكرس للظلم، والحيف وسوء المعاملة، يحول دون استفادة الأهالي من معاني التسامح وإمكاناته الأخلاقية والعملية. والترجمة العملية لفضيلة التسامح عند ابن باديس، أن يتم العيش المشترك مع الأمة الفرنسية في الجزائر في ظل سيادة قوانين الجمهورية ومبادئ الحكم المدني العادل والمنصف، بحيث يتم تقاسم ثروات البلد وخيرتها بناء على تشريعات تساعد على ردم التمييز بين السكان وترقية الجميع إلى مصاف المواطنين كأفضل سبيل إلى بناء دولة دائمة وقارة تستند إلى روح المدنية الحديثة وتاريخها المعاصر.

إن فضيلة التسامح وقيمتها، تستند في فكر باديس وتجربته إلى فلسفة مشروعه الإصلاحي الذي اتخذ بعداً «وطنياً» وشاملاً، بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، عقب احتفالات فرنسا بمئوية الاحتلال. إن إنجازات فرنسا في الجزائر هي بالضبط ما ينقص الجزائريين من الأهالي المسلمين، وأنه من الإنصاف والعدل أن تعمم هذه الإنجازات على الجميع كأفضل سبيل إلى تفادي الكوارث السياسية لاحقاً، لأن طبيعة النظام الاستعماري أنه لا يحفل كثيراً بمسألة العواقب ومفضيات التاريخ القادم. كان ابن باديس صادقاً بإمكان العيش المشترك بين الفرنسيين والجزائريين، بين الديانات التوحيدية في الجزائر، فهي أرض تسع الجميع، وعلى الجميع أيضاً دحض الاستعمار الذي يجب أن يكون خصم الجميع. تلك حقيقة ارتقت عند ابن باديس إلى اليقين ونذر نفسه لها إلى أن يزول الاستعمار.

إن خصوم الجزائريين المسلمين، في رأي ابن باديس، هم أيضاً خصوم فرنسا، وهذا ما يوضحه الرجل في أكثر من مقال ومقام. فعندما أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم رنييه القاضي بحظر تعليم اللغة العربية إلا بشرط الحصول على رخصة من الإدارة، وهو الإجراء الذي عدّه ممثلو الأهالي نقيصة تنال من شخصية الأمة الجزائرية في أهم مقوّم من مقوماتها وهي اللغة العربية «المادة الحيوية للشخصية الإسلامية» كما كتب ابن باديس، والذي رأى أن المرسوم الملعون صدر

بوحي من خصوم وأعداء المسلمين وخصوم وأعداء فرنسا أيضاً، وإن كانوا لا يدركون ذلك بحكم ذهنيتهم الاستعمارية، وقد عقّب على ذلك بقوله: «بينما الأمة الجزائرية تنتظر من فرنسا منحها حق التصويت البرلماني، مع بقائها على شخصيتها الإسلامية، إذا بأعداء الأمة الجزائرية، وأعداء فرنسا أيضاً، يجمعون أمرهم، ويبدون كيدهم، فيستصدرون من الحكومة قراراً وزارياً بعقوبات صارمة على التعليم، ليهددوا هذه الشخصية الإسلامية من أصلها وليقضوا عليها بالقضاء على مادة حياتها»[12].

توضح الفقرة السابقة من كلام ابن باديس حالة التلازم بين الإسلام والدولة الحديثة، وأن مصير فرنسا والجزائر واحد، وأن المنقذ الأخير والوحيد هو العيش المشترك، لأن عظمة فرنسا تتحقق أيضاً بالإسلام، وأن المسلمين بإمكانهم الاستفادة من النظام القانوني الفرنسي.

اجترح ابن باديس مشروعه الإصلاحي الذي يحافظ على ما هو قائم بما يساعد الجميع على العيش المشترك في إطار من دولة المؤسسات العمومية والنظام القانوني، لا يدعو إلى الثورة ولا إلى التمرد أو الانقلاب على ما هو سائد، بناء على قناعته بالمنظومة القيمية والأخلاقية الإسلامية ووعيه بالفكر السياسي الحديث ونظمه القائمة على الديمقراطية وإدارة الاختلاف والتنوع الاثني والقومي والديني. وعليه، فقد كان يحرص على ضرورة المعاملة بالمثل بناء على مفهوم التسامح الذي لا يقتصر على المعنى الديني، بل يجب أن يتعدى مناحي الحياة كافة. فالتسامح بوصفه فضيلة أخلاقية ومفهوماً إجرائياً، كفيلٌ بأن يوفِّر المجال للتواجد معاً والعيش المشترك، وأن الضامن على ذلك هو الدولة ذات المؤسسات التي تتعامل مع شعب واحد، وليس بوجهين تخاطب من جهة الفرنسيين وتخاطب بقوانين أخرى الأهالي المسلمين (مدونة الإندجينا).

كان ابن باديس يدرك، وفق مشروعه الإصلاحي الشامل، أن لا تُقْدم الإدارة على إجراءات استثنائية شاذة تزيد من التمييز والتفرقة بين المتساكنين في مستعمرة الجزائر، لأن من طبيعة التصرف الاستعماري أن يرتب العواقب الوخيمة على الجميع نظراً إلى تعقد ظاهرته. ولعلّ واقعة صدور مرسوم رونييه، 8 آذار/مارس 1938، الرامي إلى تعطيل تعليم اللغة العربية لدى الأهالي المسلمين، تؤكد «عنف» النظام الاستعماري وتوجهه التدميري المفارق لمبدأ التسامح وروح الحداثة، يقول ابن باديس في هذا الصدد: «لقد فهمت الأمة مَنْ المعلِّمون المقصودون، فهم معلمو القرآن والإسلام، ولغة القرآن والإسلام، لأنهم هم الذين عرفت الأمة كلها ما يلقون من معارضة ومناهضة وما يَجِدون من مقاومة ومحاكمة، بينما غيرهم من معلمي اللغات والأديان والمروِّجين للنصرانية في السهول والصحارى والجبال، بين أبناء وبنات الإسلام، في أمن وأمان، بل في تأييد بالقوة والمال. وهم الذين إذا طلبوا الرخص بكل ما يلزم للطلب أجيبوا بالسكوت والإعراض، أو أعلن لهم بالرفض لغير ما سبب من الأسباب، فهم الذين إذا طلبوا اليوم كان، كما بالأمس، السكوت أو الرفض جوابهم، ثم إذا أقدموا على التعليم بلا رخصة كان التغريم الثقيل والسجن الطويل جزاءهم، وإذا أحجموا واستسلموا تم لأعداء الإسلام والعربية مرادهم، وقضوا على القرآن والإسلام ولغة القرآن والإسلام قضاءهم»[13].

---

(12) عبد الحميد بن باديس، «يا لله! للإسلام والعربية في الجزائر،» **البصائر** (8 نيسان/أبريل 1938).

(13) المصدر نفسه.

من المعاني التي يشير إليها مفهوم التسامح الدارج في الفكر الأوروبي، وبخاصة في فرنسا التي عرفت في تاريخها لما بعد النهضة الأوروبية الحروب الدينية، بين الكاثوليك والبروتستانت، معنى الاحتمال أو تحمّل الآخر المختلف ولو نوع من التحّمل كونه يحمل ديناً آخر. إن كلمة Tolérance تشير إلى فعل Tolérer أي التَّحَمل وإبداء القدرة على إطاقة الوضع والصبر عليه، وهذا ما تعامل معه ابن باديس أيضاً الذي كان يتصوَّر وهو يخوض غمار الإصلاح، أن فرنسا دولة ونظام وقانون وحضارة حديثة ذات مكانة عالمية تغري بالاقتفاء والاحتذاء، لكن لفرنسا أيضاً وجه استعماري، أبرز ما يظهر في سياستها حيال المستعمرة الجزائرية القائمة على حرمان أهلها الحقوق والحريات وعدم إدراجهم في وعاء مؤسسات النظام الجمهوري. هذا الضَّنك والحيف والجور هو الذي يستدعي تحَمُّل الآخر ولو نوع من التحمل، لكن على سبيل مقاومته والتخلص منه، وبخاصة أن إمكان مقاومة الاستعمار عن خلفية إجرائية، التسامح هو ما يعرفه ابن باديس من معاني الصفح والعفو والسماحة والغفران الواردة في **القرآن الكريم** وما جاء في معاني ذلك في السنّة النبوية والسلف الصالح من الأمة، وكلها يفيد أن شدّة احتمال وصبر على المكاره يعقبها انفراج وتنفيس عن احتقان وحسن الختام. وفي مجال الصبر على المكاره والثقة في المستقبل يقول ابن باديس: « لقد كنّا نحسب ونود، أننا نعود فنذكر برّ الإدارة لوعدها، وفي أدق شعورها، وبرعايتها ما تقتضيه مصلحة فرنسا من كسب قلوب الشعوب الواقعة في نطاق نفوذها لأيام رخائها وشدتها، فنرفع الصوت بالشكر والاغتباط، ونعرب عن شعور الأمة وعاطفتها الحقيقيين باللسان الصادق والضمير المرتاح. ولكن، ويا للأسف، خاب الظن، وخابت الوعود وانقشعت الأماني التي هي أحلام وتضليل»[14] هذا وصف لحال ممثلي الأمة بعد عودتهم إلى النشاط الاجتماعي، لما بعد صائفة 1938، ولم يصدر ما يفيد استجابة لمطالب الأمة في حرية تعليم اللغة العربية ولغة قرآنها، وهي حالة مؤسفة ومؤلمة كما يقول ابن باديس. أما كيف يجب التصرف حيال هذا الوضع، فيقول ابن باديس: «برغم العراقيل ما تزال (الأمة) تبذل في التعليم بكل مناسبة، وتسعى للمطالبة والمقاومة بكل وسيلة مشروعة، وتتحمّل تغريم المتعلّمين، ويتحمّلون، بكل ثبات وطمأنينة. فهل تدرك الإدارة معنى هذه النفسية من الأمة؟ وهل تبصر من وراء هذا الثبات والجلد شبح الحقيقة؟ وهل تشعر بما تنطوي عليه قلوب هذه الأمة المسلمة المسالمة من الألم واللوعة؟ ليتها، ولعلّها يكون منها كل ذلك في صالح الجميع، وفي سبيل الحق والعدالة، ومن أجل الصفاء والسلام»[15]. غني عن البيان، أن ما تؤكده هذه الفقرة، حرص صاحبها على معاني التسامح عندما تعني الصبر واحتمال الضيم والسماحة والثقة في الحق والعدالة والصفاء والسلام. وهكذا، فقد انصرف تعامل ابن باديس مع مفهوم التسامح، في إطار حركته الإصلاحية، إلى مخزون ما يتوفر عليه تراث الإسلام وما تحتويه تجربة التاريخ الأوروبي الحديث. لا بل، إن ابن باديس يذهب إلى ما هو أبعد من هذا، أي ظلم الإدارة الفرنسية حيال اللغة العربية، ليقول إن الشعب الجزائري حُرم أيضاً اللغة الفرنسية التي لا يمكن أن يستقيم العيش بدونها في الجزائر: «ولو أنّا حُرمنا من

(14) عبد الحميد بن باديس، «بماذا نعود؟،» **البصائر** (18 تشرين الثاني/نوفمبر 1938).
(15) المصدر نفسه.

تعلمّ اللغة الفرنسية التي هي سبيلنا إلى آداب الغرب وعلومه وفنونه وفهمه من جميع جهاته، كما حرمنا من تعلم لغتنا، لوقفنا إزاء ذلك الحرمان، كَوُقُوفنا إزاء هذا الحرمان»[16].

التسامح الديني.. في فكر وتجربة ابن باديس.

«أنا زارع محبة، ولكن على أساس من العدل والإنصاف والاحترام مع كل أحد من أي جنس كان، ومن أي دين كان... فاعملوا للأخوّة ولكن مع كل من يعمل للأخوة فبذلك تكون الأخوة صادقة»[17]. كان ابن باديس فعلاً ابن المدنيَّة الحديثة التي علق عليها وعلى مؤسسات دولة القانون رجاء الحل والانفراج، فقد كان صادقاً ومقتنعاً إلى حد السلوك الحضاري بفضيلة وإجرائية التسامح كتعبير عن التعايش الديني في المجال المشترك[18]. فالتَّعدد والاختلاف والتنوع[19] يجب أن يسمو عليها إطار قانوني مجرد وموضوعي يعامل الناس كافة على أساس من العدل والمساواة والأخوة، لأنه في حالة نشوب خلاف أو أزمة يجب أن يؤول الحل إلى النظام الحاكم ولا يمكن أن لا يعزى إطلاقاً إلى طائفة من الطوائف المتواجدة في المجال المشترك، مهما كان أصلها أو دينها أو حزبها السياسي.. غير أن الوجه الاستعماري للسلطة القائمة هو الذي كان دائماً يحول بين الأهالي المسلمين وبين ترقيتهم الاجتماعية والسياسية بالقدر الذي يعدِّل مركزهم القانوني والمدني إلى مصاف «المواطنين» المسلمين في الجزائر. وهذا بالذات ما حدا بالحركة الإصلاحية على الاستثمار في الدين وفي اللغة العربية من أجل تخطّي الوضع المفارق الذي كرَّسه النظام الاستعماري القائم وهو تدَخّلها في الدين الذي يعدّ اختراقاً فادحاً لقانون الفصل بين الكنائس والدولة لعام 1905 وللمرسوم التطبيقي له في الجزائر والصادر عام 1907[20].

في تجربته الإصلاحية جايل ابن باديس فكرة الإصلاح مع إمكانية تحقيقها، الأمر الذي تطلب منه التعاون مع الآخرين على اختلافهم وتنوعهم وتعددهم في المواقع الاجتماعية والمسؤوليات السياسية والإدارية. هذه الحقيقة تعد لازمة من لوازم التعامل اليومي في المدينة، التي لم تعد قاصرة على فئة أو طائفة أو طبقة؛ فعندما راح ابن باديس يدعو إلى ضرورة توحيد الجهد الإصلاحي على أساس من اللغة العربية والدين الإسلامي توجه إلى الجميع من

---

(16) عبد الحميد بن باديس، «في سبيل التعلم،» **البصائر** (21 تشرين الأول/أكتوبر 1938).

(17) عبد بن باديس، «كلمة الأستاذ الإمام،» **الشهاب** (آب/أغسطس 1939).

(18) حقيقة، ارتقت فضيلة التسامح وروح التآخي عند ابن باديس إلى القيمة الحضارية والسلوك المدني الذي تحلّى به منذ أن امتلكته فكرة الإصلاح. والشواهد كثيرة التي تدل وتدلل على خصلة التسامح عند ابن باديس عندما تكون التزاماً أخلاقياً على الذات قبل أن تكون التزاماً حيال الآخرين.

(19) التنوع والتعدد والاختلاف حقيقة يعيها ابن باديس تمام الوعي ويضعها في التقدير والحسبان في تصرفاته وأقواله.

(20) حول مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة حقبة الاستعمار، انظر: Gérard Buisson de Janssens, «La Séparation de culte musulman et de l'Etat en Algérie,» *Revue des études islamique* (1948), et Jacques Carret, «Le Problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie,» *Revue l'Afrique et l'Asie*, 1ertrim., no. 37 (1957).

انظر أيضاً: نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1912 ـ 1954)** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 357 ـ 385.

أجل أن يساهم في تأسيس جمعية للعلماء الجزائريين، هذا الإنجاز العظيم في حياة الجزائريين ومستقبل فرنسا في الجزائر. والى هؤلاء جميعهم توجه ابن باديس في أول خطاب له أمام الجمعية الناشئة: «أيها السادة قد انجزتم أمراً عظيماً وأسستم مستقبلاً عظيماً، ولقد جئتم من أنحاء القطر ملبِّين داعي الاجتماع ناسين كل أسباب الافتراق فبرهنتم على أن علماء الجزائر متصفون بما يجب أن يتصف به العالم الحقيقي الذي صار العلم له صفة روحية وحياة قلبية من سعة الصدر والتسامح ونسيان الفكر الخاص أمام الصالح العام. [...] وعلى كل واحد منّا أن يكون داعية للجمعية بقوله وعمله، وأن يكون ممثلاً لفكرتها في الاتفاق والتآخي ونشر الخير، وأن يطرح كل واحد منّا فكره الخاص عندما تجيء مصلحة الجمعية. حسبنا ما مضى، كفى ما تقاتلنا على الكلمات، فكلمة (فرق) ماتت من بيننا، وما بقي إلا العمل على الوفاق والوئام لتبلغ غاية المرام»[21]. ما يتضح من هذه الفقرة التي وردت في أول خطاب لابن باديس أمام جمعية العلماء، أنه عازم على دخول مجال الإصلاح على خلفية واضحة وهي التمييز بين الصالح العام والمصلحة الخاصة، وأن الانضواء تحت مؤسسة الجمعية هو التزام بيّن وصادق على تجشم درب المنفعة للجميع، لأن، كما يقول في موضع آخر، «مبدأنا الإصلاحي التهذيبي قد ملك علينا حواسنا وأوقتنا»[22]، ويضيف في مقام آخر يؤكد فيه تماهيه في الوطن الجزائري، عندما كلفه الاجتماع العام المؤسس لجمعية العلماء تولي رئاستها، فقال: «إخواني إنني ما كنت أعد نفسي أهلاً للرياسة لو كنت حاضراً يوم الاجتماع الأول، فكيف تخطر لي بالبال وأنا غائب، لكنكم بتواضعكم وسلامة صدوركم وسمو أنظاركم جئتم بخلاف اعتقادي في الأمرين فانتخبتموني للرياسة وأنا، غائب. إخواني، إنني كنت أعد نفسي مِلْكاً للجزائر، أما اليوم، فقد زدتم في عنقي مِلْكية أخرى، فالله أسأل أن يقودني على القيام بالحق الواجب»[23].

ثالثاً: رد إنساني.. وليس دفاعاً عن الإسلام والمسلمين

من المواقف الفكرية التي تساعد على رسم الملامح الإنسانية لابن باديس وهو يتعامل مع آخرين غير مسلمين موقفه من أولئك، ولا يعتبرهم أكثرية، الذين يرمون الإسلام بالعنصرية والتطرف والمسلمين بالذهنية المتزمتة والإرهابية . فقد كانت له مناسبة الرد الطويل على السيد روبير آشيل، مستعرب فرنسي الذي تجرأ على نشر رأيه حول الإسلامين في مقال ورد تحت عنوان «العقلية الإسلامية»، وبادر إلى اعتبار «المسلمين الشرقيين لهم تهيأ لعداوة وحقد ضد الأمم العربية المسيحية، فهم لشرقيتهم عدو خطر لكل غربي، ولإسلاميتهم عدو خطر لكل مسيحي»[24]. ثم ذهب يسرد من التاريخ والنص القرآني ما يقيد تعصب وتزمّت وكراهية الإسلام والمسلمين للغرب وللمسيحية.

---

(21) ابن باديس، «خطبتان لصاحب المجلة».

(22) ابن باديس، «خطاب رئيس جمعية العلماء بنادي الترقي».

(23) المصدر نفسه.

(24) Achill, «Mentalité musulmane».

حقيقة، إن وقوف الباحث اليوم على رد ابن باديس على السيد آشيل وقوف ما يفيد طريقة تفكيره ومنهجه في معالجة قضايا الفكر والدين والسياسة. والغالب، أن ابن باديس يعود إلى طبيعة الأمور وحقائق المجتمع والتاريخ في أصولها وسيرورتها العادية لكي يفنِّد مزاعم وأراء آشيل، ويبادره على النحو التالي: «لقد كان الإنسان إنساناً بغريزته الطبيعية، قبل أن ينتحل ديناً أو ينتمي إلى وطن. فمن الواجب على الناظر في شؤون المجتمع الإنساني الباحث في أحوال الأمم أن يجعل تلك الغرائز مقاماً أولياً في طريق تفكيره ومقدمات استنتاجاته ومساند أحكامه»[25]. وفي ذلك يَعْرض إلى تاريخ الإسلام ليوضح أن أزهى عصور الأقليات والملل والنحل والطوائف من غير المسلمين عاشت أزهى عصورها في حضن ديار الإسلام والمسلمين، وعوملوا معاملة أهل البلد دونما نقصان إطلاقاً. إن الفتوح الإسلامية، التي تختلف عن الاستعمار الغربي وعن النشاط المسيحي الكنسي، جاءت منذ البداية لتستقر في البلدان الجديدة تقاسم أهل البلد ثرواتها وخيراتها بناء على خطاب ديني لا يسمح بالتفرقة، من هنا سر مكوثه القرون تلو القرون في الديار والأراضي المفتوحة[26].

وعليه، فإن المسألة برمَّتها، كما أفصح عن ذلك ابن باديس، ليست «مسألة شرق وغرب أو إسلام ومسيحية، وإنما هي مسألة إحسان وإساءة»[27]. الإسلام أحسَنَ إلى الأمم التي دخلها وفتحها بينما الاستعمار الغربي الأوروبي أساء إلى الأهالي والسكان الأصليين لأنه قرر منذ البداية أن يستغلهم ويحرمهم نعم المدنية والعلم والمعرفة ونظام الحكم. وفي هذا المعنى، يوضح ابن باديس: «المسلم حبيب الإنسانية، مأمور بالعطف على أبنائها من أي ملة كانوا، والى أي وطن انتسبوا. والقرآن يذكره بالأخوة الإنسانية في كثير من آياته «خلقكم من نفس واحدة».. ومن قتل نفساً ظلماً فكأنما قتل جميع الناس ومن أحياها فكذلك، ولا ينهاه دينه عن الذين لم يقاتلوه في الدين ولم يخرجوه من دياره «أن يبرّهم ويقسط إليهم». هذه هي التعاليم التي سار عليها أكثر المسلمين مع الأوروبيين، سواء كانوا غالبين أو مغلوبين أو محالفين»[28].

الواقع أن ابن باديس كان يصدر في الرد على من يطعن الإسلام والمسلمين عن رجل مسلم ومثقف، لا تعنيه الكلمات والمصطلحات في مدلولاتها المكرسة في التراث والتاريخ إلا إذا ما أكدها الواقع وشهد عليها الدليل. فهو لم يقف على المفاهيم الكبرى مثل العدالة أو الحرية أو المساواة إلا بقدر ما تتجسد في الواقع وأن تشمل الناس جميعاً. وعليه، فالإطار الفكري لدى ابن باديس هو أن الكلمات لا تأخذ بعد مدلولاتها الحقيقة إلا بقدر تجسدها في الواقع وبالمعنى الذي يستفيد منه المجتمع والإنسان في وضعياتهما المختلفة. إن الاستعمار ليس من العمران كما توحي به

---

(25) ابن باديس، «رد على مقال م. أشيل روبير،» **الشهاب** (17 كانون الأول/ديسمبر 1925).

(26) في رده وتحليله لما جاء في اتهام الإسلام والمسلمين بالتطرف والكراهية والحقد على الغربيين والمسيحية، ينتبه ابن باديس إلى فكرة مهمة جدّاً بالنسبة إلى الباحث في التاريخ الإسلامي، عندما يضع يده على حقيقة الإسلام زمن الفتوحات ويشير إلى أن عبقرية الإسلام، هي أنه للناس كافة، بحيث لم يحرص المسلمون على احتكاره لأنفسهم.

(27) المصدر نفسه.

(28) المصدر نفسه.

القواميس الفرنسية، ولا هو عميلة إصلاح الأراضي وتقديم الحضارة والمدنية إلى الأهالي، على ما يشهد به تاريخ فرنسا في الجزائر. كما أن التَّعصب الذي يُرمى به الإسلام والمسلمون لا يعني ما يعنيه إلا لدى كتّاب الإدارة الاستعمارية، بينما حقيقة التعصب إذا أُسقط على الواقع وعلى تاريخ الشعوب والأمم فهو لا يخلو من مدلول إيجابي لصلته بالعاطفة والشعور الذي يحفظ وجود الجماعة وأن العصبية ساعدت فعلاً على بناء الملك، إلا أن الإفراط في الحمية والانتصار الأعمى للعصابة التي ينتمي إليها المتعصب هو عين الفساد وهذا ما لم يرد معناه في القرآن الكريم كما يدّعي السيد روبير آشيل[29].

وتواصلاً مع ما يفصح عنه التاريخ الحديث، والذي يفنِّد مزاعم السيد روبير آشيل ومن شايعه في ذات الحكم والتوجه، يقدم ابن باديس المثال التاريخي والواقعي من الحالة الجزائرية في صلتها بالتاريخ الاستعماري الفرنسي القائم في الجزائر. فقد ألقى الجزائريون المسلمون السلاح بشرف بعد المقاومات المسلحة التي شهدتها الجزائر طوال القرن التاسع عشر، وعمدوا بعد ذلك إلى الانطواء تحت نظام الإدارة الفرنسية، يحترمون قوانينها وإجراءاتها، بل أخلصوا في الدفاع عنها في الحروب كافة التي جندتهم فرنسا فيها، وأبلوا فيها البلاء الحسن والرائع، وبخاصة في الحرب الكبرى 1914 ـ 1918، التي وصل الأمر بالجزائريين إلى محاربة مسلمي الدولة العثمانية، وهذا ما ينهض شاهداً على خطأ ما يزعمه آشيل من أن المسلمين متعصبون لدينهم ومناهضون للمسيحية. لا بل، العكس تماماً، إن السلطة الاستعمارية أبدت نكراناً لجميل ما قدمه المسلمون لها ليس في الجزائر فحسب، بل في كل العالم الإسلامي. فقد دخلت فرنسا الحرب ضد ألمانيا والدولة العثمانية معززة بقوة بشرية هائلة من المسلمين، جعلها توصف بالإمبراطورية الإسلامية. وفي هذا السياق يعزز ابن باديس مثال عدم عنصرية المسلمين وينفي عنهم عقلية التعصب، على النحو التالي: «انشطرت الدولة العثمانية، وهي أعظم دولة إسلامية، في الحرب الكبرى إلى شطرين، فكان الترك مع ألمانيا وأحلافها، وكان العرب مع الحلفاء. والجانبان من الأوروبيين يشهدان بالوفاء التام لكل قسم من المسلمين لمن كان معه إلى آخر نقطة، كما يشهد التاريخ، بمقدار وفاء الأوروبين لأحلافهم من طائفتي المسلمين»[30].

أما الشاهد الذي يقدمه ابن باديس على أن الرابطة الدينية في حالة المسلمين ليست على ما تصورها آشيل، بل هي تنطبق بوجهها السلبي على تاريخ المسيحية، فأساس العلمانية التي تعني فصل الكنائس عن الدولة والحكم هي تعبير عن غلو في التعصب والمذهبية والذهنية الأصولية المتطرفة إلى حد القتل هي التي أجبرت الحكّام إلى إبعاد الدين المسيحي من دائرة السياسة والحكم. ويشرح ابن باديس على هذا النحو: «ينعى م. آشيل على المسلمين خضوعهم للقرآن الذي هو أساس رابطتهم الدينية، وينسى خضوع الغرب للإنجيل الذي هو أساس رابطتهم، لا عيب على

(29) انظر كيف شرح ابن باديس «التعصب»، بناء على منهجه الإنساني في الإصلاح: «التعصب حمية ذوي وصف ذاتي أو روحي يجمعهم لأنهم مشتركون فيه ـ لبعضهم، فيقومون بما ينفع مجموعهم ويدفع عنه عادية غيرهم.

(30) ابن باديس، «الرد على آشيل روبير،» **الشهاب**، 24 كانون الأول/ديسمبر 1925

أهل أي دين أن تكون لهم رابطة من دينهم، وإنما العيب إذا استعملوا تلك الرابطة للتنكيل بمن لا يدين بدينهم، كما استعملتها أمم النصرانية قديماً»[31].

واضح أن منهج ابن باديس في تعامله مع المفاهيم والآراء وحتى الأحكام لا تخضع لأي حكم مسبق، بقدر ما يدلل على ذلك من الواقع والتحليل النقدي وتقليب الكلمات على وجوهها المختلفة، فما تعنيه في مجال ثقافي معين ربما لا تعنيه في مجال ثقافي آخر، وأن التوظيف الأيديولوجي والسياسي وارد جدّاً بخاصة في الزمن الحديث الذي يشهد الاختلاف والتعدد. ففي موضوع الوطنية أو الروح الوطنية لدى المسلمين، يوضح ابن باديس، وفق منهجه الإنساني، أنها لا تمثل خطراً على الغربيين، «إن العالم الغربي اليوم بلغت منه الروح الوطنية غايتها، فمن المستحيل أن يبقى العالم الشرقي، مع ما بينهما من اتصال فكري واقتصادي وسياسي، محروماً من هذه الروح، بل نواميس النمو الاجتماعي قاضية لأنها لا بد من أن تصل فيه إلى ما وصلت إليه في أخيه. فسريان الروح الوطنية في المسلمين، كجميع الأمم الشرقية، أمر واقع لا أخالفك فيه»[32].

يظهر ابن باديس في هذه الفقرة قدرة فائقة في تمثل الوضع في الإسلام كما في الغرب وفي ذات اللحظة، لا تغيب عنه الفكرة أو المفهوم في التداولين الغربي والإسلامي، فالعبرة كل العبرة في ما حدث وبالوقائع التي جرت، وفي القدرة على الفهم الصحيح في أفق إنساني قادر على تجاوز وتخطي سوء الفهم والأزمات الفكرية والدينية... ولعلّ أفضل مصطلح حاول الوقوف عنده ابن باديس هو الإسلام، ليدلل على إنسانيته وعالميته، في معرض الرد على أراء آشيل ومن شاركه عقليته المناهضة للمسلمين، ويقول: «إن الإسلام يبدّل العقول من الجمود إلى النظر، والأفكار من الأوهام إلى الحقائق، والأخلاق من الهمجية إلى الكمال، والأمم من الانحطاط إلى المدنية والرقي، كما فعل بالعرب الجاهليين، وكفى بذلك دليلاً على أنه دين الفطرة والكمال الإنساني، وطريق السعادتين للخلق أجمعين، بأمر من الله رب العالمين»[33]. ثم يواصل بناءً على حقيقة الإسلام مع الفطرة والوضع الطبيعي له: «أتى القرآن كتابَ هدى لجميع الخلق بلسان عربي مبين، يخاطب العقل ويدعو إلى الفطرة ويقارع بالحجة ويدعو إلى التفكير، يحارب الجمود ويحث على الاستدلال، ويقرر الحرية بأنواعها، والأخوة بطبقاتها، والمساواة بأتم وجوهها، بين جميع الناس وأمام الله والحق والعدالة»[34]. الحقيقة، لو ترجمت هذه الفقرة إلى اللغة الفرنسية، لوجدها روبير آشيل أبلغ مما يتصور ليس لفائدة المسلمين بل صياغة مُحْكمة لفائدة الغربيين أيضاً، ولعّلها تناسبهم أكثر ما داموا يمتلكون ناصية التقدم والرقي، وما ينقصهم هو التطلع إلى لغة السماء.

وعلى خلاف الروح التي امتلكت آشيل من تعصب وحقد، يختم ابن باديس سلسلة ردوده بالدعوة الصريحة والصادقة إلى التواصل والتقارب: «نحن اليوم في حاجة إلى الكتابات التي تقرّب بين العنصرين المتساكنين في الجزائر اللذين تتوقف سعادتهما على تحابهما وتعاونهما. ولا شك أن مقال آشيل صور المسلمين بصورة تبغض فيهم العامة من جيرانهم الفرنسيين، لذا رأيت من

(31) المصدر نفسه.

(32) ابن باديس، في: **الشهاب**، 13 كانون الأول/ديسمبر 1925.

(33) ابن باديس، في: **الشهاب** (7 كانون الثاني/يناير 1926).

(34) ابن باديس، **الشهاب** (21 كانون الثاني/يناير 1926).

الواجب أن أبطله وأزيفه حتى لا يغتر به أحد، ولمّا قمت بهذا الواجب بقي عليه أن أنبه إخواني الجزائريين إلى أفكار هذا الرجل ليست إلا أفكار فئة قليلة من أمثاله، لا كلمة لها في سياسة أمته غير راضين على قوله ولا مصدقين، فلنسر كعادتنا التي يفرضها علينا ديننا مع جيراننا، التعاون والتراحم والإحسان»[35]. وهكذا، يخلص ابن باديس إلى أن مقالة آشيل روبير «العقلية الإسلامية» ليست في النهاية إلا رأياً لا يمثل إلا صاحبها وأنه يؤذي الفرنسيين قبل أن يضر المسلمين، فكل ذي رأي راجح وتفكير سليم وقائد عادل يدرك أن الذي يصنع الأمم ويعزز بقاءهم على وجه الأرض هو التعاون والتراحم والإحسان.

رابعاً: عالمية الإسلام في تسامحه وإنسانيته

إن سياق المدنية الحديثة ومؤسساتها الحضارية، كما يرى ابن باديس، سَهَّلَ النظر إلى الإسلام كرسالة عالمية موجهة إلى عموم الناس والإنسانية في المطلق، وأن جوهر وصميم ما ينطوي عليه من مبادئ وقيم يصلح للتطبيق والأخذ فيه لدى النظم كافة على اختلاف توجهاتها وأصولها. ولعلّ مناسبة تدشين مسجد باريس عام 1926 من جان رئيس جمهورية فرنسا، مناسبة رائعة لكي يدلل على عالمية الإسلام وسماحته. فقد كانت لحظة تدشين المسجد لحظة غمرت الجميع مسلمين وفرنسيين في مدينة الأنوار. وجواباً عن خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية، قال ابن باديس: «موقف تاريخي عظيم في علاقات فرنسا والإسلام، هو ذلك الموقف الذي وقفه رئيس الجمهورية في حفلة مسجد باريس، الموقف الذي ألقى فيه خطاباً جليلاً ينم عن روح السماح والمودة والسلام، وينطق بالإكبار والإعجاب والاحترام لمبادئ الإسلام»[36]. ومن وحي هذه اللحظة التاريخية التي يسطع فيها نور الإسلام في مدينة الأنوار، يعَرِّف ابن باديس الإسلام بأنه «دين الفطرة الإنسانية، فكل أمة مشبعة بمبادئ الإنسانية ـ كفرنسا الديمقراطية ـ فإنها تجد نفسها بأقل نظر في طريق الإسلام»[37]. ثم يضيف، أن حقيقة الإسلام تتمثل بـ «احترام المروءة الشخصية والحرية الإنسانية والأخوة الواسعة تحت العدالة المتساوية ـ أصول صريحة في آيات كثيرة من أي القرآن دعا القرآن إليها، وماتت الألوف من أبطال فرنسا بعد ذلك بقرون في سبيل تحقيقها، فهي جديرة بأن تُدعى مبادئ فرنسا، فما على أبنائها وأبنائه اليوم ـ في سبيل توطيد المحبة والخدمة الإنسانية وجني ثمار الروابط التاريخية ـ إلا تنفيذ هذه الأصول تنفيذاً دقيقاً يكفل السعادة والهناء للجميع في الحال والمآل»[38]. في هذه الفقرة التي تفيض بالمعاني العظيمة التي تندرج ضمن منظومة الأخلاق في الإسلام، يذكر ابن باديس حقيقة الإسلام كدين مشترك للإنسانية جمعاء وخاصيته السعي المتواصل إلى توسيع دائرة الخير والسعادة والهناء إلى حد يحق فيه أن ما يفضي إلى ذلك لا يخرج عن معنى الإسلام في إنسانيته وعالميته. ويواصل في ذات المقام،

---

(35)

(36) عبد الفتاح بن باديس، «حول خطاب سمو رئيس الجمهورية في حفلة افتتاح مسجد باريس،» **الشهاب** (29 تموز/يوليو 1926).

(37) المصدر نفسه.

(38) المصدر نفسه.

تعريف الإسلام «الإسلام دين التهذيب الإنساني: العقلي والنفسي والخلقي. وما الحديث الشريف الذي أتى به سمو الرئيس وحمله هو على التصريح بتلك الحقيقة الناصعة والكلمة التاريخية الكبرى... الإسلام لنا ولكم، إلا نقطة من بحر آدابه»[39].

نعم، لقد صارت حقيقة الإسلام لنا ولكم أي لفرنسا وللمسلمين، كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية الفرنسي، وهذا ما يتجاوب فعلاً مع الإسلام كما ينظر إليه ابن باديس عندما يشدد على ما هو مشترك وما هو قابل للتوزيع والتعميم. يواصل ابن باديس وقوفه على حقيقة الإسلام مستغلاً زخم اللحظة التاريخية ويوجه كلمته إلى السيد رئيس الجمهورية: «هذا الإسلام ـ يا سمو الرئيس ـ الذي هو بتهذيبه لنا ولكم، هو الذي نريد من فرنسا أن تعيننا على نشر تعاليمه الصحيحة بين أبنائه وأبنائها الجزائريين، نريد من فرنسا التي شيّدت للإسلام معهداً عظيماً في عاصمتها، أن تلفت حكومة الجزائر إلى مزيد الاعتناء بمساجدنا: بترميمها، بإقامة المدرسين الدينيين المهذبين فيها، بتوفير عدد القائمين عليها بتحسين مرتباتهم ليتفرغوا لها، فمنها تنشر التعاليم العالية والتهذيب الراقي الذي راق لحضرتكم وأعلنتم بالثناء عليه»[40]. في هذه الفقرة التي يواصل فيها توكيده فضل الإسلام على الجميع، وباستطاعة الجمع الإنساني برمته أن يفيد الإسلام، يولي أيضاً قيمة العلم الحديث ومؤسساته في العناية بالدين وفهمه على الوجه الصحيح: المسجد، المعهد، المدرسين، أجر المربين والقائمين على منظومة التعليم والتربية... فالمسألة لم تعد، عند الجزائريين المسلمين مسألة مساجد، كما هو دارج لدى الحكومة في الجزائر، بل الموضوع صار يتطلب مؤسسات تعليم عالٍ وراقٍ، كما يشرح ذلك ابن باديس في آخر كلمته إلى رئيس الجمهورية: «فليكن هذا المعهد الجليل بداية اعتناء خاص بشؤون المسلمين الجزائريين الدينية التي لها المحل الأقدس من قلوبهم، وليبق رمزاً خالداً إلى الود والإخلاص المتبادلين بين فرنسا وأبنائها المسلمين»[41].

الحقيقة، إن ابن باديس لا يتوقف عن تعريف الإسلام في مدلوله الحديث والمعاصر، فهو المثقف الذي لا يكف عن التفكير في قضايا الأمة في صلتها بالوجود الفرنسي في الجزائر ومع العالم كله. وعليه، فقد تعرض لحقيقة الدين الإسلامي في مواقع وأوضاع وأحوال مختلفة، وفي كل مرّة راح يبحث في مسايرة الإسلام لروح العصر من خلال مفهوم التسامح وعالمية الرسالة، فقد حرص على أن ينأى بنفسه عن كل روح حزبية أو نزعة طائفية، ديدنه البحث الدائم عن أطر التواصل والتعايش وتقاسم التراث المشترك والتطلع إلى حالة إنسانية مشتركة. ففي مقال نشره عام 1934، في سياق المد الفاشي والنازي وعقب أحداث التي شهدتها مدينة قسنطينة بداية عام 1934 بين المسلمين واليهود، كتب ابن باديس مقالاً واضحاً «نحن مسلمون وكفى»، ويشرح فيه الإسلام على المنوال التالي: «إن الإسلام الذي ندين به، وهو دين الله، الذي أرسل به جميع أنبيائه، وكمّل هدايته وعمّم الإصلاح البشري به على لسان خاتم رسله، هو دين جامع لكل ما يحتاج إليه البشر أفراداً وجماعات، لصلاح حالهم ومآلهم. فهو دين لتنوير العقول وتزكية النفوس وتصحيح

(39) المصدر نفسه.

(40) المصدر نفسه.

(41) المصدر نفسه.

العقائد وتقويم الأعمال. فيكمل الإنسانية وينظم الاجتماع، ويرشد العمران، ويقيم ميزان العدل، وينشر الإحسان، فلا يحتاج بعده إلى ما يتنافر عليه الأوروبيون من مبادئ أحزاب وجمعيات، ليس في استطاعة شيء منها أن يصلح حالهم لا في السياسة ولا في الاجتماع، دع عنك الأخلاق والآداب. كما أنه لا يسلم واحد منها من قواعد منافية للفطرة أو مجانبة للعدل أو ضعيفة في العقل. فالمسلم بطبيعة إسلامه بعيد عن كل هذه الجمعيات والأحزاب. وهذه هي حال السواد الأعظم من المسلمين في جميع الأقطار»[42].

واضح من هذه الفقرة، أن ابن باديس ينشد من الإسلام طبيعته الإنسانية التي تستوعب الجميع بالقدر الذي يجرده وينزِّهه عن الطائفية والعائلية والقومية. فالإسلام دين الله الذي أوحى به إلى الرسل كافة، وأنه موجَّه إلى الناس كافة. فقط يقع على البشر في العصر الحاضر أن يتحلُّوا بقدر كبير من الإنسانية حتى يدركوا حقيقة الإسلام بوصفه رسالة إلى الجميع على تعددهم واختلاف ألسنهم وإثنياتهم، لأن الدين الإسلامي جامع لكل ما يحتاج إليه البشر أفراداً وجماعات إن في أوضاعهم الحالية أو في المستقبل. الإسلام، كما يرى ابن باديس، صيغة قابلة للتعميم وأرضاً للمشترك البشري ولصالح الإنسانية. تلك خاصية الإسلام الجوهرية لمن يحسن النظر والتفكير فيه، وبخاصة عندما تواجه المجتمعات والدول أزمات ومحناً ذات أبعاد دولية، تتجاوز الأفراد والأقطار، في هذه الحالة يظهر الإسلام كمرجع أعلى يعود إليه الكل من أجل تقصي إمكان الحل والانفراج.

وهكذا، وفي مقام الحث على الوعي بخاصية التسامح الإنساني للإسلام في الجزائر، فإن ابن باديس يؤكد هذه الحقيقة ليس للمسلمين الجزائريين فحسب، بل للأوربيين أيضاً، ولعلّ لهؤلاء أكثر. فالتعدد والتنوع والاختلاف يجب أن يكون في الوضع الجزائري رحمة، وفاعلية الإسلام هي حافز للجميع مسلمين وغيرهم من أجل تجاوز الأوضاع الصعبة، وبخاصة الحالة الاستعمارية وما يتهدد أوروبا من نذر الحرب الوشيكة. فقد راود الأوروبيين هاجس مدلهم وخطير بعد صعود النازية إلى الحكم في المانيا، أفضى إلى أن كثيراً من الدول أضحت في وضع من يلتقط أنفاسه بصعوبة ويترقب شؤم الحرب في أي لحظة. من هنا ضرورة التطلع إلى لغة السماء ورسالة التسامح وقيم الأخلاق المشتركة، وهي الإمكانات التي وجدها ابن باديس في الدين الإسلامي وحث على التمسك بها إذا أرادت فرنسا ومن في وضعها، الخروج من المأزق الصعب. إن الإسلام، كما يرى ابن باديس، يتمتع بخاصية قابلية تعميم فضائله وفوائده وخيراته وخلاصه على الجميع، كما ورد ذلك صراحة في الفقرة السابقة.

هناك حالة من التلازم في فكر ابن باديس وتجربته بين التسامح والنزعة الإنسانية، فهو توجَّه دائماً نحو توسيع الفكر ورحابة الصدر والرضا بقبول الآخر والعيش المشترك معه. فنزعته الإنسانية لا يستمدها من الإسلام فحسب، بقدر ما أنه يجد في كل التجارب الكبرى التي حققتها الأمم الأخرى تراثاً إنسانياً مشتركاً ما دام تمخض عنها ما ينفع الناس ويساعد الأمم والمجتمعات على العبور إلى مصاف أخرى من التقدم والتطور، على ما فعلت الثورات الكبرى في أوروبا

(42) عبد الحميد بن باديس، «نحن مسلمون وكفى،» **الشهاب** (تشرين الأول/أكتوبر 1934).

وأمريكا. إن فعل الثورات التاريخية قاسم مشترك يفيد الأصل وتستفيد منه سائر الشعوب إذا ما هي أرادت ذلك، لأنها أصلاً ثورات على الظلم والطغيان وإطاحة الاستبداد والاستغلال، وهذه لها معان واحدة في البلدان كافة، ومن ثم يجب تعميم أساليب مقاومتها وتدبير أفضل السبل لتجاوز أوضاعها ومنها الوضع الاستعماري كما يرى ابن باديس. ففي موضع الحديث عن الثورة الفرنسية الكبرى كتجربة عالمية، يقول ابن باديس: «بالأمس، ذكر العالم المتمدّن كله بالإجلال والاحترام، ذلك اليوم الذي أشرقت فيه شمس الحرية في عروس العواصم «باريس»، وانبعثت كهرباؤها منها في أسلاك القلوب والعقول، تقوّض عروش الملوك وتعلي صروح الأمم. وإذا كان هذا العيد عيد الأمة الفرنسوية، لأنه خطَّ في التاريخ بدماء أبنائها. فإنها عيد الإنسانية جمعاء لأنه مبدأ عتقها، عيد الأمم كلها لأنه ينبوع شعورها ويقظتها. وإذا كان عيد الأمم كلّها فأحقها به الأمة التي ربطتها بفرنسا روابط متينة، وامتزج دمُّها بدمِّها في مواطن الموت والشرف. تلك هي الأمة الجزائرية التي أخلصت لفرنسا إخلاصاً شهد به العالم»[43].

يؤكد ابن باديس خطاً ثابتاً في منهجه وتفكيره الرامي دائماً إلى البحث عن المواضع الإنسانية لتعميم خيراتها وفوائدها على الناس كافة؛ فقد كانت له أكثر من مناسبة للتنويه بعظمة الثورة الفرنسية لعام 1789، خاصة عند الاحتفال بها يوم 14 تموز/يوليو من كل سنة، فهي مناسبة لتذكير النظام الاستعماري بمدى العسف والحيف الذي لحق الجزائريين قياساً على ما جاءت به الثورة الفرنسية. وابن باديس مثله مثل المصلحين الجزائريين، وبخاصة الذين تعلموا في المدارس الفرنسية، يدرك قيمة وأهمية الحركات الإصلاحية والثورية التي تساوق خط التاريخ وتتماهى معه من أجل تخطي الأوضاع الصعبة ومآزقها. والحقيقة، كما يرى دائماً ابن باديس، فإذا كانت فرنسا مجتمعاً ودولة وأفراداً، قد حققت مكاسب رائعة تخطت بها التخلف السياسي والاقتصادي والفكري، فيمكن أن يحصل ذلك للجزائريين، الذين خاضوا إلى جانب فرنسا الحروب والمعارك ومشاريع التنمية الاقتصادية[44]. بالأمس فقط، يقول ابن باديس، عاد الجزائيون من ساحات الوغى وجبهات القتال دفاعاً عن حياض فرنسا في حربها الكبرى مع ألمانيا وحلفائها، وآن لهؤلاء الجزائريين أن يحصلوا على أسباب الرقي والنمو والتطوّر، وآن لفرنسا أن تشَرِّع للناس جميعاً في الجزائر كما في المستعمرات الأخرى من أجل ردم التفاوت وترسيم الشرعية التاريخية والسياسية للدولة الفرنسية العظمى وإلا سارت الأمور إلى الانهيار الكبير، كبر الثورة الفرنسية نفسها. وهكذا، فإن فكر ابن باديس مع تجربته يرتقيان إلى الأفق الإنساني القادر على تقاسم التجارب النافعة، أي التسامح، وإدراج الخبرات في التاريخ الطويل الذي تجني منه البشرية جمعاء ما يرشِّحها دائماً إلى العطاء والقدرة على الخلق والإبداع □

---

(43) عبد الحميد بن باديس، «عيد الحرية: 14 جويلية،» **الشهاب** (15 تموز/يوليو 1926).

(44) حول مجهود العمّال الجزائريين في الاقتصاد الفرنسي العسكري منه والمدني ما قبل الحرب الكبرى، انظر التقرير الذي أعده الخبير أوكتاف ديبو: Octave Depont, *Les Kabyles en France: Rapport de la commission chargée d'étudier les conditions du travail des indigènes algériens dans la Métropole 1914* (Paris: Ed. Baugency, 1914).

اتحاد المغرب العربي أم الاتحاد المغاربي (اتحاد المغرب الكبير): أي تكامل استراتيجي لمنطقة شمال أفريقيا؟

محمد الإدريسي(*)

باحث في السوسيولوجيا من المغرب.

ـ 1 ـ

عقب تعيين سعد الدين العثماني رئيساً للحكومة المغربية الجديدة، خلفاً لعبد الإله بن كيران، بدأت تطفو على السطح قضية مستقبل «اتحاد المغرب العربي» (Union du Maghreb Arabe (UMA))، في سياق الأحداث التي تعرفها المنطقة منذ سنة 2011 وتحوُّل موازين القوى الإقليمية والدولية (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتفكير في استبعاد اليونان من منطقة اليورو)، لتجعل مقولة «التكتل/الاتحاد» ـ كخيار استراتيجي إقليمي وجهوي ـ تفقد بريقها السياسي وتفرض على العلوم الاجتماعية والسياسية مدارسة شروط بنائها الموضوعي (الاجتماعي والاقتصادي) في إطار انشباكية العوالم المعاصرة والعودة القوية لمفهوم «الكونية». وتبعاً لذلك، يمكن أن نعتبر حضور المقاربة الإيبيستيمولوجية في التعاطي السياسي والسوسيولوجي مع مقولات «الوحدة» ـ في إطار الكونية ـ سند أساسي للباحثين كما الفاعلين السياسيين والاقتصاديين، والاجتماعيين والثقافيين، لبناء خطاب علمي حول الموضوع مجرد من مختلف التوصيفات الأيديولوجية التي يمكن أن تؤثر في الممارسات السياسية ضمن مشهد سياسي إقليمي يشحن ـ يوماً بعد يوم ـ بمختلف التلوينات الإثنية والطائفية التي تعيق تحقيق الانتقال الديمقراطي المأمول.

منذ إعلان تأسيس «اتحاد المغرب العربي» في 17 شباط/فبراير من سنة 1989 (قبل ما يقرب لثلاثة عقود)، عبرت العديد من أطياف المكوِّن الأمازيغي (بخاصة في المغرب) عن رفضها للتوصيف الأيتيمولوجي للاتحاد (بخاصة ما يتعلق بكلمة «عربي» بحمولاتها القومية) ودعت

(*) البريد الإلكتروني: mohamed-20x@hotmail.com.

إلى ضرورة استحضار مختلف الثقافات والإثنيات المحلية (برهاناتها السياسية والاجتماعية) في عملية صوغ مشروع وحدوي لدول شمال أفريقيا. لذلك، نجد أن تصريح رئيس الحكومة المغربية، ووزير الخارجية سابقاً، يوم 22 شباط/فبراير 2012 خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي سنة 2012 بالرباط، القاضي بضرورة تغيير اسم الاتحاد إلى «الاتحاد المغاربي» (L'Union Maghrébine) أو «اتحاد المغرب الكبير (L' Union du Grand Maghreb»[1]، قد عكس في جوهره دعوة سياسية صريحة إلى ضرورة رد الاعتبار للمكون الأمازيغي في عملية صوغ القرار الدستوري ضمن بنية النظام السياسي للدول الأعضاء من جهة، ورسالة ثقافية إلى هذه الدول من أجل دسترة وتقعيد اللغة والثقافة الأمازيغية كهوية أساسية لمجتمعات شمال أفريقيا على المنوال المغربي (بعد دستور سنة 2011) من جهة أخرى.

في الواقع، لا يمكن بأي حال من الأحوال، وتفعيلاً لأهمية الحياد والموضوعية في بناء خطاب العلوم الاجتماعية، أن نجازف بالقول إن ترؤس سعد الدين العثماني للحكومة المغربية هو إعلان عن بداية نهاية اتحاد المغرب العربي في صبغته القومية؛ من منطلق أن التصريح الذي أصدره العثماني (كوزير للخارجية آنذاك) قد اقترن بظرفية أحداث «الربيع العربي» ودسترة الأمازيغية كلغة ثانية في المغرب والحاجة إلى فتح النقاش السياسي والاستراتيجي حول قضية الوحدة الإقليمية من منظور «جديد» يأخذ بعين الاعتبار الشروط الموضوعية والذهنية لبناء اللاشعور المحلي [والقطري] وربطه بقضايا الكونية قبل التفكير في الرهانات الوحدوية الإقليمية. وتبعاً لنسق تطور الأحداث السياسية بالمنطقة، لا يسعنا سوى استشراف مستقبل مشرق لاتحاد المغرب العربي (بخاصة في سياق تحولات المشهد السياسي المغربي) إذا ما تم فتح النقاش حول مسألة التكتل الاستراتيجي الإقليمي والجهوي في أبعاد ديمقراطية تنتصر للتعددية وقبول الاختلاف في إطار الوحدة.

قد يتم تفسير الانفتاح المغربي خلال السنوات الخمس الأخيرة (أو لنقل بعد أحداث الربيع العربي بوجه عام) على البعد الأفريقي من أجل وضع قدم أولى في سياق تنمية القارة (بعد عودة الرباط إلى الاتحاد الأفريقي) وتعزيز الحوار جنوب ـ جنوب، على أنه تعويض استراتيجي عن فشل مشروع تفعيل اتحاد سياسي واقتصادي وسوسيو ـ ثقافي للدول المغربية وإدراك سياسي لكون مستقبل المغرب لن يكون بين الدول المغاربية (مع استمرار الصراع حول قضية الصحراء) أو حتى العربية وإنما مع/ضمن الدول الأفريقية (الاتحاد الأفريقي). لكن مع ذلك، لا يجب أن ننسى كون سياسية الدولة المغربية ـ منذ سنة 1999 ـ قائمة على مبدأ تحقيق التوازنات والتسويات والتوافقات (الداخلية والخارجية) ضمن عمليات صنع القرار السياسي والاستراتيجي. وعليه، جاءت أحداث سنة 2011 (حركة 20 فبراير) لتؤكد أن الحديث عن الاستثناء المغربي هو في الأساس حديث عن بلد تحدد ماهيته السياسية من خلال نسق المخزنة (Makhsanisation) الداخلية من جهة، ونسق المخزنة الخارجية ـ التي تجسد امتداداً لمقولة الحسن الثاني حول كون المغرب شجرة جذورها في أفريقيا (بما فيها البلدان العربية) وأغصانها تطل على أوروبا ـ من جهة أخرى.

(1) تم تأييد هذا المقترح من قبل موريتانيا، لكن تم رفضه من قبل الجزائر وتونس وليبيا.

في حقيقة الأمر، ما يعزز هذا الطرح ويجعلنا نؤكد استمرارية التعاطي المستقبلي مع قضايا الوحدة المغربية هو إعادة انتخاب حكومة «العدالة والتنمية» للمرة الثانية، فضلاً عن طبيعة التوجهات النيوليبرالية التي حكمت الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية للحكومة في عهد بن كيران[2]، التي يظهر أنها لن تتغير بصورة كبيرة في المستقبل في سياق التعاطي الإيجابي مع توصيات صندوق النقد الدولي (رفع الدعم عن المواد الأساسية والقطاعات العامة، والاتجاه نحو التعويم التدريجي للدرهم). فإذا كانت إرادة المخزن تسير في اتجاه تعزيز مبدأ التوافق، من خلال دسترة اللغة الأمازيغية والتشديد على أهمية المكون الأمازيغي في الجسم المغاربي وربط علاقات استراتيجية مع ممالك الخليج العربي، فإن السياسات الحكومية بدورها تسعى نحو إعادة إحياء النقاش السياسي حول الوحدة من خلال ورقة «الاسم» (اتحاد المغرب الكبير أو الاتحاد المغاربي)، وضرورة رد الاعتبار لكل المكونات الثقافية ضمن عملية إنتاج «الفعل الوحدوي»، في سياق تدبير المرحلة والبحث عن توافقات اجتماعية منفتحة على البعد العربي (تعويم الدرهم على النهج المصري) والبعد الأفريقي (أفريقيا المستقبل).

ـ 2 ـ

بعد نية بريطانيا الانسحاب (Brexit)[3] من الاتحاد الأوروبي، خلال السنة الماضية، وأخذاً بعين الاعتبار المخاطر والتحديات التي فرضها هذا الوضع على المنطقة الأوروبية، سعت العلوم الاجتماعية والسياسية إلى التركيز على الشروط الموضوعية التي طبعت التفاعل السياسي والاقتصادي بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة[4]. وعليه، تم التشديد على كون تضارب المصالح الاقتصادية والرهانات السياسية أسهم بشكل كبير في صوغ شروط هذا الانسحاب[5]، إضافة إلى تراجع الوعي الأوروبي البنيوي (الفردي والمؤسساتي) بأهمية التكتل الاستراتيجي في سياق تزايد حدة الأزمات الاقتصادية (الأزمة المالية) والاجتماعية (أزمة اللاجئين). وتبعاً لذلك، لم يعد التكتل الجهوي خياراً استراتيجياً بقدر ما أضحى خياراً ثقافياً

(2) حول طبيعة التوجهات النيوليبرالية التي طبعت الاستراتيجية السياسية لحكومة بن كيران خلال الولاية الأولى، من خلال تصور الأمير مولاي هشام العلوي، انظر مراجعة ساري حنفي لكتاب: مولاي هشام العلوي، «سيرة أمير مبعد: المغرب لناظره قريب،» **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 451 (أيلول/سبتمبر 2016)، ص 175. انظر أيضاً الرد الذي خص به الباحث هذه المقالة: محمد الإدريسي، «سيرة أمير معزول أو البناء المركب لـ «المخزنة المغربية»: رد على مقالة «سيرة أمير مبعد» لساري حنفي،» **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 454 (كانون الأول/ديسمبر 2016)، ص 161 ـ 165.

(3) كلمة Brexit هي كلمة إنكليزية مركبة من مصطلحين «British» (أي بريطانيا) و«exit» (أي خروج)، وتحيل إلى انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

(4) Vivien Pertusot, «In Europe, Not Ruled by Europe: Tough Love between Britain and the EU,» Paris, Ifri, Note de l'Ifri (mars 2013), pp. 6-7, <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/ifripertusotbritainandtheeumarch2013.pdf>.

(5) Vivien Pertusot, «Brexit: Les Risques du référendum,» *Politique étrangère*, vol. 1 (printemps 2016), p. 135.

واجتماعياً؛ أي أن الشروط الثقافية والاجتماعية هي المحدد الأساسي لدرجة تحقيق الوحدة والتكتل من عدمه، في سياق تطور أنساق الفردانيات الجديدة (مرحلة ما بعد ما بعد التصنيع) وهيمنة التصور النيوليبرالي الكوني للقيم الإنسانية والاقتصادية.

وسواء تعلق الأمر بانسحاب طواعي وإيرادي (ظاهرياً) ـ أو حتى إكراهي لشروط موضوعية ـ أو محاولة طرد مباشر من منطقة اليورو (وهو ما تتعرض له اليونان)، نلمس أن الاتحاد الأوروبي قد بدأ يفقد تدريجياً جاذبيته كخيار استراتيجي لأوروبا من أجل المواجهة الاقتصادية والسياسية للهيمنة الأمريكية من جهة، ومنافسة باقي التكتلات الإقليمية العالمية (آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا) وألينا (مجموعة أمريكا الشمالية)، وأيضاً اتحاد المغرب العربي) من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، بدأت تتجه الدراسات نحو تأكيد ضرورة الاهتمام بقضايا اللامساواة واللاتكافؤ الاقتصادي والاجتماعي (سواء داخل دول الاتحاد الأوروبي أو دول الجوار) والبحث عن سبل تحقيق الوحدة والتكتل الاجتماعي والثقافي قبل التكتل الاقتصادي والسياسي؛ من منطلق أن تنمية القارة الأوروبية وربطها بالعالمية ـ في سياق عولمة وانشباكية المنافسة والتنافسية في جميع المجالات ـ لا يكون بتوحيد القوانين النقدية والاقتصادية والسياسية، وإنما أساساً بالاعتراف بالخصوصيات الثقافية (إشكالية دول أوروبا الشرقية وقضايا المهاجرين واللاجئين) والاجتماعية والدينية لبنية المجتمعات الأوروبية، في إطار استراتيجيات وحدوية قائمة على قبول التعددية والاختلاف، فضلا عن الانفتاح على تجارب دول الجوار وإفادتها والاستفادة منها.

في سياق الظرفية التي تمر منها أوروبا، وأمام تراجع المطامح الوحدوية لتركيا وأيضا لبعض الدول الإسكندنافية، لا يمكن أن نتحدث عن إمكانية نهاية «حلم» الاتحاد الأوروبي الذي ميّز صورة أوروبا الراهنة في البنى السياسية والاقتصادية الدولية. بل على الضد من ذلك، يجوز الحديث عن «تحول كبير» [إيجابي في جوهره] سيمّس الكيان المعنوي الأوروبي ونظرته للذات وللعالم. ودليلنا على ذلك، أن «التغيرات» الذي تشهدها أوروبا على مستوى إعادة التفكير في هيكلة العلاقة بين أعضائها وموقعة نفسها في المنظومات الاقتصادية العالمية الكبرى تحمل في ثناياها رغبة اجتماعية ـ قبل أن تكون سياسية ـ في إحياء وإبقاء أوروبا[6] «الحضارة ـ العلم ـ التاريخ» وجعل الديمقراطية أساس تدبير منطق القوى في السياق العالمي الجديد.

«على أوروبا أن تتعلم كيف تجاري وجودها ضمن منطق القوى العالمية»[7] [الاقتصادية والسياسية]، كما يقول جان بيساني فيري (Jean Pisani-Ferry)، من أجل تدبير وإدارة الوضعية الانتقالية الحالية والتفكير في الرهان الديمقراطي كمدخل أساسي لتحقيق «تكتل انتقالي» من نوع جديد. انطلاقاً من هذا الوضع، وإن كانت هناك دروس سياسية واستراتيجية واقتصادية وجب على الدول المغاربية أن تستفيد منها، فإنها ستقترن بـ: «استثمار الخصوصيات المحلية من أجل

(6) انظر الملف الذي خصصته مجلة **الاقتصاد السياسي** مؤخراً حول أوروبا بعد البركسيت: «Europe: Changer pour survivre,» *L'Économie politique*, vol. 2, no. 74 (2017).

(7) انظر: Aude Martin, Entretien avec Jean Pisani-Ferry, «L'Europe doit apprendre à agir dans une logique de puissance,» *L'Économie politique*, vol. 2, no. 74 (2017), pp. 8-13.

استشراف الكونية»؛ «التشديد على ضرورة الاستمرار في تفعيل مرتكزات الانتقال الديمقراطي»؛ «الانتقال بالاتحاد من أبعاده الاقتصادية والسياسية الصرفة وربطه بالأبعاد الثقافية والاجتماعية»؛ «الحرص على التفعيل الموضوعي والعلمي لمقومات الوحدة الإقليمية المغربية والقطع مختلف الصراعات أو التحديات أو الرهانات الإثنية والطائفية التي طبعت تاريخ التعاطي مع الملف».

ـ 3 ـ

منذ قمة تونس عام 1994، توقفت مختلف المساعي السياسية والاقتصادية والعلمية لتعزيز فرص التكتل الإقليمي كخيار استراتيجي لمواجهة مسلسل «سلعنة» و«سوقنة» العوالم المعاصرة، في سياق موجة الليبرالية الجديدة. وعليه، سعت الدول الأعضاء إلى جعل خيار «الدولة القطرية» أساس تدبير المرحلة، وأضحت مقولات «الدولة القومية» [الوحدة القومية الإقليمية بالخصوص] مجرد «أوهام أنطولوجية للدولة المعاصرة» أو تصورات أيديولوجية مغرقة في الطوباوية؛ سواء ضمن رهانات الفاعلين أو استراتيجيات الأفراد.

من هذا المنطلق، أسهمت أحداث «الربيع العربي» في إعادة طرح قضية «الوحدة» [العربية] والتكتل [الإقليمي] من منظور جديد: بعد نحو نصف قرن عن أحداث النكبة، أي مستقبل للوحدة العربية في السياق العالمي الجديد؟ وإلى أي حد يعد رد الاعتبار للتعددية الثقافية والإثنية والطائفية والدينية التي تمثل جسم المجتمع العربي أساس بناء تكتلات استراتيجية (بخاصة في منطقة الخليج العربي ومنطقة المغرب العربي) مستدامة [كتصور جديد لرهان وحدة الوعي العربي ووعي الوحدة العربية]؟

في الواقع، لا يمكن الوقوف عند التداعيات المباشرة والعميقة لأحداث «الربيع العربي» على قضايا التكتلات الإقليمية وإشكاليات الدولة القومية والقطرية نظراً إلى ضعف تعاطي العلوم الاجتماعية مع المسألة، وهيمنت المقاربات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية ضمن نسق الوطن العربي؛ بل حتى ضمن استراتيجيات عمل الفاعل السياسي نفسه[8]. وتبعاً لذلك، نجد رهان الخروج من الأزمة والبحث عن التوافقات السياسية والاقتصادية لإنهاء العنف والطائفية التي تجتاح الجسم العربي، فضلاً عن نبذ التطرف والإرهاب، يغلب على الأجندات العلمية «الخجولة» لـ«جماعات العلمية» في الوطن العربي (من جامعات ومراكز بحثية)، على حساب التفكير في تحقيق تراكم علمي حول اتجاهات الرأي العام والبنى الاجتماعية والثقافية [في تعدديتها وتكاملها] بخصوص المستقبل السياسي للمنطقة: هل في اتجاه القطرية [الدولة المحلية]؛ الدولة القومية [الوحدوية]؛ الدولة الاتحادية [التكتل الإقليمي الاستراتيجي] أم في رهانات مغايرة؟

نحتاج إلى استراتيجيات علمية حقيقية تحسم مع الرهانات الأيديولوجية وتتلمس من العلم طريقاً للمعرفة، وتهدف إلى ربط المعرفة بتحولات المجتمعات العربية في شموليتها وتعدديتها، وتجعل للعلوم الاجتماعية موقع الريادة في مسار بناء «مجتمع معرفة» غير منفتح على الرهانات

(8) إن المتتبع لما ينشر في المجلات العلمية المتخصصة سيلم هذه المسألة.

الاقتصادية والسياسية للمنطقة فقط، وإنما على الرهانات الثقافية والاجتماعية كشرط موضوعي لبناء تصور علمي حول «المنطقة» والمساهمة في تنميتها وربطها بالعالمية.

ـ 4 ـ

تثير قضية التعاطي الإيتيمولوجي مع توصيف «اتحاد المغرب العربي» العديد من الإشكالات الإيبيستيمولوجية التي تتخذ أشكالاً «أيديولوجية» [في غالب الأحيان] تنعكس على تطور الشرط السياسي لقضية الوحدة الإقليمية. فحينما يتم استعمال مفهوم «اتحاد المغرب العربي» يتم استحضار المنطق الكلاسيكي للمشروع النهضوي والوحدوي العربي [وعي الوحدة العربية ووحدة الوعي العربي] الذي يجعل من توحيد المنطقة المغاربية مدخلاً لتوحيد المنطقة العربية ككل. لكن، يتم رفض هذا التصور من جانب المكونات الثقافية المغاربية [بخاصة المكون الأمازيغي][9] ذات التوجهات الهوياتية المحلية، والتي تنظر إلى «الهوية العربية» كهوية دخيلة أو على الأقل سالبة للهوية المحلية [الأصلية]، في ثوب الدين الإسلامي.

يبدو أن التفاعل السياسي الإقليمي السلبي مع مقترح رئيس الحكومة المغربية، بخصوص تغيير التسمية الحالية للاتحاد، يقترن في جوهره بالدفاع عن الهوية العربية الإسلامية الموحدة لمختلف المكونات الثقافية والإثنية لدول شمال أفريقيا، ورفض مختلف المطالب الانفصالية (سواء إقامة «دولة أمازيغية أو صحراوية...) الهادفة إلى بت الفرقة والانشطار في الجسم الاجتماعي والثقافي المغربي [والعربي]. وسواء كان المحرك إلى هذه الدعوة يقترن بشروط سياسية واستراتيجية أو ثقافية ودينية فإن الرهان الأول والأخير يظل هو الانتصار لفكرة الوحدة والاتحاد إقليمياً وقومياً: الدعوة إلى الإبقاء على التسمية الحالية للاتحاد هي قبول مبدئي بضرورة تضافر الجهود السياسية في سبيل البحث عن مخرجات استراتيجية لتفعيل مبادئ اتحاد المغرب العربي.

يحمل مصطلح «الاتحاد المغربي» أو «اتحاد المغرب الكبير» حمولات التعددية والاختلاف الثقافي والإثني، ويحيل إلى الحضور الوازن لمختلف المكونات المجتمعية في صوغ الشروط السياسية والاقتصادية لهذا الاتحاد، لكنه في الآن نفسه يرفض أي إصباغ لوحدة الدول المغاربية في إطار هوياتي (عربي) أو ديني (إسلامي) ويصر على الطابع القطري للقضية. وتبعاً لذلك، نجد أن استحضار أي توصيف مصطلحي للقضية في العالم الأكاديمي كفيل بوصم الفاعل العلمي وتصنيفه في إطار أيديولوجيات تنميطية محددة بصورة مسبقة (إما قومية [عربية] أو انفصالية [قطرية]): أن تستعمل توصيف «اتحاد المغرب العربي»، فذلك يحمل دلالة قوية على توجيهاتك القومية العربية، في حين أن استعمال توصيف «اتحاد المغرب الكبير» أو «الاتحاد المغاربي»

(9) نشير هنا إلى تعددية واختلاف الأطر الثقافية واللغوية للمكون الأمازيغي نفسه [في السياق المغربي على وجه الخصوص]: بين تشلحيت، وتريفيت، وتمازيغيت، وتمازيغيت الجبل... بالشكل الذي يجعلنا نحدث عن تقارب (من الناحية الإبيتيمولوجية والتوصيفية للشرط الإنساني) بين النموذج الأمازيغي المغربي والنموذج الكردي المشرقي.

يكشف عن توجهاتك الإثنية والأيديولوجية القطرية أو الانفصالية (وفي أحسن الأحوال التصور الرافض للاتحاد نفسه)[10].

ما يزيد من صعوبة الأمر، أنه لا يمكننا ـ إبيبيستيمولوجياً وإيتيمولوجياً ـ التصريح بمنطق المفاضلة بين هذه المصطلحات، على اعتبار أن الشرط التاريخي لاستعمال توصيف «اتحاد المغرب العربي» قد اقترن برهانات سياسية انخرطت العلوم والمعارف الإنسانية (بما في ذلك الفلسفة) في تحقيق شرطها الموضوعي دون استحضار لأي حمولة إثنية أو أيديولوجية (والفلسفة ظلت دوما خطابا حول الاختلاف والتعددية). وحينما نعود إلى توصيف «اتحاد المغرب الكبير» أو «الاتحاد المغاربي» نجده حاملا لتصورات فلسفة الاختلاف (في الشروط الملتزمة) والتعددية السياسية والإثنية، ويؤكد تاريخيا على أن المكون المغاربية لصيق بالتعدد الثقافي والإثني واللغوي والديني في إطار التعايش والانسجام.

يظهر أن إشكالية التسمية، ورغم الحساسية الثقافية والسياسية التي تثيرها، لا تعدو أن تكون مسألة ثانوية ضمن نسق التعاطي مع فكرة التكتل والوحدة الإقليمية؛ من منطلق أن الشروط الإيبيستيمولوجية لإنتاج المقولات لم تقترن بشروط تصريف أو تعاطي تاريخي بقدر ما ارتبطت بشروط تعاطٍ ثقافي وإثني في ثوب سياسي مع نسق «فكرة الوحدة» نفسها. لذلك، تظهر الحاجة الملحّة إلى توظيف مقاربات العلوم الاجتماعية (بخاصة أنثربولوجيا وسوسيولوجيا الهويات الثقافية المحلية) من أجل تخليص المفاهيم السياسية والثقافية الرائجة حول قضايا الوحدة والتكتل من حمولاتها الإثنية والطائفية قبل التفكير في حمولاتها السياسية والاستراتيجية.

إذا كانت لحظة ما بعد الاستقلال قد شهدت تعاطياً إبيبستيمولوجياً مع الموروث الكولونيالي بغية تخليص المعرفة العلمية من الحمولة الاستعمارية، فإن لحظة ما بعد الربيع العربي تقتضي بالضرورة تعاطياً إبيبيستيمولوجياً جديداً مع قضايا «الأقليات» و«الإثنيات» الثقافية والسياسية في الوطن العربي بغية الفصل الموضوعي بين الأيديولوجي والعلمي من أجل رفع الحيف عن هذه المكونات من جهة، والحد من مسلسل التطاحن الطائفي والإثني والديني الذي تعرفه العديد من المناطق العربية من جهة أخرى.

ـ 5 ـ

منذ رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي سنة 2008، تعززت الرغبة السياسية الإقليمية في توجيه الجهود الوحدوية نحو «الاتحاد المتوسطي[11]» (أو الاتحاد من أجل المتوسط)، من خلال دعوة البلدان المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط إلى التفكير في خلق علاقات تعاون اقتصادي وسياسي ودبلوماسي مع الدول الأوروبية (بخاصة دول الاتحاد الأوروبي). وإن

(10) يجد هذا الأمر انعكاسه أيضا في مجال النشر الأكاديمي والعلمي، إذ يحرص الباحث على اختيار توصيف مصطلحي للقضية وفق رهانات تخضع لمنطق ثقافي أكثر منها لمنطق إبيبستيمولوجي.

(11) Denis Bauchard, «L'Union pour la Méditerranée: Un défi européen,» *Politique étrangère*, vol. 1 (printemps 2008), p. 51.

تطورت المشاورات الدبلوماسية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، والتي توجت بمنح هذا الأخير صفة «الوضع المتقدم» من جانب الاتحاد، فإنها تسير في اتجاه التأكيد أن مستقبل حوض البحر الأبيض المتوسط لا يقترن بالاتحاد الأوروبي أو باتحاد المغرب العربي، وإنما بتحقيق التقارب الاستراتيجي بين التكتلين الهادف إلى الرفع من القدرة التنافسية للدول المتوسطية في سوق القوى العالمية.

لم يعد التكتل القطري هو الخيار الاستراتيجي الأمثل لمواجهة العولمة والانشباكية الليبرالية للعوالم الاقتصادية والسياسية، وحلت محله الإرادات المنشبكة في تحقيق التكتل القومي [القوميات الجغرافية والتاريخية قبل الاجتماعية والثقافية] بعد مسلسل الأزمات السياسية والاقتصادية التي اجتاحت دول العالم خلال العقد الأخيرة. ونتيجة لذلك، أضحى اتحاد المغرب العربي مدعو إلى ضرورة المصالحة السياسية والثقافية بين دوله الأعضاء والبحث عن صيغ توافقية إقليمية (دول مجلس التعاون الخليجي) وجهوية (الاتحاد الأوروبي) مع مختلف التجارب الرائدة، ولن يتأتي ذلك دون الحسم مع مختلف الرهانات الأيديولوجية والسياسية الأحادية التي تحكم تعاطي هذه الدول مع القضايا المحلية والإقليمية.

نرى أن العائق الأول والأخير الذي يقف حاجزاً أمام تحقق رهانات التكتل الإقليمي للدول المغاربية هو مشكلة الصحراء. بما أن المغرب قد قدم مقترح الحكم الذاتي كحل توافقي للأزمة يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة ورهانات مختلف الأطراف الفاعلة في النزاع، فمن الواجب على الدول الأعضاء دعم هذا المقترح ليس كحل تفاوضي لقضية الصحراء، وإنما كإعلان رسمي عن رغبة سياسية في تجاوز الصراعات السياسية والتاريخية والتفكير في مستقبل المنطقة خلال مرحلة «ما بعد الربيع العربي».

ـ 6 ـ

ختاماً، تظل العلوم الاجتماعية في العالم العربي بعيدة كل البعد عن التعاطي العلمي والإيبيستيمولوجي مع قضايا الوحدة والتكتل الإقليمي والجهوي، نظرا لتركيزها على المخرجات السياسية والاقتصادية أكثر من الشروط الثقافية والاجتماعية التي حكمت [ولا تزال] التعاطي مع ملف «اتحاد المغرب العربي». وفي سياق تزايد حدة اللاتكافؤ واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، والعلمية والأكاديمية[12]، بين دول الجنوب ودول الشمال، تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة الاستثمار السياسي، كما المجتمعي، في تنمية «الجماعات العلمية» بوصفها مدخلاً لمجتمع المعرفة من جهة، ولمصالحة الإنسان والثقافة العربية مع ذاتها ومع الآخر من جهة أخرى.

(12) انظر التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية الصادر: UNESCO, Conseil international des sciences sociales (CISS) et l'Institut des Études Développement (IDS), *Rapport mondial sur les sciences sociales, Lutter contre les inégalités: Pistes vers un monde juste* (Paris: Éditions UNESCO, 2016).

تماشياً مع الرهان العام لهذه الدراسة، والمتمثل بفتح النقاش الإبيبستيمولوجي حول قضية اتحاد المغرب العربي في سياق تحولات موازين القوى الإقليمية والدولية[13]، يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيفات الأولية التي يمكن أن تساعدنا على التفكير العلمي في المسألة:

ـ الدفع بمشروع «الأكاديمية المغاربية للعلوم» نحو العالمية، من خلال جعلها صرحاً علمياً وأكاديمياً يقاس من خلاله واقع تطور البحث العلمي في دول المغرب العربي؛

ـ ضرورة جعل مشروع «جامعة المغرب العربي» مؤسسة أكاديمية للبحث في قضايا اتحاد المغرب العربي بالضرورة؛

ـ جعل «المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية» مؤسسة مالية واقتصادية منفتحة على الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط، فضلا عن مجلس دول الخليج العربي، وذلك من أجل مسايرة تحولات منطق القوى المالية الدولية؛

ـ جعل قضية تفعيل/تنمية «اتحاد المغرب العربي» القضية الوطنية الأولى داخل الدول الأعضاء؛ من منطلق أن قضايا الوحدة الترابية والتعليم والصحة لن تجد تفعيلها الحقيقي خارج خيار التكتل الاستراتيجي (كما هو الحال مع تجربة الاتحاد الأوروبي)؛

ـ جعل قضية الاتحاد والتكتل مسألة اجتماعية وثقافية قبل أن تكون مسألة سياسية واقتصادية واستراتيجية؛

ـ الدعم اللامشروط لمشروع «الاتحاد من أجل المتوسط» كخيار استراتيجي للربط السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الضفتين؛

ـ الاستثمار في العلوم الاجتماعية بوصفها قناة علمية واجتماعية للانتقال نحو مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة للمنطقة المغاربية كما العربية □

(13) تظل هذه الورقة أرضية لفتح النقاش الإبستيمولوجي والعلمي حول القضية بعيداً عن كل الرهانات الإثنية والطائفية والأيديولوجية.

المثقف العربي في مواجهة التحديات(*)

يوسف مكي(**)

باحث سعودي،
وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

تمهيد

قبل الولوج في مناقشة دور المثقف العربي في مواجهة التحديات، يجدر التنبّه، إلى إشكالية الفصل بين المثقف وأفراد المجتمع. فالمثقف هو فرد من مجتمعه، وهمومه في العموم هي هموم مجتمعه. ولأن الاختلاف هو سنّة الكون، فإن المجتمعات لا تحمل رؤية متجانسة، موحدة، تجاه القضايا العامة، سواء في النظرة إلى التحديات التي تواجهها الأمة، أو تجاه سبل الحل.

الانقسامات الاجتماعية، تجاه القضايا الكبرى، مظهر إنساني، لا ينبغي الخشية منه متى ما تكوّنت الدولة بمؤسساتها العصرية. المعضلة هي طغيان الهويات الجزئية على الهويات الجامعة. وطغيان الهويات الجزئية لا يقتصر على الناس العاديين، بل يشمل المثقفين. ولعلّنا نزعم في هذا السياق، أن التنظير لتلك الهويات، يقوم به المثقفون، رغم أنه نتاج أجندات مركبة، محلية ووافدة، وكثيراً ما تكون انعكاسات لاستراتيجيات إقليمية ودولية.

أولاً: تحدي فشل المشروع النهضوي العربي

كان السؤال الذي طرحه المثقفون والمفكرون، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعلى رأسهم شكيب أرسلان، هو لماذا نجح الغرب وتأخرنا نحن. السؤال في ذاته، يحمل اعترافاً جماعياً من جانب النخب الثقافية، بفشل ما كان سائداً في حينه، وعجزه عن وضع العرب، في

(*) محاضرة ألقيت في مؤتمر «فكر» الذي عقد في مركز إثراء، مدينة الظهران ـ السعودية بتاريخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(**) البريد الإلكتروني: yousifmakki2010@gmail.com.

مكانهم اللائق بين الأمم الحديثة. لكن الإجابة عن السؤال أسست لقطيعة فكرية مستمرة، بين المثقفين العرب، ونتج منها بروز عدة مدارس فكرية، ترى كل واحدة منها أنها تملك الجواب القطعي لمعالجة الواقع العربي.

وجد العلامة محمد عبده، وبعض من علماء الدين، أن سبب الخلل هو الابتعاد من روح عقيدة الإسلام وجوهرها. وأن حضارة الغرب، نمت وازدهرت حين استلهمت من روح الإسلام، بوصلة للبناء. يجسد ذلك قوله، حين زار باريس، رأيت إسلاماً ولم أجد مسلمين، في حين أنه وجد في مصر مسلمين، ولم يجد إسلاماً. وشاركه في هذه الرؤية عدد كبير من أركان الإصلاح الديني في الوطن العربي؛ لكن هذا التيار، رغم اعترافه بتقدم الغرب، لم يتعرض بكثافة للدولة المدنية، ولا لشروط تأسيسها، ولم يحسبها شرطاً لازماً لتحقيق التقدم.

من جانب آخر، هناك التيار العلماني، الذي برز في بلاد الشام ومصر، ومثله عدد كبير من المثقفين العرب، من ضمنهم أحمد فارس الشدياق، وناصيف اليازجي، وبطرس البستاني، وأمين الريحاني، ورفاعة رافع الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي؛ ولاحقاً طه حسين وعلي عبد الرازق وقاسم أمين وسلامة موسى وكثير غيرهم. وعرفوا برواد اليقظة العربية. وقد تصدر هؤلاء، على صعيد الفكر والممارسة، معركة الاستقلال عن السلطنة العثمانية. وطرحوا مأسسة الدولة العربية، وقيامها على أسس عصرية. ولكن حركة اليقظة العربية، وئدت سريعاً، وكانت ضحية نتائج الحرب الكونية الأولى.

لقد أدى فشل عصر التنوير العربي في مواجهة تحديات عصره، إلى بقاء السؤال معلقاً، دونما إجابة شافية حتى يومنا هذا. لماذا نجح عصر الأنوار الأوروبي، وفشلت حركة اليقظة العربية، أو لنقل مجازاً عصر التنوير العربي؟!

إن المقاربة بين عصر الأنوار الأوروبي، وعصر التنوير العربي، هي للأسف ليست في صالحنا. ولكنها تبقى مقاربة مهمة إذا ما عقد العرب العزم على الخروج من نفق الأزمة، الذي استمروا قابعين فيه سنين طويلة.

وفي هذا السياق، فإن أول ما ينبغي ملاحظته أن الثورة الصناعية، كانت في مواجهة مع نظام إقطاعي، أكدت كل المؤشرات عدم قدرته على التنافس، لا في الفكر ولا في السياسة، ولا في القوة الاقتصادية، مع القوى الصاعدة الجديدة، التي مثلت طليعة الثورة الصناعية.

فمن حيث الفكر، جاءت الثورة الصناعية، حاملة لمبادئ عصر الأنوار التي مثلتها أفكار روسو ومونتيسكيو ولوك وهوبز، وأدب هوغو وفولتير، وغيرهم من المفكرين والأدباء العظام، الذين كانوا رواد المرحلة الرومانسية، التي مهدت الطريق للثورات الاجتماعية في القارة الأوروبية.

ومن حيث السياسة، اضطلع المفكرون الذين أشرنا إليهم، كل في مجال تخصصه، بصوغ برنامج المستقبل، ورسم بوصلة الطريق، لما بعد سقوط الأنظمة البطركية. فكتب روسو عن العقد الاجتماعي، الذي رسم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وباتت بموجب هذا العقد، مهمة الحاكم السهر على تنفيذ مطالب شعبه. ورسم لوك، صيغة العلاقة بين البناءين الفوقي والتحتي، من خلال مؤسسات تنفيذية وتشريعية ودستورية. وتناول مونتيسكيو موضوع القانون، وأهمية أن تكون دولة المستقبل دولة العدل والقانون.

هنا تجدر الملاحظة، أن مشروع الأنوار، لم يكن يحدث في فراغ، بل وجد فرصته التاريخية، من خلال التطورات التي حدثت في مجال التصنيع، وكذلك من خلال الثورتين، الفرنسية والإنكليزية، حين اضطلعتا بوضع أفكار عصر الأنوار في أوروبا، قيد التنفيذ.

ولم تكن مصادفة أن تنطلق الثورتان، الفرنسية والإنكليزية، في زمن متقارب. ففي إنكلترا كانت البداية. وكان القطن هو نقطة التحول في التاريخ الإنساني، من العمل الحرفي، إلى عصر الآلة. وكانت التداعيات تفرض نفسها، وتحقق انتقال الإنسان وقدرته على تطويع الطبيعة، من حال إلى حال. فصناعة النسيج تستدعي، توافر المتطلبات اللوجستية، للتصدير. وتفتقت عبقرية الإنسان الإنكليزي، عن ابتكار القطارات، لتسهم في حل معضلة نقل المنتجات القطنية، وتصديرها إلى الخارج. وعكس هذا التطور ذاته، في تحولات اجتماعية ضخمة، بعضها مرئي والآخر، كامن.

وضمن ما كان مرئياً، هو النزوح الضخم من الأرياف، إلى البلدات الصناعية، للعمل في المصانع. وضمنه أيضاً، التضخم الهائل في رؤوس الأموال، وخلق طبقة فتية، ونهمة، مستعدة ليس فقط لإغراق أسواقها بمنتوجاتها، بل للتسابق على الأسواق العالمية أيضاً، وإن لم يتحقق ذلك بالسلم، فليكن بالهيمنة والقسر والاستعمار. وقد اقتضت طبيعة الأشياء التوسع الصناعي، في مختلف المجالات، فالنسيج قاد إلى صناعة سكك الحديد، والسكك قادت إلى تطوير آليات استخراج الفحم الحجري، كما قادت إلى تطوير السفن، وتحويلها من سفن شراعية، إلى حال يجعلها أكثر قدرة على قطع المسافات بسرعة وكميات مضاعفة. وهكذا.

لم تكن فرنسا، بعيدة عمّا يجري قريباً منها. وكان دورها الأيديولوجي مكملاً لما اضطلعت به الصناعة الإنكليزية. وحين هبّت الثورة الفرنسية، عام 1789، وصدر دستورها فيما بعد، اتضحت معالم الطريق لشعوب أوروبا، وانتقل التأثير سريعاً كالهشيم، إلى أمريكا الشمالية. وحين صدر الدستور الأمريكي، جاءت مواده متأثرة أكثر فأكثر بمبادئ الثورة الفرنسية. وقد بلغت أصداء هذه الثورة ومبادئها زوايا الكرة الأرضية، ومن ضمنها الوطن العربي، حيث حملت مبادئ عصر التنوير وميض مبادئها.

ثانياً: في أسباب فشل مشروع التنوير

في الوطن العربي، وقفت معظم الأحداث، لتلجم مرحلة التنوير العربي. فهذه المرحلة، لم تكن نتاج تطور تاريخي، في البلدان التي انطلقت منها، بل كانت كما أشرنا، نقلاً لمبادئ وأفكار عصر الأنوار الأوروبي. وقد تأثر معظم قادة مشروع النهضة العربي، بأفكار الثورة الفرنسية، ولاحقاً بالأفكار اليسارية، لكن النقل جاء في صيغة نسخ، خلا من الإبداع والتوطين، ولم يتمكن قادة عصر النهضة، من أن يجدوا ضمن القوى الاجتماعية الكبرى، حاملاً لمشروعهم، بخلاف ما حدث في فرنسا وإنكلترا، ولاحقاً بقية الدول الأوروبية، حين بات أرباب الصناعة، والطبقة المتوسطة، هم حملة مشاعل مشروع الأنوار، ووضع برامجه قيد التنفيذ.

وبخلاف المواجهة الأوروبية، بين الإقطاع الذي كان يلفظ أنفاسه الأخيرة، والقوى الفتية الصاعدة، كان على مشروع اليقظة العربية، أن يتنافس مع الاستعمار الأوروبي، في قمة جبروته وفتوّته. وفي الوقت نفسه، فإن حمل قادة مشروع التنوير للأفكار الليبرالية، ولقيم الحرية

والعدالة، وللأفكار التي عبّر عنها عصر الأنوار الأوربي، قد وصمهم، بسبب غياب التوطين لتلك الأفكار، والحامل الاجتماعي، بالتبعية للغرب. وحين جرى تقسيم الوطن العربي، وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، وأفصح البريطانيون عن وعد بلفور، بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، أودي بالمشروع النهضوي العربي، بعد أن وجه له الغرب طعنة مباشرة في الصميم، مكّنت الإسلام السياسي من أن يستغل ما جرى، فتوضع أصابع الاتهام، بحق زعماء النهضة، وليصل الاتهام، في صورة كاريكاتورية، إلى مبادئ التنوير نفسها.

بمعنى آخر، فشل مشروع التنوير العربي، لأسباب متعددة، أهمها أنه لم يتم توطينه، ولم يكن هناك حامل اجتماعي قادر على وضعه قيد التنفيذ، وقد تكالبت كل الظروف ضد توفير أية فرصة لتحقيق عناصره، بما في ذلك الغزو الخارجي، والبروز القوي للإسلام السياسي، في نهاية العشرينيات، من القرن الماضي.

وهكذا فإن أول محاولة جادة من جانب المثقفين والمفكرين العرب، الذين حملوا التوجهات العلمانية، قد تم وأدها، ليفسح ذلك في الطريق، للإسلام السياسي، وللضباط اليافعين، لإعاقة مشروع التنوير العربي، كما عبر عنه، زعماء اليقظة.

1 ـ المثقف ضميراً لأمته

ننطلق في هذه القراءة من الاعتراف بأن طريق التقدم والنهوض هو بالتماهي مع الأفكار التي بشرت بها حقبة اليقظة العربية، بوصفها الوريث العربي، لمبادئ عصر الأنوار الأوروبي. ونسلّم هنا بداهة، بأن ضغط التحديات على المثقف أياً تكن توجهاته الفكرية، هي أكثر منها على المواطن العادي. ذلك بأن ما يميز المثقف، أنه أكثر وعياً وثقافة، بما يجعل منه، حال التزامه بقضايا الناس، ضمير أمته. فالحرية والحاجة إلى مقابلة الاستحقاقات الأساسية للعيش الكريم، هي أمور تخص عامة الناس، إلى الحد، الذي يصدق فيه القول، بأن غيابهما يمثل إعاقة اجتماعية، لكن أثر بهوتهما، في العمل الثقافي، هو أكبر، وأكثر وضوحاً منه في مجال الأنشطة الإنسانية الأخرى.

على أن الثقافة بمفردها، لا تكفي لتجعل من المثقف ضميراً لأمته، إنه بحاجة إلى منظومة من الصفات، من ضمنها القيم التي تتكفل بإثراء العمل الثقافي، والصدقية وارتباط القول بالممارسة. إن غياب هذه الصفات في أوساط المثقفين، تصيب العمل الثقافي كله بالشلل، وتعطل التطور والإبداع والالتزام، ونكران الذات. ومن شأن امتلاك المرء لهذه الصفات، أن يحوز لقب المثقف العضوي، بحسب تعبير أنطونيو غرامشي.

إن دور المثقف، في غياب الحامل لمشروعه، هو التبشير، والقبول بتحدي النهضة والتقدم العلمي في كل المجالات. على المثقف أن لا يكتفي بما لديه من معارف، مهما كانت غزارتها وتنوعها، بل عليه أن يتابع ما يستجد على صعيد العلم والمعرفة، ذلك بأن الحياة في حركة دائبة، وتطور مستمر، ولكي تكون الثقافة قادرة على العطاء، عليها أن تكون حية، بمعنى امتلاكها قابلية الاستمرارية والتطور.

وإذا ما حسبنا الوضع العالمي الراهن بوصلة حركتنا لصناعة المستقبل، فإن الذي لا شك فيه، أن أهم ما يميز هذه المرحلة من تاريخنا، على الصعيد الكوني هو التقدم العلمي والتكنولوجي المتمثل بالثورة المعلوماتية التي اختزلت المسافات وحولت كوكبنا الأرضي إلى قرية صغيرة توحّد معها الزمن وتحقق فيها التواصل الإنساني على نحوٍ غير مسبوق، وأصبحت فيه الفواصل بين الأقاليم تتحدد ليس بالمسافات أو الجغرافيا والتاريخ ولكن بمستوى التقدم والتطور.

جاءت الفضائيات التي تبث إرسالها عبر أرجاء هذا الكون، بكل أنواعها، لتقلل من الفروق في الزمن بين مختلف المواقع، محررة الفرد من قيود حجمه وزمانه ومكانه وجنسه.

وبالقدر الذي يتم فيه تسارع اختزال الزمان والمكان، بالقدر الذي تهتز فيه منظومة التقاليد والقيم والثوابت وأنظمة المعارف في جميع أمم الأرض، إلا في تلك التي تقوم بالدور الريادي في صناعة المستقبل، ونشر مفاهيم العولمة وتعميم قوانينها وضوابطها الجديدة.

2 ـ تحدي الغربة الكونية

من البديهي بالنسبة إلينا، نحن العرب، أن يكون لهذه المستجدات تأثير مباشر في الدور الذي يجب أن يضطلع به المثقف العربي في كيفية التعامل مع هذه المتغيرات.

وفي هذا الصدد، لا بد من الاعتراف، بأننا لا زلنا نعيش في سلوكياتنا وممارساتنا حالة انفصام شديدة وخطيرة بين ماضينا وحاضرنا. فنحن من جهة نتصرف وكأن ما يجري من حولنا في هذا العالم لا يعنينا أبداً، بل وكأنه يأخذ مكانه في كوكب آخر... كوكب بعيد منا بآلاف السنين.

إن زماننا، حين نضعه في ميزان سلوكنا وردود أفعالنا، منفصل تماماً عن الزمن الكوني الذي نعيش فيه، بكل ما يحمله هذا التعبير من مضامين ثقافية وحضارية. إنه زمن غابر يرفض التعامل مع الحاضر ويعيش غربة تاريخية سحيقة، رافضاً كل ما هو جذري وحديث تحت يافطة الدفاع عن التقاليد والأصالة والثوابت، مكرساً بذلك هيمنة سلطة الإكراه والاستبداد واستمرارية نسق المتخلف.

بعضنا الآخر، حداثي جداً إلى درجة الكاريكاتورية، يعيش حالة افتتان مطلق بالحاضر، ويشطح في الأفق البعيد، بينما لا يزال قابعاً في أسْر تقاليده البالية، محاولاً القفز فوق الحقائق الموضوعية والجغرافية، جاهلاً أو متناسياً عن عمد أن الجديد في الثورات التكنولوجية والمعلوماتية والعلمية قد تحقق بفعل قانون التراكم، وأن حالة التحول لم تكن معزولة عن حراك وصراع طويل مع الكون والعلوم والطبيعة، وأن غياب قوانين التحول من وعينا، تجعلنا نقتحم الزمن الجديد بشكل مسطح، ومن دون الأدوات والمستلزمات الضرورية لذلك، وبالتالي من دون قدرة على التفاعل والحركة. ويتناسى دعاة الحداثة الكاريكاتورية أن من شأن ذلك أن يجعل منا إمعات وتابعين، لا عناصر مبدعة خلّاقة. وبالتالي تكون النتيجة غربة جديدة من نوع آخر... نوع ربما يكون أقسى وأمر مما نحن فيه الآن.

على المثقف العربي أن يضبط إيقاع حركة الولوج في الزمن الكوني الجديد، باتجاهين متوازيين. **الأول**، تحقيق التراكم الثقافي والعلمي والمعلوماتي المطلوب. و**الثاني**، التماهي الواعي

مع الحراك الإيجابي الدائر من حولنا في هذا الكون كي نكون بالفعل ترساً فاعلاً في عملية التطور الإنساني التي تحث السير من حولنا بسرعة تفوق سرعة الصوت. لكن كيف يتحقق ذلك؟

يقتضي الجواب عن هذا السؤال، تحديد الأهداف والاستراتيجيات والأدوات التي ينبغي الأخذ فيها، لكي نكون جزءاً جديراً بالاعتبار في هذه المحطة من تاريخ البشرية.

هنا يتحدد دور المثقف العربي، في التركيز على أهمية الحوار والتفاعل مع مختلف التيارات الإنسانية، بكل أطيافها وتوجهاتها... لا بد من التثاقف مع الحضارات الأخرى، ولن يتحقق ذلك إلا بالمسارعة إلى ملء الفراغ العربي المعلوماتي... وهو فراغ يبدو كبيراً وخطيراً جداً.

إن ذلك يساهم في خلق التواصل، وجَسْر المسافة المرعبة الفاصلة بين زمننا الحقيقي الذي نعيش فيه وبين الزمن الكوني الاعتباري لهذا العصر. وهذا يعني أن تكون لأجهزة الاتصال المتوافرة لدينا، من فضائيات وإنترنت وصحافة ومراكز بحثية، أدوار أخرى في خدمة الثقافة العربية، غير تلك التي تضطلع بها الآن. إن أدوارها يجب أن لا تكون المشاركة في ترسيخ الماضوية البليدة وإعادة استنساخها في أدوات وتقنيات جديدة، ولكن بتجاوزها والخروج عنها، وصناعة بديل منها متجانس مع متطلبات ومستلزمات وضرورات عصرنا الحاضر.

إننا في الحقيقة بحاجة إلى توحيد زمننا العربي وجعله زمناً واحداً، محرراً من رتابة ماضيه ومعلوماته وأن يكون متصلاً في قدرته وفعله بهذا الزمن الكوني. فالتماهي الثقافي مع الثورة المعلوماتية والتجانس مع الخطاب الكوني المعاصر لا يكونان، بامتلاك مؤسسات الإعلام فقط، من فضائيات وصحف ومجلات ومواقع إلكترونية وعنكبوتية، ولكن يكون أيضاً بجعل تلك المؤسسات في خدمة مشروع النهضة الجديد.

إن هناك خطراً جدياً ماحقاً يتمثل بسيادة الصوت الواحد في تلك المؤسسات وتغييب مختلف الدعوات والنداءات الأخرى التي لا تتجانس مع الأوضاع القديمة السائدة. وهذا الصوت الواحد، إن كتب له أن يستمر، فسوف يكون ذلك تجسيداً عملياً لسيادة خطاب قديم ومستعاد، يتسم بالتسلط والقهر والإقصاء، وهو بالتأكيد خطاب مناوئ للخطاب الثقافي التنويري المعاصر المتسم بالتسامح والإيمان بالعلم وحرية الفكر.

كلمات أخيرة

خطاب المستقبل الثقافي العربي يجب أن يكون مفتوحاً ومنفتحاً على كل الأصوات والألوان، وأن يمثل الالتزام بمبدأ التعددية بكل تجلياتها، مع احترام للرأي والرأي الآخر. وهو خطاب يجب أن يرفض بحزم دعاوى الخصوصية الثقافية والدينية، تلك الدعاوى التي استخدمت، على مر التاريخ العربي، ولحقب طويلة جداً، كذريعة لقمع الحريات ومصادرة الرأي الآخر. إن الخطاب الجديد، المطلوب من المثقف العربي في هذه المرحلة هو خطاب يتجاوز بوعيه السياسي حدود الجغرافيا والوحدانية التاريخية، وتدابير الأنظمة ولوائحها البيروقراطية.

ولعل من الأهمية التنبه إلى أننا في هذا السجال، نميز بين نوعين من الاندماج بهذا العصر الكوني: اندماج إيجابي يرفع في وجه الثقافة العربية تحدي الانخراط في الحداثة والمعاصرة والإبداع، والمساهمة في مجالات الثقافة والفنون، وإصلاح الأنظمة السياسية والاجتماعية

والاقتصادية باتجاه تحقيق مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان؛ واندماج سلبي يرفع في وجه الثقافة العربية تحدي الرضوخ للتبعية والتهميش وإلغاء الذات والتنازل عن الحقوق والهوية أمام قوى الهيمنة العالمية الجديدة.

الثقافة العربية، التي ننشدها، مدعوة إلى الدخول بالاختراق والتفاعل والاستجابة في الزمن الكوني، لأن المبادئ المعلنة في هذا الزمن تستجيب للحاجات التاريخية لشعوب العالم الثالث، وبضمنها شعبنا العربي. فنحن من دون مواربة، من أكثر الشعوب مصلحة في تحقيق التواصل والاندماج مع هذا الزمن الكوني، لأن ذلك سيكون عاملاً مساعداً في التعجيل بقطع المسافات الطويلة التي ينبغي تجاوزها الآن.

إنها جدلية الضرورة التاريخية التي فرضت علينا من قبلُ الالتزام بمفاهيم العدل الاجتماعي وتحقيق التكافؤ والوحدة، هي الجدلية التاريخية نفسها، تفرض علينا الآن التنازل عن المظاهر الشوفينية في فكرنا القومي، والتي رسخت فيما مضى فكرة الانعزال عن أو العداء للآخر، إلى الدخول في رحاب أوسع، رحاب عالمي إنساني، من دون أن يعني ذلك تنازلاً أو ارتماءً أعمى في أعتاب النظام العالمي الجديد، أو تحت أقدام الجياد التي تفننت في هزيمتنا وسحق إرادتنا.

إن ما نأمله باختصار، هو كفاح المثقف العربي من أجل تدشين نظام عربي تحديثي عصري المنازع والتوجهات، قادر على مواجهة هيمنة الدول المتقدمة، في العلم والتكنولوجيا والقوة العسكرية. وهو نظام ينبغي أن يجعلنا داخل النظام الكوني الجديد، بعيداً من حواجز الخوف والشك والارتياب والشعور بالدونية إزاء تفوق الآخر ونهجه العدواني.

ولسوف يكون من شأن هذا التحول في ثقافة النظرة إلى التاريخ والآخر والذات، أن يضيف الكثير من عناصر القوة لأمتنا. ولن يتحقق ذلك إلا بإضافة صراع آخر إيجابي مع الذات من أجل الإصلاح والتنمية والحداثة، تستطيع من خلاله الأمة العربية النهوض من كبوتها من جديد، مستندة في ذلك إلى عمق حضاري وثقافي متعدد ومتنوع، يتيح لنا أن نستعيد دورنا الحضاري المفقود، وأن نساهم بفعالية في ركب التطور الإنساني الصاعد □

Bertrand Badie

Quand l'histoire commence

(Paris: CNRS Editions, 2012). 63 p.

عندما يبدأ التاريخ

ميلود عامر حاج(*)

أستاذ محاضر وباحث جامعي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر 3.

هذا كتاب لبارتران بادي الذي يعدّ أحد أعمدة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية بباريس؛ وأستاذاً مشاركاً في إحدى الجامعات الأمريكية؛ وهو له العديد من المؤلفات في هذا الشأن. إن كتابه **عندما يبدأ التاريخ** في خمسة محاور رئيسية، وهو بمنزلة رد على كتاب فرانسيس فوكوياما حول **نهاية التاريخ** إن لم يكن رداً مباشراً على أقوال المؤرخين الكلاسيكيين بخصوص التاريخ المعروف عندهم، وذلك من خلال ما تعرفه العلاقات الدولية من تطورات وتصدعات في آن واحد. وبالتالي جاء رده هذا كتعريف لمعنى التاريخ الذي قطعته العلاقات الدولية كعلم يُدرس في الجامعات العالمية، وبخاصة في ظل التطورات الحاصلة التي عرفتها الدول. وفي هذا المضمار جاء رد المؤلف بارتران على ألكسندر كوجيف (1902 ـ 1968) كفيلسوف، وكرجل قانون ودبلوماسي من أصول روسية ذي جنسية فرنسية نتيجة لما عرفته العلاقات الدولية من إرهاصات لنهاية التاريخ رداً بدوره على المعادلة الهيغلية حول **فلسفة التاريخ**. فالدول من منظوره تصنع العلاقات الدولية؛ إلا أنها في الصراع بعضها مع بعض تتمخض العولمة كحتمية تاريخية؛ وعليه جاء القانون الدولي في المقابل لحمايتها. يتساءل المؤلف بارتران حول ما هي نهاية التاريخ؟ يتزامن ذلك في اعتقاده مع إمكان محو السيادات، وانعدام المواجهات وتوقيف المقاومات الوطنية. كما تعد نهاية التاريخ كتحدٍّ وتهديد للعالم في آن معاً، مضيفاً إلى ذلك دور الغرب في تأخير أو تزايد الكفاح في ضوء (الفرضيات التاريخانية وقناعة الوجوديين). منطلقاً المؤلف من معاهدة وستفاليا عام 1648 التي دخلت أوروبا بموجبها بعد ثلاثين عاماً في مواجهة العالم الخارجي،

(*) البريد الإلكتروني: miloud48ameur@gmail.com.

مما تولد عنه فكرة الأصل الدولي بخصوص «الحرب» وليس «السلام»: **الأولى** مركزية، أما **الثاني** فغربي. إن خروج أوروبا من أتون الحرب الداخلية جعلها تبني قوتها الداخلية عبر هذا العلم الجديد لمجابهة الأعداء على خلاف الولايات المتحدة، حيث الرئيس مونرو كان قد قاطع إذن بداية التنظيم الدولي والتي ربطها بارتران بنهاية التاريخ في أوروبا بالرغم من أنها ليست حاملة لنفس المعنى هناك. إن نهاية التاريخ وبدايته كثيراً ما تضع العالم بين ما انطلقت منه السياسة وما انتهت إليه: هل الأمر تاريخي محض أم سياسي أم يمسّ الدولة المعنية في علاقتها بالحرب؟ وهو ما سأله المؤرخ تشارلز تيلي (Charles Tilly) في حديثه عن صنع الدولة (State-Making) في إطار نهاية التاريخ بين الدول أو بما يُصطلح عليه بتغيير المتغيرات من التعاون إلى الفشل، ومن التحول إلى الرهان ومن أوروبا إلى الولايات المتحدة.

أولاً: ميلاد علم الفوضى

يمثل الشأن الدولي تاريخاً طويلاً بعدما تم بناؤه مؤخراً كحقل للدراسات الأكاديمية من طريق الحروب التي أدّت فيه دوراً كبيراً: علم معترف به عقب الحرب العالمية الأولى في جامعة أبريستيث بعدما تم فرضه بعد عام 1945. وعليه يمكن القول بأنه علم أمريكي بامتياز كعلم للمنتصر أو بالأحرى علم الحرب والقوة. جاء ذلك بعد مقتل ستين مليون ضحية إبان الحرب العالمية الثانية بعد دعاوى بعض المثقفين أمثال كل من Keynes، وZimmern وToynbee والذي تأسس في معهد الشؤون البريطانية (IAB) في 1920، ومن أهدافه تبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الدولية، وفهم الظروف والشروط ووجهات نظر الأمم والشعوب.

ثانياً: البحث عن أنماط بديلة

بالرغم من انقسام العالم إلى عالمين في إطار الحرب الباردة يُحاول بارتران إذاً ربط الواقعية كنظرية في الساحة العالمية، لكن دون توافرها على معالم كالمؤشرات، والفواعل، والأهداف والتاريخ ما دامت قد اقتصرت رؤيتها على الصراع بين الدول الحربية في تجاهل لكل من القانون والأخلاق. إلا أن الواقعية الأمريكية باتت تتخوف من الأخلاق التي تعترض قوتها، وبخاصة مع الحرب الباردة والمواجهة الأيديولوجية بين الليبرالية والسوفياتية. وإذا كان سؤال التاريخ بات مطروحاً حول الفرضيات والبراديغمات والمفاهيم التي تسعى إلى الكونية فإن الحرب اليوم عادت إلى غير سابق عهدها. يسترسل المؤلف حول ما إذا كانت للقوة نفس الفعالية فضلاً عن انتشار الدولة، كما كانت عليه سابقاً، إلى جانب نفس ملامح الأيديولوجيات وجدلية كل من القوة والحرب. وعليه ظل علم العلاقات الدولية بكامل زخمه المعرفي يخضع للسيطرة الأمريكية وليس الأوروبية، من خلال صدور العدد الهائل من الكتب منذ 1947 مقارنة بما كُتب ونُشر في الإصدارات الأوروبية القليلة بما فيها فرنسا تحديداً. واكب حقل العلاقات الدولية من خلال عمل كل من جمعية الدراسات الدولية (ISA) التي تأسست في الولايات المتحدة عام 1959 وجمعية الدراسات الدولية البريطانية (BISA)، التي أسهمت جميعها في نسج علاقة بين الدول بهدف تقليص حجم النزاعات بها. في الواقع، لا يوجد علم أنغلوساكسوني للعلاقات الدولية

ما دامت كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة لم تخرجا بطريقة واحدة من الصراع العالمي الثاني بارتكازهما على عامل القوة في هيمنتهما لضبط حركية العالم مدة طويلة في التاريخ.

ثمة أصداء باتت تلوح في الأفق وبخاصة في أوروبا، على رأسها فرنسا تحديداً، حول قيام خطاب دولي يقوم على مناهضة العولمة للحد من التحديات الدولية نتيجة للتشكيك المتنامي للرأي العام الدولي على خلفية أن كلاً من الحرب والقوة العسكرية لا تتجاوبان مع كل التحديات العالمية. يعود هذا إلى وجه المقارنة التي أجراها العالم الألماني هارد موللر (Hard Muller) بين أوروبا وأمريكا وعن تغلب الثانية على الأولى نتيجة عوامل الإحصاءات والتحليل النوعي والخيار العقلاني والقراءة الاقتصادية للسلوكيات بواسطة رؤية أكثر سوسيولوجية متفتحة ومتعددة القيم والثقافات. علماً أن إقحام الواقعية المفروضة خلق من منظور العلم الأمريكي ـ مفارقات ومغالطات ومعارضات ـ من الأطلسي إلى اتجاهات أخرى: آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في إثراء هذا العلم الكوني بحكم أن الواقعية ظلت عاجزة عن تفسير موجات الاستقلال في اتساع دائرة الكوننة الدولية دون أن تشمل في الوقت نفسه كلاً من أفريقيا وآسيا: لقد جهلت تفسير أولى الصراعات التي ناشدتها إضافة إلى أنها لم تفهم آثار التعددية الثقافية؛ إلى أن وصلت إلى حد صراع الحضارات. إنه خطأ في رؤية الأنتروبولوجيين الدوليين بعدما تباينت شكوك التنموية، والوجوديات الثقافية ورفض الواجهات الجديدة للمنازعات. كما أن مجيء العولمة أسقط الأقنعة بحكم خيبة الأمل التي تضرب الجنوب الذي هو في طور التشكيل. محاور ثلاثة تقوم عليها العولمة بعدما أضاعت معانيها إن لم تكن غير مرئية في خطاب الواقعية الكلاسيكية: تضمين الدول الخارجية بحسب المغامرة الهوبزية في تحمل ثورات الآخر، وبروز فواعل ما فوق القومية المتولدة من التبعيات المتنامية في ما بين المجتمعات، وثورة الاتصالات والتبادلات ودورها بتقليص غير مهيّأ لمسافات الحدود والأقاليم؛ أي بمعنى الجغرافيا السياسية تعد مأساة أخرى للطوفان الموهوم بـ «نهاية التاريخ». لقد أقحمت العولمة دولاً داخل اللعبة الدولية بالرغم من بعدها عنها بانتمائها إلى المجمع الأوروبي كونها متأثرة بالدبلوماسية والقانون الدولي وأقل من نظام القطبية. وفي هذا يتساءل بارتران حول ما إذا كانت الصين تتماشى مع العادات الدولية الهوبزية بظهورها وانفرادها بالحركة الدولية كمثل اليابان، أو روسيا أو القوى الأوروبية الغربية الأخرى. وعليه باتت الصين من هذا المنظور متمسكة بالتنافس الدولي بالرغم من اعتناقها المحدود للماركسية المستوحاة كأيديولوجيا من الغرب بحسب براديغمات الواقعية نفسها. يسترسل المؤلف في المقارنة بين الدول الناشئة كالهند والبرازيل والوطن العربي انطلاقاً من «الربيع العربي» الذي يشير في اعتقاده إلى عمق الديناميات الاجتماعية، بينما أفريقيا دخلت منذ فترة طويلة التاريخ. وقد يعود ذلك إلى دور سوسيولوجيا القبيلة، أما الوطن العربي فيعود إلى الأصولية الدينية: سوسيولوجيا الواقعية تدفع من طريق الأدوات والسمات حيث الدولاتية نراها موضوعية ومهمشة بل أقل مانحة للاندماج الاجتماعي الدولي بخصوص نزاعات العولمة.

ثالثاً: القطيعة الكبرى

تحت وقع القطيعة يتساءل بارتران حيال بقاء الواقعية من عدمه لأزيد من خمسين عاماً نتيجة تنافس القوى، وخطر المخاطرة وبروز الفوضوية العسكرية. كما أن حديث القطبية مع كينيث والتز نفسه في نهاية السبعينيات من القرن الماضي بات ممجداً لتجاوز الحقل العسكري للحرب بإحلال نظام دائم والمتزامن مع الفاعل النووي وذروة المجابهة الأيديولوجية والبنى السوسيو ـ سياسية التي كانت غير مؤهلة للخروج من الصراع الدامي بين قوتين اثنتين، وعالم ثالث باقتصادات في طور النشأة. بيد أن كلاً من القوة والتنافس أضحيا صراعات صفرية، وأن الدعائم العسكرية لها ما هي إلا مصطلحات طوباوية متولدة من وضع الواقعية كالدولة والسيادة اللتين هما في اضمحلال: القطيعة لم تكن مطلقة إلى درجة أن الأزمة التي ضربت كانت قوية في علم الماضي وما طلب السيادة إلا تثبيت للنمط الوستفالي من خلال بعث نظام معياري داخلي قد يسمح للدول بالتنافس الخارجي. وإذا كانت السيادة صانعة للنظام في إعادة إنتاج الشرعيات فإن فاعليتها تشمل السلطة في العديد من القضايا دون أن تكون الدولة هي السيد، بما يسمح لها بدخول الحركة الدولية؛ إلا إذا كان لها هامش من حرية التنافس بين القوى المماثلة لها في السيادة التي تقوم على التضامن بين الأمم. هذه الفلسفة المتطورة للتضامن الدولي لا يمكنها أن تحلل كحدث أخلاقي ولا كـ«تطور للبشرية»، وإنما تبقى هامشية في إطار التطور التكنولوجي نتيجة الاتصالات بدون حدود، والترابط المتنامي للتحديات كما للمصالح.

العولمة إذاً ما هي إلا نتاج لتطور مبدأ التضامن عبر سُلم الأولويات بين أوروبا وجيرانها في ظل الانقسامات، بدءاً من الدبلوماسية لإحلال السيطرة لينضم لها الباقي أو يظل تحتها في السياق الكولونيالي. بينما الولايات المتحدة باحتضانها لمذهب مونرو بقيت خارج اللعبة العالمية إلى غاية 1942 بدءاً من 1917.

كما أضحت العولمة تُعرّي دولاً ومجتمعات بعدما أسهمت في خلق تحديات دولية عظمى، كالجوع في العالم، فضلاً عن التدهور البيئي في الجنوب، وتدهور الصحة العامة، وتطور الإيدز واضمحلال الدول المستوردة التي تمثل تكاليف معتبرة للأطراف الغنية ذات القوة. إن تراجع العلاقات الدولية أفقد من جوهرها السياسي دون أن يتنبأ الواقعيون لما بعد الحرب، كما أن كلاً من الاجتماعي والاقتصادي أسهما أكثر من السياسي الكلاسيكي في المشهد الدولي. فالحرب الباردة أوضحت أن ثمة عدواً بعد الاتحاد السوفياتي يتمثّل تارة بالصين، وتارة أخرى بالقاعدة، ما يدعو إلى نهاية تاريخ واقعي (مصالح هذا خسائر للآخر والعكس صحيح). إلا أن العولمة تعيد بناء التاريخ الذي قد ولّى في لبوس أوروبي: الصين، واليابان، والهند، التي لم تبن ما يطرح نهاية التاريخ فحسب، بل تساهم في فهم بداية التاريخ.

رابعاً: تاريخ جديد... بداية للتاريخ

بداية التاريخ الجديد جاءت في ضوء اصطدام العلاقات الدولية بمغامرة إنسانية مع دخول المجتمعات غير المُهجرة والمتلاعب بها

عمق التاريخ، وبخاصة مع الثقافات والديانات والاقتصادات والسلوكيات الاجتماعية؛ أي بمعنى إمكان السيادة في حالة سقوطها أن تأتي بعلم محترم. يستطرد بارتران نحو إعادة التفكير الدولي بخصوص العلاقات الدولية التي باتت ترنو إلى علاقات اجتماعية بينها وبين الليبرالية، وبخاصة مع نهاية التاريخ، إلى الزوال البشري حيث الدولة باتت تتحول إلى دولة السوق أو دولة تنافسية بمفهوم سارني (Cerny). يتزامن ذلك مع دعمها للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية الأكثر تنافسية لاقتصادها مع استمرارها في الحفاظ على أمن المواطنين والأسواق في عالم متوتر. إلا أن الواجهة الدولية تخضع للهيمنة والتعددية القطبية الاقتصادية تحت سيطرة العولمة المعدلة أو المعارضة لأوامر ما بعد الحداثة (الإثنية، الوطنية الجديدة). هذا ما أضفى إلى فراغ متعدد، يشمل من جهة، تجاهل الصراعات التي أحدثتها النيوليبرالية بعدما افتقدنا رؤية اجتماعية شاملة للعولمة التي تبقى محدودة مع معالم السوق الذي هو على مقاس الاقتصادات المتطورة، بل كملحق إلى جانب ما تعرفه القوى الناشئة التي فرضت نفسها من هذا المنظور، من جهة أخرى. كما يُولي نفس المؤلف انتقادات لاذعة إلى العولمة على أساس أنه لا يمكن حذفها كونها أسهمت من جهتها في نشر اللاأمن الجديد كأشكال حديثة للعنف، والتوترات الاجتماعية، والفوارق على المستوى العالمي، فضلاً عن الإفلاس الديمقراطي حيث الاختيار السياسي الحر لا يتماشى ومصالح الأقوياء.

وبقدر القبول بالعولمة بقدر ما باتت المسألة الاجتماعية مطروحة كمعيار دولي مسيطر بل كمصدر للأزمات التي تهتك بالمشهد العالمي. بينما الخيارات السياسية ـ العسكرية للدول فإنها باتت أقل من البناء الاجتماعي العالمي الذي يقوم في ظل دبلوماسية الدول واستراتيجيات الجماعات الإرهابية. وفي ضوء هذه المعطيات يمكن التوصل إلى القول إن ما تمخض عن العولمة هو ذلك الوجه الجديد والحامل لخمسة محاور: 1 ـ بروز الرهانات الاجتماعية القديمة. 2 ـ الأهمية الدولية للتحركات الاجتماعية المنحدرة منها. 3 ـ الصيغ الجديدة للشرعية المنضوية تحتها. 4 ـ طرق التدخل الدبلوماسي. 5 ـ طابع التسوية الاجتماعية الضرورية. هذا التوجه الاجتماعي بات يؤثر في الدول ودبلوماسيتها مجدداً كطرح قابل للأخذ فيه من منظور كتابة تاريخ جديد ومتجدد في إطار بعث المجتمعات في حركية غير منقطعة النظير انطلاقاً من البعد الدولي إلى البعد الاجتماع عبر النظرية النسوية، والثقافوية الجديدة، والهوية السياسية وغيرها، الأمر الذي يسمح حينها بطرح دراسة جديدة للعلاقات الدولية كعلم قائم بذاته، بل انطلاقاً من مجموع العلوم الاجتماعية. وعليه ما يدعو العلاقات الدولية إلى التموضع على شكل نظريات ـ لم تكن أصلاً موجودة ـ من أجل دمج كل من التاريخ وعلم الاجتماع من طريق وضع الفرد وليس الملك لكي يبدأ التاريخ فعلاً □

خطاب السلطة الأبوية: دراسة في بعض النماذج الروائية السعودية

نورة فرج المساعد(*)

أستاذة مشاركة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع.

علياء عبد الله العمري(**)

باحثة في علم اجتماع الأدب ـ السعودية.

استطاعت دراسات الخطاب الاجتماعي أن تقدم بعداً فكرياً ونوعياً في عدد من المواضيع في الآونة الأخيرة. ولقد أمْلت علينا المسؤولية البحثية أن نتجه إلى تقديم محاولة بحثية لفهم السياق الاجتماعي الذي تنتج فيه خطابات السلطة الأبوية في بعض النماذج الروائية، ومن ثم أصبح اعتماد الدراسة الراهنة على منهج تحليل الخطاب ضرورة بحثية للكشف عن الوظائف التي يقدمها النص الروائي من خلال الاقتباسات التي سيتم تحليلها، وهو ما شجع على الاتجاه إلى رسم عدة أفكار في ما يتعلق بمنهجية التحليل، كالسلطة والمقاومة، التي تم ابتكارها من قبل فوكو[1]، والتي تتجه إلى تحليل البناء المعرفي الإنساني بما فيه من أفكار وعلاقته بالتاريخ والأيديولوجيا. من ناحية أخرى، يتم الاستعانة بمنهج تحليل الخطاب لدى فاركلوف، المبني على فرضية أن العالم الاجتماعي مشيد نصياً، لكن ليس بصيغة متطرفة، وبالخروج من مأزق فرضية أن العالم الاجتماعي مشيد اجتماعياً (Social Constructed). وإن كانت بعض جوانب العالم الاجتماعي، كالمؤسسات الاجتماعية، مشيدة اجتماعياً، فهي في نهاية المطاف تصبح بعد شيْدها مؤثرة في الشيْد النصي بمعنى ما هو اجتماعي قادر على إنتاج الخطاب الذي يؤثر في النص، حيث ينصبّ اهتمام فيركلوف على التحليل النصي الذي يعتمد على وصف النصوص بشكل مكثف ولا يمكن اعتباره عملية سابقة للتحليل

(*) البريد الإلكتروني: nalmosaed@kau.edu.sa.

(**) البريد الإلكتروني: amrialia@hotmail.com.

(1) ميشيل فوكو، **نظام الخطاب وإرادة المعرفة**، ترجمة أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1985).

الاجتماعي ومستقلة عنها بل هي «سيرورة مفتوحة»[2].

يتجه التحليل السوسيولوجي إلى ثلاثة أنماط لتفسير الخطاب، وهي أن يكون الخطاب معلومات اجتماعية أو انعكاساً لأيديولوجيا معينة، أو أن يأتي الخطاب في صورة منتج اجتماعي. هذه الأنماط الثلاثة لا تعمل مستقلة، أو بشكل فردي ولكنها تشكل خليطاً من التصورات الاجتماعية في تقديم تفسيرات اجتماعية للخطاب الروائي في الدراسة.

تلقي هذه الدراسة الضوء على ثلاث روايات هي: 1 ـ **الرياض ـ نوفمبر 90** (كتبت عام 1992؛ نشرت بتاريخ 2011)؛ 2 ـ **أنثى العنكبوت** (نشرت بتاريخ 2000)؛ 3 ـ **سقر** (نشرت بتاريخ 2008).

تمثل هذه الروايات ثلاث حقب زمنية متفاوتة، وهو ما يتيح المجال لفهم خطابات السلطة الأبوية في عدة أبعاد زمنية.

التصور النظري: الرواية هي الجنس الأدبي الذي حظي باهتمام كبير من قبل العلوم الإنسانية، وبخاصة علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا. انصب اهتمام الدراسات الاجتماعية على الرواية أكثر من الأجناس الأدبية الأخرى (الشعر، المسرحية، النثر... إلخ) لعدة أسباب محورية ومنهجية مكنت من جعل الرواية حقلاً خصباً للبحث والتحليل والتفسير، ومجالاً واسعاً للدراسات والأبحاث الأكاديمية والمنهجية التي تتعلق بالفن الروائي، لما لها من قدرة على تجسيد الواقع الاجتماعي لمجتمع ما من ناحية، ومرونتها وقابليتها للبحث الاجتماعي، بوصفها مرآة العصر التي تساهم في قراءة الوعي الإنساني من خلال الإرث الأدبي للمجتمعات الإنسانية.

فالسرد يتم استضافته في الأبحاث كهدف للدراسة أو منهج للبحث أو كنتيجة مثمرة للتقصي البحثي. فالقدرة على السرد تعَدّ استراتيجية توظف من قبل الباحثين لتحقيق أهداف معيَّنة، وهنا يمكن أن نشارك كلاً من إيويك وسيلبي[3] التساؤل نفسه وهو: «لماذا تُحكى القصص؟»، وقد أفادتا بأننا نحكي القصص للإقناع أو للتسلية أو للاتهام والتبرئة أو للتنوير والإرشاد؛ فالسرد يُبنى بشكل واعٍ لقواعد البناء الاجتماعي ونظمه، وهو يمتثل في الغالب للقواعد الأخلاقية والأعراف العامة. فالبناء والمحتوى وأداء القصة محددة ومحكومة بالوضع الاجتماعي، وكثيراً ما يساهمان في إعادة إنتاج الأيديولوجيا الموجودة وعلاقات الهيمنة بين السلطة واللامساواة. ولا يقتصر الوعي السردي على الالتزام بالقواعد العامة للبناء الاجتماعي وإنما يقدم رؤية استشرافية للمستقبل، إذ يتم السرد داخل البناء الاجتماعي للإشارة إلى واقع اجتماعي معين تم تعتيمه من جانب الخطاب السائد ممثلاً بأنساق النظام الاجتماعي إما لكشف حقيقته وإما لاستشراف المستقبل من خلال الرؤى السردية التي تتعلق بتحليل الباحث، السوسيولوجي أو الأنثروبولوجي.

(2) نورمان فيركلوف، «الخطاب بوصفه ممارسة اجتماعية،» ترجمة رشاد عبد القادر، **الكرمل**، العدد 64 (2000)، ص 49.

(3) Patricia Ewick and Susan S. Silbey, «Subversive Stories and Hegemonic Tales: Toward a Sociology of Narrative,» *Law and Society Review*, vol. 29, no. 2 (1995), pp. 197-226

فالخطاب الروائي كما يقدمه باختين يعَدّ خطاباً ذا دلالة اجتماعية؛ وهي دلالة لا تعبّر عن احتكار الروائي للخطاب بما يحمل من أفكار وأيديولوجيا. فالحوارية التي يقدمها الخطاب الروائي تجعل من الشخصيات الروائية بما تحمل من أفكار ورؤى وأيديولوجيا مجالاً خصباً لدراسة الوظيفة الاجتماعية للرواية، على خلاف المدرسة الشكلية الروسية التي تحتفي بالخصائص النوعية للأدب في حين تنصرف عن مقاربة موضوعاته ومدلولاته الاجتماعية.

أولاً: الخطاب النسوي في مقابل السلطة الأبوية

يحمل موضوع «النسوية» في الأدب والنقد الكثير من الإشكاليات والمفاهيم والمصطلحات المتداخلة. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الأدب النسوي لا يستمد مشروعيته من جنس الكاتب بل من نوع الأدب الذي يقدم لمساندة المرأة في قضاياها النسوية.

قد يكون هناك عدد من الكتابات النسائية التي لا يمكن عدّها أدباً نسوياً كونها تعمد إلى تنميط صورة المرأة وتصويرها بالتفاهة وعدم العمق، فليس من الضروري أن يكون الأدب النسوي مكتوباً على أيدي سيدات فقط، لذلك تعمد الدراسة الحالية في اختيارها ثلاث روايات سعودية، واحدة منها تم تأليفها من قبل رجل، والأخريان تم تأليفهما من جانب سيدات، حيث كانت المعايير الأساسية في اختيار الروايات خاضعة لما يحمله النص من قضايا تعبّر عن المرأة.

حين نتحدث عن كتابة الرجل وكتابة المرأة، يعود بنا النقاش إلى الصراع بين الأبعاد البيولوجية والأبعاد الاجتماعية، والتركيز على الجوانب البيولوجية بوصفها أساس الاختلاف بين الرجل والمرأة، حيث تعتقد كيت ميليت[4] بخطورة هذه الاختلافات حين تستخدم لمعاملة الأنثى بوصفها أدنى من الذكر، بحيث تتم ممارسة القوة للحجْر على النساء في الحياة المنزلية والأسَرية، وهي تعتقد أن إجبار النساء على الطاعة ظل مستمراً بواسطة دور الجنس المقولب الذي يخضعن له منذ أقدم العصور.

ما بين البعدين البيولوجي والاجتماعي تستعير ميليت من العلوم الاجتماعية التمييز المهم بين الجنس (Sex) والهوية الجنسية (Gender)؛ فالجنس يتحدد بيولوجياً أما الهوية الجنسية فهي مفهوم ثقافي مكتسب. وهي تهاجم علماء الاجتماع الذين يعدّون الصفات الأنثوية المكتسبة ثقافياً كالسلبية صفات بيولوجية طبيعية، وتعترف بأن المرأة أحياناً تساهم في ترسيخ هذه الاتجاهات.

لن نتمكن في هذه الدراسة من طرح جدل الاتجاهات النسوية بوجه عام في الأدب، ولكن ما يهمنا هو أن يتم التركيز على أبعاد أساسية في الطرح وهو أن الأدب النسوي الذي نتناوله هو ذلك الأدب الذي يقدم تشريحاً لنماذج من معاناة المرأة في ظل السلطة الأبوية، سواء تم إنتاجه من جانب نساء أو رجال. فالنماذج التي تسعى الدراسة لتحليلها تعبّر عن قراءة لميكانيزمات السلطة الأبوية كنظام اجتماعي وسيكولوجي مهيمن على العقل الجمعي وما تفرضه هذه السلطة من هيمنة وقمع من خلال علاقة تراتبية هرمية

(4) Kate Millett, *Sexual Politics* (Garden City, New York: Doubleday, 1970).

تستمد سطوتها من تفسيرات دينية خاطئة أو موروث اجتماعي قبلي يفرض السيطرة على النساء بوصفهن أدنى من الرجل.

ثانياً: ميكانيزمات السلطة الأبوية

1 ـ حق التقييد والمنع

في رواية **سقر** تحضر المرأة في صورة الفتاة المثقفة الممثلة بشخصية «مها» التي تثور ضد السلطة الأبوية والحصار المفروض عليها في ظل الأعراف والتقاليد الذكورية التي تجعل من المرأة مجرد أداة للإنجاب. ويأتي وعي «مها» بهويتها الأنثوية ووجودها الإنساني في هذه السردية على هيئة بوح وتداع حر تبثه لحبيبها «عبد الله» الذي يرغب في أن يتقدم لها، حيث تذكر «مها» «ومن منا ليست مسكينة. من منا ليست الآن كما تعذب في سقر؟»[5] ويقدم السرد المزيد من الإيضاح على لسان «مها» حين يسألها «عبد الله» عن سبب هذا التشاؤم، وتجيبه: «لأني أرى واقعنا كما هو. ألا يأكل الناس في النار ويشربون ويتحدثون.. لكن يتعذبون.. وهذا هو الحال الآن. نحن النساء نأكل ونشرب ونتحدث ونتعذب أيضاً. لا أرى واقعنا إلا كصورة مصغرة عن العذاب.. باختصار لسنا سعيدات أبداً»[6]. يقدم السرد توصيفاً لحالة الاختزال والدونية التي تعيشها المرأة ضمن محيطها الاجتماعي، حيث تقتصر أنشطتها في الحياة العامة على الوظائف البيولوجية والفيزيقية المتضمنة في السرد، في حين يشار إلى افتقار الإناث للوجود المعنوي، كالمشاركة في الحياة العامة، وأن يكون لهن صوت مسموع ورأي حتى فيما يخصهن. حيث يقتصر الوجود المعنوي في السياق الروائي السابق على مفردات مثل «العذاب» في سقر. فحالة الاختزال هذه تشكل هوية المرأة في المجتمع السعودي سواء استدمجتها في ذهنيتها وعاشت في حدودها أو تمردت عليها وحاولت أن تثور ضدها. فهي موسومة اجتماعياً بما ينبغي أن تكون صورتها وهويتها عليه؛ فـ «الاختزال يسجن الآخر في صورة لا يسمح له بتعديها، إنه إذا نفي لتنوع وجوده وتعدد وجوهه ومستوياته حيث يمكن بذلك التحكم بالآخر والسيطرة عليه، دون مشاعر إثم نابعة من اعتداء على إنسانية كائن شبيه بنا. والاختزال عملية ضرورية كي يصبح العدوان على الغير ممكناً، كذلك استغلاله، أو امتلاكه. وبالتالي فهو موجود دائماً في كل عملية قهر»[7].

فخطاب القهر في رواية **سقر** يحمل على عاتقه تشريح وجود الأنثى في مجتمع يتمتع فيه الذكور بالسيادة، إذ يقدم السرد صوراً متعددة لنضال «مها» و«عبد الله» ضد هذه السيادة التي حرمتهم الارتباط نتيجة رفض والد مها للشاب بحجة أنه ليس له انتماء قبلي. ويسعى خطاب القهر إلى تفسير وعي الأنثى بوجودها وهويتها في إطار الثقافة الذكورية حيث تذكر «مها»:

(5) عائشة عبد العزيز الحشر، **سقر** (رواية) (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2008)، ص 65.

(6) المصدر نفسه، ص 65.

(7) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2015)، ص 219.

«كل أب يرى أن ابنته جزء منه وليست كائناً مستقلاً عنه. ورؤيته استقاها من الثقافة التي تصوغ أفكارها وأحكامها لتشرع حقوق الأب وتحفظها له. الرجال هم يؤكدون على الحفاظ على هذه الثقافة. وهم من يغذون التعصب بمباركة هذه الأفعال. إنهم يحافظون على سيادتهم بقهرنا»[8].

يتمحور السياق السابق حول الإرادة المسلوبة من الإناث التي تجعل منهن ملكية خاصة، حيث تفقد المرأة قدرتها على التحكم بمصيرها في إطار السيادة الأبوية التي تتسلح بسلطة القبيلة. فالمرأة تستمد هويتها ووعيها بوجودها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية مثلها مثل الذكور، فالفرد لا يعتبر عضواً في المجتمع منذ الولادة، وإنما يتعلم الكيفية التي يكون بها كائناً اجتماعياً ينتمي للمجتمع، حيث ناقش ميد أن هناك سلسلة من الميكانيزمات الأساسية لعملية التنشئة الاجتماعية متمثلة بالتفاعل والتماهي مع الآخرين[9]، إذ يكون للوسطاء الاجتماعيين المتمثلين بالأسرة والأقارب دور كبير في التأثير على الفرد في مرحلة الطفولة حيث يقوم باستدماج وتقليد المعايير التي تتحكم بالأدوار والاتجاهات، ومن خلالها يتعرف الفرد إلى المجتمع الكبير.

فوعي الأنثى بهويتها ووجودها يتشكل داخل منظومة سوسيو ـ ثقافية تستمد قوتها ووجودها وديمومتها من النصوص الدينية التي في الغالب تفسر وتستقطع من أجل سد الذرائع، حيث «أدى الانطلاق من قاعدة «سد الذرائع» في مجتمعنا إلى الحد من نشاط المرأة التنموي والمشاركة في المجتمع، مثال على ذلك «امتناع الرئاسة العامة لرعاية الشباب من رعاية الشابات من النساء، ولا حتى العجائز منهن، وظلت المرأة خارج دائرة الاهتمام والرعاية بشكل مؤسساتي أو بأي شكل آخر»[10].

وفي خضم المشاهد السردية السابقة التي تعرض حق الأب في عضل ابنته أو حرمانها الزواج بمن ترغب وإرغامها على الزواج كما في رواية **سقر**، نجد الخطاب الروائي ينطلق من نقاط شائكة في رواية **أنثى العنكبوت** حيث يتجاوز الأب ما هو معتاد في تقييد ومنع بناته اللواتي لم يتزوجن من قبل، إلى حقه في التدخل في حياة الأرملة «بدرية». كما قدم لنا السرد في رواية **أنثى العنكبوت** حيث رفض الأب تزويج ابنته الأرملة لأخي زوجها الأرمل في حين أنها أبدت موافقتها على الزواج. إلا أن الأب يرى «أن الأرملة تبقى لتربي أطفالها بعد وفاة زوجها وتكرس حياتها لهم»[11]، وحين تدخلت أختها «أحلام» كي تقنع الأب وتطالب بحق أختها في الزواج «لكن هذا ظلم يا أبي... أنك تدفنها وهي على قيد الحياة... ثم أحسست بصفعة قوية على صدغي أطاشت صوابي... وصفعة أخرى

(8) **سقر**، ص 105.

(9) George H. Mead and D. L. Miller, *The Individual and the Social Self* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1982).

(10) فوزية باشطح، «الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي: دراسة تطبيقية على مدينة جدة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، 1986)، ص 129.

(11) قماشة العليان، **أنثى العنكبوت** (بيروت: رشاد برس، 2000)، ص 49.

سقطت على أثرها غير قادرة على الكلام ولا الصراخ ولا حتى البكاء...»[12].

حين تفاوض المرأة الرجل كي تنال حقاً من حقوقها يمكن أن تتعرض للأذى أو العنف من قبل السلطة الذكورية التي تعمل متحالفة مع التفسيرات الفقهية المتشددة والأعراف الاجتماعية التي تجعل المرأة في مرتبة أقل من الرجل، بغض النظر عن علمها وثقافتها وذكائها واستقلالها الاقتصادي، إذا ما كانت امرأة عاملة. ويتخذ شكل التقييد والمنع الموجّه ضد المرأة عدة صور، من أهمها منعها من حقها في اختيار الشريك أو حقها في إبداء الرأي بالرفض والإيجاب لمن يتقدم للزواج منها، أو منعها من التعليم والعمل، أو أن يتم وفق ضوابط يحددها مصدر السلطة في الأسرة، سواء كان الأب أو الزوج، حيث رفض والد «أحلام» في رواية **أنثى العنكبوت** عملها في قطاع التعليم لمجرد اقتناعه بأن البنت مكانها المنزل. وتقدم الساردة وصفاً للوسائل والأدوات التي استندت إليها لنيل حقها في العمل «حتى جاء أمر تعييني في هذه القرية البعيدة ووقوف زوجة أبي إلى جواري فقد أثبت لي كل هذا أن طريقي الذي سرته بإرادتي لم يكن إلا صائباً، فحيادي تجاههم جميعاً أورث أبي ليناً تجاهي وحدودي الثابتة مع زوجة أبي ألزمها تضامناً حقيقياً معي... واكتشفت للأسف حقيقة أبي الرهيبة وهي أن رأيه لا يكون حقيقياً ولا ثابتاً بل ينتظر إنساناً ما يعارضه ويثبت له خطأ تصوراته ليعيد النظر في كل شيء... إنسان يحبه ويثق برأيه... ترى لو كانت أمي أبدت رأيها في شيء ما هل كان سيصيح لها سمعاً أم كان سيدير لها ظهره كما أداره طوال حياته معها...؟»[13]. ترى «أحلام» أن مواقفها المحايدة تجاه تسلط والدها ضد والدتها وإخوتها الذكور والإناث هي أحد العوامل التي ساندتها في نيل حقها في العمل، بالإضافة إلى علاقتها المحايدة مع زوجة والدها، على خلاف علاقة أخواتها الأخريات التي كانت تتميز بإثارة المشاكل، حيث جاء موقفها داعماً لـ «أحلام»، فالأب يعترض على عمل ابنته لمجرد الاعتراض والمنع واستخدام سلطته التي لا بد لها أن تظهر وتتحكم في مصائر الإناث، مهما كان الموضوع مصيرياً أو بسيطاً؛ فالتدخل من قبل زوجة الأب استطاع أن يغير من قدر «أحلام» التي كان من الممكن أن تفقد فرصة العمل لمجرد تحقيق رغبة والدها، أو أن تتعرض للعنف والإذلال إذا ما فاوضت الأب على حقها في العمل. إن التدخل لتغيير مصير المرأة محكوم بمدى وعي الطرف الذي يفاوض للحصول على الحقوق أو المزايا الاجتماعية التي في أغلبها تعتبر حقوقاً عادية للرجل. ويخضع هذا التفاوض في أغلب الأحيان للحظ، فالرجل هو من يملك حق أن يمنح القبول أو الرفض مستنداً إلى سلطته الذكورية التي تخضع لمنظومة من الخطابات الفقهية المتشددة والموروث الاجتماعي السائد.

2 ـ الإذلال والإهانة: تعنيف المرأة

تمتثل المرأة في المجتمع السعودي لعدة ضوابط اجتماعية تتعامل مع وجودها الأنثوي كقاصر بحاجة مستمرة إلى من يتخذ عنها القرار أو يأذن لها بصناعته. تستند هذه

(12) المصدر نفسه، ص 49.

(13) المصدر نفسه، ص 187.

الضوابط الاجتماعية إلى عدة خطابات فقهية متشددة وأخرى بيولوجية وثقافية، الأمر الذي يضيق عليها الحصول على فرص حياتية كما الذكور، حيث يقدم لنا عدد من الدراسات الاجتماعية شواهد متنوعة على أنواع العنف التي تمارس ضد المرأة، ومن أهمها عدم قدرتها على اختيار شريكها والموافقة على الزواج بالرغم من أنه في عام 2005 منعت السلطة الدينية العليا، الممثلة بهيئة كبار العلماء، زواج القاصرات والإجبار على الزواج؛ إلا أنه لا توجد أدوات تنفيذية لهذا القرار، ويبقى الأمر شأناً خاضعاً للأسرة والسلطة الأبوية في أغلب الأحيان[14]، في حين تستمتع المرأة بهذه الحقوق وتستطيع أن تتخذ القرار بشأن الزواج أو العمل أو السفر إذا ما كانت السلطة الأبوية تتيح لها التمتع بهذه الحقوق في ظل سلطة أبوية تؤمن بأهمية مشاركة المرأة وحقوقها في الحياة. وتعول بعض الدراسات على الخلفية الثقافية والتعليمية والخصائص الشخصية للذكور الذين يمنحون بناتهم أو زوجاتهم أو أخواتهم حق تقرير المصير[15].

وعلى الرغم من أن السعودية أقرّت عام 2013 قانون الحماية من الإيذاء والعنف[16] إلا أن الصحف اليومية ما زالت تطالعنا بحالات العنف الموجهة ضد المرأة سواء كان عنفاً جسدياً أو نفسياً[17]. وفي سياق السرديات قيد الدراسة تبرز عدة مشاهد سردية تقدم العنف الجسدي أو النفسي واللفظي كمحاور أساسية تطغى على حضور المرأة الروائي، حيث تقدم رواية **الرياض ـ نوفمبر 90** شخصية «بدرية» المعلمة التي يمارس عليها العنف النفسي والجسدي من جانب زوجها المدمن والمتسلط. «بعد زواجها بأشهر، لقد اكتشفت أن زوجها يتعاطى المخدرات. ظلت تحتفظ بهذا السر عن الجميع، إلى أن اكتشفت أختها الأمر. قالت بدرية لأختها بأن زوجها يضربها بوحشية، ولا يهتم بتلبية حاجاتها. كانت تقوم، دون أن يعرف أحد، بإنجاز كل متطلبات بيتها. تستدين من جارتها، حين ينفد راتبها الشهري الذي تتقاضاه من المدرسة»[18]، وفي حالات مماثلة تخضع المرأة للعنف وتكتمه لعدة اعتبارات اجتماعية، أهمها الخوف من فقدان حضانة الأبناء إذا أبلغت الجهات المختصة

---

(14) Sanja Kelly and Julia Breslin, *Women's Rights in the Middle East and North Africa: Progress Amid Resistance* (New York: freedom house, 2010), p. 433.

(15) Syed Zamberi Ahmad, «Evidence of the Characteristics of Women Entrepreneurs in the Kingdom of Saudi Arabia: An Empirical Investigation,» *International Journal of Gender and Entrepreneurship*, vol. 3, no. 2 (2011), pp. 123-143.

(16) للمزيد يمكن الاطلاع على: «السعودية ـ قانون جديد يجرّم العنف الأسري غياب آلية للإنفاذ يقلل من مردود القانون،» <https://www.hrw.org/ar/news/2013/09/03/250962>.

(17) يمكن الاطلاع على: نجلاء الحربي، «مواطن يقتل زوجته بحريق مفتعل في فندق،» **الوطن**، 2016/8/25، <https://bit.ly/2FAjFBR>.

انظر أيضاً: أحمد العطوي، «العنف».. نقطة سوداء في سجل الأسرة!،» **المدينة**، 2015/2/23، <http://www.al-madina.com/node/589991>.

(18) سعد الدوسري، **الرياض ـ نوفمبر 90** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص 144.

وطلبت الطلاق[19]. يتمشّى الخطاب الروائي في سردية **الرياض ـ نوفمبر 90** مع ما هو سائد اجتماعياً في حالات مواجهة العنف الذي يقع على المرأة حيث يتدخل أخو «بدرية» لمواجهة ما يقع على أخته من سوء معاملة، إلا أن زوجها ذكر له: «إذا كنت تريد أختك، فخذها. هدده بالإبلاغ عنه. رد عليه: إذا كنت رجلاً أثبت ذلك. كان سيفعل، لولا أن بدرية ارتمت على قدميه وصارت تقبلهما صارخة به: اتركنا وشأننا»[20]. ويقدم الخطاب الروائي المخاوف التي جعلت من «بدرية» وأخيها في موقف ضعيف أمام الزوج الذي يستمر في ممارسة التعنيف النفسي والمادي والجسدي. «خاف أن ينجح زوجها في أخذ الطفلين من أمهما. زوجها يدعي الطهر، وهي مصابة بالصرع. المدرسة كتبت تقريراً عن مرضها بعد أن انتابتها نوبة أمام طالباتها. نصحوها أن تستقيل وترتاح في بيتها، لكنها خافت أن تموت جوعاً»[21]، تقدم رواية **الرياض ـ نوفمبر 90** شواهدها السردية في فترة زمنية تمثل التسعينيات ميلادية، حيث لم يجرم العنف الأسري في ذلك الوقت ولم تكن تلك القضايا بارزة على مستوى الصحافة والرأي العام، إذ تخشى المرأة في حالات سوء معاملة الزوج اتخاذ قرار حاسم للمواجهة أو اتخاذ قرار الطلاق، لما يترتب على هذه القرارات من فرص لاستمرار العنف الموجَّه ضدها بحرمانها من حضانة أطفالها.

تتجه سردية **الرياض ـ نوفمبر 90** إلى تقديم صور سردية مطابقة للواقع الاجتماعي في مجملها، فعنصر التخييل يلجأ إلى استثمار أحداث الواقع الاجتماعي وخصائص الحياة اليومية معتمداً على التناصّ إلى حد كبير. فالأحداث التي تقدمها الرواية تنتمي إلى الصورة الوثائقية السينمائية لحقبة التسعينيات الميلادية، وتحديداً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، إذ يُعد هذا الشهر في تلك الفترة أحد أكثر الشهور أهمية في حقبة التسعينيات بالنسبة إلى المرأة والرجل على حد سواء وللمجتمع السعودي بصفة عامة، حيث طالبت مجموعة من النساء السعوديات بحق قيادة السيارة من طريق كسر الحظر الذي تفرضه السلطات السعودية على المرأة ضد القيادة[22].

ومن المعلوم أن حقبة التسعينيات الميلادية تعدّ أكثر الحقب ارتباكاً في تاريخ السعودية بسبب الغزو العراقي للكويت وخوض السعودية الحرب مع جيوش التحالف لاستعادة السيادة الكويتية. في خضم هذه الأحداث التي بدأت مؤرقة بالنسبة إلى المجتمع السعودي، تصاعدت الخطابات الدينية المتشددة ضد المرأة بصورة مكثفة، وخصوصاً بعد أن تراجع دور الصحويين آنذاك بعد وقوفهم في وجه إعانة الحكومة السعودية لقوات التحالف في حربها مع العراق، تمكنت الخطابات الدينية المتشددة

(19) خالد الرديعان، **العنف الأسري ضد المرأة: دراسة وصفية على عينة من النساء في مدينة الرياض** (الرياض: كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2008).

(20) الدوسري، المصدر نفسه، ص 144.

(21) المصدر نفسه، ص 145.

(22) حصة آل الشيخ، وسعاد المانع، **السادس من نوفمبر.. المرأة وقيادة السيارة 1990م** (بيروت: دار جداول، 2013).

من خلق حالة هلع اجتماعي ضد حادثة 16 تشرين الثاني/نوفمبر، إذ ركزت خطب الجمعة والدروس الدينية في المساجد على تضخيم الحادثة واختلاق القصص، كحرق الحجاب من قبل المتظاهرات اللواتي طالبن بحق القيادة، ونعتهم بالفجور والسفور وما إلى ذلك. تمكنت تلك الخطابات المشحونة من تحقيق أهدافها في التضييق على المرأة في الفضاء العام وخلق جو من العداء الظاهر والمبطن تجاه المرأة المتعلمة والعاملة.

وفي ظل تصاعد هذه الخطابات المتشددة، نالت المرأة المتعلمة والعاملة نصيبها من الإذلال والإهانة في مجال العمل المختلط كما قدمتها الشواهد السردية في رواية **الرياض ـ نوفمبر 90**، إذ نجدها تحمل عدداً لا بأس به من هذه الخطابات التي قد تتعرض لها المرأة في مجال العمل وفي الحياة الاجتماعية العامة، فالراوي يقتبس هذه الخطابات من على لسان الموظفات في المستشفى حيث يعمل مديراً لعلاقات المرضى ويعمل في إدارته عدد كبير من الموظفات السعوديات. وهو يسرد ملاحظاتهن التي يسردنها ضمن اجتماعهم الأسبوعي كالتالي: «رفض المريض في قسم «د3» أن أقدم خدماتي له. يقول صراحة: أنا لا أريد أن تخدمني حرمة»، «رفع زميلي في إدارة الخدمات الاجتماعية صوته عليّ أمام المراجعين، وقال لي: اتقي الله، وغط وجهك، مع أنني متحجبة حجاباً إسلامياً»، «كتب الشاب الذي زُرعت له كلية قبل يومين، شكوى ضدي. يقول إنني أضع كولونيا صارخة. لا يريدني أن أدخل غرفته كي لا يتأثر جرحه»، «ادعت مريضة القلب العجوز المنومة في قسم «ب2» أنني غازلت ابنها الشاب المرافق لها في الغرفة»[23].

التضييق على المرأة في مجال العمل المختلط كالمستشفيات يعود إلى عوامل اجتماعية ترتبط بالعادات والأعراف الاجتماعية التي ترى أن المرأة ينبغي أن تخضع مشاركتها كقوى عاملة لشروط معينة وفي مجالات محددة كالتعليم مثلاً، فوجود المرأة في مجال العمل المختلط قد يتعارض مع هذه القيم التي ترى في وجودها في المستشفيات أمراً غير مقبول وغير مبرر، في حين تختلط القيم الاجتماعية بالتفسيرات الدينية لتبرير رفض وجود المرأة في الفضاء العام أو في العمل المختلط، وفي الوقت الذي تتصاعد فيه خطابات إقصاء المرأة وفرض الوصاية الاجتماعية والأخلاقية عليها تم تقديم عدد من الدراسات والمقالات الصحفية التي ترى في عمل المرأة المختلط دعوة للتغريب وهدم كيان الأسرة المسلمة، حيث قدم كتاب **العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية** إشكالية عمل المرأة وخروجها من منزلها للعمل كقضية جوهرية الغرض منها النيل من الإسلام والمسلمين حيث يتعرض الكتاب لعمل المرأة كالتالي: «والذين في قلوبهم مرض من المسلمين يريدون من المرأة أن تكون سلعة رخيصة في معرض أصحاب الشهوات والنزعات الشيطانية، سلعة مكشوفة أمام أعينهم يتمتعون بجمال منظرها أو يصلون منها إلى ما هو أقبح من ذلك. ولذلك حرصوا على أن تخرج من بيتها لتشارك الرجال في أعمالهم جنباً إلى جنب، أو لتخدم

(23) الدوسري، **الرياض ـ نوفمبر 90**، ص 94.

الرجال ممرضة في المستشفى..»[24] يحمل الخطاب في الاقتباس السابق المخاوف التي يتم تسخيرها لخدمة الغرض من الأطروحة وإن كان الخطاب يحمل تناقضات فكرية تتعلق بكون المرأة غير قادرة على تقرير مصيرها، ولهذا قد تخضع لأفكار أصحاب الشهوات والنزعات الشيطانية في حين يستمر الخطاب في عملية التبرير إلى تسليع المرأة دون وعي منه، حيث كان الغرض الرئيسي من الخطاب الموجه أن يستميل قلوب الناس ويثير غيرتهم، وخصوصاً حين أورد «سلعة مكشوفة أمام أعينهم يتمتعون بجمال منظرها»؛ إذ يختزل الخطاب التبريري المرأة بالمتعة، وهذه إحدى أكثر القضايا الشائكة التي توردها الخطابات الدينية في التعامل مع حق المرأة في العمل في مجالات متعددة؛ فالخطاب الديني المتشدد يلجأ إلى استغلال الجوانب العاطفية المتعلقة بالشرف لاستمالة أكبر قدر ممكن من الجماهير. ويبتعد الخطاب الديني المتشدد عن مواجهة قضية عمل المرأة كقضية اقتصادية وتنموية في المجتمع ويعمد إلى تكريس رؤى التشدد بشأن مشاركة المرأة، ويعوّل على حق القوامة وأن المرأة مسؤولة عن الذكور ضمن إطار الأسرة.

تقبع المرأة في دائرة الشك الأخلاقي والخوف من فسادها في أحلك الظروف الاجتماعية والإنسانية كما جاء في رواية **الرياض ـ نوفمبر 90:** «البارحة أوقفوا سيارة ليموزين وهي تخرج من المستشفى. كانت تستقلها امرأة، بعد أن تم علاجها في وحدة الطوارئ. حاولت أن تفهمهم أنها للتوّ خارجة من المستشفى، وأنها مريضة، لكنهم لم يصدقوها»[25]، إذ تتوالى قصص مضايقات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للمرأة وتتصدر هذه التجاوزات أعمدة الصحف اليومية[26]، في حين يقدم السرد في الرواية نفسها صورة للوصاية الأخلاقية والعنف الرمزي الذي تخضع له المرأة العاملة في المستشفيات حيث أورد السرد: «كان بعض المراجعين، وبعض موظفي المستشفى، يضعون أشرطة المحاضرات أو الكتيبات على مكاتب البنات، أو في صناديق بريدهن، لكي لا يدخلوا في حوار مباشر معهن. كانت الأشرطة أو الكتيبات تتناول ضرورة العودة إلى الله، وتستشهد بتوبة الممثلتين المصريتين شمس البارودي وهناء ثروت أو المطربة شادية، وكيف أنهن بعد رحلة الغواية، تحجبن وزهدن في الدنيا وندمن على حياة الفسق والضلال»[27].

يتجه الخطاب الاجتماعي الذي يتناول قضايا المرأة إلى الازدواجية التي تفتح مجالاً كبيراً للتشكيك بأهمية مشاركتها في الفضاء العام لدفع عجلة التنمية والتقدم الاجتماعي، حيث تبرر هذه الازدواجية في مواجهة عمل المرأة المختلط أو مشاركتها بصفة عامة في مجالات الحياة الاجتماعية، بخطاب خصوصية المجتمع السعودي وما يحمل من توجهات

(24) فؤاد بن عبد الكريم، «العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية،» **مجلة البيان** (2005) ص 23.

(25) الدوسري، المصدر نفسه، ص 139.

(26) كمثال يمكن الاطلاع على: عبد اللطيف الحمدان، «مواطنة تتهم الهيئة بمطاردتها وصدم سيارتها.. ومصادرة جهازها،» **الرياض**، 9/2/2009، <http://www.alriyadh.com/408387>.

(27) الدوسري، المصدر نفسه، ص 308 ـ 309.

فكرية ومعتقدات دينية تجعل من قضايا المرأة أحد أكثر القضايا الشائكة، التي توجه المتشددين الدينيين والغلاة إلى استغلالها كأداة لمواجهة التحديث والتغير الاجتماعي الذي يعد من السنن الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات الإنسانية وتفرضها متطلبات العصر الحديث، حيث تورد هذه الخطابات المتشددة آراء علماء وساسة غربيين يصرحون بفشل مشاركة المرأة في الفضاء العام ومدى الضرر الذي خلّفه عملها على أسرتها، وتأتي أغلب هذه الاقتباسات مغلوطة وغير حقيقية أو غير مدقق في مصادرها[28] لمواجهة خطورة عمل المرأة ومشاركتها. ويعَدّ الاستشهاد بهذه الخطابات المغلوطة جزءاً من المناورة التي يقوم بها المتشددون الذين كرّسوا جل وقتهم لانتزاع الأحاديث والدلائل والبراهين الدينية لإثبات وجهة نظرهم، إذ إنهم لم يتمكنوا من السيطرة على الرأي العام وحشده لصالحهم، وخصوصاً أن الحكومة السعودية فتحت فرصاً وظيفية للمرأة في مجالات تعَدّ في نظر الغلاة آثمة، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت في الانفتاح على عدد من الآراء التي تؤيد عمل المرأة ومشاركتها في شتى المجالات، وخصوصاً من بعض الرموز الدينية والاجتماعية المعروفة.

خاتمة

خطاب الذكورة وخطاب الأنوثة كلاهما يخضعان لهيمنة ثقافية أكبر وأعمق من إلقاء اللوم على الهيمنة الذكورية، «إنّه التواطؤ كموافقة مرتبطة بالشروط الاجتماعية لإنتاج وإعادة إنتاج الاستعدادات. فالتنشئة الذكورية تتجه إلى ترسيخ سلبية النساء وتصغيرهن لذاتهن وإنكارهن لها، وبالتدريج يتمرّسن على الفضائل السلبية في خنوع وصمت، أمّا الرجال فيخضعون للتمثل المهيمن في تكتم شديد. هكذا تصبح لديهن استعدادات الخضوع ولدى الرجال استعدادات ممارسة الهيمنة»[29].

فالنماذج الروائية التي تناولتها الدراسة تتجه بنا إلى ما هو أبعد من الفهم والقراءة لها، وتقدم لنا إشكاليات عميقة في التاريخ الإنساني بوجه عام، إذ يتم اخضاع النساء لتسلط تاريخي يحيلهن على رأس مال رمزي للذكور سواء آباء أو أزواج أو أخوة، وتتم مراكمة رأس المال الرمزي للاستفادة منه في تحقيق مصالح تبادلية مع القبيلة أو العشيرة أو مع من يرى الذكر في الأسرة أنه يحقق مصالح اقتصادية أو قبلية له شخصياً، وهذا يتمظهر في النماذج الروائية بصورة متكررة. فقضية الهيمنة الذكورية التي تناولها بورديو تطرح بُعداً مهماً، وهو سيطرة العقل الجمعي الذي يشرعن الهيمنة الذكورية من خلال النظام الاجتماعي، فتصبح السلطة الأبوية بما تحمله من قمع وتسلّط أموراً طبيعية يتم استدماجها في شخصية كل من الذكور والإناث في عملية التنشئة الاجتماعية.

فهذه القوة المتراكمة تعمل على مقاومة أي مطالب نسوية في ما يتعلق بحق تقرير المصير، أو الخروج عن ميكانيزمات

(28) للمزيد يمكن الاطلاع على تمحيص حمزة المزيني لمقال نوال العيد في صحيفة **الحياة** <http://www.alsharq.net.sa/2013/02/07/710546>.

(29) بيير بورديو، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سلمان قعفراني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 82.

السلطة الأبوية التي تحكم قبضتها على الإناث متحالفة مع النظام الاجتماعي الذي يوظف عدداً من التفسيرات الدينية المتشددة والأعراف القبلية التي تضفي المشروعية على عمل هذه الميكانيزمات.

قدمت النماذج الروائية المختارة صورة لوعي المرأة السعودية بحقوقها التي طالما قيدت بواسطة السلطة الأبوية. فالوعي النسوي لم يكن وليد المصادفة في النصوص الروائية وإنما محاولة لطرح قضايا يومية معاصرة؛ فحقوق المرأة داخل المجتمع المحافظ تظل نسبية في حدود ما يتيحه الرجل للمرأة، ولقد كان من البديهي أن تطالعنا النصوص الروائية بقضايا نسوية ظلت معلقة في التاريخ الاجتماعي للمجتمع.

لقد اقترن حضور المرأة في النماذج الروائية بقضاياها المهمة التي تتمثل بحق التعليم والعمل واختيار الشريك. فبالرغم من نجاح المرأة المعاصرة في الحصول على بعض من حقوقها داخل البناء الاجتماعي إلا أن هذه الحقوق مقوضة من جانب سلطة الذكور، سواء داخل الأسرة أو في النسق الاجتماعي؛ فسلطة الخطاب النسوي تتجه إلى أبعد من المطالبة بالحقوق التي يقرها البناء الاجتماعي والسياسي، حيث يتجه هذا الخطاب النسوي دوماً إلى تقديم الأبعاد العملية لحق المرأة في التعليم والعمل واختيار الشريك؛ إذ إنها نظرياً مكفولة لها في الشريعة الإسلامية، إلا أنها في ظل الواقع الاجتماعي محددة بسلطة الذكور، ويتجلى ذلك في ما أُنتج من خطابات المنع والتقييد من جانب السلطة الأبوية، سواء في حق اختيار الشريك أو التعليم والعمل، وهذا يجعل القضية المحورية التي يتجه السرد الروائي إلى تناولها تتركز على دونية المرأة ومحاولة إقصائها عن الحضور داخل الفضاء العام. فالخطابات الروائية، سواء كانت نصوصاً لذكور أو إناث، اتفقت على إنتاج خطاب نسوي حقوقي يعمد إلى تمثيل واقع المرأة في السعودية في ظل حيثيات اجتماعية ودينية متشددة حيث تتجه سلطة الخطاب إلى المطالبة بتمكين المرأة لنيل حقوقها المكفولة في الشريعة الإسلامية السمحة بعيداً من التمييز الجندري والثقافة القبلية المحافظة والتفسيرات الدينية المتشددة التي عمدت إلى قولبة الوعي الجمعي، وهو ما أدى إلى إنتاج خطابات الوصاية والولاية إضافة إلى الفهم والتفسير الخاطئ لمفهوم القوامة □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

(1)

الفساد والحراك الشعبي في المنطقة العربية. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2019. 272 ص.

يضم هذا الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ بحوثَ ومناقشات ندوة «الفساد والحراك الشعبي في المنطقة العربية» التي عقدتها المنظمة العربيّة لمكافحة الفساد بالتعاون مع منتدى البدائل العربي، في بيروت، يومَي 23 و24 كانون الثاني/يناير 2019، وذلك بمشاركة مجموعة من الباحثين والأكاديميين والخبراء والناشطين المهتمين بالشأن العام وقضايا التغيير والإصلاح ومكافحة الفساد في البلدان العربية.

يؤكد الكتاب عمق تأثير الفساد في مجتمعاتنا ووقوفه عائقاً في وجه المطالب الإصلاحية، ولا سيما وقوفه عائقاً أساسياً أمام الجهود الهادفة إلى إيجاد بيئة إيجابية بين الدولة، ممثَّلة بسلطاتها التشريعية والإجرائية والقضائية من جهة، وعلاقتها التعاقدية مع الشعب من جهة ثانية. وفي هذا السياق يتناول الكتاب الفساد في التشريع ودوره في تعطيل حكم القانون، وكذلك الفساد في القضاء ودوره في تقويض العدالة، وهي أساس الحكم. كما يشدد على أن الفساد والإفساد في تنفيذ السياسات الآيلة إلى تحقيق الرفاه والحوكمة، يقضيان على الثقة بين الحاكم والمحكوم. وكل ذلك يقوض في الحصيلة مفهوم الانتظام العام، ويعرّض أمن المواطن للخطر، وأمن الوطن للتهديد.

وإذ يسلط الكتاب الضوء على الدور الذي يؤديه الفساد في إعاقة مسار حل الأزمات وتذليل المصاعب التي تواجهها البلدان العربية، والتي تنعكس على مواطنيها، يهدف إلى تبيان المعوقات التي واجهت جهود التحرك الشعبي الإصلاحية في المنطقة

العربية والتي حالت دون إرساء الحوكمة الرشيدة في نظم الحكم، واستعادة الانتظام العام في الدولة والمجتمع.

وعليه، يؤكد الكتاب أهمية توحيد الجهود الحكومية والمجتمعية من أجل إيجاد مناخ يؤدي إلى تعزيز ثقافة النزاهة ومناهضة الفساد في مجتمعاتنا، وضرورة تصويب الرؤية ومسار الجهد الإصلاحي، بما يحقق النمو والتقدم والازدهار لمجتمعاتنا.

يضم الكتاب أربعة فصول، يعرض **الأول** لتجارب معوقات مكافحة الفساد، فيما يتناول **الثاني** موقع السلطة التشريعية من الصراع بين حركات الإصلاح وشبكات الفساد. ويُعنى الفصل **الثالث** بتجارب الحراك الشعبي وشبكات الفساد في البلدان العربية، فيما يركز الفصل **الرابع** على دور الإعلام في الصراع بين شبكات الفساد والحراك في المنطقة العربية.

(2)

عماد عبد اللطيف. **تحليل الخطاب السياسي: البلاغة، السلطة، المقاومة.** عمّان: دار كنوز المعرفة، 2020. 400 ص.

يعرض هذا الكتاب ـ كما يأتي في تقديمه ـ لآليات تحليل الخطاب من خلال ثلاثة متون يتكون منها الكتاب: حكائي، ونظري، وتحليلي. يمثل المتن الحكائي مفتتح التنظير، وخاتمة التحليل؛ أو ما يطلق عليه المؤلف حكايات ما قبل التنظير، وحكايات ما بعد التحليل. ويشتمل المتنان النظري والتطبيقي على أحد عشر فصلاً، خمس نظريات، وستة تطبيقات، تتناول العلاقات المتبادلة بين البلاغة والسلطة، والمقاومة، وتستكشف كيف تتكون السلطة والمقاومة بلاغياً وخطابياً؛ وكيف تمارسان سلطتهما، وبخاصة في المنطقة العربية.

يركز الفصل **الأول** من المتن النظري على حقل تحليل الخطاب السياسي في السياقين الغربي والعربي، وأهم مناهجه والحقول المعرفية التي على صلة وثيقة به، ومنها البلاغة، ودراسات التواصل، والعلوم السياسية، وفروع اللسانيات؛ مثل التداولية، والدلالة، والمعجم، وكذلك واقع دراسة الخطاب السياسي في الوطن العربي، وأهم ملامح تحليل الخطاب السياسي العربي الراهن، والعوامل المؤثرة في مستقبله.

ويتناول الفصل **الثاني** التحليل النقدي للخطاب، فيما يركز الفصل **الثالث** على تقديم مراجعة نقدية للدراسات العربية حول الخطابة السياسية لما لها من تأثير في المجتمعات العربية المعاصرة. ويراجع هذا الفصل عيّنة من الدراسات العربية حول الخطابة السياسية بهدف التعرف إلى طبيعتها، وتراثها والعوامل المؤثرة فيها والمأمول منها.

ويتابع الفصلان **الرابع** و**الخامس** نقد الخطاب السياسي من منظورين: الأول فلسفي، والآخر أدبي. وهنا يبرز نقد هربرت ماركيوز للغة السياسة، ونَظْمِها في نسق مقاربة لسانية نقدية، فيما يتناول الفصل الأخير من المتن النظري مشروع الروائي جورج أورويل في نقد لغة الاستبداد وآليات إنتاج خطابات الاستبداد والتلاعب، مقدماً نقداً جذرياً للغة القهر والتضليل، ومحذراً من تداعيات إساءة استعمال لغة السياسة. ويمهد هذا الفصل للدخول إلى المتن التحليلي.

وفي أول الفصول التحليلية (الفصل **السادس** من الكتاب)، يقدم المؤلف منهجاً لتحليل الخطاب السياسي، يشتمل على عمليات تحليل، ومراحل، وإجراءات، ومفاهيم، ومصطلحات، تغطي الأبعاد المختلفة للحدث الخطابي، سواء في مرحلة إنتاجه، وتكوّنه،

أو مرحلة أدائه وتداوله، أو مرحلة توزيعه، وتلقيه، والاستجابة له. ويهدف هذا الفصل إلى استكشاف كيف يُستَعمل الخطاب أداة للاستحواذ على السلطة في سياقات التنازع عليها.

ويعرض الفصل **السابع** لدور الخطاب السياسي في توجيه سلوكيات الجماهير في اللحظات العصيبة من تاريخ الأمم. ويتخذ من بيان التنحي الذي ألقاه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر مدوّنة للتحليل. ويحاول اختبار فرضية أن الصيغة البلاغية لنص بيان التنحي، وطريقة أدائه أثّرا في إنتاج الاستجابات التي أعقبت إلقاءه؛ وتمثلت بالتظاهرات الضخمة الرافضة للهزيمة، والتنحّي معاً. وعلى نحو مقارن يتناول الفصل **الثامن** مدونة مشابهة لبيان التنحّي لعبد الناصر؛ حيث يدرس مجموعة خطب الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك أثناء ثورة كانون الثاني/يناير 2011، واستكشاف الأثر الذي أحدثته هذه الخطب في مسار الأحداث. ويحاول هذا الفصل تقديم إجابة بلاغية حول أسباب فشل سلسلة خطب مبارك في الحفاظ على شرعيته المهددة، في لحظة تحد عاصفة بخلاف بيان عبد الناصر الذي تضمن عناصر الحفاظ على الشرعية المهددة في الأوقات العصيبة.

ويبحث الكتاب في الفصل **التاسع** ظاهرة المزج بين الخطابين الديني والسياسي في الخطابة السياسية العربية المعاصرة، والعوامل التي تجمع بينهما في إطار العلاقات النصية، وذلك من خلال تطبيقها على عيّنة من الخطب التي ألقيت في ظروف سياسية عاصفة خلال نصف القرن المنصرم.

وفي الفصل **العاشر** يحلل المؤلف كينونة الخطاب السياسي، وما ينطوي عليه من نوازع تخيلية من خلال أربع روايات عربية، لمؤلفين من لبنان، والعراق، والبحرين، والسودان. وتعالج الروايات الأربع تيمات سياسية متنوعة؛ تشمل الحروب الأهلية، والاحتلال، والهزائم العسكرية، والعنصرية العرقية. وفي هذا الفصل نقد للخطاب السياسي للقوى والجماعات السلطوية في هذه الأعمال؛ التي تتراوح بين قوى احتلال عسكري، واستبداد داخلي، وطوائف عرقية.

ويعرض الفصل **الأخير** لروايات وحكايات شعبية ليستكشف آليات نقد الخطاب السياسي ومقاومته في الأعمال السردية. ويتناول الفصل صوراً من الصراع الخطابي بين أفراد عاديين ورموز السلطة التقليدية. كما يستكشف طرق المقاومة الخطابية التي تستعين بها الشخصيات المهمشة في الحكايات بهدف مواجهة سلطة بطش قاهرة، وكيف تخلق الحكايات الشعبية عالماً خيالياً، ينتقم فيه المهمشون من مضطهديهم بواسطة قوة الكلمات.

(3)

غسان أبو ستّة وميشال نوفل. **سردية الجرح الفلسطيني: تحليل للسياسة الحيوية الإسرائيلية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2020. 190 ص.

يسعى الكاتبان الطبيب غسان أبو ستة والصحافي ميشال نوفل ـ كما يأتي في تعريف هذا الكتاب ـ لتوضيح أمرين في غاية الأهمية: يُعنى **الأول** بعلاقة الجسد المصاب والجرح الفلسطيني بالسياسة، و**الثاني** بالترابط بين العمل الميداني على الأرض، وبين التأثير والتأثّر بما يحدث من «أحداثٍ جلل» على الصعيد السياسي العربي المحلي والعالمي.

وقد ظهرت فكرة الكتاب ـ كما يوضح الصحافي نوفل ـ بنقاشات مع الطبيب

أبو ستة الذي قضى عمره يعمل في مجال «طب النزاعات»، ولا سيّما في مجال الإغاثة الطبية في قطاع غزة إبان العدوان الصهيوني المتكرر على القطاع، حيث يجد الطبيب أبو ستة أن الجرح لا يمثل مجرد ثقب في الجسم ينزف دماً، بل إن لكل جرح حكاية أو سردية أو قصة أو رسالة تستحق أن تُروى. ففي أجساد الجرحى التي يعالجها الطبيب يرى الغارات والقذائف الصهيونية ويسجلها كأنها تأريخ للحرب. ولكل فرد أن يتباهى بجرحه أو يفتخر به لما يشكله من رمز للبطولة والفداء. وله في الوقت ذاته أن يحزن ويتألم إن لم يجد، بعد حين، ذلك التقدير الكافي لما قام به، أو وإذا ما رأى أنه لم تُبذل الجهود الكافية لقطف ثمار تضحياته. وقد يؤلم الجرح أكثر إذا ما تحول إلى جرح وطن، نتيجة تدخل أجنبي يسعى لفرض هيمنته أو احتلال غاشم كالاحتلال الإسرائيلي، أو نتيجة عمل من صنع بعض أبناء جلدته بحيث تتم الاستعانة بالأجنبي أو التواطؤ معه لقمع سائر أبناء الوطن تحت ذرائع واهية. وهذا التواطؤ هو الجرح الأكثر مرارة والأشد تمزيقاً للنسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وفي ما يتعلق بتحليل السياسة الحيوية الإسرائيلية، يوضح الكاتبان أن نظريات الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو مهدت لنظرية «السياسة الحيوية» التي تعنى بإدخال الجسد البشري في السياسة. وهي كفكرة ـ بحسب فوكو ـ تقضي بالاهتمام بصحة الفرد وحياته نظراً إلى مدى تأثيرها في السياسة العامة للبلاد. وهي كعمل متناسق للقوة المشتركة لمجموعة الرعايا، يتعيّن الاعتناء بها من أجل تكبيرها وزيادة حيويتها. وقد طور كثيرون نظرية السياسة الحيوية بعد فوكو لتشمل ممارسات قوى الاستعمار الغربية التي أدت إلى إبادة السكان الأصليين أو تدمير حضارات تاريخية. وعلى هذا النحو مارس العدو الصهيوني السياسة الحيوية ذاتها في فلسطين المحتلة، هاجسه التخلص من «الكتلة البشرية» الفلسطينية بوصفها مشكلة «وجودية» خطيرة لليمين واليسار في كيان الاحتلال. وتطبّق دولة الاحتلال «السياسة الحيوية» بأفظع حالاتها في قطاع غزة الذي تحول إلى «مخيم كبير للاجئين».

ثانياً: كتب أجنبية

(1)

Olivier Roy
Is Europe Christian?
London: C Hurst & Co Publishers Ltd., 2019. 186 p.

يتناول هذا الكتاب الجدل الدائر حول مسائل هوية القارة الأوروبية والهجرة التي غالباً ما تثيرها القيادات اليمينية أمثال مارين لوبان في فرنسا، وماتيو سالفيني في إيطاليا وفيكتور أوربان في المجر، وغيرهم من القيادات الأوروبية الشعبوية الذين غالباً ما يتحدثون عن مكانة المسيحية وقيمها كأساس للهوية الغربية، ويسعون لإقناع الرأي العام بما تمثله العلمانية والإسلام من تهديدات لهذه القيم في القارة، وذلك في سياق استخدام الدين لأغراض سياسية.

من هنا، يسعى المؤلف للإجابة عن التساؤلات حول ما إذا كانت العلمانية التي تأتي من الداخل عن طريق الليبراليين، والإسلام القادم من الخارج عن طريق الهجرة، تمثلان بالفعل تهديدات للقيم المسيحية في القارة الأوروبية. ويرى أن هناك مبالغة

في إثارة المخاوف من العلمانية التي أصبحت واقعاً لا رجوع عنه في المجتمعات الأوروبية، بينما أصبحت القيم المسيحية عالمية وهي منفصلة عن الهوية الوطنية. ويؤكد أن الشعبويين اليمينيين الذين يثيرون المخاوف من العلمانية منقسمون حول دور الدين، قد يحتفلون بالجذور المسيحية، لكنهم لا يعتنقون آراء الكنيسة بشأن الأخلاق الجنسية لأنهم يعلمون أن هناك القليل من الشهية العامة لذلك. ويشير إلى أن الشيء الوحيد الذي يمكنهم الاتفاق عليه هو ما يثيرونه من مخاوف من الهجرة والإسلام، على الرغم من أن المسلمين المتدينين لديهم آراء متشابهة في كثير من الأحيان حول القيم العائلية كالكاثوليك المتدينين.

ويضيف المؤلف أن السياسيين الشعبويين الذين يلقون باللوم على النخبة الليبرالية على زوال الهوية المسيحية أو حرمانهم من جذور أوروبا المسيحية يعملون هم أنفسهم على تعزيز هذا الاتجاه من طريق اختزال الإيمان والروحانية بعرض للرموز المسيحية الثقافية ليس أكثر. ويرى أن الصدام بين التطرف المسيحي حول قضايا مثل الإجهاض وزواج المثليين والعلمنة الراديكالية إنما يعبر عن أزمة في الثقافة الأوروبية نتيجة العولمة، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في مسألة القيم بوجه عام بما في ذلك القيم المسيحية في القارة الأوروبية.

(2)

Tom Farer

Migration and Integration: The Case for Liberalism with Borders

Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2020. 212 p.

يقدم هذا الكتاب مقاربة قومية ليبرالية للهجرة والاندماج تسمح برأي مؤلفه ـ وهو من الليبراليين الناشطين في مجال حقوق الإنسان ـ للدول الديمقراطية الغنية في أمريكا وأوروبا الشمالية بمواجهة أزمة الهجرة من بلدان العالم الجنوبي المضطربة والفقيرة من خلال إجراءات قانونية وأخلاقية تؤدي إلى استيعاب المهاجرين بخلفياتهم العرقية والدينية المتنوعة ودمج أسرهم وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان مع الحفاظ على قيم المجتمعات الديمقراطية للدول المضيفة.

ويوضح المؤلف أن لدول الشمال الغنية الحق القانوني في عدم استقبال المهاجرين من الجنوب العالمي واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتقنين لجوء المهاجرين حتى ولو تطلب الأمر استخدام بطاقات الهوية البيومترية والمواقع الخارجية لطلبات اللجوء واختبارات عبثية لتحديد دخولهم. لكن تجارب وممارسات الدول الأوروبية والولايات المتحدة في التعامل مع أزمة الهجرة أظهرت وجود قدرة على التعامل مع القضية الأخلاقية للحدود المفتوحة، بحيث أكدت التجارب أنه يمكن الجمع بين استقبال المهاجرين والحفاظ على القيم الليبرالية الأساسية للدول المضيفة، وصولاً إلى إيجاد سياسة هجرة توفق بين حقوق الإنسان والسيادة الوطنية.

(3)

Peter Schweizer

Profiles in Corruption: Abuse of Power by America's Progressive Elite

New York: HarperCollines, 2020. 368 p.

مؤلف هذا الكتاب خبير في تقصّي الصفقات المالية والفساد، ويركز في كتابه هذا على إساءة استخدام السلطة من جانب النخبة التقدمية الأمريكية لتحقيق المزيد من المكاسب المالية والغايات السياسية.

وعليه، يقدم الكتاب تحقيقاً عميقاً في الشؤون المالية الخاصة، وأسرار صفقات

بعض كبار القادة السياسيين في أمريكا. ويكشف عن الفساد وإساءة استخدام السلطة، مستنداً إلى سلسلة من وثائق الشركات والملفات القانونية من جميع أنحاء العالم. ويبين كيف يبرم بعض كبار القادة السياسيين الصفقات الرضائية التي تدرّ لهم دخلاً جانبياً، وكيف يجيّرون القانون من خلال استخدام التشريعات لتعزيز مصالحهم الخاصة، وفي عمله هذا يؤكد أن استخدام السلطة والنفوذ والمناصب الحكومية العليا من جانب النخب النافذة لا تزال تمثل أبرز أنواع الفساد السياسي الذي يتلازم والفساد المالي ويقوض المؤسسات والثقة بمؤسسات الدولة.

ثالثاً: تقارير بحثية

(1)

«Evaluating the Trump Administration's Iran Policy,»
Testimony by Richard N. Haass
Council on Foreign Relations (14 January 2020).

يتناول ريتشارد ن. هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية في شهادة أدلى بها أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي اغتيال القوات الأمريكية في العراق قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في الثالث من كانون الثاني/يناير 2020، ويوصي السياسة الأمريكية بالمضيّ قدماً في احتواء الموقف بدلاً من التصعيد، وبخاصة أن استهداف سليماني حدث في سياق من الشكوك والعداء طويل الأمد بين الولايات المتحدة وإيران على مدار العقود الأربعة الماضية منذ أطاحت الثورة في إيران بالشاه وأعلنت الجمهورية الإسلامية، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني من جانب واحد، وفرض عقوبات اقتصادية على طهران من دون تقديم أي بديل دبلوماسي يسمح بالتفاوض بين الجانبين.

ويرى هاس أن العقوبات الأمريكية وجه من وجوه الحرب الاقتصادية على إيران التي لا يسمح وضعها بالرد بالمثل، بل من خلال اتخاذ إجراءات تهدف إلى جعل الولايات المتحدة وغيرها تدفع ثمن العقوبات وبالتالي تستنتج أنها بحاجة إلى إزالتها. ويضيف أنه إذا ما كانت إدارة ترامب تسعى لاتفاق نووي جديد مع طهران يشمل برنامج صواريخ إيران الباليستية، ووقف تمدد نفوذ إيران في المنطقة فليس من الحكمة المجازفة بالدخول في صراع مفتوح مع طهران تكون ساحته العراق. ويحذر من التوتر الشديد الذي يسود العلاقات الأمريكية ـ العراقية عقب اغتيال سليماني ومطالبة القوات الأمريكية بمغادرة العراق، وما ينجم عن ذلك من فراغ ستكون طهران سعيدة جداً في ملئه، ناهيك بعودة الإرهاب إلى العراق.

وعليه، يدعو هاس إدارة ترامب إلى العمل عن كثب مع حلفاء الولايات المتحدة (الأوروبيين) المعنيين بالاتفاق النووي الإيراني لوضع الخطوط العريضة لاتفاقية نووية جديدة ومحسنة مع إيران والتفاوض في المجال النووي والصاروخي المقبول من كلا البلدين. وعلى إدارة ترامب كخطوة أولى أن تدرك أن تغيير النظام في إيران غير مرجَّح وأن هدف الولايات المتحدة يجب أن يتركز على تغيير سلوك طهران. كما يوصي إدارة ترامب بالابتعاد عن تهديد العراق بالعقوبات والتوجه إلى إصلاح العلاقات علاقتها ببغداد،

إذ إن العراق يبقى من بين أهم دول المنطقة، وعنصراً أساسياً في احتواء إيران.

(2)

Dlawer Ala'Aldeen,
«A Decade of U.S. and Iranian Policy Towards Iraq Will Shape 2020,»
Fikra Forum (Washington Institute for Near East Policy) (16 January 2020).

يرى رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري) الباحث دلاور علاء الدين في هذه الدراسة أن الأزمة الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة الناجمة عن اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني في العراق تمثل نقطة تحوّل في النزاع الشامل بين الولايات المتحدة وإيران وتعبّر عن فشل في العمل السياسي. ونظراً إلى التصعيد الحالي، من المرجح أن يكون عام 2020 عاماً حاسماً لمصالح كل من الولايات المتحدة وإيران في العراق.

مع ذلك فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً ـ بحسب الباحث ـ هو الحفاظ على «الوضع الراهن»، أي لا سلام ولا حرب؛ لا تصعيد ولا تخفيف من حدة التصعيد. غير أن الوضع الراهن يشبه على نحو متزايد حرب استنزاف خطرة. فالولايات المتحدة لا تظهر اهتماماً كبيراً في التخفيف من وطأة سياسة الضغط الأقصى التي تنتهجها، مع إبقائها جنودها في حالة تأهب. ومن جهتها ستواصل إيران مساعيها الرامية إلى إخراج الجيوش الأمريكية، حيث ستمارس ضغوطاً سياسية متنامية إما من خلال الحكومة والبرلمان في العراق أو استفزازات عسكرية محدودة عبر وكلائها. وقد تنجح في مسعاها هذا وتتسبب برد من الولايات المتحدة، سواء على صورة تغريدة من الرئيس ترامب الذي يمكنه بسهولة الإعلان عن قرار بمغادرة العراق أو مزيد من التصعيد من المرجح أن ينتهي قبل بلوغ حالة حرب شاملة.

وقد أثبت القادة الإيرانيون تاريخياً أنهم أذكياء وبرغماتيون إلى حدّ كبير. فإيران لم تدخل قط في مواجهة مباشرة مع أي قوة عالمية أو إقليمية نافذة، بل فضّلت استخدام وسائل أكثر أماناً وفعالية تقوم على إخلال التوازن من خلال شنّ حروب بالوكالة خارج أراضيها. علاوةً على ذلك، تُعتبر الأشهر القليلة المقبلة خطيرة على نحو خاص بالنسبة إلى إيران، ما يردعها عن القيام بأي فعل كبير مزعزع للاستقرار. فمن المرجح أن تنشغل طهران في المستقبل القريب بالانتخابات البرلمانية في شباط/فبراير وردّ الفعل الساخط بعدما أسقطت إيران طائرة أوكرانية. وفي المقابل، ستكون الفترة الممتدة بين أواخر الصيف وأوائل الخريف مثالية للتحرك ـ حيث سيكون موقف ترامب أضعف في ظل الانتخابات التي ستجري في الولايات المتحدة. ومن جهتها، إن الفترة الأفضل بالنسبة إلى الولايات المتحدة تمتد بين الحاضر ونهاية آذار/مارس على أبعد تقدير، أي قبل الانطلاق الفعلي للحملة الرئاسية الأمريكية.

وبالفعل، قد يؤدي الموسم الانتخابي في البلدين إلى هدوء وترقّب في الجانب الإيراني على أمل انتهاج سياسة أمريكية مختلفة تماماً إزاء إيران. وقد يأمل الإيرانيون انتخاب رئيس من الديمقراطيين يبني على «خطة العمل الشاملة المشتركة» السابقة مع إجراء بعض المفاوضات التكميلية المتعددة الأطراف بشأن نظام أمني جديد في الشرق الأوسط. ويفترض الإيرانيون حالياً أن ولاية ثانية لترامب قد تكون أكثر تهوراً، بما أنه لن يخسر الكثير في ظل انعدام فرص إعادة انتخابه مرة أخرى. مع ذلك، فمن الممكن أن يعتمد

ترامب في ولايته الثانية آفاقاً مختلفة ويقدّم فرصة جديدة للتوصّل إلى اتفاق جديد يرضي الطرفين بعد الانتخابات.

وبما أن حواراً حقيقياً متعدد الأطراف هو السيناريو المثالي والأكثر استحساناً من المجتمع الدولي للعام 2020، لكن في إطار انعدام الثقة المتبادل، من المستبعد أن تؤدي الانتخابات المرتقبة التي ستجري في البلدين إلى توفير البيئة الصحيحة إلى حوار كهذا. ومع ذلك أعربت القوى الثلاث الكبرى في أوروبا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) عن قلقها إزاء فشل إيران في الوفاء بالتزاماتها بموجب «خطة العمل المشتركة الشاملة» وأطلقت آلية لتسوية المنازعات. ولا بد من الانتظار لمعرفة اتجاه التوتر بين إيران والولايات المتحدة خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

(3)

Anthony H. Cordesman,

«Ten Key Elements of a U.S. Strategy for the Gulf,»

Center for Strategic and International Studies (CSIS) (16 January 2020).

يدعو الخبير الأمريكي أنتوني كوردسمان في هذا التقرير الولايات المتحدة إلى وضع استراتيجية أمريكية خاصة بالخليج للسنوات المقبلة تأخذ شكل خطط وبرامج وميزانيات مفصلة، وتتم مراجعتها سنوياً على الأقل، وذلك من خلال دراسة مجموعة من القضايا الأوسع نطاقاً التي تتجاوز مجرد معالجة حروب اليوم وتهديدات الإرهاب. ويقترح كوردسمان أن تشمل هذه الاستراتيجية عشرة عناصر أساسية كالتالي:

1 ـ تلبية الحاجات الفورية للتعامل مع ردود الفعل السلبية الناجمة عن الأخطاء الاستراتيجية السابقة.

2 ـ التركيز على التهديدات الروسية والصينية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة.

3 ـ رفض الوهم باستقلال الطاقة.

4 ـ فهم الدور الذي يجب أن تؤديه الولايات المتحدة في الخليج وتكلفته.

5 ـ إدراك أهمية الشركاء الاستراتيجيين في الخليج العربي.

6 ـ العمل على تقديم عرض لإيران قد لا تكون قادرة على رفضه.

7 ـ إدراك أن وجود عراق قوي ومستقل هو مفتاح الاستراتيجية الخليجية الناجحة.

8 ـ العمل على تطوير واستقرار القطاع المدني للشركاء الاستراتيجيين الخليجيين للحد من التطرف.

9 ـ التعامل مع لبنان وسورية واليمن والأكراد.

10 ـ مواصلة النضال ضد الإرهاب والتطرف □